مكررات المدرس

شرح السيوطي

للعلامة الأديب

الأستاذ الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني قده

المجلد الأول

مكررات المدرس

شرح السيوطيّ

للعلّامة الأديب

الأستاذ محمّد عليّ المدرّس الأفغانيّ (رحمه الله)

الجـزء الاوّل

الطبعة الأولى في هذا الثوب

وفيها زيادات مهمّة

تـصحيح و تـحقيق

محمّد الملكيّ - پرويز رستگار

بسم الله الرحمن الرحيم

مكرّرات المدرّس

شرح السيوطيّ

فهرست

مكرّرات المدرّس

الديباجة

بسم‌الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد و آله الطّيبين الطاهرين.

أما بعد فيقول العبد المذنب الفاني محمّد علي‌بن مراد علي، المشتهر بالمدرّس الأفغاني: إن هذا بعض ما استفدته من كلمات الأوائل والتقطته من تحقيقات الأكابر أو سنح ببالي الفاتر علقته على الألفية و شرحها البهجة المرضية، لعله يستفيد منها المبتدي و يستعين بها المنتهي في بيان ما فيهما من المشكلات والمجملات و في حل ما فيهما من الرموز والنكات و الإشارات لأنهما ولا سيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر و على إشارات لم يتنبه لها إلا أولو الألباب والنظر فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له و لا فهم سهواً و عدولاً عن السبيل و ما درى أنه فعل ذلك عمداً لأمر مهم جليل و ربما نقص أو زيد فيهما حرف فحسبه الغبي إخلالاً أو توضيحاً و كشفاً و ما درى أن ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره و تخفى و كذلك تعليقتنا هذه فالمرجو من أهل الفضل والفضيلة أن ينظروا إلى التعليقة بعين العطف و الإنصاف لا بعين الرد والاعتساف و اين مطالب بر طلاب مبتدى روشن است كه چون مقصود اصلى در اين تعليقه تقريب و توضيح است از عبارت پردازى احتراز و با عبارات ساده آورده شده اميد است كه مقبول عند الإخوان واقع شود. و چون از طرفى هم روى سخن با ايشان است اين تعليقه را «مكرّرات المدرّس» ناميدم، چون:

غرض نقشي است كز ما باز ماند   كه هستى را نمى‌بينم بقائى

في السفينة قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**العلوم أربعة: الفقه للأديان والطب للأبدان والنحو للّسان والنجوم لمعرفة الأزمان**»[۱] و روي أيضاً فيها: «**أعربوا كلامنا فإنّا قوم فصحاء**»[۲] و فيها أيضاً: «**تعلّموا العربية فإنّها كلام الله الذي يكلّم به خلقه**»[۳].

و في مجلّة «العدل» الصادرة في النجف الأشرف في الجزء الثامن من السنة الثانية تحت عنوان «**النحو قنطرة الأدب**» قيل: هذه الأبيات منسوبة لعلي بن الحسين عليه السلام:

لو يعلم الطير ما في النحو من أدب
حنت إليه و أومت بالمناقير
إنّ الكلام بلا نحو ليشبهه
نبح الكلاب و أصوات السنانير

۱. بحارالانوار، ج ۱، ص ۲۱۸، روايت ۲۴، ب ۶.
۲. بحارالانوار، ج ۲، ص ۱۵۰، روايت ۲۸، ب ۱۹.
۳. بحارالانوار، ج ۱، ص ۲۱۲ روايت ۷، ب ۶ و ج ۷۶، ص ۱۲۷، روايت ۱۰، ب ۱۸.

بسم‌الله الرحمن الرحيم

مسألة: باء در «بسم‌الله» برای استعانت است یا برای مصاحبت و مراد از باء استعانت بائیست که بر آلت فعل داخل می‌شود مثل «نجرت بالقدوم» و مثل «کتبت بالقلم» و مراد از باء مصاحبت بائیست که به معنای «مع» باشد مثل ﴿**اهبط بسلام**﴾[1] أي «مع سلام» و مثل ﴿**و قد دخلوا بالكفر**﴾[2] أي «مع الكفر» لكن الأولى الأول لأن الفعل المبدو بـ«بسم‌الله» لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها و بعضهم يرجحون الثاني لأن استعمال الباء في المصاحبة أكثر من الاستعانة و لأن في التبرك باسم‌الله من التأدب ما ليس في الاستعانة لأن فيها يصير اسم‌الله كالآلة و الآلة ليست مقصودة بالذات و هذا سوء أدب بالنسبة إلى الاسم الشريف.

مسألة: متعلق باء یا از افعال عموم است یا از افعال خصوص و در هر یک از این دو صورت یا اسم است یا فعل و در هر یک از این چهار صورت یا مقدم و یا مؤخر است.

مسألة: مقتضای قاعده این است که متعلق مقدم باشد، چه در صورت ذکر و چه در صورت حذف. چون که در تأخیر دو خلاف اصل می‌شود در صورت حذف یکی حذف و دیگر تأخیر و در صورت ذکر یک خلاف اصل می‌شود که عبارت از تأخیر است.

مسألة: در خصوص «بسم‌الله» گفته‌اند متعلق باید مؤخّر باشد، چون که مشرکین «باسم اللات نفعل» می‌گفتند یعنی متعلق را که «نفعل» است مؤخّر می‌کردند برای

---

۱. سوره هود (۱۱) آیه (۴۸).　۲. سوره مائده (۵) آیه (۶۱).

تعظیم خدایان باطل خود. پس خدای بر حق سزاوارتر است به این تعظیم لذا باید متعلق از اسم شریف مؤخّر باشد.

مسألة: کسی اشکال نکند که چرا در ﴿**اقرأ باسم ربك**﴾[1] متعلق که «اقرأ» است مؤخّر نُشده زیراکه در جواب گفته می‌شود که این سوره مبارکه اول سوره‌ای است که نازل شده پس قرائت اهم است.

و بعضی محققین جواب دیگری داده و آن این است که «باسم ربّك» متعلق است به «اقرأ» دوم و «اقرأ» اول متعلق «بسم‌الله الرحمن الرحیم» است بنابراین که «بسم‌الله» در جمیع سوره‌ها جزء سوره باشد و محقق تفتازانی در مطول همین قول را صحیح دانسته موافقاً لمذهب الإمامیة و خلافاً للعامة.

مسألة: در حذف الف «اسم» دو سؤال است. اول: آن که چرا در لفظ حذف می‌شود دوم: این که چرا درکتابت حذف می‌شود؟ جواب سؤال اول این است که همزه وصل در درج کلام حذف می‌شود و مراد از کلام در این جا تلفظ است و جواب سؤال دوم این است که برای کثرت استعمال حذف شده و مراد از استعمال کتابت است نه تلفظ. قال في شرح النظام: و نقصوا من «بسم الله الرحمن الرحیم» الألف لکثرته بخلاف «باسم‌الله» أو «باسم ربك».

مسألة: الفرق بین الهمزة والألف بالحرکة والسکون فما کانت متحرکة تسمی همزة، کما أن الساکنة تسمی ألفاً، هذا هو المشهور ولکن في المغني في حرف اللام في بحث «لو» أن الهمزة قد تسکن وکذا في أواخر الکتاب عند قوله «و مدا أبدل ثاني الهمزین من کلمة إن یسکن» فراجع و سیأتي في بحث ترخیم المنادی نقلاً عن القوشجي: أن إطلاق اسم الألف علی الهمزة بالاشتراك اللفظي لأنها أي الألف لاتکون إلا ساکنة بخلاف الهمزة فإنها من الحروف الصامتة والصامتة قد تکون متحرکة و قد تکون ساکنة.

مسألة: قال شارح الصمدیة: و حذفت الألف لکثرة الاستعمال و طولت الباء

---

۱. سوره علق (۹۶) آیه (۱).

عوضاً عنها و قال الجلبي في حاشية المطول في بحث لام الاستغراق: «الدينار» أصله «دنّار» بالتضعيف بدليل جمعه على «دنانير» و كذا «الديباج» أصله «دبّاج» و لذا جمع على «دبابيج» و قد أشار إليه في الصحاح: و من قواعدهم قلب أحد حرفي التضعيف ياء إذا انكسر ما قبلها و وقع في بناء ممهد و بهذا يظهر أن «السينات» في قول عمربن عبد العزيز لكاتبه و قد حكاه صاحب الكشاف: «طول الباء و أظهر السينات و دور الميم» جمع السنّة لا السين بناء على القاعدة المهمدة انتهى باختصار.

مسألة: هذا الحذف والتطويل مختص بـ«بسم‌الله الرحمن الرحيم» فلا يجوز في غيره كما أشير إليه.

مسألة: اضافه «اسم» بسوى «الله» بيانيه است اگر مراد لفظ «الله» باشد ولاميه است اگر مراد معنای آن باشد والأول أنسب لقوله تعالى: **﴿أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾**[1].

مسألة: همزه در «اسم» عوض از فاء الفعل محذوف است اگر بگوييم در اصل «وسم» بوده و عوض از لام الفعل محذوف است اگر بگوييم در اصل «سمو» بوده.

مسألة: از زجاج نقل شده كه احتمال اول را غلط دانسته چون كه در لغت عرب ديده نشده كه همزه عوض از فاء الفعل آمده باشد.

مسألة: «الله» اسم ذات مقدس است كه جامع جميع صفات كمال است يعنى اين لفظ بر هر يک از معانى اسم‌هاى ديگر خدا دلالت مى‌كند، مثلاً لفظ «الله» بر معناى «رحمان» و «رحيم» و «عالم» و «قادر» دلالت مى‌كند و هكذا و لا عكس يعنى مثلاً «رحمان» بر معناى «الله» دلالت نمى‌كند چون كه لفظ «الله» در معنا اعم از «رحمان» است چون كه «رحمان» بر ذات متصف به يک صفت كمال كه رحم است دلالت مى‌كند و «الله» بر ذاتى كه متصف به جميع صفات كمال است دلالت مى‌كند لذا بقيه اسماء خدا اسم براى «الله» است و لفظ «الله» را نمى‌گويند اسم براى «رحمان» است

---

١. سوره اسراء (١٧) آيه (١١٠).

مثلاً و إلى ما ذكرنا ينظر قولهم: «الله علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال» فتبصّر فإنه دقيق و بالتأمل حقيق.

مسألة: «الرحمن» و «الرحيم» صفتان مشبهتان مشتقتان من «رحم» بكسر العين بعد ضم عينه أو بعد تنزيله بمنزلة اللازم لا صيغتان مبالغتان و إن قال به بعض، لأن المراد بالمبالغة إن كان ما هو المصطلح عند البيانيين فلا يصح هنا، لأنها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة والنقصان و صفاته تعالى و تقدس ليست كذلك.

و إن كان ما هو المصطلح عند النحويين فلا يصح أيضاً لأن صيغ المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن «فعلان» منها مطلقاً و كذلك «فعيل» إلا إذا عمل النصب كما يأتي في باب إعمال اسم الفاعل، اللهم إذا أُريد من المبالغة المعنى العرفي، و هو أيضاً لايصح إلا في «رحمان» إن قلنا بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

قال الشارح في الإتقان: الأكثر على أن «فعلان» أبلغ من «فعيل» و من ثم قيل «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» و نصره السهيلي بأنه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف، فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة. و ذهب ابن الأنباري إلى أن «الرحيم» أبلغ من «الرحمن» و رجحه ابن عسكر بتقديم «الرحمن» عليه، و بأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد، و هو أبلغ من صيغة التثنية، و ذهب قطرب إلى أنهما سواء و ذكر البرهان الرشيدي أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز، لأنها موضوعة للمبالغة، و لا مبالغة فيها، لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له و صفاته تعالى متناهية في الكمال لايمكن المبالغة فيها و أيضاً فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان و صفات الله منزهة عن ذلك، و قال الزركشي: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان أحدهما ما تحصل الزيادة فيه بحسب زيادة الفعل، والثاني بحسب تعدد المفعولات ولاشك أن تعددها لايوجب للفعل زيادة إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، و على هذا القسم تنزل صفاته تعالى و يرتفع الإشكال، و لهذا قال بعضهم في «حكيم»: معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرائع.

و قال في الكشاف: المبالغة في «التوّاب» للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده أو لأنه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لاذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث انتهى.[۱]

مسألة: بهترين وجهی که از برای جمعِ بین حدیث ابتداء بـ«بسم‌الله» و حدیثِ ابتداء بـ«حمدالله» گفته شده این است که، مراد از هر یک از دو حدیث مطلق ذکر خداوند است نه خصوص لفظ «حمد» و «اسم» پس هر یک از دو حدیث شامل دیگری می‌شود. فيصير مفادهما بعد إلغاء الخصوصية واحداً فكل منهما يؤكد الآخر فلا تنافي بينهما حتى نحتاج إلى المحتملات التي ارتكبوها في المقام.

مسألة: عدم تقديم الحمد لا وجه له إلا الاقتداء بالكتاب العزيز، حيث قدم التسمية فيه على الحمد دون العكس و إلا فلا مانع منه أصلاً.

مسألة: برای دو فائده حمد را فعل مضارع آورد یکی آن که دلالت کند بر تجدد به سبب فعلیت و دیگر این که دلالت کند بر استمرار به سبب مضارعیت کما، بيّن ذلك في علم المعاني في قوله تعالى: ﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر﴾[۲] فراجع.

مسألة: «اللهم» یک جمله است اگر میم مشدده عوض یاء محذوفه باشد و دو جمله است اگر فعل امر باشد و همزه فاء الفعل حذف شده باشد علی خلاف القياس، لأنها همزة قطع لأنها على هذا فاء الفعل و هي معترضة على كلا الوجهين إن جوّزنا الاعتراض بين مطلق العامل والمعمول و لم نخصصه بمواضع مخصوصة ذكروها في المطولات ليس هذا منها.

مسألة: «صلاة» از خداوند به معنای ریزش رحمت است و از انسان و ملائکه به معنای طلب رحمت و هي مجاز على الأول من باب استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزء و حقيقة على الثاني.

مسألة: «سلام» اسم مصدر باب تفعیل است و بعضی گفته‌اند خود مصدر است.

---

۱. الكشاف، ج ۱، ص ۴۱، دارالفكر، بيروت.
۲. سوره حجرات (۴۹) آيه (۷).

مسألة: فائده صلاة و سلام فرستادن بر حضرت رسولﷺ به خود انسان بر می‌گردد زیرا که خداوند به حضرت رسول اکرم آن مقدار درجه و منزلت داده است که سلام و صلاة اشخاص تأثیری در زیاد شدن آن ندارد.

مسألة: غالباً جمع می‌شود بین صلاة و سلام، اقتداءاً بقوله تعالی: **﴿صلوا علیه و سلموا تسلیماً﴾**[1] و ما لم یجمع بینهما کقولنا: «اللهم صل علی محمد و آل محمد» بلا تسلیم في الصلاة و غیرها فلأنه کذلك ورد من الشارع فلا یجوز التصرف فیه بالزیادة و النقصان.

مسألة: «علی محمد» متعلق به یکی از دو فعل است علی سبیل التنازع، یا به هر دو بنابر قول فراء که در باب تنازع خواهد آمد.

مسألة: «خاتم» بکسر التاء اسم فاعل است و به فتح تاء اسم آلت لغوی است به معنای «ما یختم به» مثل «عالم» که به معنای «ما یعلم به» است یا به معنای انگشتر است و در این جا در زینت استعمال شده است. استعارة یا کنایة و در صورت اول صفت می‌باشد چون مشتق است و در صورت دوم و سوم بدل است چون جامد است و در هر سه صورت اضافه «خاتم» به «انبیاء» معنویه است. أمّا في الأول فلأنَ تصح الصفتیة و أما في الأخیرین فلعدم الاشتقاق.

مسألة: نزاع امامیه و عامه در مفهوم «آل» نیست زیرا که تعیین مفهوم لفظ راجع به اهل لغت است نه به مذهب و عقیده بلکه نزاع در مصداق «آل» است در مواردی که مراد آل محمدﷺ باشد که در این صورت عامه می‌گویند مصداق «آل» جمیع اتباع آن بزرگوار است اگر لفظ «اصحاب» ذکر شود و اقرباء مؤمن آن بزرگوار است یعنی بنی هاشم و مطّلب اگر «اصحاب» ذکر نشود چنان که شارح همین قول را اختیار کرده و اقوال دیگری هم دارند. و در نزد امامیه مصداق «آل» فقط عترت معصومین آن بزرگوار است. و روي من طریقنا أن هؤلاء هم أهل بیته و أما آله فهم کل من یوالي علیاً

---

۱. سوره احزاب (۳۳) آیه (۵۶).

و أولاده المعصومين عليهم الصلاة والسلام. يعني جميع الشيعة العاملين بأقوالهم والمقتدين بهم في أعمالهم فتنبه.

مسألة: از کسائی نقل شده که اضافه «آل» را به ضمیر جائز نمی‌داند لکن مسأله محتاج است به مراجعه لغت و کلام اهل بیت الوحي چون که کلام آنها فوق کلام دیگران است. و قد ذكرنا الحق في شرحنا على المطول في بحث مخالفة القياس فراجع.

مسألة: اصحاب کسانی هستند که حضرت رسول‌الله صلی الله علیه و آله را با ایمان درک کرده باشند و بعضي بلوغ را هم شرط کرده و تابعین کسانی هستند که یکی از اصحاب را درک کرده باشند مع الشرطين المذكورين أو الأول منهما و تابع تابع کسي است که یکی از تابعین را درک کرده باشد. و هكذا إلى يوم القيامة.

مسألة: «إلى لقائك» یا متعلق است به «أصلي و أسلم» على سبيل التنازع يا متعلق است به «تابعين» و بنابر اول مراد از «يوم لقاء» حشر اصغر است که مردن باشد. لأنه غاية فعل المتكلم و في الحديث: «إذا مات ابن آدم قامت قيامته و انقطع عمله» و بنابر دوم مراد حشر اکبر است لوجود التابعين إلى الحشر الأكبر.

مسألة: «أما» دلالت می‌کند بر شرط و تأکید و تفصیل و به سبب دلالته على الشرط لازم است بعد از او فاء جزاء مع فاصل ما، لئلا يلزم اجتماع أداتي الشرط والجزاء و به سبب دلالته على التأكيد بايد مفاد کلام بعد از «أما» وجود بگیرد لامحالة در قصد متکلم مثلاً اگر متکلم یقین دارد بذهاب زید یعنی یقین دارد که زید البته خواهد رفت در این صورت می‌گوید «أما زيد فذاهب» و همین است مراد کسی که «أما زيد فذاهب» را تفسیر کرده است به «مهما يكن من شيء فزيد ذاهب» یعنی هر چه بشود زید رونده خواهد شد و رفتنش توقف به هیچ چیزی ندارد و ابداً مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد به دفع مانع و دلالت بر تفصیل دائمی نیست بلکه غالبی است به خلاف شرط و تأکید که دائمی است و در دلالت بر

تفصیل محتاج است به تقدم کلام مجملی بر او مثل قول خداوند **﴿یوم تبیض وجوه﴾**[۱] إلخ و قوله حکایة عن خضر ؏: **﴿أما السفینة﴾**[۲] إلخ.

مسألة: لفظ «بعد» از غایات است و مضاف الیه آن یا مذکور است یا محذوف و در صورت ثانی یا لفظ و معنی هر دو در نیت است یا معنی بدون لفظ یا لفظ بدون معنی و یا هیچ کدام و در صورت اول و دوم و پنجم معرب است و در صورت سوم مبنی و صورت چهارم باطل زیرا که لفظ بدون معنی مهمل است و موضوع علم نحو لفظ مستعمل است و مستعمل آن است که او را معنی بود.

مسألة: لفظ «شرح» اگر مصدر باشد باید تأویل برده شود به یکی از سه مجاز، اول: مجاز در کلمه، دوم: مجاز در حذف، سوم: مجاز در اسناد از باب مبالغه، زیرا که حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این سه مجاز جائز نیست مثل «زید عدل» که تأویل برده می‌شود به «زید عادل» یا «زید ذو عدل» یا مبالغه که زید در عدالت کامل است که گویا نفس عدالت است. و اگر اسم باشد لما یشرح به غیره فلایحتاج إلی شيء من ذلك.

مسألة: برای شرح هشت صفت آورده‌اند اول: «لطیف» دوم: «مزجته» بتخفیف زاي سوم: «مهذب المقاصد» چهارم: «واضح المسالك» پنجم: «یبین» ششم: «یهدي» هفتم: «حاو» هشتم: «جامع».

مسألة: «مهذب» بفتح ذال اسم مفعول است و اضافه شده است به نائب فاعل خودش و در اصل «مهذب مقاصده» بوده با تنوین و رفع «مقاصد» پس از آن اسناد را از «مقاصد» سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از او گرفتیم و به ضمیری که مضاف الیه بود دادیم پس از آن ضمیر را در تحت «مهذب» مستتر کردیم و عوض ضمیر حرف تعریف را بر «مقاصد» داخل کردیم و پس از آن «مهذب» را اضافه کردیم.

---

۱. سوره آل عمران (۳) آیه (۱۰۶). ۲. سوره کهف (۱۸) آیه (۷۹).

مسألة: نائب فاعل بودن «مقاصد» به اعتبار قبل از اضافه است، زیرا که در حین اضافه اسناد از او سلب شد و به ضمیر داده شد و «واضح المسالك» مثل «مهذب المقاصد» است در سلب اسناد و اضافه و بقیه اموری که بیان شد الا این که «واضح» صفت مشبهه می‌باشد و «مسالك» فاعل آن است.

مسألة: «معالم» جمع «معلم» بفتح میم و سکون عین است به معنای نشانه‌هایی که در راهها برای پیدا کردن راه می‌گذارند.

مسألة: جمله «منها ریح التحقیق تفوح» صفت «أبحاث» است.

مسألة: «نکت» جمع «نکته» به معنای مطالب دقیقه است که در فهمیدن محتاج به فکر و تأمل است.

مسألة: «إنه خیر معین» جمله مستأنفه بیانیه است و مراد از آن در اصطلاح علمای معانی جمله‌ایست که جواب باشد از برای سؤالی که متولد شود از کلام سابق و در این جا چون شارح «بالله» را بر «أستعین» مقدم کرده و تقدیمِ ما حَقُّهُ التأخیر مفید حصر است، پس گویا کسی سؤال کرده است که چرا استعانت را منحصر به خداوند کرده لذا جواب داده است «إنه خیر معین» اما جمله مستأنفه در اصطلاح نحویین عبارت از جمله‌ایست که سابق بر او کلامی نباشد، یا آن که ربطی به کلام سابق نداشته باشد.

مسألة: «قال محمد» از باب التفات است علی رأي.

مسألة: گفته‌اند «ابن مالك» در اصل صفت بوده از برای «محمد» پس از آن قطع شده از صفت بودن و خبر قرار داده شده از برای «هو» لکن در این جا دو اشکال وارد می‌شود:

اول آن که قطع باید معلن باشد یعنی اعراب قبل القطع و بعد القطع متحد نباشد چنانچه بیاید در باب نعت و در این جا قطع معلن نیست زیرا که اعراب در هر دو حالت رفع است.

دوم آن که مبتدای نعت مقطوع، واجب الحذف است، چنانچه بیاید در باب مبتدا و خبر.

در این جا «هو» که مبتد است ذکر شده و از اشکال اول جواب داده شده به این که معلن بودن در جایی شرط است که منعوت در توضیح و بیان محتاج بنعت باشد و در این جا منعوت که مصنف است معلوم است و محتاج به توضیح نیست و جواب داده شده از اشکال دوم که حذف مبتداکه نعت مقطوع باشد در جایی واجب است که غرض از نعت مدح یا ذم یا ترحم باشد و در این جا غرض از نعت نه مدح است و نه ذم.

ولكن لايخفى عليك التهافت بين الجوابين، إذ لو لم يكن للتوضيح، فلا محالة يكون للمدح لبعد احتمال التأكيد والترحم ولو لم يكن للمدح، فلا محالة يكن للتوضيح للبعد المذكور قال في التوضيح: و وجه وجوب حذف الرفع والناصب أنهم لما قصد و إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء إذلو أظهروا العامل و قالوا «أدعو عبدالله» لاختل معنى الإنشاء و توهم كونه خبراً مستأنفاً و إن كان النعت المقطوع لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي ذكر العامل و هو المبتدأ أو الفعل انتهى.

إن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟

قلت: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب و غير المألوف زيادة تنبيه و إيقاظ للسامع و تحريک من رغبته في الاستماع سيما مع التزام الحذف، فإنه أدل دليل على الاهتمام و نظير ذلك ما قالوا في باب المنادى في نحو: «يا أيها الرجل» إنه التزم رفع «الرجل» و إن كان صفة و حقها جواز الوجهين الرفع والنصب ليدل على الالتزام بأن «الرجل» هو المقصود بالنداء. فاحفظ ذلك ليفيدك في باب النعت والنداء.

مسألة: هر مفعولى بايد مفرد باشد يا بتأويل مفرد برود. الا مفعول قول و آنچه به معناى او باشد كه بايد مفعولش جمله باشد، يا به تأويل جمله و در اين جا، جمله «أحمد ربي الله» مفعول «قال» مى‌باشد.

مسألة: قول شارح: «أداء لبعض ما يجب له» اشاره است به عاجز بودن عبد از شکر نعمتهای خداوند چنانچه سعدی می‌گوید: هر نفسی که فرو می‌رود ممد حیات است و چون بر می‌آید مفرح ذات. پس در هر نفسی دو نعمت موجود است و بر هر نعمتی شکری واجب،

از دست و زبان که برآید　　　کز عهده شکرش بدر آید

مسألة: کلام یا اخبار است یا انشاء. اخبار آن است که مضمون کلام قبل از کلام وجود گرفته باشد یا بعد ازکلام وجود بگیرد یا در زمان تکلم لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد. و انشاء آن است که مضمون کلام به سبب نفس کلام وجود بگیرد مثل «أنکحت» و «بعت» انشائی که نکاح و بیع به نفس این لفظ وجود می‌گیرد و همین است مراد شارح که می‌گوید «والمراد إیجاده لا الإخبار بأنه سیوجد» یعنی «أحمد» در قول مصنف انشاء است که حمد خداوند را به نفس این لفظ وجود می‌دهد نه این که خبر می‌دهد که خدا را حمد می‌کند حاصل این که مراد مصنف از «أحمد ربي الله» انشاء است مثل «بعت» و «زوجت» نه اخبار مثل «زید یقوم».

مسألة: بدان که حال بر هفت قسم است:

اول: مؤکده مثل «زید أبوك عطوفاً» چونکه «عطوفاً» در «أبوك» موجود است زیرا که پدر غالباً عطوف و مهربان است.

دوم: حال منتقله مثل: «ضربت زیداً قائماً» زیرا که «قائماً» اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست و هم چنین اگر حال از مفعول باشد.

سوم: حال موطئه مثل ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربیاً﴾[1] که «قرآناً» حال از ضمیر غائب است و این را حال موطئه می‌نامند به سبب این که در اصل مقصود متکلم صفت شدن «عربیاً» بود برای ضمیر لکن چون ضمیر لا یوصف ولا یوصف به پس «قرآناً» را

۱. سوره یوسف (۱۲) آیه (۲).

حال قرار داد از برای ضمیر و «عربیاً» را صفت قرار داد برای «قرآناً» که در معنی عین ضمیر غائب است. پس کأنه «عربیاً» صفت ضمیر واقع شده. حاصل این که حال شدن «قرآناً» برای ضمیر توطئه و مقدمه شد که در معنی «عربیاً» صفت ضمیر شود چون لفظاً ممکن نبود و از همین قسم است «بشراً» در قول خداوند **﴿فتمثل لها بشراً سویاً﴾**[1].

چهارم: حال مترادفه و مراد از آن حالی است که معنایش با معنای حال سابق بر او یا متحد یا قریب آن باشد مثل «رأیت زیداً عالماً عارفاً».

پنجم: حال دائمه و مراد از آن حالی است که همیشه برای ذو الحال ثابت باشد مثل **﴿و کان‌الله علیماً حکیماً﴾**[2] زیرا که خداوند همیشه عالم و حکیم است و هذا بناء علی أن «کان» تامة و إلا فلیمثل بقوله تعالی **﴿قائماً بالقسط﴾**[3].

ششم: حال متداخله و مراد از او حالی است که ذو الحال آن معمول حال قبل او باشد، مثل «راشداً مهدیاً» زیرا که «مهدیاً» حال است از فاعل «راشداً» و «راشداً» حال از فاعل فعل مقدر که «سر» باشد، اگر چه بعضی احتمال داده‌اند که «مهدیاً» صفت است از برای «راشداً» و در جمیع این شش قسم زمان حال با زمان عامل در ذو الحال باید متحد باشد.

هفتم: حال مقدره و مراد از آن حالی است که زمانش با زمان عامل در ذو الحال متحد نباشد، مثل: «جاءني زید بیده صقر صائداً به غدًا» که زمان صید کردن با زمان آمدن زید متحد نیست، زیرا که زمان صید کردن، بعد از آمدن می‌باشد که فردای آمدن است لکن در وقت آمدن نیت صید فردا را داشته، لذا او را مقدره می‌گویند و از همین قسم است «مصلیاً» در قول مصنف زیرا که حمد بر خداوند و صلوات بر نبی در آن واحد ممکن نیست، لکن در زمان حمد در نیت داشته که بعد از حمد صلوات

---

۱. سوره مریم (۱۹) آیه (۱۷). ۲. سوره نساء (۴) آیه (۱۷).
۳. سوره آل عمران (۳) آیه (۱۸).

را وجود بدهد و قول شارح «بعد الحمد» اشاره به همین مطلب است یعنی اشاره است به این که «مصلیاً» حال مقدره می‌باشد و هکذا ما في بعض الأدعیة: «**أن تصلي علی محمد و آله إلا أن تقضي حاجتي**»[1] فتدبر.

مسألة: طلب بر سه قسم است، اول: طلب عالی از سافل و او را امر نامند دوم: عکس اول و او را دعا خوانند سوم: طلب مساوی از مساوی و او را التماس دانند و «مصلّیا» چون حال از فاعل است که مصنف باشد، لذا شارح او را به «داعیاً» تفسیر کرده یعنی مصنف بعد از حمد از خداوند طلب رحمت می‌کند.

مسألة: وحی عبارت است از دانستن اشیاء به واسطه ملك، کشف عبارت است از دانستن اشیاء به واسطه ریاضت. الهام عبارت است از دانستن اشیاء بدون وسائط ظاهریه، لکن هر یک از این سه در دیگری استعمال می‌شود مجازاً و مسامحة کقوله تعالی: ﴿**و أوحی ربك إلی النحل أن اتخذي من الجبال بیوتاً**﴾[2] فتأمل.

مسألة: در جواز تشدید و همزه در لفظ «نبی» اشکال کرده‌اند که، اگر مراد از جواز وجهین قبل از اعلال است تشدید ممنوع است. و اگر مراد بعد از اعلال است، همزه ممنوع است زیرا که همزه بعد الإعلال قلب به یاء می‌شود و یاء در یاء ادغام می‌شود و از این اشکال جواب داده شده که مراد بعد الإعلال است لکن بنابر قول کسی که همزه را باقی می‌گذارد و قلب به یاء نمی‌کند.

مسألة: لفظ «مصطفی» اسم مفعول است از باب افتعال و طای مؤلفه بدل است از تای منقوطه باب افتعال.

مسألة: لفظ «شرف» بفتح شین مفعول است برای «مستکملین» پس الف «شرفا» برای اطلاق است. یا آن که بضم شین است و صفت دوم است برای آن و در اصل

---

۱. این دعا در بحار، ج ۹۰ ص ۳۳ و ۳۹، س ۶ چاپ ایران با این عبارت آمده است: أن تصلي علی محمد و أهل بیته و أن تقضي لي حاجتي؛ لازم به ذکر است که در ص ۳۹ کلمه (لي) نیامده است ظاهراً استاد با تکیه بر حافظه، فرازی از دعا را ذکر کرده است.

۲. سوره نحل (۱۶) آیه (۶۸).

«شرفاء» به مد بوده و به جهت ضرورت شعري به قصر آمده و چنانچه خواهد آمد در باب مقصور و ممدود که مصنف می‌گوید:

و قصر ذي المد اضطراراً مجمع　　عليه والعكس بخلف يقع

والمراد بقوله «بانتسابهم إليه» ما أشرنا إليه في شرح المطول من أن الشرف قد يسري من المضاف إليه إلى المضاف كما قيل بذلك في «بعبده» في قوله تعالى: ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده**﴾[1] و هذا مسلم عند البيانيين في بحث فوائد الإضافة.

والأُرجوزة[2] بضم الهمزة بحر من بحور الشعر، وكل بحر من بحوره بوزن بوزن من الأوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما قال فيه:

به بحر تقارب تقرب نمای　　بدين وزن ميزان طبع آزمای
فعولن فعولن فعولن فعول　　چو گفتی بگو ای مه دلربای[3]

و وزن بحر الرجز أي الأُرجوزة على ثلاث مستفعلات فنقول: «قال محم» مستفعلن «مدن هو اب» مستفعلن «ن مالك» مستفعلن. قال في المفتاح في علم العروض: «أصل الرجز مستفعلن ستاً و هو في الاستعمال يسدس تارة على الأصل و يربع مجزواً أُخرى و يثلث مشطوراً ثالثة انتهى»[4].

مسألة: علامت تثنيه و جمع از اسم منسوب حذف می‌شود. مثلاً در نسبت به «زيدان» و «زيدون»، «زيدي» می‌گوييم به شرايطی که در باب نسبت بيان خواهد شد. و در مذکر در نسبت به «ألفان»، «ألفي» می‌گوييم و در مؤنث «الفية» می‌گوييم و همين است مراد شارح که می‌گويد: «لتساوي النسب» إلخ.

---

۱. سوره اسراء (۱۷) آيه (۱).

۲. اُرجوزه سرايی در ميان علمای فقه، اصول، فلسفه، نحو و ... از شيعه و سنی و عرب و ايرانی در متأخّران شايع شد. وزن اُرجوزه متداول در علوم، يکی از متفرعات بحر رجز است و خود اين بحر هم دارای هفت صورت است: مستفعلن، مفاعلان، مفتعلان، مفاعلن، مستفعلان، مفعولن، مفتعلن. به هرحال اُرجوزه به اشعار، قصيده يا مثنوی گونه‌ای می‌گويند که در بحر عروضی رجز سروده شده باشد. استاد در اينجا سه وزن را متذکر شدند. برای اطلاع بيشتر به کتب عروضی مراجعه شود.

۳. نصاب الصبيان، با تصحيح محمد جواد مشکور، ص ۴.

۴. سکّاکی، مفتاح العلوم، دارالکتب العلميّه، بيروت، باب الرجز، ص ۲۲۹، س اوّل.

مسألة: اشکال شده که چون «مقاصد» جمع مضاف است و افاده عموم می‌کند. پس معنا چنین می‌شود که جمیع مقاصد نحو، در این الفیه ذکر شده و حال این که این معنا باطل است زیرا که کثیری از مطالب نحو در این الفیه ذکر نشده لذا شارح جواب می‌دهد که مراد از «مقاصد» مسائل مهمه نحو است نه مطلق مسائل پس معنا صحیح است.

مسألة: اشکال شده که چون اضافه افاده اختصاص می‌کند پس معنای اضافه «مقاصد» به «نحو» چنین می‌شود که مقاصدی که مختص به علم نحو است در این الفیه جمع شده و حال این که در این الفیه کثیری از مسایل صرف ذکر شده، مثل ابنیه مصادر و صفت مشبهه و اسم فاعل و اسم مفعول و امثال اینها لذا شارح جواب می‌دهد که نحو بر دو قسم است:

اول: نحو بالمعنی الأخص که او را تعریف می‌کنند: النحو علم بأصول یعرف بها أحوال أواخر الکلم إعراباً و بناء.

دوم: نحو بالمعنی الأعم که مرادف با علم العربیة است که او را اطلاق می‌کنند بر: ما یعرف به أحوال أواخر الکلم إعراباً و بناء؛ که نحو بالمعنی الأخص است و بر: مایعرف به ذوات الکلم صحة و اعتلالاً که علم تصریف است.

حاصل آن که مراد از نحو در این جا نحو بالمعنی الأخص نیست، تا اشکال وارد شود بلکه مراد از نحو در اینجا نحو بالمعنی الأعم است که اطلاق بر هر دو علم می‌شود یعنی بر صرف و نحو پس اشکالی وارد نمی‌آید. قال بعض المحققین: قد غلب إطلاق علم العربیة علی علمي الصرف والنحو فقط و یرادفه اصطلاحاً النحو فإنه قد یطلق علیهما و قد یطلق علی جمیع العلوم التي نذکرها عن قریب.

مسألة: مراد از قرب و بعد مسائل قرب و بعد معنوی است نه مکانی.

مسألة: اضافه «غوامض» بسوی «مسائل» از قبیل اضافه صفت به سوی موصوف است.

مسألة: ایجاز بر دو قسم است، چنانچه در علم معانی بیان شده یکی ایجاز معنوی و دیگری ایجاز لفظی. و مراد از ایجاز، در این جا ایجاز لفظی است لذا شارح می‌گوید: «قلیل الحروف کثیر المعنی».

مسألة: در اسم ظاهر مثل: «رأیت عبدالله» و «أکرمت عبدالله» محتمل است که ثانی غیر اول باشد. و محتمل است که ثانی عین اول باشد و این دو احتمال در صورتی است که بر ثانی الف و لام عهد داخل نشده باشد و الا ثانی عین اول است. مثل ﴿کما أرسلنا إلی فرعون رسولاً فعصی فرعون الرسول﴾[1] که «رسول» ثانی عین «رسول» اول است و هم چنین است اگر به جای اسم ثانی ضمیر آورده شود مثل «رأیت عبدالله و أکرمته» که مراد از ضمیر غائب همان «عبدالله» است که قبلاً ذکر شده نه کس دیگری پس ثابت شد که اگر مراد متکلم از اسم ثانی عین اول باشد به ضمیر آوردن مقصودش بهتر دانسته می‌شود با این که یک حرف است به خلاف این که اسم ظاهر بیاورد که حروفش اکثر است و ذو احتمالین است.

قال ابن هشام في الباب السادس: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى و إذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة، معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأولى و حملوا على ذلك ما روي «لن يغلب عسر يسرين». قال الزجاج: ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثني ذكره فصار المعنى أن مع العسر يسرين و يشهد للصورتين الأولیين أنك تقول: «اشتريت فرساً ثم بعت فرساً» فيكون الثاني غير الأول ولو قلت: «ثم بعت الفرس» لكان الثاني عين الأول و للرابع قول الحماسي:

«صفحنا عن بني ذهل و قلنا القوم إخوان
عسی الأيام أن يرجعـ ـن قوماً كالذي كانوا»[2]

---

۱. سوره مزمل (۷۳) آیه (۱۶ ـ ۱۵).
۲. دو بیتی از شهل‌بن شیبان است، ابن هشام، مغنی اللبیب، دارالکتب المصری، ج ۲ باب ششم، الرابع عشر، ص ۱۸۰، س ۸ و مغنی ج ۲، ص ۴۵۰ چاپ بیروت.

ثم استشکل بأمور مذکورة هناك فراجع و الأحسن لتوضیح المقام ما صرح به الرضي، و هذا نصه: «اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن «أنا» و «أنت» لا یصلحان إلا لمعنیین، وکذا ضمیر الغائب، نص في أن المراد هو المذکور بعینه في نحو: «جاءني زید و إیاه ضربت» و في المتصل یحصل مع رفع الالتباس الاختصار و لیس کذا الأسماء الظاهرة فإنه لو سُمي المتکلم أو المخاطب بعلمیهما[1] فربما التبس و لو کرر اللفظ المذکور[2] مکان ضمیر الغائب فربما توهم أنه غیر الأول»[3] انتهی.

بدان که، نکته این که وعد در شر و ایعاد در خیر استعمال می‌شود این است که، خیر آسان است و هر نفس قابل آن است لذا مناسب است که لفظ آن نیز خفیف باشد، به خلاف شر که دشوار است بر نفوس لذا مناسب است که لفظ آن ثقیل و زیاد باشد کذا في الدسوقي في بحث الالتفات.

مسألة: جمله «والله یقضي» جمله اسمیه خبریه است لکن در این جا استعمال شده به معنای جمله انشائیه دعائیه که «اللهم اقض» باشد.

مسألة: بر قول شارح «لحدیث أبي داود» اشکال شده به مضمون شعر معروف:

کار نیکان را قیاس از خود مگیر گرچه باشد در نوشتن شیر شیر

چون که ابتدا کردن آن بزرگوار به نفس شریف خودش به سبب این بود که آن بزرگوار رحمة للعالمین و شفیع المذنبین بود و در قول مصنف علت تقدیم موجود نیست.

مسألة: «أي مراتبه العلیة» اشاره بعمومی است که از اضافه «درجات» استفاده می‌شود زیرا که گذشت جمع مضاف افاده عموم می‌کند.

---

۱. در بعضی نسخه‌ها (بعینهما) آمده یعنی دو اسم علم برای مخاطب و متکلم.

۲. مراد از لفظ مذکور مفسر ضمیر است.

۳. شرح کافیه، رضی الدین استرآبادی، چاپ بیروت، ج ۳، باب الضمائر، ص ۶.

مسألة: بدان که علوم عربیت دوازده علم است:

اول: علم اللغة دوم: علم التصریف سوم: علم الاشتقاق چهارم: علم النحو پنجم: علم المعاني ششم: علم البیان هفتم: علم العروض هشتم: علم القافیة نهم: علم الخط دهم: علم قرض الشعر یازدهم: علم إنشاء الرسائل و الخطب دوازدهم: علم المحاضرات و بعضی علم بدیع را سیزدهم شمرده‌اند، لکن اظهر آن است که علم بدیع از ملحقات علم معانی و بیان است و الفرق بین علمي التصریف والاشتقاق أن الأول یبحث فیه عن مفردات الألفاظ من حیث صورها و هیئاتها و الثاني یبحث فیه عنها من حیث انتساب بعضها إلی بعض بالأصالة والفرعیة کذا نقله الچلبي عن شرح المفتاح.

مسألة: در موضوع علم نحو اقوالی است. بعضی گفته‌اند که موضوع این علم فقط کلمه است زیرا که در این علم بحث می شود، من الإعراب والبناء و ما یتعلق بهما و هما من عوارض المفردات و البحث عن غیرها کبناء بعض الجمل و إعراب بعض آخر لتنزیله بمنزلته.

و بعضی گفته‌اند: موضوع این علم فقط کلام است زیرا که کلمه مستقل در استعمال نیست زیرا که تکلم به کلمه جائز نیست مگر در ضمن کلام و لذا قیل: الکلمة قبل الاستعمال لا معربة و لا مبنیة.

و بعضی گفته‌اند موضوع هر دو می‌باشد. چون هر یک از کلمه و کلام در استعمال محتاج به دیگری است زیرا که کلمه بدون کلام استعمال نمی‌شود و کلام مرکب از کلمه است. فهو مفتقر إلیها افتقار الکل إلی الجزء. و ظاهراً مصنف قائل به قول دوم است چون که ابتداء به تعریف کلام کرده است و یحتمل که قائل به قول سوم باشد، چون باب را برای شرح هر دو قرار داده است.

★ ★ ★

باب

شرح الكلام

باب شرح الكلام

مسألة: باب بر دو قسم است حسی مثل «باب الدار» و «باب المدرسة» و نحوهما و معنوی مثل ما نحن فيه. قسم اول: حقيقی است و دوم: مجازی.

مسألة: «شرح» به معنای برداشتن پرده است از چيزی که پنهان باشد و مجازاً در بيان مجمل و مبهم استعمال می‌شود.

مسألة: مراد از تأليف در اين جا تأليف ركنی نيست تا اشكال شود به اين كه كلام مركب از حرف نمی‌شود بلكه مراد تأليف اجزايی است چه اين كه ركن باشد يا غير آن مثل «هل يقوم زيد» كه مركب از سه جزء هست كه يكی حرف است.

مسألة: كلام در نزد لغويين مطلق ما يتكلم به است، چه آن كه يک حرف و يا بيشتر باشد و چه آن كه مهمل يا مستعمل باشد و چه آن كه متضمن اسناد يا بدون اسناد باشد و چه آن كه اسنادش تام و يا ناقص باشد و بعضی گفته‌اند چه آن كه از دهن خارج شود يا از دهن خارج نشود به خلاف لفظ كه بايد از دهن خارج شود و معتمد بر مخرج فم باشد. لذا می‌گوييم كلام الله و نمی‌گوييم لفظ الله و كلام نزد صرفيين فقط مشتق است لذا گفته‌اند: بدان كه مصدر اصل كلام است و در نزد بعضی از متكلمين معنايی است كه در ذهن متكلم است و كلام در نزد نحويين همين است كه مصنف گفته و قول شارح: «أي معاشر النحويين» اشاره به همين مطلب است.

وليعلم أن الأقوال في ماهية اللفظ ثلاثة قال القوشجي في بحث المسموعات في شرح كلام الخواجه ما هذا نصه: «قد يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت آخر

یماثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع والحرف هي تلك الكيفية العارضة عند الشيخ و ذلك الصوت المعروض عند بعض و مجموع العارض والمعروض عند آخرين و عبارة المتن يحتملها»[1] انتهى.

و أنا أقول: كلام السيوطي ظاهراً ناظر إلى القول الثالث إن كان مراده بالاعتماد الكيفية فتأمّل.

مسألة: دوال اربعه معروفه، عبارت است از عقود و نُصُب و خطوط و اشارات. دلالت بر دو قسم است، بالوضع فقط، به خلاف دو قسم اخیر که ممکن است هم بالوضع و هم بغیر الوضع باشد و مراد از عقد بند انگشتان است که هر کدام دلالت بر عدد مخصوصی می‌کند چنانچه مرحوم مجلسی در مرآة العقول شرح اصول کافی در باب ایمان حضرت ابوطالب علیه السلام مفصلاً بیان فرموده به آن جا مراجعه شود.

مسألة: اگر کسی اشکال کند که تعریف مصنف جامع افراد نیست زیرا که گاهی بعضی از اجزاء کلام از مقوله لفظ نیست مثل ضمائر مستتره وجوباً، لأنها لاتظهر أبداً حتى يتلفظ بها؛ در جواب می‌گوییم مراد از تعریف این نیست که جمیع اجزاء کلام لفظ باشد. و بر فرض تسلیم، می‌گوییم که لفظ اعم است از لفظ حقیقی و حکمی و ضمائر مستتره وجوباً لفظ است. حکماً چون که بر آنها احکام لفظ حقیقی جاری می‌شود. من الإسناد والعطف والتأكيد و الإبدال و ما شاكلها.

مسألة: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب. و بین استتار جائز و تقدیر واجب واضح است. زیرا که در واجب ابداً ظاهر نمی‌شود تا به او تلفظ شود به خلاف جائز که گاهی ظاهر می‌شود و تلفظ به او می‌شود و از همین قبیل است کلمات الله والملائكة والجن. بنابر قولی، لکن این فرق بنابر قولی است که در صدق ماهیت وجود خارجی شرط باشد.

مسألة: فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب و بین نیت گرفتن معنی بدون لفظ

---

۱. قوشچی، علاءالدین، شرح تجرید العقائد، ص ۲۴۵، چاپ سنگی، نشر بیدار.

که در باب غایات گفته می‌شود این است که مستتر و مقدر جزء کلام است و احکام لفظ حقیقی بر او جاری می‌شود به خلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است و نه احکام لفظ بر او جاری می‌شود.

مسألة: بر قول شارح: «فیخرج ما لیس بلفظ» اشکال شده است که جنس باید مدخل باشد، نه مخرج و جواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً و بر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقة، جواب داده شده که مخرج نبودن جنس در صورتی است که بین جنس و فصل عموم و خصوص مطلق باشد مثل «الإنسان حیوان ناطق» به خلاف جایی که بین جنس و فصل عموم و خصوص من وجه باشد. فحینئذ یجوز أن یخرج الجنس من حیث أخصیته ما دخل في الفصل من حیث أعمیته و بالعکس و ما نحن فیه از همین قبیل است، زیرا که بین «لفظ» که جنس است و «مفید» که فصل است عموم و خصوص من وجه است ماده اجتماع هر دو «زید قائم» و ماده افتراق «لفظ» از «مفید» الفاظ مفرده و مرکبات ناقصه و مهملات و ماده افتراق «مفید» از «لفظ» دوال اربعه و بقیه علامات غیر لفظیه اینها داخل است در «مفید» و «لفظ» آنها را خارج می‌کند و أما ما یخرج بـ«مفید» فظاهر.

مسألة: بدان که از برای هر یک از «قول» و «لفظ» دو صفت است. صفت اول «قول» مشترک لفظی بودن است، چون بر رأی و اعتقاد اطلاق می‌شود و صفت دومش جنس قریب بودن برای کلام است، چون اطلاق بر مهمل نمی‌شود. صفت اول «لفظ» جنس بعید بودن است برای کلام چون لفظ اطلاق بر مهمل می‌شود و صفت دومش مشترک لفظی نبودن است چون اطلاق بر رأی و اعتقاد نمی‌شود. و قد صرّح في الشمسیة، بأن الاشتراك اللفظي والجنس البعید من معائب التعریف، پس هر یک از «قول» و «لفظ» نظر به صفت دومش بهتر است از دیگری بالنسبه به صفت اولش و مصنف در کافیه نظر به صفت دوم «قول» کرده که جنس قریب بودن است بالنسبه به صفت اول «لفظ» که جنس بعید بودن است و در این کتاب عکس‌اش را

عمل کرده. یعنی نظر به صفت دوم «لفظ» کرده که مشترک لفظی نبودن است پس مختار کافیه ارجح از مختار این کتاب است چون اختیار جنس بعید که «لفظ» است سبب مانع اغیار نبودن تعریف می‌شود. و مختار این کتاب ارجح از مختار کافیه است چون استعمال مشترک لفظی سبب وافی نبودن تعریف به فهمیدن مراد است پس غرض از تعریف که تحصیل مجهول است حاصل نمی‌شود.

خلاصه آن که در تعریف کلام اگر «قول مفید» بگوییم مانع اغیار نمی‌شود. چون رأی و اعتقاد داخل در تعریف می‌شود. لکن مهملات خارج می‌شود و اگر «لفظ مفید» بگوییم مانع اغیار می‌شود چون که رأی و اعتقاد خارج می‌شود اگر چه مهملات داخل می‌شود لکن او را به قید «مفید» خارج می‌کنیم و مع ذلك مختار این کتاب، بهتر از مختار کافیه است، زیرا که دفع ضرر دخول اغیار، بهتر از جلب منفعت است که وافی بودن تعریف به فهمیدن مراد است کما قیل: «إن دفع الضرر أولى من جلب المنفعة»؛ لذا مصنف در این کتاب که بعد از کافیه تصنیف کرده «لفظ» را اختیار کرده، لأن النظر اللاحق أدق من النظر السابق؛ محصول ما تقدم این است که در مختار کافیه ضرری است که دخول اغیار است یعنی رأی و اعتقاد و نفعی است که وافی بودن تعریف به فهم مراد است. و در مختار این کتاب ضرر دخول اغیار نیست اگر چه نفع وافی بودن هم نیست.

ولابد هنا من ذکر دقیقة ذکرها بعض أرباب الحواشي قال: قال الرضي: «و اعلم أنه قد یجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء کان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً کما تقول: «کیف تقول في هذه المسألة» أي «کیف تعتقد» فیلحق بالظن و لیس بمعنی الظن خلافاً لظاهر کلام سیبویه و بعض المتأخرین» انتهی.

فلیکن هذا علی ذکر منك لیفیدك في باب أفعال القلوب ثم اعلم أن استعمال المجاز أردأ من استعمال الحقیقة، لتبادر الذهن من المجاز إلی غیر المقصود لولا القرینة و استعمال المشترك أردأ من استعمال الألفاظ الغریبة الوحشیة إذ المشترك

يتردد بين المقصود و غيره فيمكن أن يحمل على غير المقصود و أما الألفاظ الغريبة الوحشية فالخلل فيه هو الاحتياج إلى الاستفسار فلا عيب فيه إلا طول المسافة كذا قال في الشمسية في بحث التعريف.

مسألة: غرض از وضع الفاظ فهماندن متكلم مقاصد خود را به مخاطب است و در فهماندن به كتابت مشقت است بلكه ممتنع است زيرا كه تعليم و تعلم كتابت بدون لفظ محال است و اشاره وافى به جميع مقاصد نيست زيرا كه، بعضى از مقاصد قابل اشاره نيست. مثل معدومات صرفه و اجتماع نقيضين و أمثالهما و فهميدن مخاطب و استفاده كردن او مقاصد متكلم را از لفظ غرض از وضع نيست، بلكه تابع غرض از وضع الفاظ است. پس ميزان در مقدار تلفظ و سكوت از آن غرض متكلم است لذا شارح سكوت متكلم را اختيار كرد.

مسألة: چون شرط بدون جزاء از تعريف به سبب «مفيد» خارج شد با اين كه قبل از دخول ادات شرط مفيد بوده كما صرح بذلك في التهذيب. پس مفردات و مركبات ناقصه به طريق اولى خارج است لذا شارح مثال به «إن قام» زده تا خروج ديگران به طريق اولى ثابت شود.

مسألة: در خروج ما لايجهله أحد مثل «النار حارة» و «الأربعة زوج» و أمثالهما اختلاف است بعضى مى‌گويند كلام نيست و خارج است چون كه مراد از «مفيد» بالفعل است و بعضى مى‌گويند خارج نيست چون كه مراد از «مفيد» بالقوه است و الا لازم مى‌آيد كه جميع قضاياى بديهيه كلام نباشد.

و أظن أن هذا النزاع مبني على ما قاله البيانيون من أنه لابد للكلام من فائدة أو لازمها و الفائدة فيما كان المخاطب جاهلاً بمضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بمضمونه و لازمها فيما كان المخاطب عالماً بمضمونه و جاهلاً بكون المتكلم أيضاً عالماً به فإذا تكلم المتكلم يعلم السامع أن المتكلم أيضاً عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع بأن المتكلم أيضاً عالم به ففيما لايجهله أحد لايوجد شيء منهما بالفعل فليس بكلام عند الأولين و منهم المصنف و سيبويه و هو

كلام عند المتأخرين لأنهم لم يشترطوا وجود أحدهما بالفعل.

مسألة: بدان كه نسبت بين لفظ مفيد و مركب عموم و خصوص مطلق است يعنى هر لفظ مفيدى مركب است لكن هر مركبى مفيد نيست مثل مركبات ناقصه پس لفظ مفيد دلالت التزامى دارد بر مركب اگر چه صريحاً و مطابقة دلالت ندارد لذا مصنف احتياجى بذكر مركب ندارد، إذ الخاص يدل على العام، اگر چه جزولى تصريح كرده بقيد تركيب. و ضمير «كغيره» راجع به مصنف است يعنى نه مصنف تصريح كرده و نه غير مصنف.

قال الشيخ في دلائل الإعجاز: «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين الشيئين و الأصل الأول هو الخبر (أي الجملة الخبرية) و إذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع و من الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به و مخبر عنه لأنه ينقسم إلى إثبات و نفي و الإثبات يقتضي مثبتاً و مثبتاً له والنفي يقتضي منفياً و منفياً عنه فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له و منفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل و لا يقع في وهم و من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر مضمر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك و صوت تصوته سواء و إن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر إليك إذا قيل لك «ما فعل زيد؟» فقلت «خرج» هل يتصور أن يقع في خلدك من «خرج» معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد و هل تكون إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك إلا مخرجاً نفسك إلى الهذيان وكذلك فانظر إذا قيل لك «كيف زيد؟» فقلت «صالح» هل يكون لقولك «صالح» أثر في نفسك من دون أن تريد هو صالح فإنه مما لايبقى معه لعاقل شك أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً و الآخر مثبتاً له أو يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه، و أنه لايتصور مثبت من غير مثبت له و منفي من دون منفي عنه» انتهى.

مسألة: در دلالت كلام دو نزاع است اول آن كه آيا دلالت كلام و مركبات به وضع

جدید است غیر از وضع مفردات یا به حکم عقل است جماعتی گفته‌اند بحکم عقل است، زیرا که پس از ثبوت وضع مفردات دلالت کلام عقلیه است زیرا که هر کس عالم باشد که «زید» برای فلان شخص وضع شده و عالم باشد که «قائم» برای کسی که ایستاده باشد وضع شده و بشنود «زید قائم» را می‌فهمد ثبوت «قیام» را برای «زید» اگر شنونده دارای شعور و عقل باشد.

قال الخراساني في الكفاية: «السادس لاوجه لتوهم وضع للمركبات، غير وضع المفردات، ضرورة عدم الحاجة إليه، بعد وضعها بموادها، في مثل «زيد قائم» و «ضرب عمرو بكراً» شخصياً، و بهيئاتها المخصوصة من خصوص إعرابها نوعياً و منها خصوص هيئات المركبات الموضوعة لخصوصيات النسب و الإضافات، بمزاياها الخاصة من تأكيد و حصر و غيرهما نوعياً، بداهة أن وضعها كذلك واف بتمام المقصود منها كما لا يخفى من غير حاجة إلى وضع آخر لها بجملتها، مع استلزامه الدلالة على المعنى: تارة بملاحظة وضع نفسها و أخرى بملاحظة وضع مفرداتها و لعل المراد من العبارات الموهمة لذلك هو وضع الهيئات على حدة غير وضع المواد لا وضعها بجملتها، علاوة على وضع كل واحد منها».[۱]

و جماعتی گفته‌اند محتاج به وضع جدید است و دلالت عقلیه نیست، زیرا که مراد از دلالت عقلیه دلالتی است که وضع ابداً دخالتی در او نداشته باشد، مثل «دیز» مسموع از وراء جدار که دلالت می‌کند بر وجود لافظ والا، لازم می‌آید که جمیع دلالات عقلیه باشد زیرا که دخالت عقل در این جا واضح است این نزاع اول در دلالت بود.

أما النزاع الثاني الذي ينظر إليه كلام الشارح حيث يقول: «و أشار إلى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً» إلخ فهو أنهم اختلفوا في أنه هل الدلالة تابعة للإرادة، أي إرادة

۱. خراسانی، محمد کاظم، کفایة الاصول، ص ۱۸، چاپ موسسه آل البیت، چاپ اوّل، قم، ۱۴۰۹ هـ . ق.

المتكلم معنى الكلام أم لا، بمعنى أن الوضع كاف في الدلالة فالأكثر و منهم التفتازاني والخراساني على الثاني و نسب إلى الشيخ الرئيس الأول و استدل للثاني بوجوه: منها أن المخاطب العالم بالوضع كلما سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أراده المتكلم أم لا، فضلاً عن العلم بإرادة المتكلم و عدمه و منها أن الدلالة لو كانت تابعة للإرادة لما كان كلام النائم و الساهي و أمثالهما دالاً على شيء لعدم تحقق الإرادة و التالي باطل بالضرورة، فالمقدم مثله و منها أن أرباب كل لغة و اصطلاح يفهمون معاني ألفاظهم و إن سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم الذي لايمكن له مع الجهل إرادة معانيها و منها أنها يفهم من الألفاظ المعاني الحقيقية مع وجود قرينة المجاز المانعة عن إرادتها.

و منها ما في الكفاية أيضاً حيث قال: «الخامس لا ريب في كون الألفاظ موضوعة بإزاء معانيها من حيث هي، لا من حيث هي مرادة للافظها، لما عرفت بما لا مزيد عليه، من أن قصد المعنى على أنحائه من مقومات الاستعمال، فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه. هذا مضافاً إلى ضرورة صحة الحمل و الإسناد في الجمل، بلا تصرف في ألفاظ الأطراف، مع أنه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة، لما صح بدونه بداهة أن المحمول على «زيد» في «زيد قائم» والمسند إليه في «ضرب زيد» ـ مثلاً ـ هو نفس القيام والضرب، لا بما هما مرادان»[1] انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علو مقامه.

و استدل للأول أيضاً بوجوه:

منها: أن اللفظ لايدل بالذات كما بين في محله، فوجب أن يدل بالإرادة و أجيب عن ذلك بمنع الحصر لوجود الواسطة و هو الوضع.

منها: أن المشترك المجرد عن القرينة كلفظ «عين» و «جون» و غيرهما لايفهم منه المعنى و ليس هذا إلا لعدم ظهور المراد. و أجيب عن ذلك بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً و إنما المشتبه والمجهول هو المراد. هذا لكن لا يخفى عليك أن

---

۱. همان مصدر، ص ۱۶.

النزاع إن كان في الدلالة التصورية فالحق هو الثاني و إن كان في الدلالة التصديقية التي يسميها بعضهم بالدلالة التفهمية فالحق هو الأول.

والمراد من الدلالة التصورية مجرد فهم المعنى من اللفظ من دون أن يلتزم المتكلم بمضمونه مثلاً لو قال: «بعت داري» إنشاء أو إخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله إقراراً بالبيع أو إنشاء له والمراد من الدلالة التصديقية إلزام المتكلم بمضمونه زائداً على مجرد فهم المعنى فتدبر.

والمختار عند المصنف تابعية الدلالة للإرادة فلذا أشار إلى كونه مقصوداً بقوله «كاستقم» الصادر عن المتكلم قاصداً لمعناه و هو طلب الاستقامة والظاهر أنه إشارة إلى قوله تعالى مخاطباً لرسولهﷺ: ﴿فاستقم كما أُمرت﴾[1] و ليعلم أنه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي والنائم و أمثالهما كالمغمى عليه والمجنون والسكران واللاغي، كذلك مَن أراد منه نفس لفظها دون معناه كما قال: «زيد قائم جملة اسمية» أو قال: «اضرب فعل أمر».

مسألة: کسی که نسبت بین کلام و جمله را تساوی می‌داند قید «مقصود لذاته» را در تعریف کلام ذکر نمی‌کند و کسی که نسبت بینهما را عموم و خصوص مطلق می‌داند قید «مقصود لذاته» را ذکر می‌کند تا خارج شود از تعریف کلام جمله‌ای که مقصود لغیره باشد مثل جمله صله و جمله خبر و جمله صفت و امثال آنها و رأی مصنف در تسهیل بر تقیید و اخراج است اگر چه در این کتاب رأیش معلوم نیست.

مسألة: دلیل یا عقلی است و یا نقلی و دلیل عقلی بر سه قسم است:

اول: برهان و آن دلیلی است که کلی سبب علم به جزئی شود مثل «العالم متغیر و کل متغیر حادث فالعالم حادث» که از حادث و متغیر کلی علم به حدوث عالم که فرد است حاصل می‌شود.

دوم استقراء است که عکس برهان است یعنی در استقراء از جزئی علم به کلی

---

۱. سوره هود (۱۱) آیه (۱۱۲).

حاصل می‌شود. لذا در تعریف استقراء می‌گویند «تصفح الجزئیات» و استقراء مفید یقین است اگر همه جزئیات استقراء شده باشد و الا مفید یقین نیست.

سوم تشبیه است و آن دلیلی است که در او بخواهند از جزئی علم به جزئی دیگر حاصل شود.

مسألة: شارح برای اثبات انحصار ما یتألف منه الکلام دو دلیل ذکر کرده، یکی عقلی که استقراء است و دیگری نقلی، یعنی روایت ابو الأسود دئلی که منسوب است إلی الدُّئل قبیلة من العرب لا إلی الدیلم المراد به سکان جبال دار المرز کما ادعاه بعض المحشین فإنه من سقطات القلم لا من زلات القدم الصادرة من التعصب والعناد کما یفعله بعض العظامیین في عصرنا في تراجم بعض المشهورین من الرجال بحیث لا محمل له إلا التعصب والعناد. أعاذنااللّٰه منهما و جمیع العباد بحق محمد و آله الأمجاد والروایات المنقولة عنه مختلفة ذکرنا بعضها في شرحنا علی المطول منها ما نقله السکاکي في علم المعاني و هذا نصه:

یروی عن علي رضی‌الله عنه: أنه کان یشیع جنازة فقال له قائل: من المتوفي بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفی فلم یقل: فلان بل قال: الله رداً لکلامه علیه مخطئاً إیاه منبهاً له بذلك علی أنه کان یجب أن یقول: من المتوفی بلفظ اسم المفعول و یقال: إن هذا الواقع کان أحد الأسباب التي دعته إلی استخراج علم النحو فأمر أبا الأسود الدئلي بذلك فهو أول أئمة علم النحو انتهی.

مسألة: بعضی گفته‌اند که اسماء افعال قسم چهارم است یعنی نه اسم است، نه فعل است و نه حرف و آنها را خالفه نامیده‌اند. چون جانشین فعل شده‌اند. لکن مشهور می‌گویند: که اینها اسم هستند و بعضی گفته‌اند: اینها فعل هستند چنانچه بیان خواهد شد در شرح قول مصنف «و کنیابة عن الفعل» إلخ.

مسألة: از فراء نقل شده که لفظ «کلا» که برای ردع است قسم چهارم است یعنی نه اسم است و نه فعل و نه حرف، لکن مشهور می‌گویند حرف است.

مسألة: بدان که تراخي بر دو قسم است یکی زمانی و دیگری رتبی یعني درجه و رتبه چیزی از چیزی پست‌تر باشد اگر چه در زمان واحد باشند به خلاف تراخی زمانی که باید از حیث زمان مؤخر باشد و تراخی حرف از اسم و فعل رتبی است زیرا که حرف رکن کلام واقع نمی‌شود.

مسألة: جمع آن است که بر آحاد خود دلالت کند مطابقة مثل «زیدون» که بر «زید»های متعدد که لفظ آنها بالفظ «زیدون» مطابق است دلالت می‌کند و اسم جمع آن است که دلالت کند بر آحاد تضمناً مثل «قوم» و «رهط» که بر افراد قوم و افراد جماعت دلالت می‌کند لکن لفظ مفرد که «زید» و «عمرو» و «خالد» است بالفظ «قوم» و «رهط» مطابق نیست و اسم جنس بر دو قسم است: اول افرادی که دلالت می‌کند بر معنا چه قلیل باشد و چه کثیر کـ«التمر» و «الحنطة» و «الشعیر». دوم جمعی که دلالت می‌کند بر معنا به شرطی که سه فرد باشد یا بیشتر و صحیح در نزد شارح این است که «کلم» از همین قسم است.

مسألة: للمستقل عندهم إطلاقات قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلاً في الدلالة و هذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل و الحرف و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلاً في الاستعمال كما يذكر في بيان الضمير المتصل والمنفصل، و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلاً في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم و سائر المعارف، و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلاً في الإفادة كما يقال في وجه وجوب كلام تام قبل «مادام»: إنه بتأويل الظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالإفادة و قد أوضحنا ذلك في شرحنا على الصمدية[1] في باب الأفعال الناقصة و قد يطلق و يراد منه ما كان مستقلاً في الوضع و هذا هوالمراد هاهنا أي في تعريف الكلمة و إلا يخرج منه الحرف إن كان المراد الأول أو الضمير المتصل إن كان المراد الثاني أو سائر المعارف إن كان المراد الثالث.

---

۱. الكلام المفيد للمدرّس و المستفيد.

مسألة: بدان که به قید «مستقل» خارج می‌شود الف فاعل و واو مفعول و نحوهما و به قید «دال» خارج می‌شود مهملات که از متکلم حاضر شنیده شود و به قید «بالوضع» خارج می‌شود الفاظی که دلالت آنها بالطبع است. مثل «أح أح» که دلالت می‌کند بر وجع صدر و هم چنین با قید «بالوضع» خارج می‌شود مهملاتی که از وراء جدار شنیده شود چون که دلالت آن بر وجود لافظ بحکم عقل است زیرا که عقل حکم می‌کند که وجود لفظ بدون لافظ محال است.

مسألة: بدان که کلمه بر چهار قسم است اول: کلمه که لفظ است تحقیقاً مثل «اضرب» و «زید» و «في» که مذکور باشد. دوم: کلمه که لفظ باشد تقدیراً مثل «اضرب» و «زید» و «في» که در تقدیر باشد. سوم: کلمه که منوی باشد بالفظ تحقیقی مثل ضمیری که مستتر است در «اضرب» مذکور. چهارم: کلمه که منوی باشد بالفظ تقدیری مثل ضمیر مستتر در «اضرب» مقدر. قول شارح «تحقیقاً» اشاره به قسم اول است و «تقدیراً» اشاره به قسم دوم است «معه» اشاره به قسم سوم و چهارم است. چون که ضمیر «معه» راجع است به هر یک از تحقیقی و تقدیری و لفظ «کذلك» حال است از ضمیر «معه» یعنی حال کونی که آن لفظی که قسم سوم و چهارم با او منوی شده یا تحقیقی باشد یا تقدیری.

مسألة: اعلم أن القائلین بأن دلالة الألفاظ بالوضع، لا بالذات اختلفوا في الواضع فقال بعض: إن الواضع هو الله تعالی و علم الإنسان الأول بالوحي أو بطریق آخر لا نعلمه لأن‌الله علی کل شيء قدیر و قال بعض آخر: هو البشر و هو إما واحد أو جماعة و عرفوا غیرهم بالإشارة والقرائن کما في تعلیم الأطفال اللغات و أصحاب هذا القول عینوا بعض الواضعین لبعض اللغات فعینوا یعرب بن قحطان للغة العرب و غیره لغیرها کما بین في محله و فصل بعض آخر فقال: إن واضع القدر المحتاج إلیه هو الله تعالی و واضع غیره غیره تعالی و استدل للأول بقوله: ﴿و علم آدم الأسماء کلها﴾[1] و

۱. سوره بقره (۲) آیه (۳۱)

بأخبار ذكرت في كتب التفسير و استدل للثاني بأنه لو كان الواضع هو الله تعالى للزم خلق علم ضروري بوجوده تعالى و تقدس حتى يعرفه الإنسان أولاً ثم يعرف أنه الواضع للألفاظ و يلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري تعالى، لامتناع تحصيل الحاصل فضلاً عن وجوبه و استدل للثالث بلزوم الدور أو التسلسل لو كان واضع القدر المحتاج إليه هو البشر إذ يحتاج في وضعه و إعلامه للغير إلى لفظ آخر فإن كان هو الأول لزم الدور و إلا يلزم التسلسل.

مسألة: إخراج المركبات التامة عن أمثال هذا التعريف الذي لم يذكر فيه قيد الإفراد محتاج إلى عناية زائدة كما ارتكبها بعض المحققين فأخرجها بأنها دالة بضميمة هيئاتها فحينئذ يلزم عليه أن يخرج من التعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل و اسم المفعول، بل الفعل و كل ما كان لهيأته دخالة في الدلالة.

مسألة: بر قول شارح: «ولا يطلق على غيرها» دو اشكال وارد شده:

اول آن‌كه لازم مى‌آيد كه مركبات ناقصه كه مركب از دو لفظ باشد قول نباشد. زيرا كه اين مركبات ناقصه كلمه نيست چون واحد نيست وكلام نيست چون كه اسناد ندارد وكلم نيست چون سه كلمه نيست. و جواب از اين اشكال داده شده به اين كه مراد از «غير» آن چيزى است كه با خود كلمه وكلام وكلم و با اجزاء آنها مغاير باشد نه اين كه فقط با خود اين سه مغاير باشد و مركبات ناقصه از قسم دوم است، يعنى فقط با خود اين سه مغاير است نه با اجزاء آنها؛ پس اطلاق قول بر مركبات ناقصه صحيح است.

اشكال دوم اين است كه در سابق گفته شد كه قول بر رأى و اعتقاد اطلاق مى‌شود. چگونه مى‌گويد كه قول بر غير كلمه وكلام وكلم اطلاق نمى‌شود. و جواب از اين اشكال داده شده كه مراد از قول كه سابق گفته شد كه بر رأى و اعتقاد اطلاق مى‌شود، قول لغوى است و مراد از قول در اين جا كه بر غير كلمه وكلام وكلم اطلاق نمى‌شود قول اصطلاحى است.

مسألة: إن كان المراد من قوله: «و كلمة بها كلام قد يؤم» أن أهل اللغة يقصدون من الكلمة الكلام كما حمله الشارح على هذا فلفظة «قد» للتكثير كما قال الشارح و إن كان المراد أن أهل الاصطلاح يستعملون الكلمة و يريدون بها الكلام فلفظة «قد» للتقليل و الظاهر الثاني، لأن المصنف من أهل الاصطلاح و بيان الاصطلاح أولى بأهل الاصطلاح و جعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكل باسم الجزء يؤيد ما ذكرنا و ينافي ما اختاره الشارح لأن مجازية الكلمة في الكلام غير مسلمة في اللغة و إن قال به بعض.

مسألة: مراد از علاماتى كه براى هر يک از اسم و فعل و حرف ذكر مى‌شود تعريف آنها نيست بلكه مميزات آنهاست.

مسألة: فرق بين تعريف و ذكر مميزات اين است كه در تعريف لازم است اطراد و انعكاس يعنى واجب است كه تعريف جامع افراد و مانع اغيار باشد. به خلاف ذكر مميزات كه فقط اطراد لازم است يعنى واجب است كه در هر جا كه علامت وجود داشته باشد ذوالعلامة موجود باشد. لكن لازم نيست كه هرجا ذوالعلامة موجود باشد علامت وجود داشته باشد. مگر آن كه علامت از علامات شامله باشد پس اشكال نشود در مميزات اسم به مثل «كيف» و نحو آن كه هيچ يک از مميزات مذكوردر او موجود نيست.

مسألة: يجوز أن يقرأ «يراعى» مجهولاً، و «مذهب» بالرفع والتنوين و «غيره» بالرفع صفة لـ «مذهب» و حينئذ الضمير راجع إلى مذهب المصنف لا نفسه و يجوز أيضاً أن يقرأ مجهولاً لكن بإضافة «مذهب» إلى «غيره» و حينئذ الضمير راجع إلى المصنف لا مذهبه و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب و الإضافة و حينئذ الضمير راجع إلى المصنف لا مذهبه و يجوز أيضاً أن يقرأ معلوماً و «مذهب» بالنصب بدون الإضافة و إن لم يساعده رسم الخط و يقرأ «غيره» بالنصب فحينئذ الضمير راجع إلى مذهب المصنف لانفسه فعلم أن الاحتمالات أربعة لا ثلاثة كما توهمه بعض المحشين

مسألة: تنوین ده قسم است، چهار قسم آن مميز است که بر غیر اسم داخل نمی‌شود. و شش قسم دیگر بر غیر اسم نیز داخل می‌شود لذا شارح گفته است: «المنقسم» إلخ.

ثم اعلم أن الألفاظ المستعملة في اللغة أربعة أقسام. الأول: ما يثبت لفظاً و خطاً كـ «زيد» و «ضرب» و «من». والثاني: ما لايثبت لفظاً ولا خطاً كالمستتر وجوباً. والثالث: ما يثبت خطاً لا لفظاً كالواو من «الصلاة» و «الزكاة» و نحوها. و الرابع: عكس ذلك كالألف من «هذا» و «رحمان» و نحوها والتنوين من هذا القسم فلذلك قال: «و حده نون تثبت» إلخ.

مسألة: مراد از ندا که مميز اسم است منادي شدن است نه ندا کردن چون ندا کردن فعل متکلم است و همین است مراد شارح که تفسیر می‌کند ندا را بـ «الصلاحية لأن ينادي» و هم چنین است تنوین. یعنی منون شدن مميز اسم است نه تنوین دادن چون تنوین دادن فعل متکلم است.

مسألة: «بسم‌الله الرحمن الرحيم» مثال برای سه قسم از جر است. اول: جر به حرف که در «اسم» است. دوم: جر به اضافه که در «الله» است. سوم: جر به تبعیت که در «الرحمن» و «الرحيم» است. و برای جر تقدیری و محلی مثال ذکر نکرده و «زيد» مثال است برای تنوین تمکن و «صه» مثال است برای تنوین تنکیر چون که فرق بین معرفه و نکره اسماء افعال به تنوین است چنانچه مصنف در باب اسماء افعال می‌گوید:

واحكم بتنكير الذي ينون — منها و تعريف سواه بين

زیرا که مراد از «صه» با تنوین طلب سکوتی است که، زمانش معین نشده و مراد از «صه» بدون تنوین طلب سکوت در زمان حاضر است. و «مسلمات» مثال است از برای تنوین مقابله زیرا که الف و تاء مرکباً در جمع مؤنث سالم در مقابل واو در جمع مذکر سالم است و تنوین در جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذکر سالم

است و این تنوین برای تنکیر نیست، زیرا که تنوین تنکیر مختص است به به مبنیات و بر معربات داخل نمی‌شود. و تنوین عوض نیست چون که از جمع مؤنث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد. و «حینئذ» مثال است برای تنوین عوض از جمله و «کل» مثال است از برای تنوین عوض از مفرد و «جوار» مثال است برای تنوین عوض از حرف واحد بنابر قولی و «یا زید» مثال است برای ندا و «الرجل» مثال است از برای لام تعریف و «ام سفر» مثال است برای قائم مقام «ال» در لغت بعض عرب و «أنا قمت» مثال است برای دو قسم مسند الیه که یکی مبتدا شدن است که باید در صدر باشد و دیگری فاعل است که باید در آخر باشد.

مسألة: عبارت شارح که می‌گوید: «مثال ما دخله ذلك» خالی از مسامحه نیست زیرا که در تنوین دخول صدق نمی‌کند، بلکه لحوق صدق می‌کند و در اسناد هیچ یک از دخول و لحوق صدق نمی‌کند بلکه در جمیع غیر از «ال» و اسناد و نداء لحوق است فتبصر.

مسألة: بدان که هر یک از اسم و فعل و حرف نقل به دیگری می‌شود، مثل «شمر» و «یزید» که فعل است نقل به اسم شده و مثل اسماء افعال بنابر قولی که اسم است نقل به فعل شده و مثل «لو» در بیت اول و «إياك واللو» که حرف بوده نقل به اسم شده لکن لابد للنقل من علامة و علامة النقل في «لو» التنوين في الأول و لام التعريف في الثاني لأنها من مميزات الاسم والاطراد فيها واجب كما سبق فقول الشارح: «في غير الاسم» يعني غير الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي.

مسألة: قد يهمل «أن» المصدرية الناصبة للمضارع فلا تعمل فيه النصب بل يبقى على رفعه كما قال المصنف في باب إعراب الفعل:

و بعضهم أهمل «أن» حملاً على «ما» أختها حيث استحقت عملا

و «تسمع بالمعيدي» من هذا القبيل و لهذا صار سبباً للقدح والاشتباه إذ لو كان «تسمع» منصوباً لعلم أنه مؤول بالاسم أعني المصدر فلا يصير مورداً للقدح و الاشتباه.

مسألة: قول الشارح: «لشرفه عليه» علت تقديم فعل است بر حرف و «لكونه أحد ركني الكلام» علت شرف فعل است.

ضمير مستتر در «نعمت» راجع است به آنچه كه ضمير «فيها» راجع به اوست و مخصوص به مدح يعنى «الوضوء» محذوف است.

مسألة: بعضى گفته‌اند: «نعم» اسم است به دليل دخول باى جاره بر او، در «ما هي بنعم الولد» و بعضى گفته‌اند: فعل است به دليل «**من توضأ يوم الجمعة فبها و نعمت**»[1] كه تاء ساكنه به «نعم» ملحق شده و چون مختار در نزد شارح قول دوم است براى تاى ساكنه «نعمت» را مثال زد.

مسألة: الوجه فى اختيار الشارح الفعلية ما هو المسلم في محله أن الدليلين المتعارضين إن أمكن الجمع بينهما، فالجمع أولى من ترك أحدهما أو كلاهما و هنا يمكن الجمع بالتصرف في دليل الاسمية، بأن يقال: إن مجرور الباء في «بنعم الولد» محذوف والتقدير «ما هي بولد مقول فيه نعم الولد» و مثل هذا التقدير شائع في كلامهم، ولا يمكن التصرف في دليل الفعلية إذ لم يعهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع إبقائها فالتاء لاحقة بنفس «نعم» فهو فعل، لأن التاء من مميزاته.

مسألة: التاء في «لات» و «ربة» و «ثمة» متحركة البناء و وجهه واضح، لكن في كون تاء «لات» للتأنيث، كلام، إذ هي عند بعض فعل والتاء فيها لام الفعل، كقوله تعالى: (**لا يلتكم من أعمالكم شيئاً**)[2] و عند بعض آخر هي بدل السين إذ أصلها «ليس» و عند بعض التاء تاء المضارعة في «تحين» من «حان، يحين» على خلاف رسم الخط فقوله تعالى: (**لات حين مناص**)[3] كان الواجب فيه أن يكتب التاء متصلاً ب «حين» فالفصل على خلاف القياس في رسم الخط و قال بعض: إنها تاء المبالغة أي مبالغة النفي.

مسألة: تعدد مثال براى ياء مخاطبه اثبات فعليت «هاتي» و «تعالي» است چون

۱- تفسير قرطبى، ج ۱۸، ص ۱۰۶ و مسند احمد بن حنبل، ج ۵، ص ۱۵.
۲- سوره حجرات (۴۹) آيه (۱۴). ۳- سوره ص (۳۸) آيه (۳).

بعضی قائل به اسمیت آنها شده‌اند.

مسألة: «هاتي» فعل امر مؤنث حاضر است از باب مفاعله و «تعالي» فعل امر مؤنث حاضر است از باب تفاعل.

قال في المصباح: «تعال» فعل أمر و أصله أن الرجل العالي كان ينادي السافل فيقول: تعال، ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى «هلم» مطلقاً سواء كان موضع المدعو أعلى أو أسفل أو مساوياً فهو في الأصل لمعنى خاص ثم استعمل في معنى عام و يتصل به الضمائر باقياً على فتحه فيقال: تعاليا تعالوا تعالين، و ربما ضمت اللام مع جمع المذكر السالم و كسرت مع المؤنث و ذلك للمجانسة.

مسألة: التمثيل بـ«تفعلين» للإشارة إلى أن كون الياء علامة لا يختص بفعل الأمر كما يوهمه إضافة الياء إلى «افعلي» بل تكون علامة في غيره أيضاً.

مسألة: ضمير «لأنه ضرورة» راجع است به مجموع دخول النون على الاسم نه دخول النون فقط. زيرا كه دخول النون مقصود شاعر بوده لكن به جهت ضرورت شعرى بر اسم داخل شده.

مسألة: أورد على كون «هل» مشتركاً بين الأسماء و الأفعال بأنه ينافي ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل و أجيب عن ذلك بأن الاختصاص حيث كان في حيزها فعل والسر في ذلك أن «هل» كان في الأصل للتحقيق بمعنى «قد» و منه قوله تعالى: **﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾**[1] أي «قد أتى على الإنسان» إلخ نقل ذلك عن ابن عباس والكسائي والفراء و أصله كان «أهل» فترك الهمزة لكثرة استعماله معها فأقيم «هل» مقام همزة الاستفهام و أفاد معناها و «قد» من مختصات الأفعال و كذا «هل» لأنها بمعناه لكنها لما كثر نيابتها عن همزة الاستفهام نسيت أصلها و اختصاصها بالفعل و إذا رأت الفعل في حيزها تذكرت أصلها و حنت إلى الفعل الذي هو إلفها المألوف و عانقته و لا ترضى بوقوع فاصل بينهما كما في

---

۱. سوره انسان (۷۶) آیه (۱).

باب الاشتغال بخلاف ما إذا لم تره في حيزها كما فيما نحن فيه فإنها تنسى أصلها فتدخل على الاسم أيضاً.

خلاصه آن که مشترک بودن «هل» قبل از داخل شدن بر جمله است و اختصاص بعد از داخل شدن بر جمله‌ایست که در او فعل باشد. پس منافاتی نیست بین حکم به اشتراک و حکم به اختصاص لعدم اتحاد زمانهما.

مسألة: بر قول مصنف «الأمر إن لم يك للنون محل فيه» إلخ اشكال شده به لفظ «کلا» که به معنی «انته» می‌باشد با این که اسم نیست بلکه حرف است.

★ ★ ★

بـــــاب

المعرب والمبنيّ

باب المعرب والمبني

مسألة: لما كان من أقسام الاسم ما ليس بمعرب ولا بمبني، كالأعلام المحكية و مطلق الأسماء قبل التركيب على قول أتي المصنف بـ«من» التبعيضية إشارة إلى عدم انحصار الاسم في المعرب والمبني.

مسألة: چون اسماء مورد معانی مختلفه می‌باشد یعنی فاعلیت و مفعولیت و نحوهما و هریک از اینها محتاج علامت است لذا می‌گویند: «الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية» پس مقتضای حکمت وضع این است که آخر اسم به سبب دخول علامات مختلف شود و همین اختلاف را اعراب می‌نامند و چون این اختلاف بر طبق حکمت وضع است او را اصل می‌نامند و اصل در این جا به معنای راجح است نه ما يبتنى عليه الشيء.

مسألة: اختلاف آخر معرب چهار قسم است، اول: اختلاف ذات است حقيقة، مثل اسماء سته. دوم: اختلاف ذات است حکماً، مثل تثنيه و جمع مذکر سالم در حال نصب و جر. سوم: اختلاف صفت است حقيقة، مثل «رجل» و «زید» در حالات ثلاث. چهارم: اختلاف صفت است حکماً، مثل «مسلمات» در حال نصب و جر.

مسألة: بدان که در بین نحو بین در سبب بناء اسم اختلاف است که آیا، سبب بناء منحصر است در شباهت اسم به حرف یا سبب دیگر هم دارد. پس بعضی گفته‌اند که سبب متعدد است، از جمله آنها شباهت رساندن اسم به فعل در معنا است مثل اسماء افعال. و از جمله آنها عدم ترکیب است یعنی اسماء قبل از ترکیب، به سبب

عدم ترکیب مبنی هستند و دیگر از اسباب بناء اجتماع سه سبب است از اسباب منع صرف مثل «حذام» و «قطام» و نحوهما که سبب بناء آنها اجتماع علمیت و تأنیث و عدل است و جماعتی علت بناء را منحصر در شباهت حرف می‌دانند و سه قسم مذکور را ثابت کرده‌اند که بناء در آنها به سبب شباهت به حرف است و در اسماء افعال گفته‌اند: شباهت معنوی به فعل سبب بناء نمی‌شود، والا لازم می‌آید «سقياً لك» که به معنای فعل است مبنی باشد. على أن الفعل إنما بني للشبه المعنوي بالحرف كما في «متى» و «هنا» و سيأتي الإشارة إلى ذلك في أوائل بحث المفعول المطلق. و همچنین گفته‌اند: عدم ترکیب سبب بناء نمی‌شود چون‌که اعراب و بناء از احکام اسم است بعد از ترکیب و قبل از ترکیب اسم نه معرب است و نه مبنی به دلیل آن‌که در تعریف اعراب می‌گویند: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل. و بدیهی است که قبل از ترکیب عاملی نیست تا اعراب آورده شود و معرب شود یا آن که مبنی شود و «حذام» را گفته‌اند که علت بناء آن شباهت رساندن آن در وزن به «نزال» است و مصنف همین قول را اختیار کرده است. لذا علت بناء را در شباهت به حرف منحصر کرده به دلیل این که «من الحروف» معمول «مدني» است و تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر.

مسألة: «مدني» اسم فاعل است از باب افعال و ثلاثی مجردش «دنا، يدنو» به معنی «قرب» می‌باشد و یاء در «مدني» یاء اطلاق است نه لام الفعل، چون‌که یاء لام الفعل به سبب اعلال حذف می‌شود مثل «قاض» و یحتمل که یاء لام الفعل باشد بنابر قولی که در حال وقف یاء را باقی می‌گذارد.

مسألة: كل شيء جرى على مقتضى أصله، لا سؤال فيه وكل شيء لم يجر على مقتضى أصله ففيه سؤال عن عدم جريه على مقتضى أصله و لما كان الاسم المبني غير جار على أصله الذي هو الإعراب يجيء فيه السؤال فأشار المصنف إلى السبب والعلة بقوله: «لشبه من الحروف» إلخ

مسألة: دانسته شد که در اسم مبنی یک سؤال است از علت بناء و این در صورتی است که، مبنی بر سکون باشد و اگر مبنی بر حرکت باشد دو سؤال دیگر نیز می‌باشد یکی این که چرا متحرک شد چون اصل در مبنی سکون است و یکی این که چرا متحرک شد به حرکت خاصه مثلاً در «کم» یک سؤال است و در «حیث» و «أمس» و «أین» در هر یک سه سؤال و سه جواب است مثلاً در «أین» سؤال می‌شود که چرا مبنی شده؟ در جواب گفته می‌شود که چون شباهت معنوی دارد به حرف زیرا که متضمن معنای همزه استفهام است پس از آن سؤال می‌شود که چرا متحرک شده و جواب گفته می‌شود به سبب التقاء ساکنین پس از آن سؤال می‌شود چرا متحرک به فتحه شده در جواب گفته می‌شود زیرا فتحه اخف حرکات است.

مسألة: در فعل و حرف اگر مبنی بر سکون باشد، هیچ سؤالی نیست چون اصل در آنها بناء است و اصل در بناء سکون است و اگر مبنی بر حرکت باشند فقط دو سؤال است یکی آن که چرا متحرک شد و دیگر این که چرا متحرك به حرکت خاصه شد مثلاً در واو عطف سؤال می‌شود که چرا متحرک شد در جواب گفته می‌شود به جهت تعسر یا تعذر ابتدا به ساکن پس از آن سؤال می‌شود که چرا فتحه شد در جواب گفته می‌شود چون ضمه و کسره بر واو ثقیل بودند.

مسألة: شباهت حرفی در صورتی سبب بنا می‌شود که مدنی باشد یعنی معارضی از مختصات اسم نداشته باشد که در این صورت قریب می‌کند اسم را به حرف. و اگر غیر مدنی باشد، یعنی اگر معارضه کند با او چیزی که مقتضی اعراب است یعنی معارضه کند با او یکی از مختصات اسم پس در این صورت سبب بنا نمی‌شود مثل شباهتی که در «أي» استفهامیه و «أي» شرطیه هست که معارضه کرده با شباهت در آنها اضافه که از مختصات اسم است لذا شباهت در آنها سبب بنا نشده و آنها معرب هستند.

مسألة: إذا شابه شيء شيئاً يعطى حكم المشبه به للمشبه ولا يعكس لأن العكس

تحصيل للحاصل مثلاً إذا شابه زيد أسداً في الشجاعة فيعطى زيداً المدح بالشجاعة لا الأسد لأن المدح بالشجاعة حاصل للأسد سواء شابهه زيد أم لا.

مسألة: اعلم أن كل واحد من الكلمات الثلاث، قد يشابه الأُخرى كما شابه اسم الفعل الفعل في النيابة وكما شابه الفعل المضارع الاسم في التخصيص، والتخصص والاشتراك و كما شابه «إنّ» و أخواتها الفعل في العمل والمعنى و كما شابه الاسم الحرف فيما يصير علة للبناء كالافتقار و نحوه وكما شابه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعية.

مسألة: أثر الشباهة يختلف باختلاف قوة الشباهة وضعفها و باختلاف قوة وجه الشبه في المشبه به وضعفها و كذا بحسب خفاء وجه الشبه و ظهوره أو بعد المشبه عن المشبه به و قربه مع قطع النظر عن الشباهة.

مسألة: عدم الانصراف نصف البناء لأن الأول يمنع عن شيئين و هما الجر والتنوين والثاني يمنع من أربعة أشياء و هي الإعراب الثلاثة والتنوين.

مسألة: هر یک از نه سبب منع صرف فرع است مثلاً عجميّت فرع است براى عربيت چون كه اصل اين ا ست كه درلغت عرب لفظ عربى استعمال شود نه غير آن و هم چنين تأنيث فرع تذكير است چون كه اصل در اسماء مذكر بودن است و هكذا.

مسألة: هميشه در فعل دو فرعيت موجود است، يكى اين كه فعل دائماً محتاج است به اسمى كه فاعلش باشد، چون كه از دو فعل كلام مركب نمى‌شود لكن اسم محتاج به فعل نيست چون كلام از دو اسم مركب مى‌شود و ديگر اين كه فعل فرع اسم است در اشتقاق چون كه فعل از مصدر مشتق مى‌شود كه اسم است ولا عكس على الرأي المشهور.

مسألة: چون شباهت غير منصرف به فعل در همين فرعيت است و فرعيت چندان ظاهر نيست بلكه مخفى است به اندازه‌اى كه اثبات شباهت كه فرعيت است در مشبه يعنى غير منصرف و هم چنين در مشبه به يعنى فعل محتاج به دقت و

امعان نظر است، لذا اکتفاء به یک شباهت نشده، بلکه باید دو شباهت یعنی دو فرعیت در اسم باشد تا غیر منصرف شود لکن در مبنی شدن اسم یک شباهت به حرف کافی است به جهت قوت وجه شبه در حرف مثلاً کسی شک نمی‌کند در احتیاج حرف به جمله در حین استعمال به خلاف فرعیت در فعل که بعضی قبول ندارند و می‌گویند که اسم فرع فعل است چنانچه در باب مفعول مطلق بیان می‌شود که مصنف می‌گوید: «وکونه أصلاً لهذين انتخب».

مسألة: بُعد و دور بودن اسم از حرف دو مقابل بُعد اسم است از فعل. زیرا که اسم و فعل فقط در مسند الیه شدن با هم فرق دارند که اسم مسند الیه می‌شود و فعل مسند الیه نمی‌شود. اما در مسند بودن فرقی ندارند، زیرا که هر دو مسند می‌شوند و دیگر این که اسم و فعل نوع واحد هستند. چون که هر دو مستقل هستند به خلاف حرف که نه مسند می‌شود و نه مسند الیه و با اسم در نوع استقلال متحد نیست زیرا که حرف غیر مستقل است و حرف با اسم جمع نمی‌شود مگر در جنس اعم که کلمه بودن است و همین است ما حصل تعلیل ابن حاجب که شارح نقل کرده.

مسألة: قد سبق أنهم اختلفوا في أن علة بناء الاسم هل هي الشباهة بمطلق مبني الأصل أعني الحرف والفعل أم منحصرة في الشباهة بالحرف فقط. والمختار عند المصنف الثاني كما أشار إليه الشارح بقوله: «و فهم من حصر المصنف» إلخ.

مسألة: الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين؛ كما في علم التصريف و الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة فصاعداً و ما زاد من الحروف على حرفين كـ«ليت» و «لعل» مثلاً فهو خارج عن أصله وكذلك ما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل و «نا» في مثل «جئتنا» فهو أيضا خارج عن أصله فالحرف الخارج عن أصله أشبه الاسم كما أن الاسم، الخارج عن أصله أشبه الحرف.

مسألة: اسم اگر شباهت به حرف رساند بناء را به اسم می‌دهند که از احکام حرف است ولکن اگر حرف شباهت به اسم رساند اعراب را که از احکام اسم است به

حرف نمی‌دهند. لأنه لا يقبله إذ المعاني التي توجب الإعراب لاتعتوره كما يصرح بذلك عن قريب، بلكه حكم ديگرى از احكام اسم را به حرف مى‌دهند از قبيل متصرف فيه بودن و امثال آن؛ لذا در «لعل» و امثال آن گاهى تصرف مى‌شود.

والسبب في ذلك أمران:

الأول: أن وجه الشبه و هو الزيادة على حرفين، ليس مختصاً بالمشبه به أعني الاسم، لأن الفعل أيضاً الأصل فيه ذلك بخلاف الاسم المشبه بالحرف في الوضع فإن وجه الشبه أعني الوضع على حرف أو حرفين مختص بالمشبه به أعني الحرف، لأنه الأصل في الحرف فقط ولا يشاركه غيره في هذا الأصل.

الثاني: أن الحرف لايحتاج إلى الإعراب، لأنه لا يعتوره المعاني المفتقرة إلى الإعراب فالمقتضي لإعراب الحرف أعني الشباهة بالاسم، و إن كان موجوداً لكنه لغو واللغو قبيح عند العقلاء والشرط في تأثير المقتضي انتفاء المانع.

مسألة: بدان كه اشاره و هم چنين بقيه معانى حرفيه مثل ابتدا و استعلاء و امثال آن، معانى جزئيه خاصه هستند و كلى هر يک معناى اسمي است. حاصل آن كه هر يک از ابتدا و استعلاء و اشاره و نحوها بر دو قسم است: يكى كلى و ديگرى جزئى. و جزئى معناى حرفى است و كلى معناى اسمى. مثلاً لفظ «ابتداء» كه مصدر باب افتعال است، براى كلى ابتداء وضع شده كه معناى اسمى است. و لفظ «من» كه حرف است براى ابتداء جزئى كه معناى حرفى است وضع شده. و هم چنين لفظ «استعلاء» كه مصدر باب استفعال است براى كلى استعلاء كه معناى اسمى است وضع شده. و لفظ «على» كه حرف است براى استعلاء جزئى كه معناى حرفى است وضع شده و هكذا سائر المعاني الحرفية، لكن از براى اشاره جزئى حرفى وضع نشده و براى اشاره كلى لفظ «اشاره» كه مصدر باب افعال است وضع شده اگر چه بعضى گفته كه لام تعريف عهد كه حرف است براى اشاره جزئى كه معناى حرفى است وضع شده لكن اين قول ضعيف است اگر مراد عهد ذهنى يا خارجى باشد زيرا

اشاره‌ای که محل نزاع است اشاره حسی است نه ذهنی و اگر مراد عهد حضوری باشد این شبهه قوی می‌باشد. فتأمل؛ و يأتي لهذا تتمة في أسماء الإشارة.

مسألة: اگر مفرد قبل از لحوق علامت تثنیه شباهت به حرف در او موجود شود و بعد از آن علامت به او ملحق شود تثنیه با علت بناء معارضه می‌کند و معرب می‌شود. و هم چنین است جمع. و اگر علت بنا و شباهت پس از لحوق علامت موجود شود تثنیه معارضه نمی‌تواند و از همین قسم دوم است تثنیه و جمع اسم «لا»ی نفی جنس و منادی اجماعاً و تثنیهٔ اسماء اشاره و موصولات از قسم اول است. و قول شارح: «و إنما أعرب «ذان» و «تان» إلخ اشاره به همین مطلب است. پس اشکالی نیست در این که تثنیه و جمع منادی و هم چنین تثنیه و جمع اسم «لا»ی نفی جنس مبنی شده و تثنیه و جمع موصولات و أسماء اشاره معرب شده چون که در اول حرف ندا و «لا»ی نفی جنس وارد بر تثنیه و جمع شده بعکس الثاني على رأي المصنف. و إلى هذه القاعدة يشير نجم الأئمة في باب غير المنصرف في بحث العجمة حيث يقول: إن الطاري يزيل حكم المطرو عليه فتنبه.

مسألة: بدان که اسماء افعال شباهت به حروف مشبهه بالفعل در استعمال دارد. یعنی چنانچه حروف مشبهه بالفعل به معنای فعل استعمال می‌شود و عامل در لفظ آنها اثر نمی‌کند هکذا اسماء افعال به معنای فعل استعمال می‌شود و عامل در آنها اثر نمی‌کند بنابر قول ارجح.

مسألة: اعلم أن اسم الفعل اسم للفظ الفعل، لا لمعناه مثلاً «صه» اسم للفظ «اسكت» المركب من «ا»، «س»، «ك»، «ت»، لا لمعناه، و إلا يلزم أن يكون فعلاً لأن الاسمية والفعلية والحرفية منشؤها المعنى فكل لفظ دل على معنى مستقل مقترن بأحد الأزمنة فهو فعل فإن كان «صه» اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأن معنى الفعل مقترن بأحد الأزمنة فيكون «صه» مرادفاً لـ «اسكت» فكيف يقال إنه اسم؟!

مسألة: الافتقار على قسمين؛ الأول: الافتقار إلى المفرد و هو لا يختص بالحرف

بل هو مشترك بين الكلم الثلاث، لأنه لا يمكن استعمال كل واحدة منها إلا مركباً مع غيرها و هذا هو المراد بقولنا: «إن استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كل لغة»، لأن الغرض من وضع الكلمات الثلاث الإفادة و هي متوقفة على التركيب كما هو واضح.

الثاني الافتقار إلى الجملة و هذا لا يختص بالحروف فقط، لأن كل واحد من الاسم والفعل إذا ركب مع غيره يصير كلاماً و يفيد بخلاف الحرف، لأنه إذا ركب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتى يفيد بل يحتاج إلى جملة يتركب معها، فالحرف دائماً محتاج إلى جملة مركبة من غيرالحرف يقع هو فيها، فإذا أشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الأصل في الحرف وكان افتقار الاسم أصلياً أي من حين الوضع كالمرصولات، والظروف الواجبة الإضافة إلى الجملة فيصير مبنياً فظهر من ذلك بطلان القول بأن علة بناء الضمائر الافتقار إلى المرجع، لأن المرجع فيها مفرد أو في حكم المفرد والافتقار إلى المفرد لا يصير سبباً للبناء.

مسألة: بين شباهت معنوی و شباهت افتقاری سه فرق است:

اول این که در شباهت معنوی چون معنای حرفی جزء معنای اسم است نه تمام معنی والا لازم می‌آید که اسم نباشد، چنانچه قبلاً اشاره شد، پس معنای اسم محتاج است به جزء داخلی خود از قبیل افتقارکل به جزء بخلاف شباهت افتقاری که معنای اسم محتاج است به جمله‌ای که خارج از معنای اسم است.

دوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی غیر مستقل است و در شباهت افتقاری مستقل است.

فرق سوم این که مفتقر الیه در شباهت معنوی ممکن است لفظی برایش وضع نشده باشد، مثل اشاره، ولی در شباهت افتقاری مفتقر الیه بدون لفظ نیست.

مسألة قال بعض المحققين: إن علة البناء في الظروف المضافة إلى الجمل هي الشبه المعنوي لا الافتقاري، لأنها تضمنت معنى حرف الإضافة و ذلك، لأنها و إن

كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة فإضافتها إليها كلا إضافة فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه فبنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة كالغايات.

مسألة: المراد من أوائل السور الحروف المقطعة نحو «يس» و «طه».

مسألة: بعضی گفته‌اند که یکی از اسباب بناء شباهت لفظی است یعنی لفظ اسم، مثل لفظ حرف باشد. مثل «ليت يقولها المحزون» که «ليت» اسم است و مبتدا لیکن مبنی شده. به سبب این که لفظش مثل لفظ «ليت» ای است که از حروف مشبهه بالفعل است. لیکن این قول باطل است زیرا که امثال «ليت يقولها المحزون» از باب حکایت است نه از باب بناء.

مسألة: بدان که در اسم گاهی دو سبب بناء جمع می‌شود. مثل «کم» که هم شباهت وضعي و هم شباهت معنوی دارد و مثل ضمائر و اسماء اشاره که هم شباهت معنوی دارد، چون که تکلم و خطاب و غیبت و اشاره از معانی حرفیه است. و هم شباهت وضعی که در غالب آنها موجود است که بقیه را حمل بر غالب می‌کنند و هم شباهت افتقاری علی قول ضعیف. ولهذا تتمة نذكرها في أول أسماء الإشارة.

مسألة: در اول باب معرب را مقدم کرد، چون معرب اشرف است از مبنی، زیرا که معرب اصل است و در مقام بیان احکام معرب را مؤخر کرد چون که مبنی محصور است. چنانچه گذشت که جمیع اقسام مبنی فقط شش قسم است به خلاف معرب که اقسام زیادی دارد.

مسألة: معرب دو قسم است اول: آن که آخرش حرف عله نباشد مثل ارض. دوم: آن که در آخرش حرف عله باشد مثل «سُما» بر وزن «هُدی» و «نُهی» و «سُما» لغتی است در اسم.

مسألة: در نزد شارح در اسم شش لغت است که در این بیت جمع کرده «اسم بضم الأول والكسر» إلخ و در نزد بعضی هیجده لغت است که در این بیت جمع کرده:

سما سم و اسم سماة كذا سما و زد سمة و اثلث أوائلها كلها

مسألة: الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقر إليها عليه فإن قلت: كثيراً ما يقع الفعل حالاً أو صفة أو مضافاً إليه و هي من المعاني المفتقرة إلى الإعراب. قلنا: في هذه الموارد ليس الفعل وحده حالاً أو صفة و نحوهما بل الجملة أي مجموع الفعل و الفاعل.

مسألة: قيل: إن الأصل في الأسماء البناء والأصل في الأفعال الإعراب و قيل: الأصل في كليهما الإعراب والحق عكس الأول كما عليه المشهور.

مسألة: هرگاه فعل با فاعل اسم شود، مبنی است چون متضمن اسناد است و اسناد معنی حرفی است و اگر فعل بدون فاعل اسم شود، غیر منصرف است. اگر یک سبب دیگر غیر از وزن الفعل در او باشد پس لفظ «یزید» و «شمر» ممکن است مبنی باشد و ممکن است غیر منصرف باشد و ممکن است منصرف باشد.

مسألة: فعل ماضی مبنی است اتفاقاً. و در امر حاضر اختلاف است جمهور بصریین می‌گویند مبنی است و کوفیین می‌گویند معرب است بلام جزم مقدره چنانکه لام در قرائت بعضی ظاهر شده در ﴿**فلتفرحوا**﴾ و در قول شاعر:

لتقم أنت یابن خیر قریش فتُقضی حوائج المسلمینا[1]

مسألة: مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع که سبب شباهت او به اسم است تخصیص و تخصص و اشتراك است، زیرا چنان که اسم گاهی مشترك می‌شود و گاهی تخصیص می‌خورد هم چنین فعل مضارع مشترک است بین حال و استقبال و گاهی تخصیص می‌خورد بمثل «أن» مصدریه و «ما»ی نافیه و مختص بأحد زمانین می‌شود. و بعضی توهم کرده‌اند که مراد از معانی معتوره حال و صفت وصله واقع

۱. این بیت به کسی نسبت داده نشده ولی در شرح کافیه، ج ۴، ص ۸۹ و در خزانة الأدب، ج ۹، ص ۱۴، و در تصریح، ج ۱، ص ۵۵، آمده است. شاهد در (لتقم) است که شاعر امر به مخاطب به فعل مضارع مقرون به لام می‌کند.

شدن است و این توهم بیجاست؛ زیرا که ماضی هم حال و صفت وصله واقع می‌شود؛ پس وجهی ندارد که، مضارع را معرب و ماضی را مبنی کنند.

مسألة: فرقی نیست در بناء فعل مضارع بین این که نون تأکید مذکور باشد یا محذوف مثل قول شاعر:

(لا تهین الفقیر علّک ان   ترکع یوماً و الدهر قد رفعه)

که در أصل لا تهنین بوده که نون اول نون لام الفعل است و نون دوم نون تأکید خفیفه که حذف شده و دلیل بر این که در اصل مؤکد بوده بقاء یاء عین الفعل است؛ زیرا که اگر مؤکد نباشد باید یاء بسبب التقاء ساکنین حذف شود.

مسألة: قال بعضهم المضارع مبني مع نون التأکید مباشراً کان او غیر مباشر و قال بعضهم انه معرب کذالک و هکذا القول في المضارع مع نون الاناث.

مسألة: علة بناء جزء اول در خمسة عشر این است که آخرش که تاء است وسط کلمه شده و حرفی که در وسط کلمه باشد قبول اعراب نمی‌کند و علة بناء جزء دوم این است که متضمن معنای حرف است که واو عاطفه باشد؛ زیرا که در اصل خمسة و عشر بوده و وجه شبه بین مضارع مؤکد و خمسة عشر مجموع این دو علة نیست فقط علة اول است؛ زیرا که جزء دوم در فعل مضارع مؤکد که نون تأکید است محتاج به علت بناء نیست؛ زیرا که نون حرف است (وکل حرف الأصل فیه البناء فلایحتاج الی علة) اما نفس ترکیب پس علة بناء نیست؛ زیرا که ترکیب غالباً علت اعراب است؛ پس چگونه ممکن است که در این جا علة بناء شود؛ پس ترکیب علة بناء بر فتح است؛ زیرا که ترکیب ثقیل و فتحة أخف حرکات است؟

مسألة: أصل در مضارع و ماضی بناء است (والاصل فی المبنی أن یسکنا) پس هر دو مساوی هستند در اصالة سکون و حرکت در هر دو عارضی است.

مسألة: جميع حروف مبني است، زيرا كه در حروف تصرفي نيست و معاني مفتقره إلى الإعراب بر آنها وارد نمى‌شود.

مسألة: بر عبارت مصنف اشكال وارد شده كه لازم نمى‌آيد از ثبوت استحقاق بنا اين كه حروف مبنى باشد. كما قيل: إن المستحق محروم. جواب داده شده به اين كه في المقام خصوصية تقتضي الملازمة بين الاستحقاق والفعلية، چون كه واضع حكيم است و حكمته تقضي إعطاء كل ذي حق حقه.

مسألة: اصل در مبنى سكون است چون بنا در زبان عرب ثقيل است؛ زيرا كه زبان عرب عادت كرده بر تغيير دادن آخر كلمه به حسب مقتضاى عوامل و به سبب اين كه اصل در مبنى عدم حركت است، حركت در مبنى محتاج به علت است، چنانچه سابقاً ذكر شد و قول شارح «و ذلك لسبب» اشاره به همين مطلب است.

مسألة: قد سبق أن السؤال عن العلة في المبنى، قد يكون واحداً و قد يكون اثنين و قد يكون ثلاثة فتذكر فقوله: «فالأول حرّك لالتقاء الساكنين» جواب عن السؤال الثاني «وكانت فتحة للخفة» جواب عن السؤال الثالث، أما الجواب عن السؤال الأول في «أين» فهو أنه متضمن للاستفهام و قوله: «والثاني لمشابهته» إلخ. جواب عن أول السؤالين في «ضرب» و قوله: «وكانت فتحة» جواب عن ثانيهما أما السؤال عن علة البناء فلا يجري هنا، لأنه فعل و الأصل فيه البناء وكذلك و او العطف.

مسألة: «ليت يقولها المحزون» از باب نقل است چنان كه سابقاً بيان شد و علامت نقل اين است كه اسم و خبر ندارد.

مسألة: بدان كه در الف ابتدا به ساكن، اجماعاً محال است، اما در بقيه حروف هجاء اختلاف است كه آيا مثل الف محال است يا آن كه دشوار است، جمهور قائل به محاليت و تعذر شده‌اند مطلقاً. يعنى چه در الف و چه در بقيه حروف و سيد مير شريف و علامه كافجى قائل به دشوار بودن و تعسر شده‌اند و در الف با جمهور موافقند و چون مرحوم شيخ جواد تبتى در كتاب كفاية الصرف گفته است كه اهل

تبت ابتدا به ساكن مى‌كنند و العهدة عليه، لأن أهل البيت أدرى بما في البيت. پس حق با جرجانى و كافجى است. و قد نقل عن بعضهم القول به في لغة الفرس أيضاً في «شتر» بمعنى الإبل.

مسألة: در تشبيه فعل ماضى به مضارع اشكال است؛ زيرا كه، حال و صفت و خبر واقع شدن اختصاص به فعل مضارع ندارد، تا او اصل و مشبه به و فعل ماضى فرع شود و مشبه بلكه هردو در آنها مساوى هستند.

مسألة: بدان كه «أمس» اگر مطلق روزهاى گذشته باشد، يعنى اگر مراد روز معين نباشد، منصرف است و اگر به معناى خصوص ديروز باشد، مبنى است.

چون متضمن معناى «ال» حضوريه يا عهديه است؛ زيرا كه در اصل «الأمس» بوده و به سبب كثرت استعمال لام حذف شده و معنايش در او تضمين شده است.

قال الرضي «و من الظروف المبنية «أمس» عند الحجازيين، و علة بنائه تضمنه للام التعريف، و ذلك، لأن كل يوم مقتدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد أمس يوم التكلم، دخله لام التعريف العهدي، كما هو عادة كل اسم قُصِد به إلى واحد من بين الجماعة المسماة به،... ثم حذفت اللام و قدرت لتبادر فهم كل من يسمع «أمس» مطلقاً من الإضافة إلى «أمس» يوم التكلم فصار معرفة نحو: «لقيته إمس...» و إنما لم يبنوا «غداً» مع قصد يوم بعد التكلم، كما بني «أمس» تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود في باب التعين والتعريف على المقدر وجوده و ذلك، لأن التعريف فرع الوجود، و وجوده ذهني فكذا تعريفه، بخلاف «أمس» فإنه قد حصل وجوده فتعريفه يكون أقوى و قد روي عن بعض العرب إعراب «أمس» مع الصرف كاغد» و ليست مشهورة و أما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه: إعرابه غير منصرف في حال الرفع، و بناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتى النصب والجر، فإن نكر «أمس» كقولك «كل غد مضت أمس» أو أضيف نحو: «مضى أمسنا» أو دخله اللام نحو: «ذهب الأمس بما فيه» أعراب اتفاقاً لزوال علة البناء أذ هي تقدير اللام و

ربما بني المقارن للام و لعل ذلك بتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر «أمس» كما لا يصغر «غداً» و إن ثني «أمس» أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع في هذا الجنس شهرة الواحد» انتهى.[1]

مسألة: «جير» حرف جواب است به معناى «نعم» و قول شارح: «إنما كسر على أصل التقاء الساكنين» جواب از سؤال سوم است در «أمس» و جواب از سؤال دوم است در «جير» اما جواب از سؤال دوم در «أمس» و اول در «جير» نفس التقاء ساكنين است نه اصل التقاء ساكنين و جواب سؤال اول در «أمس» در مسأله گذشته بيان شد.

مسألة: قوله: «و إنما ضم تشبيهاً لها بقبل و بعد» جواب عن السؤال الثالث في «حيث» أما الجواب عن السؤال الأول فيه فقد أشير إليه في السابق فراجع والجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين كما يظهر من قول الشارح: «و قد تفتح للخفة» إلخ.

مسألة: در «كم» فقط يک سؤال و يک جواب است و در «اضرب» و «أجل» كه حرف و فعل است سؤال و جوابى نيست.

مسألة: بدان كه مبنى منحصر در اين چهار قسم نيست زيرا بعض مبنيات مبنى بر حرف‌اند مثل تثنيه و جمع منادى و اسم «لا»ى نفي جنس و بعضى مبنى به حذف آخرند مثل فعل امر حاضر معتل الآخر بنابر قول به بناء و اگر حذف آخر را از اقسام نيابت ندانيم.

مسألة: البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية، كـ«زيدٌ قائم» علماً ولا للاتباع

---

۱. شرح الكافية، ج ۳، ص ۳۱۰ - ۳۰۹، چاپ بيروت، انتشارات دارالكتب العلميه. البته در عبارت مكررات بعضى از كلمات با عبارت رضى فرق داشت و چون مطلب از رضى نقل شده ما طبق قول رضى در اينجا آورديم.

كثبوت الكسرة في ميم «غلامي» ولا للتخلص من التقاء الساكنين ككسر الباء من «اضرب» في «اضرب الرجل».

مسألة: مراد از مقتضای عامل فاعلیت و مفعولیت و مضاف الیه بودن و ملحقات آنهاست که عامل مقتضی آنهاست و اعراب بیان مقتضای عامل را می‌کند لذا می‌گویند الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية مثلاً در «جاء زيد» رفع در «زيد» علامت است و بیان می‌کند که «زيد» فاعل «جاء» است و «جاء» فاعل می‌خواهد.

مسألة: بدان که اعراب بر چهار قسم است: اول: اعراب به حرکت، مثل ضمه «زيد» در «جاء زيد» دوم: اعراب به حروف، مثل واو در «أخوك» در «جاء أخوك» سوم: اعراب بجزم، مثل سکون در «لم يضرب» چهارم: اعراب به حذف مثل حذف لام الفعل در «لم يرم».

مسألة: اعراب یا علامت رفع است یا نصب یا جر یا جزم.

مسألة: رفع و نصب بین اسم و فعل مشترک است و جر مختص به اسم و جزم مختص به فعل است.

مسألة: چون قبلاً در ممیزات اسم جر ذکر شده و دانسته شد که جر مختص به اسم است لذا اشکال شده که قول مصنف: «والاسم قد خصص بالجر» إلخ با قول دیگرش قبلاً: «بالجر والتنوين» إلخ تکرار است لذا جواب داده که غرض در سابق و غرض در این جا مختلف است، چون غرض در سابق تمیز دادن اسم است از فعل و حرف اگرچه در ضمن، مختص بودن جر به اسم دانسته می‌شود و غرض در این جا بیان این است که کدام یک از چهار قسم اعراب مختص به اسم است.

حاصل این که در سابق مقصود بالأصالة تمیز دادن اسم است و اختصاص جر به حرف، ضمناً دانسته می‌شود و مقصود در این جا بالأصالة بیان مختص بودن جر به اسم است پس تکرار نیست. و مراد شارح هم همین است که می‌گوید: «و هذا تبيين لأي أنواع» إلخ.

مسألة: علامت اعراب بر دو قسم است. اول علامت اصلی و آن چهارتاست،

اول: ضمه که رفع است، دوم: فتحه که علامت نصب است، سوم: کسره که علامت جر است، چهارم: حذف حرکت که علامت جزم است. **دوم علامت فرعی** که آن را نیابتی می‌نامند و آن یازده است اول: واو، دوم: الف، سوم: نون که این سه نائب از ضمه می‌شوند، چهارم: کسره، پنجم: الف، ششم: یاء، هفتم: حذف نون که این چهار نائب از فتحه می‌شوند، دهم: حذف حرف علت، یازدهم: حذف نون که این دو نائب از سکون می‌شوند.

مسألة: موارد اعراب نیابتی هفت است اول: اسماء سته دوم: تثنیه سوم: جمع مذکر سالم چهارم: جمع مؤنث سالم پنجم: غیر منصرف ششم: افعال خمسه هفتم: فعل مضارع معتل الآخر.

مسألة: در «ذکر الله عبده یسر» سه قسم اعراب اصلی ذکر شده که ضمه در «ذکر» و کسره در «الله» و فتحه در «عبد» است و در «لم یضرب» قسم چهارم از اعراب اصلی موجود است که جزم به سکون باشد. در «جاء أخو بني نمر» دو اعراب نیابتی ذکر شده. زیرا که واو در «أخو» نائب از ضمه و یاء در «بني» نائب از کسره است.

مسألة: سبب عدول از قید معرب بودن «ذو» که در کافیه و عمده ذکر کرده به قید صحبت برای این است که قید کافیه نمی‌تواند «ذو» موصوله را خارج کند زیرا که «ذو» موصوله را بعض از طوائف عرب معرب می‌دانند، اما قید صحبت «ذو» موصوله را خارج می‌کند. چه این که معرب باشد و یا مبنی باشد. زیرا که «ذو» موصوله به معنی «الذي» است نه صاحب.

مسألة: در «فم» هفت لغت است اول و دوم و سوم «فما» با حرکات ثلاث در فاء و قصر یعنی بعد میم الف باشد، چهارم و پنجم و ششم «فم» با حرکات ثلاث در فاء و تخفیف میم و نقص یعنی بعد از میم الف نباشد هفتم تشدید میم لیکن فاء در حرکات تابع میم باشد مثلاً در «جاء فم» که میم مضموم است باید فاء به متابعت میم ضمه داده شود و در «رأیت فماً» که میم مفتوح است باید فاء ایضاً فتحه داده شود و

در «مررت بفم» که میم مکسور است باید فاء مکسور شود، چنانچه عین الفعل «امرؤ» و «ابنم» که به معنی «ابن» است در حرکات ثلاث تابع لام الفعل است مثلاً در «جاءني امرؤ و ابنم» باید راء «امرؤ» و نون «ابنم» ضمه داده شود و در «رأیت امرءاً و ابنماً» باید راء و نون فتحه داده شود و در «مررت بامرئ و ابنم» باید مکسور شوند.

مسألة: «حم» خویشاوندان زوجه است از طرف زوج مثل پدر و برادر زوج.

مسألة: «هن» کنایه از اسماء اجناس است یعنی مرادف بالفظ «شيء» می‌باشد یعنی به معنی «چیز» در فارسی است مثلاً «کل هن زید حسن» به معنای «کل شيء زید حسن» است. یعنی هر چیز زید خوب است و بعضی گفته‌اند که «هن» فقط کنایه از چیزهایی است که ذکر آنها قبیح است مثلاً اگر طبیب خواست از مدفوع مریض سؤال کند می‌گوید: «کیف یخرج هنك» و هم چنین سؤال از قبل و دبر و بعضی گفته‌اند که کنایه است از فرج بالخصوص مطلقاً، یعنی چه از مرد و چه از زن. مثل «هن» در فرمایش امام‌ عليه‌السلام که مراد همین معنای سوم است و حاصل فرمایش امام این است که، هر کس افتخار به آباء و اجداد خود کند، چنانچه در زمان جاهلیت مرسوم بوده پس به او بگویید که فلان، پدر خود را به دهن بگیر و کنایه نگویید بلکه خود لفظ فلان را بگویید و شاعر می‌گوید:

گیرم پدر تو بود فاضل   از فضل پدر تو را چه حاصل

و اشاره به همین مضمون است:

لاتقل أصلي و فصلي أبداً   إنما أصل الفتى ما قد فعل

و بعضی این حدیث را به حضرت رسول صلی‌الله‌علیه‌وآله نسبت داده و گفته‌اند: حاصل معنی چنین است که هر کس در هنگام قتال و جدال عشیره خود را به کمک بطلبد چون که همه از یک پدر هستند چنان که در ایام جاهلیت ندا می‌کردند: یا آل فلان، پس بگویید فلان پدر خود را دهن بگیر زیرا که اسلام عصبیت را باطل فرموده است.

مسألة: در اسما ستة سه اعراب جاری است اول: اعراب تمام، یعنی اعراب به

حروف، دوم: اعراب به نقص، سوم: اعراب به قصر. و شرائط اعراب تمام که قبلاً ذکر شده این است که اسماء سته اضافه شوند زیرا اگر اضافه نشدند معرب می‌شوند به اعراب اصلی که اعراب به حرکات است و باید این اضافه به سوی یاء متکلم نباشد، چون اگر مضاف الیه یاء متکلم باشد معرب می‌شوند به حرکات مقدره و شرط دیگر این است که مکبر باشند و الا معرب‌اند به حرکات ظاهره و باید آنها تثنیه و جمع نباشند و الا معرب می‌شوند به اعراب تثنیه و جمع.

مسألة: مضاف الیه در «جاء أخو أبيك ذا اعتلاء» بر چهار قسم است. اول: ظاهر مثل «أبي» و «اعتلاء» دوم: ضمیر مثل کاف «أبيك» سوم: معرفه مثل «أبي» و کاف چهارم: نکره مثل اعتلاء.

مسألة: اعلم أن اشتراط الإضافة إنما هو في غير «ذو» لأن الاشتراط فيها تحصيل للحاصل إذ هي دائماً تضاف إلى أسماء الأجناس، لأنها وضعت ليتوصل بها إلى التوصيف بأسماء الأجناس إذ أسماء الأجناس ليس فيها معنى اشتقاقي فلا يمكن أن يوصف بها شيء كالضمائر فحيث أردنا جعلها صفة لشيء نتوسل بلفظة «ذو» فنضيفها إليها، ثم نجعلها صفة بعكس ما قلناه في الحال الموطئة فراجع.

مسألة: در بعضی از خطوطی که منسوب به امیرالمؤمنین علیه السلام است، دیده شده که لفظ «أبي طالب» در حالت جری به واو نوشته شده محققین برای تصحیح واو وجوهی گفته‌اند. اول: این که یاء و واو در خط کوفی قریب الشکل نوشته می‌شود. لیکن این جواب در صورتی صحیح است که خط منسوب به مولا، کوفی باشد. دوم: این که واو بنابر حکایت است مثل ضمه در «أي» در قول خداوند تعالی: ﴿**لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾[1] که در باب موصولات ذکر خواهد شد. سوم: این که باید به یاء خوانده شود اگرچه در شکل واو نوشته شود نظیر «صلوة» و «زکوة» که الف خوانده می‌شود اگر چه به واو نوشته شده چهارم: آن که از باب استعمال لفظ است

۱. سوره مریم (۱۹) آیه (۶۹).

به وضع اولش چون در اول با واو وضع شده لذا تغییر نمی‌کند.

مسألة: دوم از مواضع نیابت تثنیه است و در تثنیه بعضی اتفاق در لفظ را کافی می‌دانند چنان که ازکلام شارح همین قول ظاهر است. و بعضی اتفاق لفظ و معنا را شرط می‌دانند لذا مفرد اگر علم باشد، قصد تنکیرش را می‌کنند یعنی تأویل به «مسمی» می‌برند تا نکره شود آنگاه تثنیه می‌بندند و پس از آن الف و لام بر تثنیه داخل می‌کنند عوض از تعریف زائل شده از مفرد مثلاً در تثنیه «زید»، «الزیدان» می‌گویند نه «زیدان» و هم چنین است حکم جمع اگر مفردش علم باشد مثل «الزیدون».

قال نجم الأئمة نقلاً عن بعضهم: «إن العلم واقع في كلامهم كثيراً، فلو لم يثنوه و لم يجمعوه لأدى إلى ما كرهوه من مثل «جاءني رجل و رجل و رجل» و لما علموا أنهم إذا ثنوه و جمعوه أدى إلى تنكيره، لأنه لم يجعل علماً إلا مفرداً فقصدوا إلى تثنيته و جمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك، فجبروا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الأمرين جميعاً الخلاص من التنكير الشنيع لأنه قليل مخالف للقياس و حفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر و إن كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود. و قد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام و ذلك في أشياء مشتركة في الأسماء لازم تصاحبها كـ «أبانان» لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما: «أبان الريان» لكثرة الماء فيه، و للآخر: «أبان العطشان» لقلة الماء فيه لأن أحد الجبلين لما لم ينفرد من الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى، كما يسمى شخص بـ «زيدان» بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بـ «زيد» فإن الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما: «زيدان» مجرداً عن اللام» انتهى باختصار مع تغيير ما، وليعلم أن في الحكم بخروج نحو «القمران» من المثنى نظراً بل منعاً يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرس الأفضل.

مسألة: يشترط في التثنية أن لايكون مفرده مبنياً، لأن المبني لايثنى ولا يجمع و لذا قالوا: إن «يازيدان» و «يازيدون» وكذا «لا رجلان» و «لا رجال» ثني و جمع أولاً ثم أدخل عليهما حرف النداء و حرف النفي، فبنيت بعد ذلك كما أشرنا إليه فيما سبق، لكن يشكل ذلك في تثنية أسماء الإشارة والموصولات على رأي المصنف كما مضى.

مسألة: قال الرضي: قال بعضهم: إن التثنية والجمع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف. كـ«خمسة عشر» فعليه ليس الاختلاف فيهما اختلاف إعراب، بل كل صيغة وضعت مستقلة كما قيل في «هذان» و «هذين» ثم ادعى الاتفاق على إعراب نحو: «مسلمات» و بهذا يظهر ما في قول الأخفش ببنائه فيما يأتي من الفساد)[1]، فتأمل.

مسألة: التثنية والجمع من مختصات الأسماء، لايوجدان في الفعل والحرف و قولنا: «يضربان» تثنية و «يضربون» جمع مسامحة في مسامحة إذ الجمعية ليست في نفس الفعل، بل في فاعله و أيضاً ليست اصطلاحية بل لغوية بمعنى الدلالة على الكثرة وكذلك التثنية فتدبر.

والحاصل أن «يضربان» و «يضربون» لايدلان على تعدد الفعل إنما التعدد في فاعليهما و ليس كل ما يفهم منه التعدد جمعاً ولا تثنية اصطلاحاً بل لهما فيه أي في الاصطلاح ألفاظ و صيغ خاصة ليس الألف في «يضربان» و لا الواو في «يضربون» منهما، فتأمل جداً فإنه دقيق و بالتأمل حقيق.

مسألة: قد يستعمل التثنية وكذلك الجمع بدلاً عن كثرة التلفظ بمفرده نحو قوله تعالى: ﴿رب ارجعون﴾[2] حيث جعل الجمعيّة في «ارجعون» بمنزلة تكرار التلفظ بمفرده وكذلك «لبيك» و «سعديك» كما بين الأول في كتب التفسير والثاني في باب المفعول المطلق، فراجع.

---

١. استاد مطلب فوق را از كافيه، ج ١، ص ٧۴ مبحث، اعراب المثنى و جمع، نقل به معنا كردند.
٢. سوره مؤمنون (٢٣) آيه (٩٩).

مسألة: مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تثنيته أو جمعه ثمانية و إن كان في بعضها كلام، الأول: أن لايكون مبنياً كما أشرنا إليه آنفاً؛ الثاني: الإفراد فلا يثنى ولا يجمع التثنية والجمع السالم الثالث: عدم التركيب كما سيشير إليه الشارح في الجمع السالم؛ الرابع: التنكير كما أُشير إليه أيضاً آنفاً؛ الخامس: الاتفاق في اللفظ فـ«لقمران» بمعنى الشمس والقمر أو «الشمسان» بمعناهما ليسا تثنية و كذلك «الأقمار» و «الشموس»؛ السادس: الاتفاق في المعنى كما أشرنا إليه أيضاً فلا يثنى ولا يجمع لفظ «العين» إلا إذا كان المراد منه فردين أو أفراداً من الجارية أو الباكية مثلاً السابع: أن لايكتفى بتثنية غيره عن تثنيته و لذا لا يثنى لفظة «سواء» لأنهم اكتفوا عن تثنيته بتثنية «سي» فقالوا: «سيان» بدل «سواءان» الثامن: أن يكون متعدداً، فلا يثنى «كربلاء» و لا «النجف» مثلاً لعدم تعدد معناهما الحقيقي و يشترط في جمع المذكر السالم في مفرده زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط أُخر؛ الأول: الخلو عن التاء. الثاني: كونه مذكراً. الثالث: كونه عاقلاً، هذا إذا كان مفرده علماً و إن كان مفرده صفة يشترط فيه زائداً على ما ذكر ثلاثة شروط أُخر، الأول: أن لايكون من باب «أفعل، فعلاء» الثاني: أن لايكون من باب «فعلان، فعلى» الثالث: أن لايكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فليكن على ذكر منك لأنه يفيدك عن قريب.

مسألة: بدان كه اعراب نيابتى فرع اعراب بالأصالة است. و هم چنين ضمير فرع اسم ظاهر و معنى «كلا» كه تثنيه است، فرع لفظ «كلا»ست كه مفرد مى‌باشد. لذا در اعراب نيابتى اضافه به ضمير را شرط كرده‌اند، تا حفظ مناسبت شود و هر سه فرع با هم جمع شوند، چنان كه اگر اضافه به اسم ظاهر شد اعراب به حركت تقديرى داده‌اند تا ايضاً حفظ مناسبت شود يعنى سه اصل با هم جمع شوند يعنى اعراب به حركت و مراعات لفظ و مراعات مضاف اليه كه اسم ظاهر است و هم چنين است حكم «كلتا».

مسألة: بدان كه لفظ «كلا» و «كلتا» به معناى «هر يک» است نه به معناى «هر دو»

لذا در «کلتا الجنتین آتت أکلها»[۱] ضمیر «آتت» و «أکلها» که راجع است به «کلتا» مفرد آمده است، قیل: هذا إذا أضیفا إلی الظاهر و إلا فمعناهما بالفارسي «هردو».

مسألة: بدان که در تشبیه مثل «زید کالأسد» باید وجه شبه که شجاعت است در مشبه به اصلی باشد و در مشبه فرعی و چون مصنف «اثنان» و «اثنتان» را تشبیه کرده به «ابنین» و «ابنتین» لذا نظر به این قاعده شارح می‌گوید که مراد مصنف این است که «ابنین» و «ابنتین» تثنیه حقیقی هستند و «اثنان» و «اثنتان» تثنیه مجازی می‌باشند ولی در اعراب مثل تثنیه حقیقی‌اند.

مسألة: مراد از افراد عدم اضافه است.

مسألة: اگر تثنیه را اسم قرار دهند که در معنی مفرد باشد، حکم لفظی باقی می‌ماند یعنی اعراب نیابتی داده می‌شود مثلاً اگر «زیدان» برای کسی اسم شود در حالت رفعی به الف و در حالت نصبی و جری به یاء می‌باشد.

مسألة: سوم از مواضع نیابت جمع مذکر سالم است.

مسألة: بعضی گفته‌اند: «عامر» مثال مفرد جامد است و «مذنب» مثال مفرد مشتق والعهدة علیه.

مسألة: «أفعل» را که مؤنثش «فعلاء» است جمع به واو و نون نبسته‌اند تا فرق باشد بین این «أفعل» که صفت مشبهه است و بین «أفعل» تفضیل زیرا که «أفعل» تفضیل به واو و نون جمع بسته می‌شود، و عکس نکرده‌اند چون «أفعل» تفضیل اکمل در وصفیت است و هم چنین «أفعل» راکه مؤنثش «فعلی» باشد جمع به واو و نون نبسته‌اند تا فرق باشد بین او و «أفعل» که مؤنثش «فعلانة» است و عکس نکرده‌اند چون «أفعل» که مؤنثش «فعلانة» باشد اصل است. چون که مؤنثش با تاء است و تاء اصل است نسبت به الف تأنیث که در مؤنث «أفعل، فعلی» می‌باشد.

مسألة: بدان که دلالت کردن جمع بر سه مفرد واجب است والا جمع نمی‌شود،

---

۱. سوره کهف (۱۸) آیه (۳۳).

لذا می‌گوید: اگر «عشرین» جمع می‌بود واجب بود که دلالت کند بر سه عشره که ثلاثین است لکن دلالت کردن «ثلاثین» بر سه ثلاثه که تسعه باشد واجب نیست. زیرا که ثلاثین بر بیشتر از تسعه دلالت می‌کند لیکن اگر جمع باشد، لازم است گاهی استعمال در تسعه ممکن شود و حال آن که ممکن نیست خلاصه آن که در جمع صعود تا سه مفرد واجب است و تنزل تا سه مفرد در صورت دلالت بر بیشتر از سه مفرد لازم است نه واجب لذا در «ثلاثین» تعبیر به لزوم کرد و در «عشرین» تعبیر به وجوب.

مسألة: جمیع باب «عشرین» و هم چنین خودش در قرآن مقدس استعمال شده است.

مسألة: لفظ «الذي» در قول شارح: «بل اسماً لخاصة الشيء الذي ينسب إليه» صفة «خاصة» است و ضمیر «ينسب» به «خاصة» بر می‌گردد، و ضمیر «إليه» راجع به «شيء» است و معنای عبارت چنین می‌شود که: «اهل» اسم است از برای خاصه شيء که آن خاصه نسبت داده شده به آن شيء و تذکیر ضمیر راجع به مؤنث لفظی که «خاصة» است قابل توجیه است.

مسألة: بعضی گفته‌اند که «عالمون» جمع است نه ملحق به جمع، زیرا که «عالم» اسم است برای یک صنف از اصناف خلق چه عاقل باشد و چه غیر عاقل و بعضی گفته‌اند اسم است برای یک صنف از عقلاء که انسان و ملائکه و جن است.

و قال الخواجه في حاشية المطول في بحث الاستغراق: إنه من الجموع التي لا واحد له من لفظه.

و قال الشهيد الثاني: «العالمين» جمع «العالم» و هو اسم لما يعلم به كالخاتم، غلب فيما يعلم به الصانع و هو كل ما سواه من الجواهر و الأعراض، فإنها لإمكانها و افتقارها إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده تعالى شأنه. و جمعه ليشتمل ما تحته من الأجناس المختلفة و غلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر

أوصافهم و قيل: اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين و تناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع، و قيل: المراد به الناس هاهنا، فإن كل واحد منهم عالم أصغر من حيث إنه يشمل على نظائر ما في العالم الأكبر من الجواهر و الأعراض التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما أبدعه في العالم الأكبر انتهى.

مسألة: بعضی گفته‌اند که «علیین» اسم برای درجات اعلای بهشت و مفردش «علی» و «علیه» است.

مسألة: در این نوع یعنی در مفردی که به شکل جمع باشد، چهار اعراب است اول: اعراب جمع مثل ﴿إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾[1] دوم: مثل «حین» که در سه حالت با یاء باشد و حرکات اعراب بر نون وارد شود. سوم: در هر سه حالت با واو و حرکات اعراب بر نون وارد شود. چهارم: در هر سه حالت با واو و نون مفتوح باشد.

مسألة: بدان که جمع مکسر جمعی است که بنا مفرد در او تغییر کرده باشد لفظاً، مثل «رجل» و «رجال» که راء در مفرد، مفتوح است و در جمع، مکسور و یا تقدیراً، مثل «فلك» که بر وزن مفرد خود آمده لکن ضمه و سکون در مفرد مثل ضمه و سکون «قفل» و «قرب» اصلی است و در جمع مثل ضمه و سکون «أسْد» جمع «أسد» که ضمه و سکون عارضی است و لفظ «أرضون» از قسم اول است، چون که راء در مفرد ساکن است و در جمع متحرک. و قول شارح: «بفتح الراء جمع» أرض «بسكونها» اشاره به همین است و «أرض» اسم جنس و مؤنث است و شرط علمیت را فاقد است، لذا او را از ملحقات جمع مذکر سالم قرار داده‌اند.

مسألة: «سنون» جمع «سنة» مثل «أرضون» است، یعنی جمع مکسر است چون سین در مفرد مفتوح است و در جمع مکسور و دیگر شرط خالی بودن از تاء و مذکر بودن را فاقد است.

مسألة: لام الفعل محذوف در «سنة» در نزد بعضی واو است به دلیل «سنوات» و

---

۱. سوره مطففین (۸۳) آیه (۱۸).

در نزد بعضي هاء، است به دليل اين كه جمعش به «سنهات» نيز آمده و الجمع يـردّ الأشياء إلى أصولها.

مسألة: باب «سنين» مثل «عضة» كه در اصل «عضو» يا «عضه» بوده و مثل «عزة» كه در اصل «عزى» بوده و مثل «ثبة» كه در اصل «ثبو» يا «ثبى» بوده.

مسألة: باب «سنين» اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد، در جمع، مكسور مى‌شود، مثل «سنة» و «سنين» و اگر فاء الفعل در مفرد مكسور باشد. در جمع تغيير نمى‌كند يعنى به كسر باقى مى‌ماند مثل «عضة» و «عضين» و «عزة» و «عزين» و اگر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد در جمع ضمه و كسره جائز است. مثل «ثبة» و «ثبون» كه در فاء الفعل جمع، ضم و كسر هردو جائز است و همه اين جمعها در قرآن مقدس با واو و نون آمده، مگر «ثبون» كه در قرآن با الف و تاء آمده مثل خداوند (انفروا ثبات).[1]

مسألة: جمع مكسر بر دو قسم است، اول: مكسر بالمعنى الأعم، يعنى مطلق جمعى كه بناء مفرد در او تغيير كرده باشد اگر چه با واو و نون باشد چنانچه گذشت. دوم: مكسر بالمعنى الأخص يعنى جمعى كه بناء مفرد در او تغيير كرده باشد و جمع با واو و نون نباشد، بلكه بر وزن صيغه‌هاى مخصوصى كه براى جمع مكسر ذكر كرده‌اند باشد كه آن صيغه‌ها، تقريباً سى و پنج صيغه است كه از جمله آنها وزن «فعال» است كه «شفة» بر همين وزن جمع بسته شده پس دانسته شد كه مراد از «لم يتكسر» جمع مكسر بالمعنى الأخص است، نه مكسر بالمعنى الأعم، والا با قول شارح: «لما ذكر في أرضين» تناقض لازم مى‌آيد فتبصر.

مسألة: دليل بر اين كه «سنين» در قول شاعر: «دعاني من نجد» إلخ به اعراب «حين» وارد شده حذف نشدن نون است، زيرا كه اگر به اعراب جمع مى‌آمد بايد نون جمع به اضافه حذف مى‌شد قال في المصباح: و في لغة تثبت الياء في الأحوال كلها

۱- سوره نساء (۴) آيه (۷۱).

و تجعل النون حرف إعراب تنون في التنكير ولاتحذف مع الإضافة كأنها من أصول الكلمة و على هذه اللغة ورد قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف ﷺ» انتهى.

مسألة: ممکن است کسر نون در بعضی از ملحقات جمع از باب ورود مثل «حين» باشد.

مسألة: ظاهر عبارت مصنف این است که فتح نون تثنیه جائز است اگر چه تثنیه با الف باشد. چون که قید نکرده به این که با یاء باشد و ظاهر کلام شارح این است که فرق نمی‌کند که الف علامت رفع باشد مثل «جاء الزيدان» یا این که الف علامت رفع نباشد بلکه الف بنابر لغتی باشد که تثنیه را در هر سه حالت به الف می‌خوانند مثل قول شاعر: «أعرف منها الأنف والعينانا» که الف علامت رفع نیست زیرا که «العينان» منصوب است به سبب عطف بر «الأنف» که مفعول «أعرف» می‌باشد لکن در بعضی لغات در هر سه حالت به الف خوانده می‌شود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در «لبي».

مسألة: در قول شاعر:

«يا أبتا أرقني القذان فالنوم لاتألفه العينان»[1]

شاهد در نون «عينان» است که به ضم خوانده شده نه در «قذان» زیرا که «قذان» تثنیه نیست بلکه جمع است مثل «غربان» و «صردان» و «غزلان».

مسألة: چهارم از موارد نیابت جمع مؤنث سالم است.

مسألة: بدان که الف و تاء در «مسلمات» مرکباً به منزله واو در «مسلمون» می‌باشد یعنی مجموع الف و تاء علامت جمع است به خلاف مثل «دعاة» و «قضاة» که تاء تنها علامت جمع است و الف اصلی و لام الفعل است و به خلاف «ابيات» که تاء اصلی است و لام الفعل و الف فقط علامت جمع است و قول شارح: «مزيدتين» اشاره به همین مطلب است.

---

۱. شعر (رجز) از رؤبه است که در ملحقات دیوانش ص ۱۸۶ آمده، شرح اشمونی، ج ۱، ص ۶۹.

مسألة: در جمع مؤنث سالم دو نزاع است اول: در مطلق حال نصب و جرو رفع که در این نزاع مشهور می‌گویند: معرب است. و اخفش می‌گوید: مبنی است. دوم: فقط در حال نصب نزاع است که، آیا معرب است یا مبنی، کوفیین می‌گویند: معرب است و نصبش به فتحه می‌باشد مطلقاً، یعنی چه این که معتل باشد مثل «لغات» یا معتل نباشد مثل «مسلمات» و هشام موافق با کوفیین است لکن نه مطلقاً، بلکه در خصوص معتل مثل «لغات» و جماعتی می‌گویند: مبنی بر کسر است مثل: «حذام» و «أمس» لکن فقط در حال نصب و یحتمل که اخفش از همین جماعت باشد، یعنی فقط در حال نصب قائل به بنا باشد نه مطلقاً و از کلام بعضی دانسته می‌شود که در نزد بعضی تثنیه و جمع مطلقاً مبنی است چون متضمن حرف عطف است مثل «خمسة عشر» و قد تقدم.

مسألة: برای بنا این جمع وجهی به نظر نرسیده، مگر این که، بگوییم: مبنی شده چون که متضمن حرف عطف است مثل «خمسة عشر» چنانچه قبلاً از بعضی نقل شد که مطلق تثنیه و جمع را به همین سبب مبنی می‌دانند، لکن این سبب اختصاص به جمع مؤنث سالم ندارد فضلاً عن حالة نصبه.

مسألة: در قول شارح: «أما رفعه فعلی الأصل» اشکال است زیرا که جر این جمع ایضاً علی الأصل است فلا تغفل.

مسألة: در این جمع اگر اسم شود یعنی علم قرار داده شود سه قول است. اول: اینکه اعرابش مثل ما قبل تسمیه است، چنانچه در تثنیه نیز چنین بود دوم: این که نصب داده می‌شود به کسره، لکن تنوینش را حذف می‌کنند تا هم جمعیت و هم سبب منع صرف که تأنیث و علمیت است مراعات شود، زیرا که نصب به کسره به ملاحظه جمع مؤنث سالم بودن است و حذف تنوین به ملاحظه دو سبب است. سوم: این که فقط مراعات دو سبب می‌شود، یعنی او را به سبب تأنیث و علمیت اعراب غیر منصرف می‌دهند.

مسألة: مراد از «أوجه ثلاثة» در قول شاعر: «تنورتها من أذرعات» سه قسم جر است در «أذرعات» اول: کسر تاء با تنوین، دوم: کسر تاء بدون تنوین، سوم: فتح تا بدون تنوین است و مراد از سه قسم نصب به کسره با تنوین و بدون تنوین و فتح بدون تنوین نیست، به دلیل این که در این بیت عامل نصب نیست تا اوجه نصب جاری باشد.

مسألة: پنجم از موارد نیابت غیر منصرف است.

مسألة: «أحمدکم» مثال اضافه است چون که «أحمد» به سبب قصد تنکیرش نکره شده، آنگاه اضافه و کسب تعریف کرده و الا، لازم می‌آمد که اضافه تحصیل حاصل باشد. «في المساجد» مثال الف و لام معرفه است. «الأعمی» و «الأصم» مثال «ال» موصوله است چون «أعمی» و «أصم» صفت مشبهه هستند و الف و لام در صفت مشبهه را بعضی موصوله می‌دانند. «الیزید» مثال «ال» زائده است و مثال «ام» را ذکر نکرده.

مسألة: قد تقدم أنهم لم یکتفوا في غیر المنصرف بعلة واحدة کما اکتفوا في المبني بالعلة الواحدة لأن مشابهة الاسم للفعل خفیة و ضعیفة بخلاف مشابهته للحرف، فإنها ظاهرة و قویة.

مسألة: در غیر منصرف بعد از اضافه یا دخول لام سه قول است اول: این که منصرف است مطلقاً، یعنی چه این که بعد از اضافه یا دخول لام دو علت باقی بماند یا این که هر دو یا یکی از آنهازائل شود، مثلاً در «إبراهیم» چون تأثیر عجمیت مشروط به علمیت است و قصد تنکیر برای اضافه و دخول لام علمیت را زائل می‌کند و به سبب زوال علمیت عجمه تأثیرش زائل می‌شود زیرا که إذا فات الشرط فات المشروط پس هر دو سبب زائل می‌شود و در «أحمد» چون وزن فعل مشروط به علمیت نیست. پس از قصد تنکیر فقط علمیت زائل می‌شود. یک سبب دیگر که وزن فعل است باقی می‌ماند و در «أحمر» چون دو سبب وصفیت و وزن فعل است

و علمیت دخالتی ندارد لذا پس از قصد تنکیر دو سبب باقی می‌ماند و هیچ کدام زائل نمی‌شود.

خلاصه، قول اول این است که، در جمیع این سه صورت غیر منصرف، پس از اضافه و دخول لام منصرف می‌شود، به دلیل این که اضافه و لام که از مختصات اسم است با شباهت فعل که سبب منع صرف است معارضه می‌کند و إذا تعارضا تساقطا و رد الاسم إلی أصله و هو الانصراف. قول دوم این است که غیر منصرف است مطلقاً، یعنی چه این که دو سبب باقی بماند یا این که هر دو یا یکی از آنها زائل شود به بیانی که در قول اول گذشت و دلیل بر غیر منصرف بودن این است که، صرف عبارت است از تنوین چنانچه بیاید در باب غیر منصرف که مصنف می‌گوید:

الصرف تنوين أتي مبيناً　　　معنی به يكون الاسم أمكنا

و تنوین پس از اضافه و دخول «ال» داخل بر غیر منصرف نمی‌شود، مثل قبل الإضافة و دخول لام لذا غیر منصرف است یعنی قبول تنوین نمی‌کند و کسره را قبول می‌کند، چون شباهت فعلی به سبب اضافه و دخول لام ضعیف شده و قول سوم این است که اگر به سبب اضافه و دخول لام یک سبب یا هر دو سبب زائل شود مثل «أحمد» و «إبراهيم» منصرف می‌شود و اگر هیچ کدام زائل نشود، مثل «أحمد» غیر منصرف است.

مسألة: ظاهر مصنف در این کتاب، اختیار قول دوم است و در کتاب تسهیل تصریح کرده به اختیار همین قول دوم و سیرافی و مبرد و جماعتی قول اول را اختیار کرده‌اند. و مختار مصنف در حاشیه که بر متن جامی نوشته قول سوم است چنان چه ابن خباز و رکن الدین هم همین قول سوم را اختیار کرده‌اند.

مسألة: وجه ظهور کلام مصنف در این کتاب در اختیار قول دوم، این است که ما حصل کلام مصنف چنین می‌شود که غیر منصرف مجرور به فتحه می‌شود اگر اضافه نشود و اگر بعد از «ال» نباشد. و اگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از «ال» باشد، جر

به فتحه داده نمی‌شود. پس حاصل کلام چنین می‌شود که، صفت غیر منصرف بودن بعد از اضافه شدن یا بعد از «ال» واقع شدن باقی است.

مسألة: ششم از موارد نیابت افعال خمسه است.

مسألة: بدان که وجه این که این افعال را خمسه می‌گویند، این است که نظر نحویین به لفظ است و لفظ این افعال پنج است اگر چه مصداق خارجی این افعال هفت است. اول: تثنیه مذکر غایب. دوم: جمع مذکر غایب سوم: تثنیه مؤنث غایب، چهارم: تثنیه مذکر مخاطب پنجم: جمع مذکر مخاطب، ششم: مفرد مؤنث مخاطب هفتم: تثنیه مؤنث مخاطب.

مسألة: بدان که «یعفون» مشترک است بین جمع مؤنث غایب و جمع مذکر غایب و اول بر وزن «ینصرن» و «یخرجن» می‌باشد و واو لام الفعل است و نون ضمیر جمع مؤنث است و دوم بر وزن «ینصرون» و «یخرجون» می‌باشد که واو ضمیر جمع مذکر است و نون عوض رفع است و واو لام الفعل به اعلال صرفی حذف شده و در قول خداوند مراد قسم اول است، لذا نون حذف نشده چون که ضمیر است نه علامت رفع.

مسألة: سبب حذف شدن نون در «تبیتي» و «تدلکي» بدون ناصب و جازم این است که ضمه که اصل است گاهی برای تخفیف حذف می‌شود، چنانچه بعضی از قراء در «ینصرکم» ضمه را حذف کرده و راء را برای تخفیف، به سکون خوانده است، پس باید نون که نائب ضمه است به طریق اولی حذفش جائز باشد و الا لازم می‌آید مثل معروف «صلت علی الأسد و بلت علی النقد» و في بعض حواشي التصریح في باب المفعول المطلق «أن حذف النون من المضارع من دون ناصب و جازم لغة و قال: و علیها جاء قوله: «أبیت أسري» إلخ و قوله ﷺ: **«لاتدخلوا الجنة حتی تؤمنوا و لاتؤمنوا حتی تحابوا»** و غیر ذلك انتهی.

این بود خاتمه مواضع نیابت. حال شروع می‌شود در مواضع اعراب تقدیری.

مسألة: هر اسم معربی که آخرش الف باشد. مثل «مصطفی» یا آن که یاء باشد مثل «مرتقي» او را نحويين معتل می‌گويند به شرط این که الف و هم چنین یا لازمه کلمه باشد. و این قید لزوم برای اخراج اسماء سته است در حال جر و نصب و قید «خفیفه» برای اخراج «مرضي» و «بغدادي» است و قید «تلو كسرة» برای اخراج «ظبي» و نحو آن است چنانچه قید «تمکن» برای اخراج «هذا» و «متی» و نحو آن است زیرا که اینها را معتل نمی‌نامند.

مسألة: در قسم اول یعنی اسم معربی که در آخرش الف لازمه باشد که او را مقصور هم می‌نامند هر سه اعراب در تقدیر است زیرا که متحرک شدن الف محال است اجماعاً.

مسألة: بدان که قصر در لغت عرب دو معنا دارد، یکی کوتاه بودن که ضد طول است و دوم محبوس بودن ضد آزاد بودن و لفظ مقصور در این جا ممکن است به معنای اول باشد زیرا که الف در «مصطفی» ممدود نیست و ممکن است به معنای دوم باشد زیرا که حرکات اعرابیه در الف محبوس است.

مسألة: جناب نجم الائمه در وجه تسمیه، معنای اول را ترجیح داده زیرا که بنا بر معنای دوم، لازم می‌آید که مضاف إلی یاء المتکلم را نیز مقصور بنامند و حال آن که مقصور نمی‌نامند، لکن فرمایش رضی ناتمام است چون که در علم معانی بیان ثابت شده که در وجه تسمیه اطراد لازم نیست مگر آن که مقصور نامیدن از باب توصیف باشد زیرا که در وجه توصیف اطراد لازم است فراجع.

مسألة: در قسم دوم رفع و جرکه ضمه و کسره است مقدر می‌شود و نصب که فتحه است ظاهر می‌شود چون ضمه و کسره بر یا ثقیل است و فتحه ثقیل نیست.

مسألة: هر اسمی که آخرش یاء باشد او را منقوص می‌نامند یا به جهت این که دو اعراب در او ظاهر نمی‌شود یا به جهت این که لام الفعل اوگاهی حذف می‌شود.

مسألة: در قول شارح: «ليس في الأسماء المعربة» إلخ اشکال شده به «كفواً» فتأمل.

مسألة: اگر کسی اشکال کند که حذف واو در ﴿**سندع الزبانية**﴾[۱] که در اصل «سندعو» بوده ایضاً لازم است برای رفع التقاء ساکنین جواب داده می‌شود که مراد از حذف لازم در این جا حذفی است که به سبب تأثیر عامل باشد، نه به سب غیر عامل که التقاء ساکنین است. هذا إذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلفظ دون الخط، و يمكن أن يراد منه فيهما الحذف لفظاً و خطاً و عليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لأنه حينئذ لمجرد رسم خط المصحف و إن كان في حذفه نكتة

قال الشارح في الإتقان في باب رسم خط المصحف: «قال المراكشي: حذفت الواو من ﴿**و يدع الإنسان**﴾[۲] و ﴿**يمح الله**﴾[۳] و ﴿**يدع الداع**﴾[۴] و ﴿**سندع الزبانية**﴾ للتنبيه على سرعة وقوع الفعل و سهولته على الفاعل و شدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود إلى أن قال: و أما في ﴿**سندع الزبانية**﴾ فللإشارة إلى سرعة الفعل و إجابة الزبانية و قوة البطش»[۵] انتهى باختصار.

☆ ☆ ☆

---

۱. سوره علق (۹۶) آیه (۱۸).
۲. سوره اسراء (۱۷) آیه (۱۱).
۳. سوره شوری (۴۲) آیه (۲۴).
۴. سوره قمر (۵۴) آیه (۶).
۵. سیوطی، جلال الدین، الاتقان فی علوم القرآن، ج ۲، ص ۵۳۲.

باب

النكرة والمعرفة

باب النکرة والمعرفة

مسألة: اصل در اسم نکره بودن آن است و تعریف فرع است، چنان چه قبلاً گفته شد.

مسألة: تأثیر «ال» در اسم بر دو قسم است. اول: تأثیر لفظی که عبارت است از حذف تنوین لفظاً یا تقدیراً. دوم: تأثیر معنوی که عبارت است از تعریف و «ال» در «حسن» که علم است تأثیر معنوی نکرده چون که تحصیل حاصل می‌شود.

مسألة: بدان که «ال» بر «غیر» داخل نمی‌شود، چون متوغل در تنکیر است و در موقع قابل «ال» واقع نمی‌شود و هم چنین «ال» در اسم فاعل و اسم مفعول داخل نمی‌شود، بناء بر قولی که الف و لام در آنها «ال» موصوله است پس تعریف مصنف جامع افراد نیست.

مسألة: بدان که نکره بر دو قسم است، اول: آن که خودش قابل «ال» باشد مثل «فرس» و «دار». دوم: آن که در جای کسی واقع شود که قابل «ال» باشد مثل «ذو» که به معنای «صاحب» است و مثل «من» و «ما» موصوله بنا بر قولی.

مسألة: لفظ «صاحب» اگر چه در اصل اسم فاعل بوده و لام در او باید لام موصوله باشد، لکن جانب اسمیت در او غلبه کرده که گویا اسم فاعل نیست و لذا لام در او لام تعریف است.

مسألة: اشکال شده در تعریف نکره به «صه» و سایر اسماء افعال که تنوین بر آنها داخل می‌شود، چون که در سابق بیان شد که اسماء افعال با تنوین نکره می‌شوند و حال آن که «ال» بر آنها داخل نمی‌شود. و در موقع قابل «ال» واقع نیست و جواب

داده شده که این تعریف، تعریف به خاصه است و در تعریف به خاصه انعکاس لازم نیست و بعضی دیگر جواب داده‌اند که «صه» مثلاً در موقع «سکوت» واقع شده که قابل «ال» می‌باشد و قس علیه البواقي.

مسألة: استشکل أیضاً بالأسماء اللازمة للتنکیر، کالحال والتمیز و اسم «لا» و مدخول «رب» و اُجیب عنها بأنها قابلة ذاتاً و إن کانت بالنظر إلی الوصف العنواني أي الحالیة و التمیزیة و أمثالهما غیر قابلة.

مسألة: في ترتیب المعارف من حیث الأعرفیة أقوال، أحدها ما ذکره الناظم.

مسألة: بدان که «یا رجل» در دو معنی استعمال می‌شود. اول: آن که مراد رجل غیر معین باشد مثل قول اعمی که صدای پایی می‌شنود می‌گوید: «یا رجلاً خذ بیدي» که مرادش مطلق رجل است که بیاید دستش را بگیرد. دوم: آن که مراد رجل معین باشد، مثل این که به یک نفر معین اشاره شود و گفته شود: «یا رجل افعل کذا» لذا مصنف در تسهیل اختیار کرده که تعریف «رجل» به سبب اشاره است و قال الجامي: لم یذکره المتقدمون لرجوعه إلی ذي اللام إذ أصل «یا رجل»: «یا أیها الرجل».

مسألة: بعضی گفته‌اند که تعریف «من» و «ما» استفهامیه به سبب معرفه بودن جواب آنهاست و این توجیه درکمال ضعف است، زیرا که اولاً معرفه بودن جواب تأثیری در «من» و «ما» ندارد و ثانیاً معرفه بودن جواب، کلیت ندارد. زیرا که ممکن است در جواب نکره بیاید مثل این که در جواب «من عندك» گفته شود: «رجل من أهل بغداد» و در جواب «ما عندك» گفته شود: «کتاب في المنطق».

مسألة: بعضی گفته‌اند: «ما» متصل به «نعم» و «بئس» معرفه است چون فاعل است و فاعل «نعم» و «بئس» باید معرف باشد و این قول ایضاً درکمال ضعف است زیرا که اولاً فاعل بودن «ما» مسلم نیست چنانچه بیاید در باب «نعم» و «بئس» در قول ناظم:

و «ما» مميز و قيل: فاعل   في نحو «نعم ما يقول الفاضل»
و ثانياً معرفه بودن فاعل «نعم» و «بئس» كليت ندارد فتأمل.

مسألة: من أقسام المعارف فعل أُريد به لفظه نحو: «ضرب فعل ماض» وكذا الاسم والحرف نحو: «كيف اسم استفهام» و «من حرف جر» فإنها منقولة من معناها اللغوي و جعلت أعلاماً لألفاظها بدليل عود الضمير إليها، و جعلها مبتدأ بها فهي من باب النقل، كما أُشير إليه في السابق.

مسألة: بدان كه دلالت ضمائر بر غيبت و حضور دلالت تضمنى است. مثل دلالت «أين» و «متى» بر استفهام و شرط زيرا كه غيبت و حضور در ضمائر جزء ما وضع له است و داخل آن و دلالت اسماء اشاره بر حضور دلالت التزامى است و خارج از ما وضع له مثل دلالت نار، بر حرارت و مراد ناظم از «الذي غيبة أو حضور» دلالت تضمنى است نه التزامى پس اسماء اشاره در قول ناظم وارد نمى شود و إلى بعض ما ذكرنا أشار في الكفاية حيث قال: فدعوى أن المستعمل فيه في مثل «هذا» و «هو» و «إياك» إنما هو المفرد المذكر و تشخصه إنما جاء من قبل الإشارة أو التخاطب بهذه الألفاظ إليه فإن الإشارة أو التخاطب لا يكون إلا إلى الشخص أو معه غير مجازفة فتأمل.

مسألة: اسم ظاهر مثل «زيد» وضع شده براى مسما قطع نظر از غيبت و حضور بعبارة أُخرى اسم ظاهر مثل «زيد» وضع شده براى معناى لا بشرط بخلاف ضمائر كه بعضى از آنها وضع شده بشرط الغيبة و بعضى ديگر بشرط الحضور و معلوم است كه لا بشرط شيء داخل در بشرط شيء نيست.

قال الرضي في أول بحث الضمير: «فإن لفظ» «زيد» و إن أُطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعاً للمتكلم، ولاللمخاطب و لا للغائب المتقدم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً، لا باعتبار تقدم الذكر، و من ثم إذا قلت: «يا تميم كلهم» نظر إلى أصل المنادى قبل النداء، و لهذا يقول

المسمی بزید: «زید ضرب» و لا یقول: «زید ضربت» و إنما جاز «یا تمیم کلکم» لأن «یا» دلیل الخطاب و لیس في «زید ضرب» دلیل التکلم»[1] انتهی.

مسألة: مراد از استقلال و عدم استقلال در ضمائر از حیث استعمال است چنان چه در تعریف «کلمه» بیان شد. قال شارح الصمدیة:[2] فإن استقل المضمر بأن لم یحتج إلی کلمة أُخری قبله یکون هو کالتتمة لها بل کان کالاسم الظاهر فهو منفصل إلی أن قال: و إن لایستقل بل احتاج إلی کلمة أُخری هو کالتتمة لها فهو متصل.

مسألة: المراد من التکلم والخطاب والغیبة معناها الجزئي الخاص لا الکلي العام و قد سبق منا تحقیقهما فراجع.

مسألة: لفظ ضمیر مجرور و ضمیر منصوب به یک شکل می‌باشد مثل «بي، بنا، بهما، بها، بهما» إلخ و مثل «أکرمني، أکرمنا، أکرمه، أکرمهما» إلخ.

مسألة: بدان که در تعداد ضمائر، صرفیین از ضمیر غائب شروع می‌کنند و نحویین از ضمیر متکلم، دلیل صرفیین این است که غائب اصل است و دلیل نحویین این است که متکلم اعرف است.

مسألة: لفظ «نا» برای رفع و نصب و جر استعمال می‌شود چنان چه مثال زده شد. و تاء و الف و واو و یاء مخاطبه و نون فقط در رفع استعمال می‌شود مثل «قمت» و «قاما» و «قاموا» و «قومي» و «قمن».

مسألة: الف برای تثنیه غائب و مخاطب وضع شده و واو برای جمع مذکر غائب و مخاطب وضع شده و نون برای جمع مؤنث غائب و جمع مؤنث مخاطب وضع شده مثال غائب: «قاما، قاموا، قمن»، مثال مخاطب: «علم، اعلما، اعلمن».

مسألة: بدان که ضمائر از حیث تصور شش قسم است، زیرا که ضمیر یا متصل

---

۱. استر آبادی، رضی الدین، شرح الکافیة، ج ۳، ص ۷، چاپ بیروت.

۲. مراد از شارح صمدیه، علی‌بن احمد نظام الدین حسینی، مشهور به سید علی خان کبیر است و شرح وی بر صمدیه به نام الفوائد النّدیّة فی شرح الفوائد الصمدیّة است.

است یا منفصل و هر یک از این دو یا مرفوع است یا منصوب و یا مجرور. یک قسم از این شش قسم وجود ندارد که، عبارت است از ضمیر مجرور منفصل مگر از باب تبعیت.

مسألة: بدان که معنای هر یک از این شش قسم ضمیر، از حیث تصور هیجده است. سه مذکر غائب و سه مؤنث غائب و سه مذکر مخاطب و سه مؤنث مخاطب و سه متکلم مذکر و سه متکلم مؤنث. که حاصل ضرب شش در هیجده یکصد و هشت می‌شود، پس باید واضع یکصد و هشت ضمیر وضع کند و حال این که عدد ضمائری که وضع شده، بعد از اسقاط ضمیر مجرور منفصل و مشترکات و ضمیر مستتر وجوباً به چهل نمی‌رسد و ظاهر قول ناظم: «و لفظ ما جر کلفظ ما نصب» اشاره‌به همین مطلب است.

مسألة: استتار ضمیر در «نزال» و «أوه» با قول به این که اسماء افعال اسم لفظ فعل است بعید است، زیرا که بنابر این قول ضمیر در معنای اینها مستتر است که «اسکت» و «أتوجع» باشد نه در خود اینها و هم چنین وجوب استتار در فعل استثناء و در تعجب و أفعل التفضیل محل اشکال است، زیرا که استتار در اینها به سبب خصوصیت ترکیب است زیراکه، «خلا» مثلاً فعل ماضی است که فاعل او گاهی اسم ظاهر می‌شود به علاوه این که‌در أفعل التفضیل جائز دانسته‌اند که فاعلش اسم ظاهر باشد چنانچه بیاید در باب أفعل التفضیل که ناظم می‌گوید:

و رفعه الظاهر نزر و متی
عاقب فعلاً فکثیراً ثبتا

مسألة: استتار ضمیر در ظرف در صورتی است که ظرف مستقر باشد و الا ضمیر در متعلق ظرف مستتر است، نه در خود ظرف.

مسألة: چون از بیان اقسام و احکام ضمیر متصل فارغ شد شروع کرد در قسم دوم که ضمیر منفصل است و آن بر دو قسم است. اول: مرفوع دوم: منصوب و گفته شد که ضمیر مجرور منفصل وجود ندارد.

مسألة: ضمیر مرفوع منفصل «أنا» و «هو» و «أنت» می‌باشد. و فروعی که از این سه اصل ناشی می‌شود باید مشتبه نشود، چون که فرع «هو» و «أنت» با خود آنها اگر چه قریب اللفظ است، چنانچه شارح مثال زده لکن فرق مختصری دارد.

مسألة: گاهی این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متصل استعمال می‌شود. مثل «أنا كأنت» و مثل «نحن كأنتم» و مثل «أنا كهو» وگاهی منصوب منفصل استعمال می‌شود. مثل «ضربتك أنت» و مثل «ضربتكم أنتم» که «أنت» و «أنتم» منصوب به تبعیت است و در مثال جر مجرور است بالاستقلال.

مسألة: در لفظ «أنا» همزه ضمیر است و نون و الف در آخرش زائده می‌باشد و بعضی «أنا» را به سکون نون تلفظ کرده‌اند بدون الف و بعضی مجموع حروف ثلاثه را ضمیر می‌دانند و در «أنت» و فروعش فقط «أن» ضمیر است ولواحق حروف است که بیان مراد می‌کنند. مثل لواحق اسماء اشاره مثلاً در «أنت» تاء بیان می‌کند که مراد مفرد مذکر است و در «أنتما» بیان می‌کند که مراد تثنیه مذکر یا تثنیه مؤنث است و هکذا و بعضی گفته‌اند که لواحق ضمیر است و «أن» عماد آنهاست در استقلال و در «هي» و «هو» گفته‌اند که مجموع ضمیر است و بعضی گفته‌اند هاء تنها ضمیر است و واو و یاء حرف اشباع است.

مسألة: در پنج صورت اتصال ممکن نیست. اول: صورتی که عامل از ضمیر مؤخر باشد، مثل ﴿**إياك نعبد**﴾[1] دوم: در صورتی که عامل محذوف باشد، مثل «إياك والأسد» که عامل یعنی «اتق» محذوف است سوم: در صورتی عامل معنوی باشد مثل ﴿**هو أقرب للتقوى**﴾[2] که عامل ابتدائیت است چهارم: در صورتی که ضمیر محصور فیه باشد، مثل «ما قام إلا أنا» و مثل قول خداوند: ﴿**و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه**﴾[3] پنجم: در صورتی که ضمیر فاعل باشد برای صفتی که آن صفت جاری

---

۱. سوره فاتحه (۱) آیه (۵). ۲. سوره مائده (۵) آیه (۸).
۳. سوره اسراء (۱۷) آیه (۲۳).

باشد بر کسی که من هو له نباشد، بلکه غیر من هو له باشد، مثل «زید هند ضاربها هو» که ضمیر «ضارب» که «هو» است مسند الیه است یعنی فاعل است از برای «ضارب» که جاری شده بر «هند» و «هند» من هو له نیست، زیراکه ضرب از او صادر نشده بلکه از «زید» صادر شده معنای من هو له و جریان بیان خواهد شد.

مسألة: سیبویه گفته است که لواحق «إیا» أیضاً مثل لواحق اسماء اشاره است و «إیا» فقط ضمیر است در جمع و بعضی گفته‌اند که لواحق ضمیر است و لفظ «إیا» عماد آنهاست برای فرق بین متصل و منفصل و بعضی گفته‌اند که «إیا» و لواحق هر دو ضمیر هستند. که اول به دوم اضافه شده و این قول را مصنف در این کتاب اختیار کرده و بعضی گفته‌اند که «إیا» اسم ظاهر است ولواحق ضمیر است که «إیا» اضافه به آنها شده.

مسألة: مراد از جریان، حمل شی، بر شی است، مثل «زید قائم» که «قائم» حمل بر «زید» شده است و مثل «زید هند ضاربها هو» که «ضارب» حمل بر «هند» شده و مراد از من هو له کسی است که محمول از او صادر شده باشد و مراد از غیر من هو له کسی است که محمول از او صادر نشده باشد، مثلاً در مثال اول «زید» من هو له است چون که قیام از او صادر شده و در مثال دوم «هند» غیر من هو له است، چون که ضرب از او صادر نشده زیرا که «زید» فاعل «ضرب» است و «هند» مفعول است و معنا چنین است که زید زننده است هند را.

مسألة: عدم امکان اتصال منحصر در این پنج صورت مذکور نیست، بلکه مواضع دیگری دارد مثل «جاءني إما أنت أو زید» و يوجد مواضع أخرى أيضاً تظهر بالتتبع.

مسألة: از عدم جواز انفصال در صورت امکان اتصال دو صورت استثناء شده که مصنف به اول آنها اشاره کرد به قول خودش، «و صل أو افصل» و به دوم آنها اشاره کرده به قول خودش: «في «كنته» الخلف انتمى».

مسألة: گاهی ضمیر منفصل می‌آید با این که اتصال ممکن است، لکن در ضرورت

شعری، چنانچه به زودی خواهد آمد در قول شاعر: «بالباعث الوارث الأموات» إلخ.

مسألة: اگر دو ضمیر در یک جا جمع شود و اول آنها اخص یعنی اعرف از دوم باشد هم وصل جائز است، چون اصل در ضمائر وصل است، زیرا که گفته شد که وضع ضمیر برای اختصار است و اختصار عند البلغاء مطلوب است و هم فصل جائز است برای این که اتصال لفظی را که این دو ضمیر به او متصل شده طولانی کرده، لذا ضمیر دوم منفصل می‌شود تا کوتاه شود، یا برای این که چون ضمیر متصل مختصر است و می‌خواهیم لفظ طولانی شود، لذا ضمیر دوم را منفصل می‌کنیم تا کلام طولانی شود و معلوم است که بنابر معنای اول «للطول» مفعول له حصولی می‌شود، چنانچه بنابر معنای دوم تحصیلی می‌شود این بود حکم ثانی دو ضمیری که معمول نواسخ نباشد.

مسألة: اگر دو ضمیر مذکور معمول نواسخ باشند، مثل «کنته» که ضمیر اول اسم «کان» و ضمیر دوم خبر «کان» می‌باشد و مثل «خلتنیه» که یائی که ضمیر اول است مفعول اول و یائی که ضمیر دوم است، مفعول دوم است. پس در این صورت در اتصال و انفصال ضمیر دوم خلاف واقع شده و مصنف به متابعت جماعتی از نحویین، به دو دلیل اتصال را اختیار کرده اول: این که اصل در ضمیر، چنانچه گذشت، اتصال است، دوم: آن که در روایت مذکور اتصال وارد شده و غیر مصنف که مراد سیبویه است انفصال را اختیار کرده به جهت این که ضمیر دوم در اصل، خبر مبتدا بوده و خبر مبتدا، عاملش معنوی است و گذشت که اگر عامل ضمیر معنوی باشد انفصال واجب است، لذا همان حکم را بعد از دخول نواسخ استصحاب می‌کنیم.

مسألة: بدان که استدلال به روایات در اثبات قواعد لفظیه متوقف است به دو امر اول آن که روایت صدورش از معصوم علیه السلام مسلم باشد. و دوم این که نقل به معنا نباشد یعنی الفاظ روایت عین الفاظ معصوم باشد و اثبات این دو در امثال این

روایت در غایت اشکال است. و قد فصلنا الکلام في ذلك في «المدرس الأفضل» عندالکلام في الخطبة في الشواهد.

مسألة: در حال اتصال واجب است که اخص، یعنی اعرف بر غیر اعرف مقدم شود، مثل «الدرهم أعطیتکه» چنانچه شارح بیان کرده و در حال انفصال عکس جائز است، به شرطی که سبب اشتباه نشود، مثل «الدرهم أعطیتك إیاه» که جائز است بگوییم: «الدرهم أعطیته إیاك» زیرا که قرینه عقلیه موجود است که «هاء» مفعول دوم است. یعنی مأخوذ است نه آخذ، چون که «درهم» ممکن نیست آخذ شود.

حاصل این که در این امثال قرینه موجود است که ها مفعول دوم است به خلاف «زید أعطیتك إیاه» که عکس ممکن نیست، یعنی جائز نیست بگوییم: «زید أعطیته إیاك» زیرا که قرینه نیست برای مفعول دوم بودن‌ها غیر از مکان و رتبه، چون که هریک از دو ضمیر لیاقت فاعل بودن، یعنی آخذ بودن را دارد و فرق بین مفعولی که در معنای فاعل و آخذ است و مفعول دوم که در معنای مفعول و مأخوذ است، فقط به مکان است، پس اگر ضمیر دوم که هاء است مقدم شود، معنا چنین می‌شود که مخاطب را به زید داده است و حال آن که مراد این است که زید را به مخاطب داده، حاصل این که در این مثال فقط مکان قرینه است بر مفعول اول بودن و مفعول دوم بودن، لذا باید هیچ کدام از مکان خود مقدم و مؤخر نشود، چون که سبب اشتباه می‌شود. این بود حکم دو ضمیر که رتبه آنها مختلف باشد، یعنی یکی اعرف از دیگری باشد.

مسألة: اگر دو ضمیر در رتبه متحد باشند، مثلاً هردو متکلم یا هردو مخاطب یا هردو غائب باشند، پس در این صورت واجب است که ضمیر دوم منفصل شود، چون در اتصال ترجیح بلا مرجح لازم می‌آید در تقدیم ماقدم، لکن در دو ضمیری که غائب باشند گاهی اتصال آمده به شرطی که بین دو ضمیر اختلاف مختصری باشد

مثلاً یکی تثنیه و دیگری مفرد باشد مثل «أنالهماه قفو أکرم والد» که دو مفعول «أنال» متصل آمده چون در بینشان اختلاف است، زیرا که ضمیر اول تثنیه و ضمیر دوم مفرد است.

مسألة: در قول فرزدق منفصل آمدن «إیاهم» با این که اتصالش ممکن بود به جهت ضرورت شعری است.

مسألة: از جمله احکام ضمیر این است که اگر ضمیر متکلم متصل به فعل شود باید قبل از ضمیر متکلم نون وقایه آورده شود. و در وجه تسمیه این نون به وقایه دو قول است، اول: این است که نون را وقایه نامیده‌اند چون فعل را از مشتبه شدن به اسم حفظ می‌کند. مثل «ضربني» چنانچه شارح بیان کرده که «ضرب» اسم برای عسل است و در المزهر[1] برای عسل هشتاد اسم ذکرکرده. و هم چنین فعل امر مذکر را، از مشتبه شدن به امر مؤنث حفظ می‌کند. چنانچه ایضاً شارح مثال زده. دوم: این که این نون، آخر فعل را ازکسره که شبیه جر است، زیراکه دخول جر بر فعل ممنوع است. هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است. نظیر فتوای فقها در باب نکاح که می‌گویند زنی که شبیه به یکی از محارم انسان باشد تزویجش بر انسان مکروه است.

مسألة: «لیسي» بدون نون وقایه در نظم به دو سبب استعمال شده یکی این که مخالفت قواعد در اشعار گاهی چندان محظوری ندارد و دیگر آن که فعل بودن «لیس» محل خلاف است حتی این که، بعضی او را حرف می‌دانند و قال الرضي: حملاً علی «غیري».[2]

مسألة: «علیه» اسم فعل است به معنای «لیلزم» که امر غائب است. و فاعل در

---

۱. المزهر یکی از کتب ارزندهٔ جلال الدین سیوطی است، که در دو جلد در بیروت و ایران چاپ شده است.

۲. استر آبادي، رضی الدین، شرح الکافیه، ج ۴، ص ۱۷۸، چاپ بیروت.

خود «علیه» یا در مسماکه «یلزم» است مستتر است و «رجلاً» مفعول است و «لیس» فعل ناقص، اسمش در او مستتر راجع است به «رجلاً» و یاء متکلم خبر «لیس» و جمله «لیسني» صفت «رجلاً» است.

مسألة: «لیتني با نون وقایه استعمالش در کلام عرب زیاد است و شیوع داد به سبب مزیت «لیت» بر بقیه حروف مشبهة بالفعل، زیرا که شباهت «لیت» به فعل از بقیه اقوی است، به دلیل این که عمل دادن «لیت» با «ما» کافه از عرب شنیده شده که «ما» کافه نتوانسته «لیت» را از عمل باز دارد. و به علاوه این که در قرآن مقدس، که در نهایت فصاحت و بلاغت است، با نون وقایه آمده و بدون نون وقایه استعمالش نادر است مثل قول شاعر که «لیتي» بدون نون آمده.

مسألة: استعمال «لعل» برعکس «لیت» می‌باشد، یعنی بدون نون کثیر است به علاوه آن که در قرآن بدون نون آمده و با نون قلیل است، زیرا که شباهتش به فعل ضعیف است، زیرا که «لعل» در احتیاج به متعلق شباهت به حرف جر دارد، حتی این که بعضی گفته‌اند: «لعل» حرف جر است، چنانچه در باب حروف جاره بیابد.

مسألة: بقیه حروف مشبهة بالفعل جائز الوجهین است، یعنی آمدن نون وقایه و نیامدنش مساوی است اگرچه فراء گفته که نیامدن نون بهتر از آمدن آن است.

مسألة: بدان که علمای عربیّت اعراب را به چهار طایفه تقسیم کرده‌اند:

اوّل: جاهلیین و آنها کسانی هستند که قبل از بعثت حضرت رسول ﷺ بوده‌اند و زمان بعثت را درک نکرده‌اند. دوّم: مخضرمیین و آنها کسانی هستند که همزمان جاهلیت و بعثت را درک کرده‌اند، مانند غالب اصحاب آن حضرت، سوم: متقدمین و آنها کسانی هستند که بعد از آن بزرگوار متولد شده‌اند تا آخر خلفای راشدین. چهارم: مولدین که بعد از خلفای راشدین به دنیا آمده‌اند.

اختلافی که در حجیت کلام جاهلیین و مخضرمیین نیست، اما در اثبات قواعد در کلام متقدمین اختلاف است، اگرچه در نزد محققین حجیت است، اما مولدین

پس خلافی در عدم حجیت کلام آنها نیست، زیراکه مولدین به سبب کثرت اختلاط آنها با غیر عرب غالب الفاظ آنها از طریقه صحیح لغت عرب هم از حیث ترکیب و هم از حیث استعمال، تغییر کرده حتی این که نجم الائمه می‌گوید که محرفات مولدین عربی نیست و از قصه زنبوریه و از قول کسائی: «هذا العرب ببابك» ظاهر می‌شود که مراد از خلفاء در این تقسیم جمیع خلفاء است نه خصوص خلفاء اربعه. و از این تقسیم دانسته می‌شود که قول شاعر: «أيها السائل عنهم» إلخ در اثبات حذف نون از «مني» و «عني» حجت نیست زیرا که قائل شناخته نشده که از کدام یک از چهار قسم عرب است. بلکه بعضی احتمال داده‌اند که این بیت از مجعولات بعض نحویین است به دلیل این که جمع کرده بین «مني» و «عني» با تخفیف نون وقایه برای جواز اثبات تخفیف چون مدعایش بوده.

مسألة: «قط قط بعزتك» که از احادیث مجعوله کفر آمیز است پنج قسم روایت شده اول: به سکون طاء در هر دو دوم: کسر طاء در هر دو با یاء، سوم: کسر طاء در هر دو بدون یاء، چهارم: «قطني، قطني» پنجم: «قطْ، قطْ» به تشدید هر دو طاء بدون یاء.

مسألة: علم به فتح عین و لام در لغت بین سه معنا مشترک است، اول: جبل عظیم، دوم: بیرق و پرچم، سوم: علامت و در اصطلاح عبارت است از «اسم يعين المسمى» که ظاهراً منقول از معنای سوم است.

مسألة: علم شخص جزئی است و علم جنس کلی و این تعریف یعنی «اسم يعين المسمى» إلخ برای علم شخص است نه برای علم جنس فتأمل.

مسألة: حاصل معنای علم این است که علم اسمی است که معین می‌کند معنای خود را مطلقاً، بدون قید زائد بر لفظ، یعنی به مجرد وضع یا غلبه، پس خارج شد از این تعریف نکره چون معنای خود را معین نمی‌کند. و ایضاً خارج شد بقیه معارف چون تعین معنا در آنها به سبب قید است یا لفظی مثل موصولات که تعین در آنها به سبب جمله صله است یا به سبب الف و لام و مثل معرف به «ال» که تعین به سبب

«ال» است و مثل مضاف که تعین به سبب مضاف الیه است و یا قید معنوی مثل اسم اشاره که تعین به سبب اشاره است و مثل ضمائر که تعین در آنها به سبب تقدم مرجع یا حضور مرجع است و هم چنین خارج شد از تعریف کلی منحصر به فرد مثل شمس و قمر زیرا که تعین در آنها به سبب وضع نیست بلکه به سبب انحصار در فرد موجود است بنابر هیئت قدیم.

مسألة: مسمای علم یا از ذوی العقول مذکر است، مثل «جعفر» که منقول از نهر صغیر است و یا از مؤنث ذوی العقول مثل «خرنق» که زنی است که منقول از بچه خرگوش است و یا آن که مسمای مرکب است از اشخاص متعدده مثل «قرن» که علم برای قبیله است و یا مؤلف از بیوت متعدده است مثل «عدن» که اسم است برای شهر معروف و یا آن که مسمای علم واحد از غیر ذوي العقول است. مثل «لاحق» که علم است برای اسبی که مال معاویه‌بن ابی سفیان بوده و مثل «شدقم» که علم است برای شتری که مال نعمان‌بن المنذر بوده و مثل «هیله» که اسم است برای گوسفندی که مال بعضی از زنهای عرب بوده و مثل «واشق» که اسم سگ بعضی از عرب بوده.

مسألة: فرق بین اسم و لقب این است که، مراد از اسم ذات مسما است قطع نظر از جمیع صفات و مراد از لقب ذات است با بعضی صفات مثل «زین العابدین».

مسألة: بعضی گفته‌اند فرق بین کنیه و لقب به حیثیت است، پس مشعر بودن بعضی از کنی بر مدح یاذم مثل «أبو الفضل» و «أبو لهب» ضرری ندارد چون که این دلالت به سبب خصوصیت لفظ است نه به سبب وضع.

مسألة: علم مطلقاً، یعنی چه علم شخص باشد و چه علم جنس، بر سه قسم است اوّل: اسم دوم: کنیه سوم: لقب.

مسألة: اسم چند معنا دارد یکی اسم در مقابل فعل و حرف دیگر اسم در مقابل صفت و دیگر اسم به معنای مبتدای منسوخ الابتداء و دیگر اسم در مقابل کنیه و لقب و همین معنای چهارم در این جا مراد است.

مسألة: فرق بين كنيه و لقب از حيث لفظ اين است كه كنيه در اولش لفظ «أب» يا «ابن» و «ابنة» مى‌باشد، به خلاف لقب و فرق از حيث معنا اين است كه كنيه دلالت بر تعظيم مسما مى‌كند نه از حيث معناى لفظ بلكه به جهت ذكر كردن اسم مسما را، چون بعضى از مردم از ذكر اسم بدشان مى‌آيد ولكن لقب معناى لفظش دلالت بر مدح مى‌كند مثل «ضياء الدين» و يا دلالت بر ذم مى‌كند مثل «عبد البطن».

مسألة: بدان كه اجتماع لقب با غير خودش دو قسم است، اول: اجتماع لقب با اسم، دوم: اجتماع لقب با كنيه مراد ناظم از «و أخرن ذا إن سواه صحبا» قسم اول است، چون كه در بعضى از نسخه‌هاى الفيه «سواها» ديده شده يعنى سواى كنيه را مصاحبت كند كه اسم است. و در كتاب تسهيل ذكر كرده كه، مراد صورت اول است و تعليل كرده وجوب تأخير لقب را از اسم در شرح تسهيل به اين كه چون غالب لقبها منقول از اسم غير انسان است، پس اگر لقب بر اسم مقدم شود توهم مى‌رود كه مراد از لقب معناى اصلى لقب است. مثلاً در «رأيت بطة زيد» بالإضافة توهم مى‌شود كه بطهٔ زيد را ديده نه خود «زيد» را و اين توهم در صورت تأخير لقب نمى‌آيد و تقديم لقب كه «ذا الكلب» است بر اسم كه «عمرو» است شاذ است. اما قسم دوم يعنى اجتماع لقب با كنيه كه مراد از قول شارح همين است «و أما الكنية فيجوز تقديمه عليها» إلخ پس اين قسم جائز الوجهين است يعنى جائز است كه لقب بر كنيه مقدم شود و عكس هم جائز است.

بدان كه علماء همين جواز وجهين را در اين قسم گفته‌اند لكن مقتضاى تعليل كه در صورت اول ذكر شد امتناع تقديم لقب بر كنيه است ايضاً، زيرا كه در صورت اول توهم مى‌شد كه مراد معناى اصلى لقب باشد در اين صورت نيز همين توهم مى‌آيد لكن في صورة الإضافة لا الاتباع و سيأتي الوجه في ذلك عن قريب فتأمل اين بود حكم در صورتى كه لقب با غير خود جمع شود.

مسألة: اگر اسم با كنيه جمع شود جائز الوجهين است. يعنى جائز است تقديم

كنيه بر اسم و عكس آن و هيچ يک ترجيح ندارد.

مسألة: صور الاجتماع والمصاحبة أربع:

الأولى: أن يجتمع اللقب والاسم، ذكرها المصنف بقوله: «و أخر ذا إن سواه صحبا» على تفسير الشارح.

الثانية أن يجتمع اللقب والكنية، ذكرها الشارح بقوله: «و أما الكنية، فيجوز تقديمه» إلخ.

الثالثة أنّ يجتمع الكنية والاسم و يجوز فيه الوجهان.

الرابعة أن يجتمع الثلاثة و يمكن إخراج حكمها مما تقدم.

مسألة: ممكن است قول مصنف: «و أخرن ذا إن سواه صحبا» اشاره به صورت اول و دوم باشد، زيراكه محتمل است كه ضمير «سواه» راجع به خود لقب باشد و مراد از سواى لقب، اسم و كنيه باشد، نه اسم تنها؛ چنانچه شارح فهميده پس بنابر اين از قول مصنف: «و أخرن ذا» جميع صور اربع دانسته مى‌شود.

مسألة: صور الاجتماع من حيث الإفراد والتركيب أربع؛ الأولى: أن يكون اللقب والاسم مفردين، فحينئذ يجب الإضافة عند البصريين، لكن لما استشكل عليه، بأنه يلزم حينئذ إضافة الشيء لما به اتحد أو إضافة المعرفة، وكل واحد منهما غير جائز، كما يأتي في باب الإضافة، فأشار الشارح إلى الجواب بقوله: «أي مسماه» و حاصل الجواب أن منشأ الإشكال إما إضافة الشيء إلى نفسه، و إما إضافة المعرفة وكلاهما يرتفع بالتأويل بالمسمى، بأن يراد من «سعيد» المسمى، فهو حينئذ عام له أفراد كثيرة، فيصير نكرة ثم يضاف هذا العام إلى الفرد المعين، و هو أفراد كثيرة و هو «كرز» و يأتي في باب الإضافة ما يوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

مسألة: كوفيين اتباع را ايضاً جائز مى‌دانند و مصنف همين قول كوفيين را در كافيه و تسهيل اختيار كرده است.

مسألة: الجواز في قول الشارح: «و معلوم على الأول، أن جواز الإضافة حيث لا مانع من «ال» نحو: «الحارث كرز» الجواز بالمعنى الأعم، لأن عدم المانع شرط في كلا

القولين، فإن وجد مانع من الإضافة كأن يكون الاسم مقترناً «بال»، فحينئذ لا يجوز الإضافة فضلاً عن أن يجب بل الإتباع كما في الصور الثلاث الاتية إذلو أضيف الأول إلى الثاني للزم إضافة المقرون «بال» إلى الخالي عنها و هو غير جائز إلا في الصفة المشبهة أوفى مطلق الصفة كما يأتي.

مسألة: ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم، إنما هو في صورة الإضافة لا الإتباع، كما أشرنا إليه، إذ العلة المذكورة لوجوب التأخير لاتجري في صورة الإتباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل.

مسألة: سه صورت ديگر از حيث افراد و تركيب در قول مصنف «و إلا أتبع الذي ردف» داخل است كما لايخفى، پس از قول مصنف: «و إن يكونا مفردين» تا «ردف» حكم هرچهار صورت دانسته مى‌شود، چنانچه شارح استخراج كرده و مثال زده و احكام هريک را بيان كرده است.

مسألة: هرگاه لقب مشهورتر از اسم باشد و اسم مشترک باشد و لقب غير مشترک مثل القاب و اسماء ائمه هدى سلام الله عليهم أجمعين، پس در اين صورت تقديم لقب جائز است بلا خلاف سواء أتبع أم أضيف.

مسألة: جواز القطع مشروط بالمعلنية كما أشار إليه الشارح و أو ضحناه فيما سبق.

مسألة: الكنى منقولة كلها، وكذلک الألقاب على احتمال قوى فاتبعيض المفهوم من «منه» ناظر إلى الاسم فقط، لا إلى اللقب والكنية.

مسألة: بدان كه قول شارح «لم يسبق له استعمال في غير العلمية» احتمال دو معنى دارد.

اول: آن كه سالبه به انتفاء موضوع باشد، يعنى غير از معناى عَلَمى فعلى، معناى ديگرى در سابق نداشته باشد مطلقاً چه علميت و چه غير علميت.

دوّم: سالبه به انتفاء محمول يعنى در سابق معنا داشته باشد، لكن آن معنا غير عَلَمى نباشد بلكه عَلَمى باشد.

مسألة: نسبت بين مرتجل به معناى «أو سبق و جهل» و بين احتمال اول از معناى

اول تباین است و نسبت بین «أو سبق و جهل» و احتمال دوم از معنای اول عموم و خصوص مطلق است، لأن السابق المجهول لم يقيد بالعلمية ولا بغيرها.

مسألة: نسبت بین مرتجل بنابر احتمال اول، از معنای اول و بین علم منقول تباین است. و بنابر احتمال دوم، ایضاً تباین است، و وجهه ظاهر من قول الشارح في المنقول «بعد استعماله في غيرها» والنسبة بين المرتجل النحوي والأصولي و معرفتها تحتاج إلى مزيد كلام ليس هنا محله.

مسألة: بدان که در علم منقول و مرتجل وضع تخصیصی است و در علم بالغلبه وضع تخصصی است، لذا علم بالغلبه نه منقول است و نه مرتجل.

مسألة: در سابق گفته شد که فعل، گاهی بدون فاعل علم می‌شود و گاهی با فاعل و مراد شارح از «شمر» که علم برای اسبی است و «یزید» و «اصمت» که اسم بیابانی است قسم اول است به قرینه قول مصنف «و منه جملة» إلخ.

مسألة: ممکن است گاهی حرف اسم قرار داده شود، مثل این که «لعل» یا «لکن» اسم کسی شود.

مسألة: بدان که حکایت در اصطلاح، عبارت است از تکرار لفظی که متکلم تلفظ کرده با عوارضات من الإعراب و نحوها أو العوارضات فقط؛ و این حکایت چهار قسم است. اول: حکایت جمله بعد از ماده «قول»، دوم: حکایت مفرد بعد از ماده «قول»، مثل قول خداوند ﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم﴾[1] شاهد در «یقال» هست که «إبراهیم» بعد از او حکایت شده علی رأي، سوم: حکایت مفرد بعد از «من» و «ما» که در باب حکایت بیاید، چهارم: حکایت جمله که اسم شده باشد و مراد شارح از «فتحکی» همین قسم چهارم است که در این جمله حکایت می‌شود، لفظ جمله با جمیع عوارضات که در کلام متکلم اول در وقت علم شدن بوده و باید در جمله ابداً تغییری واقع نشود، زیرا که جمله که علم می‌شود در او

۱. سوره انبياء (۲۱) آیه (۶۰).

اشاره به قصه و مناسبتی است که اگر لفظ تغییر کند مقصود دانسته نمی‌شود مثل «اصمت» بکسر همزه و میم که علم شده برای بیابانی که در آن خوف زیادی بوده از دزد یا درندگان و قیاس ضم همزه و میم است، چون فعل امر است از «صمت، یصمت» از باب «نصر، ینصر» لکن متکلم اول در آن بیابان از کثرت خوف به رفیق خود «اصمت» را به کسر همزه و میم گفت لذا کسرتین را به حال خود گذاشته‌اند و تغییر نداده‌اند تا دلالت کند بر این که آن بیابان به اندازه‌ای مخوف است که متکلم نمی‌تواند لسان را از غلط حفظ کند، لذا امر مضموم العین را مکسور العین تکلم می‌کند. و لبیان الحکایة تتمة تأتي في باب الموصولات في آخر بحث «أي» الموصولة.

مسألة: «شمر» و «یزید» و «اصمت» اگر بدون فاعل علم شود غیر منصرف است و اگر با فاعل علم شود محکی می‌باشد نه مبنی، و ذلك لأن الإعراب والبناء من مختصات المفردات لا الجمل مثل قول شاعر «نبئت أخوالي بني یزید» که «یزید» را به رفع خوانده است از باب حکایت زیرا که اگر در «یزید» ضمیر فاعل مستتر نمی‌بود باید جر به فتحه داده شود. للعلمیة و وزن الفعل و اگر در هر یک از آنها قصد تنکیر شود منصرف می‌شود، علی تفصیل تقدم عند قول المصنف **«و جر بالفتحة ما لاینصرف»**.

مسألة: المرکب المزجي جزؤه الأول مبني علی الفتح، إن لم یکن آخره یاء، نحو: «بعلبك» و إلا فعلی السکون کـ«معدي رکب» قال الأزهري کسر الدال من «معدي» شاذ و القیاس فتحها کـ«مرمی» و «مسمی» انتهی.

و إنما بني الجزء الأول لأن الجزء الثاني لما نزل منزلة التاء انتقل عمل العامل إلی الجزء الثاني کما ینتقل عمل العامل إلی التاء في نحو: «جاءتني قائمة» لأنها بمنزلة الجزء مما قبلها أما الجزء الثاني، فإن کان غیر «ویه» ففیه ثلاثة أوجه؛ الأول: إعراب ما لا ینصرف للعلمیة والترکیب، الثاني: إعراب المنصرف إن أُضیف مجموع الجزئین

إلى غيره فيجر بالكسرة، الثالث: البناء تشبيهاً لها بالتركيب التضمني كـ«خمسة عشر» لأنه مثله في كونه مركباً من كلمتين بلا إسناد مطلقاً فلا ينتقض بالتركيب الإضافي و إن كان الجزء الثاني لفظة «ويه» فيبنى على الكسر لما ذكره الشارح «و قد يعرب إعراب ما لا ينصرف» لما تقدم آنفاً.

مسألة: في كون الجزء الأول من «أبي قحافة» كناية تأمل إذ الكناية مجموع الجزئين لا الأول فقط فلا بد من القول بالمجازية من باب تسمية الجزء باسم الكل، فلا إشكال.

مسألة: در «أبي قحافة» جزء اول كنايه و معرب به حروف است. و جزء دوم غير منصرف است، به سبب علميت وتأنيث و در «عبد شمس» جزء اول غير كنايه است و معرب به حركت و جزء دوم منصرف است.

مسألة: أقسام الوقف كما بين في علم التصريف والتجويد أحد عشر قسماً بعضها حسن و بعضها أحسن و بعضها ضعيف و من تلك الأقسام الوقف بالألف و هو في ثلاثة مواضع؛ الأول: في المنون المنصوب، الثاني: في «إذا» الناصبة للمضارع، الثالث: في المفرد المذكر من الأمر الحاضر المؤكد بالنون الخفيفة كـ«اضربن» و إليه أشار الشاعر في قوله:

اى كه در علم صرف بردى گوى   «اضربا»ى بدون تثنيه گوى

إذا عرفت ذلك فاعلم أن قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنون بالسكون كالمجرور والمرفوع و قول المصنف «و وضعوا لبعض الأجناس علم» بسكون ميم «علم» مبني على تلك اللغة كما أشار إليه الشارح.

مسألة: الفرق بين علم الجنس كـ«أسامة» و اسم الجنس كـ«أسد» أن الأول وضع للمعنى مقيداً بالحضور في الذهن بخلاف الثاني، فإنه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيد بالحضور المذكور.

مسألة: الحضور في الذهن لا يوجب تعين المعنى لأن المعنى حين الاستعمال أحد الأفراد لاعلى التعيين لا أحد الأفراد معيناً و إلى ذلك يشير الشارح بقوله «أي مدلوله شائع كمدلول النكرة» إلخ.

مسألة: بدانکه عَلَم جنس در احکام لفظیه، مثل عَلَم شخص است، یعنی جمیع احکام معارف بر او جاری می‌شود، لذا ذوالحال می‌شود مثل «رأیت أُسامة مقبلة» که «مقبلة» حال است برای «أُسامة» که عَلَم جنس است و غیر منصرف می‌شود، اگر یک سبب دیگرهم در او باشد، مثل مثال مذکور که «أُسامة» غیر منصرف است به سبب علمیت و تأنیث و ممنوع می‌شود از دخول لام تعریف، مثل «أُسامة» که جائز نیست که بر او لام تعریف داخل می‌شود. پس جائز نیست که بگوییم «الأُسامة» و ممنوع است که صفتش نکره بیاید، پس جائز نیست بگوییم «جاءني أُسامة قوية» و مبتدا واقع می‌شود؛ مثل «أُسامة تعیش في الآجام».

مسألة: گفته شد که عَلَم جنس در معنا عام است یعنی مدلولش شایع است، مثل نکره پس تعریف علم جنس فقط از حیث لفظ است و از حیث معنا نکره است، نظیر تأنیث در «نار» و «طلحة» که فقط از حیث لفظ است و در معنا مذکر است.

مسألة: بعضی گفته‌اند که «عم» در قول مصنف أفعل التفضیل است و همزه برای تخفیف حذف شده مثل «خیر» و «شر» که در اصل «أخیر» و «أشر» بوده و معنای بیت چنین است که عَلَم جنس از حیث استعمال اعم است از عَلَم شخص، زیرا که عَلَم شخص فقط در فرد معین استعمال می‌شود و عَلَم جنس هم در فرد معین استعمال می‌شود مثل «هذه أُسامة» و هم در فرد غیر معین مثل «إن رأيت أُسامة ففر منها» و لعمري إن هذا المعنی أقرب و إن کان الأول أشهر إذ رب مشهور لا أصل له.

مسألة: علم جنس گاهی کنیه می‌باشد مثل «أم عريط» و گاهی لقب می‌باشد مثل «ثعالة» و گاهی اسم می‌باشد مثل «سبحان» فتأمل.

مسألة: «میسرة» به معنای قمار است و بعضی گفته‌اند به معنای غنا و دارایی است و در قرآن مقدس به هر دو معنا استعمال شده، اگر چه در این جا نظر به مقابله با «فجار» معنای اول انسب است.

مسألة: بدان که رتبه اسم اشاره از حیث تعریف بر موصول مقدم است، زیرا که

معنا در اسم اشاره هم با چشم و هم با قلب دیده می‌شود، به خلاف موصول که با چشم دیده نمی‌شود، یعنی در وقت تکلم معنای اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است و معنای موصول حاضر نیست بلکه فقط معهود است.

قال الرضي: «اعلم أنّ أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين، لتضمنها معنى الحرف، و هو الإشارة، لأنها من المعاني الحرفية كالاستفهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، و ذلك لأن عادتهم جارية في الأغلب، في كل معنى يدخل الكلام، أو الكلمة [بعد صوغها] أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في «أ ضرب زيد» و «هل زيد ضارب» و النفي في «ما ضرب عمرو» والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه و غيرها الموضوع لها حروف النفي نحو: «ليت» و «لعل» و «من» و «إلى» و «ها» و كاف الجر؛ أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال [والاحتياج إلى الغير] كالإعراب الدال على المعاني المختلفة، وكياء النسبة و كتغيير البنية وحدها في نحو «غرفة» و كتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير و بعض جموع التكسير، و قيل إنما بنيت لأن وضع بعضها نحو «ذا» و «تا» و «ذي» و «تي» وضع الحروف و حملت البواقي عليها، و قيل إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها و هي إما الإشارة الحسية أو الوصف نحو «هذا الرجل» كاحتياج الحرف إلى غيره»[1] انتهى باختصار.

مسألة: بدان که مشار اليه «ذا» يا مفرد است حقيقة مثل «هذا زيد» و يا مفرد است حکماً مثل «و غيري بأكثر هذا الناس ينخدع».

مسألة: قيل في قوله تعالى: ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾[2] مشيراً بـ«ذا» إلى المؤنث: إن إبراهيم عليه السلام من العجم ولافرق عندهم بين المذكر والمؤنث في

---

۱. استر آبادي، رضى الدين، شرح الكافيه، ج ۳، ص ۷۵ ـ ۷۴، بيروت. شيخنا الاستاد با اختصار و با کمی دخل و تصرف عبارت را نقل فرمودند.

۲. سوره انعام (۶) آيه (۷۸).

الإشارة و قيل: إنه ﷺ نزل الشمس منزلة المذكر مراعياً لاعتقاد قومه مجاراة معهم لاعتقادهم بأنها رب و الرب لايكون مؤنثاً و قيل: جاء بصيغة المذكر مراعاة للخبر و هذا هو الأوجه.

مسألة: في قول المصنف «للمثنى المرتفع» حزازة إذ هما صفتان للفظ لا للمعنى مع أن الكلام في المعنى لا اللفظ فتدبر و هكذا لفظ «المرتفع» في قول الشارح «للمثنى المذكر المرتفع».

مسألة: در قول شارح «تثنية تا» دو فائده است يكى اين كه «تان» از «تا» تثنيه بسته شده نه از بقيه صيغ مفرد مؤنث، زيرا كه اگر از بقيه تثنيه بسته شود يا موجب اشتباه در خود صيغ مؤنث مى‌شود. يا موجب اشتباه مذكر به مؤنث مثلاً اگر «تي» تثنيه بسته شود و «تان» گفته شود دانسته نمى‌شود كه آيا تثنيه «تا» است يا تثنيه «تي» و اگر «ذي» مثلاً تثنيه شود دانسته نمى‌شود كه تثنيه مذكر است يا تثنيه مؤنث، و فائده دوم اشاره كردن به اين است كه «تان» و «ذان» تثنيه حقيقى است نه ملحق به تثنيه حقيقى و اين بنابر قولى است كه معرب بودن مفرد را شرط ندانيم و فائده اول در تقييد «ذان» به قول شارح «تثنية ذا» مفقود است، چون كه مذكر صيغه متعدد ندارد پس تقييد براى فائده دوم است فقط. چنانكه قول شارح «بحذف الألف» در هر دو موضع نيز اشاره به همين فائده دوم است و قول شارح «و إنما لم يثن من ألفاظ الأنثى إلا «تا» حذراً من الالتباس» توضيح فائده اول است.

مسألة: المستفاد من كلام الشارح أن تثنية أسماء الإشارة معربة حيث صرح بورود التثنية على علة البناء في المفرد لكن استشكل عليه بقوله تعالى حكاية عن فرعون و أصحابه: ﴿إن هذان لساحران﴾[1] و أجيب عنه بوجوه منها أن اسم «إن» ضمير الشأن لا «هذان» و «لساحران» خبر لمبتدأ محذوف، و الأصل ﴿إن هذان لهما ساحران﴾[2] فجملة «لهما ساحران» خبر «لهذان» و «هذان» مع خبرها خبر لـ«إن» و منها أن «إن» في

---

۱. سوره طه (۲۰) آيه (۶۳). ۲. همان

الآية ليست مشبهة للفعل بل حرف تصديق بمعنى «نعم» ولا عمل لها، و منها أن الآية جاءت على لغة من يجعل التثنية بالألف مطلقاً و فيه وجوه أُخر ذكرت في المطولات فليراجع.

مسألة: در کاف خطاب در اسماء اشاره دو فائده است، اول: بیان بعد مشارالیه، دوم: بیان تذکیر و افراد و فروع آنها در مخاطب مثلاً در قول خداوند که حکایة از قول زلیخا است: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾[1] لفظ «کن» دلالت می‌کند که مخاطب زلیخا جماعت زنها بوده‌اند. و در قول خداوند، ﴿كذلك يجتبيك ربك﴾[2] کاف در «کذلك» دلالت می‌کند که مخاطب مفرد مذکر است. و در ﴿تلكم الجنة﴾[3] مثلاً لفظ «کم» دلالت می‌کند که مخاطب جمع مذکر است.

مسألة: بدان که صیغه اسماء اشاره پنج لفظ است، چون که جمع مذکر و مؤنث یک لفظ است و صیغه کاف خطاب ایضاً پنج لفظ است، چون که تثنیه مذکر و مؤنث ایضاً یک لفظ است و حاصل ضرب پنج در پنج بیست و پنج می‌شود مثل «ذاك، ذاكما، ذاكم» إلى آخر الصيغ.

مسألة: دانسته شد که «أولى» مشترک است بین جمع مذکر و جمع مؤنث و هم چنین، مشترک است بین عاقل و غیر عاقل و قول شارح «يبنى على الكسر» جواب سؤال سوم است از سه سؤال در اسم مبنی.

مسألة: بعضی گفته‌اند سبب امتناع دخول های تنبیه در صورت تقدم لام، مشتبه شدن به جمله است، زیرا که اگر «هذالك» گفته شود احتمال می‌رود که «هذا» فقط اسم اشاره باشد و مبتدأ و «لک» جار و مجرور متعلق به عامل مقدر باشد و خبر ولکن این اشتباه در تلفظ است نه در کتابت. زیرا که در کتابت اگر به رسم الخط صحیح نوشته شود، در صورت جمله بودن باید بعد از ذال «هذا» الف نوشته شود. و در

۱. سوره یوسف (۱۲) آیه (۳۲).
۲. سوره یوسف (۱۲) آیه (۶).
۳. سوره اعراف (۷) آیه (۴۳).

صورت مفرد بودن بدون الف فتأمل.

مسألة: يحتمل في قوله تعالى: (هنالك تبلو كلُّ نفس ما أسلفت)[۱] أن يكون المراد مكان الابتلاء لا زمانه فلا شاهد فيه.

(الرابع من المعارف الموصولات)

مسألة: خرج بقوله «مع صلته» همزة التسوية في قوله تعالى: (سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)[۲] إذ المؤول فيه الجملة وحدها لاهي معها.

مسألة: ان كان في الجملة مشتق، فالمصدر المؤول به الجملة مصدر ذلك المشتق سواء كان ذلك المشتق ظاهراً أو مقتدراً، فالمؤول به في «بلغني أنك منطلق» أو «أنك تنطلق»: «بلغني انطلاقك» و في «بلغني «انك في الدار بلغني: استقرارك في الدار» و لنعم ما قيل بالفارسيّة في ذلك:

اگـر خـواهـی بـدانـی ای بـرادر | كه چون «أنّ» رود تأويل مـصدر
به دقت سوی اخبارش نـظر كـن | پس آن گه حذف «أنّ» با خبر كن
ز جـنس آن خـبر مـصدر بـياور | اضافه كن سوی اسمش سـراسـر

و إن لم يكن في الجملة مشتق، فالمصدر المؤول به الجملة هو الكون، فالمؤول في «بلغني أن هذا زيدا»: «بلغني كون هذا زيداً» والوجه في ذلك أن إسناد شيء إلى شيء عبارة أُخرى عن كونه ذلك الشيء.

مسألة: إذ كان في الجملة أداة نفي نحو: «بلغني أن زيداً لا يقوم» يعبر عن تلك الأداة بعد التأويل باسم يؤدي معناها مثلاً يقال في المثال المذكور «بلغني عدم قيام زيد» فيعبر عن «لا» النافية بلفظ «العدم».

مسألة: دخول «أن ناصبه بر مضارع اجماعی است به خلاف ماضی و امر؛ زيرا كه

۱- سوره يونس (۱۰) آيه (۳۰). ۲- سوره بقره (۲) آيه (۶).

این دو محل خلاف است، مضارع مثل **﴿أمرت لأن أكون﴾**[۱] امر مثل «كتبت إليه بأن قم» ماضی مثل «لولا أن من الله علينا».

مسألة: چون دانسته شد که «أن» مصدریه باید بر فعل متصرف داخل شود لذا «أن» در **﴿أن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾**[۲] و هم چنین در **﴿و أن عسى أن يكون﴾**[۳] ناصبه نیست، بلکه مخففه از مثقله است.

مسألة: اشترط في كون «أن» مصدرية عدم وقوعها بعد ما فيه معنى اليقين، لأنها تخلص المضارع للاستقبال كالسين و «سوف» والاستقبال غير معلوم التحقق فلا يناسبها اليقين، بخلاف المخففة من المثقلة لأنها للتأكيد فيناسبها اليقين.

مسألة: مصنف اسماء اشاره و موصولات را تعریف نکرده، بلکه در هر دو به شمردن اکتفا کرده فلا وجه لتخصيص الشارح الذكر بالعد بالموصولات وكذا إن كان المراد من العد عدها من المعارف.

مسألة: بدان که در صورت تشدید یاء «الذي» سه قول است، اوّل: آن که یاء مکسور است. دوم: آن که یاء مضموم است. سوم: آن که متحرک است به حرکات على وفق مقتضى العامل فهي معربة ففيه‌ست لغات.

مسألة: بعضی گفته‌اند که «الذي» موصول حرفی است و استدلال کرده‌اند به قول خداوند: **﴿ذلك الذي يبشرالله عباده﴾**[۴] و به قول خداوند: **﴿و خضتم كالذي خاضوا﴾**[۵] به دلیل این که در آیه اول عائد ندارد. و در آیه دوم عائد لائق ندارد و قائلین به اسمیت از آیه اول، جواب داده‌اند که عائد محذوف است و از آیه دوم چهار جواب داده‌اند. اول: جوابی که در آیه اول داده شد و گفته‌اند که در اصل «كالخوض الذي خاضوه» بوده. دوم: این که «الذي» در آیه «الذين» بوده و نون برای

۱. سوره زمر (۳۹) آیه (۱۲).
۲. سوره نجم (۵۳) آیه (۳۹).
۳. سوره اعراف (۷) آیه (۱۸۵).
۴. سوره شوری (۴۲) آیه (۲۳).
۵. سوره توبه (۹) آیه (۶۹).

تخفیف حذف شده پس ضمیر «خاضوا» لائق موصول است. سوم: آن که در اصل «کالجمع الذي خاضوا» بوده پس ضمیر «خاضوا» لائق «الذي» می‌باشد بناء علی مصداقه أي موصوفه و هو الجمع. چهارم: این که خود «الذي» جمع است مثل «الذین» کما یأتي عن قریب.

مسألة: در «التي» همان شش لغت که در «الذي» گفته شد موجود است.

مسألة: بدان که در مفرد «اللذان» و «اللتان» اختلاف است. جماعتی می‌گویند: مفرد آنها «اللذ» و «اللت» بدون یاء است و علامت به آنها ملحق شده.

و بعضی می‌گویند با یا است و چون مصنف این قول را اختیار کرده لذا می‌گوید: یاء «الذي» و «التي» را در وقت تثنیه بستن حذف کن و بعد از ذال «الذي» و تاء «التي» علامت را بیاور.

مسألة: حذف یاء از «الذي» و «التي» در وقت تثنیه بستن بر خلاف قیاس است، زیرا که مقتضای قیاس ابقاء یا است. مثل تثنیه «قاضي» که یاء، باقی می‌ماند. لکن یاء را در تثنیه موصول حذف می‌کنند تا فرق باشد بین تثنیه مفردی که معرب است و تثنیه مفردی که مبنی باشد.

مسألة: این خلاف قیاس در تثنیه موصولات نظیر خلاف قیاس در تصغیر جمیع موصولات است، کما یجيء في باب التصغیر.

مسألة: بدان که تشدید از باب افراط است، چنانچه حذف از باب تفریط است و خیر الأمور أوسطها و هو عدم الحذف مع التخفیف.

مسألة: بدانکه مراد از «أولي» در قول شاعر در اول مردان جنگی است و در دوم اسبهای ایشان که قاعدتاً باید ماده باشد، چون اسب نر غالباً چموشی می‌کند و ممکن است انسان را بی اختیار به سمت لشکر دشمن ببرد، و این مطلب پس از مراجعه به احوال بعضی از سلاطین واضح است.

مسألة: در سابق گفته شد که جمع لفظی است که از لفظ خود مفرد داشته باشد.

پس بنابر این «أولی» جمع نیست لذا شارح می‌گوید: «و في قوله كغيره جمع تسامح».

مسألة: در جمع بودن شرط است که معنایش با معنای مفرد مطابق باشد و به علاوه دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشد یا بیشتر. و چون در «الذین» شرط مفقود است، لذا جمع بودنش نظیر لاجمع است، لذا جاری نشده است «الذین» و «الذي» بر طریقه جمعهای معرب که با علت بناء معارضه کند لذا «الذین» به بناء خود باقی است و معرب نشده.

ولکن لایذهب علیك أن في کون «الذین» جمعاً منعاً ظاهراً و ذلک لما تقدم في «عالم» و «عالمین» فتأمل.

مسألة: الدلیل علی کون «الذي» في الآیة الشریفة مستعملاً في الجمع عود ضمیر «بنورهم» إلیه و هو یکشف عن کونه بمعنی الجمع.

مسألة: نکته و سبب در قول شاعر:[1]

«فما آباؤنا بأمنّ منه علینا اللاء قد مهدوا الحجورا»

که لفظ «اللاء» را که جمع مؤنث است در «آباء» که مذکر است استعمال کرده این است که صفتی را که غالباً مختص به اناث است برای «آباء» ثابت کرده که آن صفت عبارت است از مهد قرار دادن دامن‌های خود را برای اولاد.

مسألة: بدان که هر یک از موصولات مشترکه در شش معنی استعمال می‌شود و همین مراد شارح است که می‌گوید: «تطلق علی ما تطلق علیه» و ضمیر «تطلق» اول به «من» راجع است و ضمیر «تطلق» دوم به «الذي» و فروعش و ضمیر «علیه» به «ما» برمی‌گردد که مصداقش هر یک از شش معنی است.

مسألة: بدان که «من» در اصل وضع شده برای عالم ولکن در سه موضع در غیر عالم استعمال می‌شود. اول: در جایی که غیر عالم تنزیل شود به منزله عالم مثل قول

---

۱. شاعر مردی از طایفهٔ بنی سلیم است و این بیت در شرح اشمونی ابن عصفور، ج ۱، ص ۱۳۲ و در شرح تصریح، ج ۱، ص ۱۳۳ و در المقاصد النحویه، ج ۱، ص ۴۲۹ آمده است.

شاعر «أسِرْبَ القطا هل من يُعيُر جَناحَه»[1] که شاعر جماعت «قطا» راکه غیر عالم است، به منزله عالم فرض کرده به دلیل استعمال ندا در آنها، که ندا از مختصات ذوي العقول است، چون که مقصود از ندا توجه و اقبال منادی می‌باشد به مخاطب. و این معنی در غیر ذوي العقول میسر نیست. دوم: در جایی که غیر عالم، با عالم، در اسناد یک حکم به همه آنها از باب تغلیب افضل بر غیر افضل مخلوط شده باشد. مثل قول خداوند: (**یسجد له من في السماوات و من في الأرض**)[2] که جمیع مخلوقات در آسمان و زمین در إسناد «یسجد» به جمیع آنها چه عاقل باشند و چه غیر عاقل با هم مخلوط شده‌اند، لکن به اعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالِم، عالم اشرف است و لکن گاهی عکس هم می‌شود، یعنی غیر عالِم، بر عالم، برای غرض و نکته‌ای غلبه داده می‌شود مثل قول خداوند: (**یسبح لله ما في السماوات و ما في الأرض**)[3] غرض و نکته در این غلبه دادن غیر عاقل بر عاقل، بیان عظمت خداوند است. چون که غیر ذوي العقول خدا را تنزیه می‌کنند و اعتراف به خدا می‌کنند مثل ذوي العقول و شاید اشاره به همین معنی می‌کند که می‌گوید:

هر گیاهی که از زمین روید — وحده لا شریك له گوید

سوم: در جایی که غیر ذوي العقول با ذوی العقول در تحت یک لفظ عام مقترن شده و هریک به سبب «مِن» جاره یا به سببب «مَن» موصوله علی اختلاف الآراء في لفظة «من» في هذه العبارة تفصیل داده شده باشد مثل قول خداوند: (**والله خلق کل دابة**)[4] الآیة، که ذوي العقول و غیر ذوی العقول تحت لفظ «دابة» با هم جمع شده‌اند. چون که «دابه» به معنای مطلق متحرک في الارض است، چه عاقل و چه غیر عاقل؛ ولا یخفی این که در این آیه دو اقتران است یکی در (**من یمشي علی**

۱- این بیت از مجنون است که در ص ۱۰۶ دیوان وی آمده و هم چنین در شرح اشمونی ج ۱، ص ۱۳۳، و در المقاصد النحویّه، ج ۱، ص ۴۳۱ آمده است و مصرع دوّم بیت چنین است: (لَعَلّي إلی مَن قد هَوِیتُ أطِیرُ).

۲- سوره حج (۲۲) آیه (۱۸).

۳- سوره تغابن (۶۴) آیه (۱).

۴- سوره نور (۲۴) آیه (۴۵).

رجلين﴾[1] که انسان و طیور با هم مقترن شده‌اند و شاهد در اول است، كما أشار إليه الشارح بقوله «لا قترانه بالعالم في كل دابة» لا الثاني كما توهم بعضهم لعدم التفصيل فيه و هو ظاهر.

مسألة: بدان که «ما» موصوله بر خلاف «مَن» می‌باشد. يعنى اختصاص به احد صنفين ندارد. نه این که مختص به غیر عالم است، چنان که بعضی توهم کرده‌اند، لکن اولی استعمال «ما» موصوله است در غیر ذوي العقول مثل قول خداوند ﴿والله خلقكم و ما تعلمون﴾[2] که مراد از «ما» افعال عباد است و افعال غیر ذوي العقول است و همین اولویت سبب توهم عکس شده است. و از جمله مواضعی که «ما» در ذوي العقول استعمال شده، قول خداوند است ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾[3] إلخ که مراد از «ما» زنهاست که ذوات العقول هستند و إن كن ناقصات العقول و يحتمل أن يراد بـ«ما» العدد ليصير معنى الآية «فانكحوا عدداً يجوز لكم» فلا شاهد فيه.

مسألة: يستعمل «ما» في ذوي العقول في ثلاثة مواضع. الأول: أن يختلط العاقل مع غيره و غلب غير العاقل، لنكتة كما تقدم في الآية الثانية في المسألة السابقة. الثاني: أن يكون مصداقها مبهماً كما إذا رأيت شبحاً من بعيد ولا تعلم أنه إنسان أو غير فتقول «ما أراه مقبل إلينا» الثالث: أن يراد بها صفات ذوي العقول نحو: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾[4] على بعض التفاسير حيث أُريد مِن «ما» الصفات الخاصة بهن من البكارة والثيوبة و نحوهما، فيصير حاصل معنى الآية على هذا التفسير أنه يجوز النكاح ولا فرق في ذلك بين كونهن متصفات بالبكارة و بين كونهن متصفات بغيرها من الصفات المختصة بهن.

مسألة: «ال» الداخلة على اسم الفاعل و اسم المفعول موصول اسمي على

---

۱. همان.
۲. سوره صافات (۳۷) آيه (۹۶).
۳. سوره نساء (۴) آيه (۳).
۴. همان.

الأقوى، بشرط أن لاتكون للعهد نحو: «جاءني ضارب فأكرمت الضارب» و قيل الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكن التحقيق خلافه، إذ لا تؤول بالفعل، و ما لا يؤول بالفعل لايصير صلة إذ الصلة لابد أن تكون جملة أو مؤولة بها، و لذلك قيل إن الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بإجماع، لأنها لا تؤول بالفعل، إلا بشروط تأتي في بابه عند قول المصنف «و متى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا» و قيل «ال» مطلقاً حرف تعريف و قيل هي في الجميع موصول حرفي دليل الاسمية عود الضمير إليها في نحو: «قد أفلح المتقي ربه» لأن الضمير المستتر في «المتقي» والضمير المجرور راجعان إليها والضمير لايعود إلا إلى الأسماء، دليل الحرفية أن العامل دائماً يعمل في ما بعدها نحو: «جاء الضارب» برفع «الضارب» فلو كانت اسماً لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها، لأن إهمال الاسم من الإعراب ممتنع إلا في موارد خاصة ليس هذا منها فهي حرف كما في «الرجل» و أجيب عن ذلك بأنها معربة لا مهملة ولكن نقل إعرابها إلى ما بعدها لشبهها بـ«ال» الحرفية لفظاً و لم يقدر فيها و وجه نظير ما تقدم في نون الوقاية.

مسألة: الصفة الواقعة صلة «لال» فعل في التقدير مثلاً أصل «الضارب» كان «اليضرب» بالبناء للمعلوم و أصل «المضروب» كان «اليضرب» بالبناء للمجهول و إنما غيروا الفعل بالاسم كراهية دخول ما يشبه «ال» المعرفة المختصة بالاسم على صريح الفعل و قد تقدم وجه ذلك في نون الوقاية فتذكر.

مسألة: اكثر طايفه طی «ذو» را مبنی می‌دانند و بعضی از آن طایفه معرب می‌خوانند.

مسألة: «ذو» در نزد اكثر طايفۀ طی، يک لفظ به جای شش معنا است، چنانچه ازهری از آنها نقل کرده.

مسألة: در نزد بعض طايفۀ طی «ذات» به معنای «التي» استعمال می‌شود مثل «والكرامة ذات أكرمكم الله به» که «ذات» به معنای «التي» استعمال شده و ضمير در

لفظ «به» در اصل «بها» بوده الف برای وقف حذف شده و فتحه، ها، نقل به با شده و این ضمیر عائد «ذات» می‌باشد.

مسألة: لفظ «ذات» که به معنای «التي» استعمال می‌شود مبنی بر ضم است. و گاهی معرب به اعراب «مسلمات» می‌شود.

مسألة: در نزد بعض طایفه طی «ذوات» به معنای «اللات» استعمال می‌شود، مثل قول شاعر: «ذوات ینهضن بغیر سائق»[1] که «ذوات» به معنای «اللات» استعمال شده مصرع اوّل این بیت چنین است: «جمعتها من أینق موارق» و در ترکیب «ذوات» در این بیت دو قول است. قول اول: این است که «ذوات» نعت مقطوع است یا بدل برای «أینق» قول دوم: این است که «ذوات» صفت است برای «أینق» لکن لایخفی ما في هذا القول من عدم المطابقة في التعريف، و عدم الاشتقاق، إلا أن يقال بأن «ذوات» بمعنی «صاحبات» وكلا الوجهين غير مفيد أما الأول: فلعدم الاشتقاق و أما الثاني: فلعدم التنوين إذ لو كانت بمعنى «صاحبات» لكانت معربة فيجب تنوينها فتأمل.

مسألة: «ذوات» مبنی بر ضم است وگاهی معرب به اعراب «مسلمات» می‌شود.

مسألة: گاهی «ذو» تثنیه و جمع بسته می‌شود و هم چنین «ذات» پس گفته می‌شود «ذوا قاما» در حالت رفع و «ذوي قاما» در حالت نصب و جر و «ذووا قاموا» در حالت رفع و «ذوي قاموا» در حالت نصب و جر وگفته می‌شود «ذات قامت» در هر سه حالت و «ذاتا ـ یا ذواتا ـ قامتا» ایضاً در هر سه حالت و «ذوات قمن» ایضاً در هر سه حالت بنابر بناء «ذات» و «ذوات» و اما بناء بر اعراب فالأمر واضح.

مسألة: لفظ «ذا» مشترک است، بین اسم اشاره و موصوله و قرینه معینه افراد و جمله بودن مدخول است پس اگر مدخولش مفرد باشد اسم اشاره است و اگر جمله باشد موصوله می‌باشد.

---

۱. این رجز (بیت) از شاعر عرب، رؤبه است که در سرودن رجز و اُرجوزه در عرب مشهور است، شرح اشمونی، ج ۱، ص ۱۴۴، چاپ بیروت، ۱۴۱۹.

مسألة: لفظ «ذا» اختصاص به لغت طي ندارد، بلكه در نزد ديگران هم موصوله استعمالْ مي‌شود. به خلاف «ذو» كه مختص به قبيله طي مي‌باشد.

مسألة: يشترط في كون «ذا» موصولة أربعة أمور؛ الأول: أن لا تكون زائدة و إلا فهي ملغاة؛ الثاني: أن لا تكون مركبة مع «ما» أو «من» للاستفهام و إلا فهي في حكم الملغاة إذ المجموع حينئذ يصير اسماً للاستفهام لا وحدها، الثالث: أن لا تكون اسم إشارة و إلا فهي تدخل حينئذ على المفرد لا على الجملة فلا يمكن جعلها موصولة، الرابع: أن يتقدمها «ما» أو «من» الاستفهاميتين على رأي البصريين.

مسألة: الشرائط المذكورة موجودة في قول الشاعر: «ألا تسألان المرء ماذا يحاول» فـ«ذا» موصولة خبر «ما» أو مبتدأ مؤخر لـ«ما» على الاختلاف المشهور بين سيبويه و غيره فإن سيبويه يجوز الإخبار بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً، أما عند غيره فغير جائز والصلة «يحاول» والضمير المستتر فيه راجع إلى «المرء» والعائد محذوف لأن الأصل «يحاوله».

مسألة: «ذا» في قولك «لماذا جئت» ملغاة لأنها مركبة مع «ما» للاستفهام والدليل على ذلك بقاء ألف «ما» إذ لو لم تكن مركبة معها لحذفت ألف «ما» بدخول الباء عليها كما يجيء في باب الوقف عند قول المصنف: «و ما في الاستفهام إن جرت حذف» نحو قوله تعالى ﴿عم يتساءلون عن النبأ العظيم﴾[1] و ذلك الحذف للفرق بينها و بين «ما» الموصولة و خصت الحذف بالاستفهامية لأن ألفها في طرف الكلمة بخلاف الموصولة لأن الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فالألف فيها في الوسط، و يجيء في الموضع المذكور أيضاً جواز بقاء ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها جار أو ركبت مع «ذا» فتأمل.

مسألة: جائز است در «لماذا جئت» كه «ذا» زائدة باشد و فقط «ما» استفهاميه باشد و عدم حذف الف «ما» در اين صورت به سبب حمل بر صورت تركيب است، پس

١. سوره نبأ (٧٨) آيه (١ و ٢).

«لماذا جئت» هم مثال است برای ترکیب و هم مثال برای زائده شدن لذا برای زائده مثال جداگانه ذکر نکرده.

مسألة: دلیل بر اسم اشاره بودن «ذا» در «ماذا التواني» داخل شدن «ذا» بر مفرد است چنان که قبلاً اشاره شد فتأمل.

مسألة: کوفیین تقدم «من» و «ما» را شرط نمی‌دانند و دلیل آنها «هذا تحملین طلیق» می‌باشد که «ذا» در «هذا» موصوله می‌باشد و مبتدا بدون تقدم «من» و «ما» «تحملین» صله «ما» و «طلیق» خبر «ذا» و از این دلیل دو جواب داده شده.

جواب اول: این که «تحملین» صله نیست تا لازم شود موصوله بودن «ذا» بلکه «تحملین» حال است از برای «ذا» که اسم اشاره و مبتداست و «طلیق» خبر اسم اشاره است پس معنی چنین می‌شود «هذا محمولاً طلیق»

جواب دوم را شیخ سراج الدین گفته و آن این است که «تحملین» صله هست لکن نه برای «ذا» بلکه برای «الذي» که محذوف است و «ذا» در بیت اسم اشاره است نه موصوله و فرق بین جواب اول و جواب دوم دو چیز است.

فرق اول: این که در جواب اول «تحملین» حال است، نه صله و در جواب دوم «تحملین» صله است موافقاً للکوفیین.

فرق دوم: این است که در جواب اول در کلام موصولي نیست، نه مذکور و نه محذوف. و در جواب دوم در کلام موصول هست، لکن در تقدیر است. مثل قول شاعر: «فوالله ما نلتم و ما نیل منکم» که در کلام موصول هست لکن در تقدیر و شیخ سراج الدین گفته که، ندیده‌ام کسی را که «هذا تحملین طلیق» را به این تأویل، یعنی جواب دوم تأویل برده باشد مرادش این است که این جواب منحصر به خودش است.

مسألة: خلاصه هر دو جواب این است که «ذا» موصوله نیست، بلکه اسم اشاره است. و فرق دو جواب در صله بودن «تحملین» است و حال بودنش و در هر صورت قول کوفیین باطل می‌شود، زیرا که در قول شاعر «ذا» موصوله نیست تا این که ثابت

شود موصوله بودن «ذا» بدون تقدم «من» و «ما» است.

مسألة: جواب شیخ بهتر است اگر جواب اول صحیح باشد، یعنی «تحملین» حال باشد، زیرا که محتاج به جواب شیخ نمی‌شویم و جواب شیخ متعین است. اگر جواب اول صحیح نباشد، زیرا که برای ردکوفیین محتاج به جواب شیخ می‌شویم، خلاصه این که اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب نباشد جواب اول کافی است، پس محتاج به جواب شیخ نمی‌شویم. لذا جواب شیخ، حسن است، نه متعین و اگر صله قرار دادن «تحملین» واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست. پس چاره نیست مگر جواب شیخ لذا جواب شیخ، متعین می‌شود.

مسألة: جمیع موصولات نه مشترکات فقط، بعد از آنها صله لازم است. و قول شارح «أي کل الموصولات» اشاره به همین تعمیم است.

مسألة: صله باید مشتمل بر ضمیری باشد که او را عائد می‌نامند و باید آن ضمیر لائق موصول باشد یعنی مطابق موصول باشد در افراد و تذکیر و فروع آنها، لکن در «من» و «ما» و سائر موصولات مشترکه جائز است مراعات لفظ و معنی که اگر مراعات لفظ شود دائماً ضمیر مفرد مذکر می‌آید. مثل قول خداوند **﴿فانکحوا ما طاب لکم من النساء﴾**[1] بناء علی أن المراد من کلمة «ما» النساء لا الصفات أو العدد. و اگر مراعات معنی شود مطابقه واجب است. مثل «أعجبني من قامت» در مفرد مؤنث و هکذا في التثنية والجمع تأنيثاً و تذكيراً و لذلك تتمة تأتي بعيد هذا نقلاً عن المطول.

يشترط في جملة الصلة ثلاثة أمور، الأول: أن تكون خبرية لأن الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به إيضاح المنعوت و يشترط في الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية، لأن الإنشاء لا وجود له خارجاً حتى يثبت للمنعوت، فيصير سبباً لإيضاحه، الثاني: أن تكون معهودة للمخاطب، لأنها تجيء ليعرف المخاطب الموصول المبهم

---

۱. سوره نساء (۴) آیه (۳).

بها، الثالث: أن تكون خالية من معنى التعجب، وإن قلنا إن فعل التعجب جملة خبرية كما يأتي في المسألة الآتية، لأن التعجب يقتضي إبهام السبب و لذا قالوا إذا ظهر السبب بطل العجب، والموصولية تقتضي البيان، و الإيضاح فالجمع بين الموصولية والتعجب جمع بين المتنافيين وإنما سمي الضمير المشتمل عليه الصلة عائداً لعوده إلى الموصول والغالب أن يكون غائباً و قد يأتي غيره لنكتة كقوله‌ﷺ: «أنا الذي سمتني أمي حيدرة» و فيه كلام شرحناه في المدرس الأفضل في بحث الالتفات.

مسألة: اختلفوا في جملة التعجب أ خبرية هي أم إنشائية، فذهب فريق إلى أنها إنشائية، و هؤلاء أجمعوا على عدم وقوعها صلة، و ذهب فريق إلى خبريتها و هؤلاء اختلفوا في وقوعها صلة فقال بعضهم بالجواز، و بعضهم بالعدم و ظاهر كلام الشارح أنه من الفريق الثاني بقرينة تقييده الخبرية، بكونها خالية من معنى التعجب، فيظهر منه أن ما فيه معنى التعجب من أقسام الخبرية، فتدبر فإنه دقيق كمال الدقة.

مسألة: استثني من اشتراط كون جملة الصلة معهودة ما إذا كان الغرض التهويل والتفخيم، فإنه لايشترط حينئذ المعهودية نحو قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾[1] لأن التهويل والتفخيم يناسبهما الإبهام، كما بين ذلك في علم المعاني فراجع.

مسألة: استثني من اشتراط كونها خبرية الجملة القسمية، فيصح وقوعها صلة مع أنها إنشائية نحو: ﴿و إن منكم لمن ليبطئن﴾[2] لأن جملة «ليبطئن» قسمية صلة «من»، لأن اللام في «ليبطئن» قسمية واللام في «لمن» ابتدائية ولكن هاهنا كلام لايسعه المقام.

مسألة: المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة أشياء.

الأول: الظرف التام، الثاني: المجرور التام، الثالث: الصفة الصريحة، والمراد من التام ماكان مستقراً ذا فاعل و ذا ضمير عائد إلى الموصول، إذ لوكان لغواً لم يقم مقام

---

١. سوره طه (٢٠) آيه (٧٨).
٢. سوره نساء (۴) آيه (٧٢).

عامله فلم يفهم منه والمعمول بلا عامل ناقص، و لو لم يكن له فاعل كان ناقصاً أيضاً و لو منضماً إلى الموصول نحو: «زيد الذي به أو عنده» و لو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصاً أيضاً ولو منضماً إلى الموصول نحو: «جاء الذي عندك مال أو بك داء» و على الأول فأصل الصلة نفس المتعلق فاحفظ ذلك لأنه يفيدك فيما بعد.

مسألة: الصفة الصريحة مختصة بـ «ال» الموصولة والمراد بها أسماء الفاعلين والمفعولين و صيغ المبالغة بشرط أن تكون للحدوث لاللثبوت كا«لمؤمن» و «الكافر» و في الصفة المشبهة، خلاف كما سبق، و اسم التفضيل لا يقع صلة إجماعاً كما سبق أيضاً والوجه في ذلك كله أن الصفة الصريحة، كما تقدم في مميزات الفعل فعل، عدل به إلى صورة الاسم فكرهوا دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل.

مسألة: كل صفة غلب عليها الاسمية ينسلخ عنها معنى الوصفية فلا تقع صفة و لاصلة و لاتعمل عمل الفعل ولايستتر فيها ضمير.

مسألة: صله واقع شدن فعل مضارع براى «ال» قليل است، زيرا كه در سابق گفته شد كه دخول «ال» موصوله چون شبيه «ال» معرفه است، بر صريح فعل مستحسن نيست. و اين دخول «ال» موصوله بر فعل مضارع ضرورت شعرى نيست بنابر رأى مصنف.

مسألة: المراد من الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولايجد مفراً عنه، و قيل الضرورة ما جاء في الشعر دون النثر، فقول الشاعر «الترضى» ضرورة على الثاني دون الأول لتمكنه من أن يقول «المرضي» فليس مضطراً إليه و له مفر من «الترضى» إلا أن يكون في اختيار التأنيث نكتة يهتم بها المتكلم كما نذكرها في المسألة الآتية.

مسألة: بدان كه اگر فاعل اسم ظاهر و مؤنث غير حقيقى باشد، در وصف و فعل تأنيث واجب نيست، بلكه متكلم و شاعر مخير است بين تأنيث وصف و فعل و تذكير وصف و فعل لكن هذا الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار؛ يعنى متكلم قبل

از تکلم می تواند یکی از دو وجه تأنیث و تذکیر را اختیار کند، و پس از این که یکی از دو وجه را اختیار کرد برای نکته و غرضی که در نظر دارد، پس از آن نمی‌تواند از آن وجهی که اختیار کرده و به وجه دیگر عدول کند. چون که نقض غرض می‌شود، یعنی نکته‌ای که مقصود متکلم بوده فوت می‌شود، و نقض غرض در نزد عقلاء قبیح است و همین است مراد از قول شاعر که می‌گوید: «لو قاله لوقع في محذور أشد» إلخ.

چون که شاعر تأنیث فعل را برای نکته‌ای اختیار کرده که در نظر داشته، لذا اگر «المرضي» بگوید یعنی از «ترضى» که مؤنث است عدول کند به «مرضي» که مذکر است نکته و غرضی که از تأنیث در نظر داشته فوت می‌شود و نقض عرض می‌شود و از همین قبیل است قول امام در بعض ادعیه روز عاشورا، «إن هذا يوم تبركت به بنو أمية» که امام علیه السلام «تبرکت» را مؤنث آورده برای اشاره به نکته و غرضی که در بعض روایات درباره مدعی خلافت و لقب «اميرالمؤمنين» بدون استحقاق وارد شده، پس دانسته شد که مؤنث آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نمی‌تواند «مرضي» بگوید چون غرض فوت می‌شود.

مسألة: «ال» در «الرسول الله» به معنای «الذی» صفت «قوم» است و «رسول الله» مبتدا و «منهم» خبر و جمله صله «ال» و این که صله «ال» جمله اسمیه آمده ضرورت است به اجماع نحویین.

مسألة: در لفظ «اي» چهار صورت است. اول: این که اضافه شود و صدر صله مذکور باشد، مثل «أكرم أيهم هو فاضل» دوم: این که اضافه نشود و صدر صله محذوف باشد، مثل «أكرم أياً قائم» سوم: این که اضافه نشود و صدر صله مذکور باشد، مثل «أكرم أياً هو قائم» که در این صورت معرب است اجماعاً اگر چه در صورت دوم اشکال شده. چهارم: این که اضافه شود و صدر صله محذوف باشد مثل (لننزعن من كل شيعة أيُهم اشد)[1] الخ، که در این مبنی است مگر در نزد خلیل و یونس

۱- سوره مریم (۱۹) آیه (۶۹)

مسألة: قول شارح «بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذكوراً» اشاره به صورت اول است و «أو غير مضافة و صدر صلتها محذوفاً» اشاره به صورت دوم است و «أو مذكوراً» اشاره به صورت سوم است و «فإن أضيفت و حذف صدر صلتها» اشاره به صورت چهارم است.

مسألة: يمكن استخراج جميع الصور الأربع من قول المصنف «و أعربت ما لم تضف و صدر وصلها ضمير انحذف» منطوقاً و مفهوماً.

مسألة: أحسن طريق لاستخراج الصور الأربع من قول المصنف أن يجعل «ما لم تضف» إلخ قضية سالبة فيقال و أعربت إذا لم تكن الإضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الأولى بانتفاء المحمول، أي عدم «لم تكن الإضافة في وقت الحذف» و على الصورة الثانية بانتفاء الموضوع، لأنه إضافة فيها و على الصورة الثالثة بانتفائهما معاً، فهذه الصور الثلاث داخلة في منطوق كلام المصنف، والصورة الرابعة داخلة في مفهومه، لأن مفهومه لاتعرب إذا كان الإضافة في وقت الحذف.

مسألة: إنما أعربت في الصور الثلاث لما تقدم في أوائل المعرب والمبني من قول الشارح «و هو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كـ«أي» في الاستفهام والشرط» إذ هذه المعارضة موجودة في الموصولة أيضاً، فتدبر.

مسألة: جهت مبنی شدن «أي» در صورت چهارم با اين كه در اين صورت ايضاً معارضه موجود است، اين است كه شباهت حرفی كه علت بناء است تأكيد شده، چون در صورت چهارم افتقار إلى صدر صله دارد، و اين افتقار إلى صدر صله افتقار إلى الجملة راكه علت بناء است تأكيد كرده. لذا اضافه كه معارض است نمی‌تواند در اين صورت معارضه كند.

مسألة: مقصود شارح كه می‌گويد «قلت و هذه العلة موجودة» إلخ، اشكالی است كه بر بنا صورت چهارم، وارد می‌شود، خلاصه آن اشكال اين است كه «أي» در صورت دوم بايد به طريق اولی مبنی باشد، چون افتقار إلى صدر صله در صورت

دوم ایضاً تأکید می‌کند افتقار إلی الجملة را با این که اضافه که معارض است در لفظ نیست. لذا باید به طریق اولی مبنی شود لذا بعضی از نحویین در این صورت دوم قائل به این بناء شده‌اند که این قول به بنا را رضی نقل کرده از نحویین پس اعراب صورت دوم اجماعی نیست، چون که رضی قول به اعراب صورت دوم را نقل کرده. و این نقل رضی دعوای مصنف راکه نفی خلاف کرده رد می‌کند، و در کافیه گفته که در اعراب صورت دوم خلافی نیست.

مسألة: قول شارح «ثم بناؤها علی الضم» إلخ جواب از سؤال سوم است که در اسم مبنی بر حرکت سؤال می‌شود. چنانچه قبلاً بیان شده.

مسألة: قبلاً گفتیم که خلیل و یونس در صورت چهارم ایضاً «أي» را معرب می‌دانند، و بعضی از قراء «أي» را در آیه شریفه به نصب خوانده‌اند، یعنی معرب دانسته‌اند بر طبق نظر خلیل و یونس فتحصل في المسألة أقوال ثلاثة؛ الأول: القول المشهور أعني بناء «أي» في الصورة الرابعة فقط. والقول الثاني: ما نقله الرضي عن بعضهم أعني بناءها في الصورة الثانية والرابعة. والقول الثالث: إعرابها مطلقاً و هو مختار الخلیل و یونس فتدبر.

مسألة: بدان که بر خلیل و یونس اشکال شده است که چرا لفظ «أي» در آیه شریفه نصب داده نشده، زیرا که اگر «أي» معرب باشد باید نصب داده شود، تا مفعول «ننزعن» شود. و خلیل و یونس هر یک از این اشکال جوابی داده، پس خلیل جواب داده که مفعول «ننزعن» محذوف است که «الذي» بوده با صله خودش، و «أي» استفهامیه است و مبتدا و «أشد» خبر «أي» و جمله مقول قول محذوف است و اصل آیه چنین بوده «ثم لننزعن من کل شیعة الذي یقال فیه أیهم أشد علی الرحمن» و یونس جواب داده که ضمه «أي» از باب تعلیق است، چنانچه در افعال قلوب خواهد آمد.

و بنابر قول یونس ایضاً «أي» موصوله نیست، بلکه استفهامیه است، لکن در نزد

محققین این جواب تعسف است، بلکه «أي» در آیه شریفه موصوله است و مبنی است و محلاً منصوب است و مفعول «ننزعن» می‌باشد.

مسألة: قول شارح «و أولت قراءة الضم على الحكاية» اشاره است به جواب خلیل فقط.

اعلم أن للحكاية عندهم إطلاقات منها ما تقدم في باب العلم. و منها ما يأتي في نواصب الفعل المضارع عند قوله:

و تلو حتى حالاً أو مؤولاً به ارفعن و انصب المستقبلا

و منها حكاية الجملة إذا أوقعت مقولاً للقول و ما في معناه كما فيما نحن فيه على رأي الخليل و منها ما يأتي في باب الحكاية فتدبر.

مسألة: بدان که عائد در «أي» همین صدر صله است که در بعض صور حذف می‌شود. و این حذف صدر صله که عائد است در «أي» مطلق است. یعنی مشروط به شرطی نیست و بعضی گفته‌اند که در «أي» شرط اول موجود است چون «أي» دائماً اضافه می‌شود یا لفظاً و یا تقدیراً پس صله‌اش دائماً طولانی می‌باشد و إلى ذلك أشار المحشي في بحث «ماذا» من المغني بقوله إنما جاز حذف المبتدأ في صلة «أي» في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف إليه انتهى. لکن در غیر «أي» حذف شدن عائد مطلق نیست. بلکه مشروط به دو شرط است مطلقاً. یعنی چه این که عائد مرفوع، یا منصوب و یا مجرور باشد شرط اول این است که، صله طولانی باشد. شرط دوم این که باقی‌مانده بعد از حذف عائد صلاحیت صله شدن را نداشته باشد و قول مصنف «إن يستطل» اشاره به شرط اول است، و «أبوا أن يختزل» إلخ اشاره به شرط دوم است و نحو ﴿هو الذي في السماء إله و في الأرض إله﴾[1] باقیمانده بعد از حذف صلاحیت صله شدن را ندارد. و من أراد الاطلاع على الوجه في ذلك فعليه بمراجعة أوائل الباب الثالث من المغني عند قوله «و مثال التعلق بما يشبه الفعل».

۱. سوره الزخرف (۴۳) آیه (۸۴).

مسألة: در عائدی که منصوب باشد، به علاوه دو شرط سابق، دو شرط دیگر ایضاً شرط شده، اول: این که عائد ضمیر متصل باشد، دوم: این که ناصب این عائد فعل باشد یا صفت به شرطی که صفت صله الف و لام نباشد.

مسألة: در «خیر الخیر ماکان عاجله» شاهد در حذف خبر «کان» است که ضمیر منصوب متصل به «کان» بوده و حذف شده، نه این که مستتر در «کان» باشد، زیراکه ضمیر منصوب قابل استتار نیست، چنانچه در باب ضمائر اشاره شد. پس در اصل «کانه» بوده.

مسألة: در «ماالله مولیك» شاهد در مفعول دوم «مولي» می‌باشد که حذف شده و کاف «مولیك» مفعول اول است.

مسألة: در «جاء الذي إیاه ضربت» حذف جائز نیست به جهت این که تقدیم این ضمیر مثل تقدیم در ﴿إیاك نعبد﴾[1] می‌باشد که غرض از تقدیم حصر است و اگر حذف شود غرض فوت می‌شود، چون که اصل در تقدیر معمول محذوف این است که مؤخر تقدیر گرفته شود، چنانچه در ترکیب «بسم الله» اشاره شد.

مسألة: بدان که در قول خداوند ﴿و مما رزقناهم ینفقون﴾[2] ضمیر عائد منفصل بوده و حذف شده و در تقدیر هم منفصل می‌باشد. یعنی «ینفقون إیاه» تقدیر گرفته می‌شود نه «ینفقونه» زیراکه در باب ضمائر گفته شد «و في اتحاد الرتبة الزم فصلاً» و إن کان الأصل في التقدیر تقدیر الأصل فتأمل.

مسألة: حذف عائدی که منصوب به حرف باشد، کثرت ندارد. چون که حذف اسم «إن» مشدده شاذ است.

مسألة: بدان کَه در «جاء الذي أنا الضاربه» که چرا ضمیر «ضاربه» حذف نشده توجیهات زیاد کرده‌اند که هیچ یک از آنها پابرجا نیست. و بهترین توجیه این است که بگوییم چون در این مثال دو موصول است یکي «الذي» و یکي الف و لام و هر یک از

---

۱. سوره حمد (۱) آیه (۵).
۲. سوره بقره (۲) آیه (۳).

این دو موصول محتاج به عائد است و ضمیر مستتر در تحت «ضارب» عائد «ال» است و المستتر کالمذکور و ضمیر مضاف الیه «ضارب» عائد «الذي» است و اگر او را حذف کنیم لازم می‌آید ترجیح أحد الموصولین علی الآخر، أي ترجیح «ال» علی «الذي» بلا مرجح چون که لازم می‌آید که عائد «ال» ذکر شود و ذکر دلیل بر اهمیت است و عائد «الذي» حذف شود و حذف دلیل بر عدم اهمیت است و الترجیح بلامرجح قبیح.

مسألة: اگر عائد ضمیر مجرور به اضافه باشد، در این صورت به علاوه دو شرط سابق شرط است که مضاف وصف باشد و آن وصف به معنی حال و استقبال باشد مثل ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾[1] که در اصل «قاضیه» بوده که به معنی زمان حال است به قرینه «فاقض» که به معنی زمان حال است پس در «جاء الذي أنا غلامه» حذف ضمیر «غلامه» جائز نیست، چون وصف نیست و هم چنین در «مضروبه أمس» و «ضاربه أمس» چون که وصف به معنای ماضی است و وصفی که به معنای ماضی باشد نمی‌تواند ضمیر را محلاً نصب بدهد، چون عمل نمی‌کند. چنان که در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد.

مسألة: اگر ضمیر عائد مجرور به حرف جر باشد، به علاوه دو شرط سابق دو شرط دیگر نیز شرط است. اول: این که خود موصول ایضاً مجرور باشد. دوم: این که جار عائد و جار موصول متحد باشند، لفظاً و معنیً و متعلقاً مثل «مررت بالذي مررت» که در اصل «مررت به» بوده که جار عائد و جار «الذي» باء است و معنای هر دو باء تعدیه است و متعلق هر دو، متعدی به حرف است.

مسألة: مراد از اتحاد معنوی اتحاد نوعی است نه شخصی؛ پس باء و «علی» در مثال مذکور از حیث معنا متحد هستند، چون هر دو برای تعدیه هستند و مراد از اتحاد متعلق أیضاً نوعی است، پس در مثال مذکور و مثال بعد از او متعلق متحد

---

۱. سوره طه (۲۰)، آیه (۷۲).

است. چون در هر دو مثال متعدي به حرف است ولكن در مثال سوم متعلق متحد نيست، چون باء تأثير در «مررت» كرده يعنى او را متعدي كرده به خلاف با در «فرحت» كه تأثيرى در «فرحت» نكرده چون براى تعديه نيست. و اعلم أن جواز حذف العائد المجرور مشهوري لااتفاق فيه كما يظهر من الچلبي عند قول الخطيب: «ما لم نعلم».

مسألة: پنجم از معارف معرّف به الف و لام است.

مسألة: الأقوال في حرف التعريف أربعة، اُشير في الكتاب إلى ثلاثة:

منها الأول: أنها بجملتها حرف تعريف فالهمزة أصلية قطعية لا زائدة وصلية، و هذا مختار الخليل.

الثاني: أن اللام وحدها حرف تعريف فالهمزة للوصل لا قطعية، و إنما جيء بهمزة الوصل لضرورة الابتداء بالساكن و هذا مختار سيبويه.

الثالث: قول آخر لسيبويه، و هو أن «ال» بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الألف زائدة قبل الوضع بمعنى أن الواضع توجه أولاً إلى اللام فقط، و أراد وضعها للتعريف و حينئذ لم يكن معها همزة ثم أتى بالهمزة مقارناً للوضع لضرورة الابتداء بالساكن، فصارت بجملتها حرف تعريف، فلا تناقض لتغاير محلي النفي والإثبات، ولكن لايخفى أن الفرق بين قوليه لبس في زيادة الهمزة، بل في تأثيرها في التعريف إذ هي مؤثرة على هذا القول و غير مؤثرة على ذلك القول نظير «أكرم» بفتح الهمزة و «اُكرم» بضمها لأنها لا أثر لها في أصل المعنى في الأول بخلاف الثاني فتدبر فإنه دقيق.

والرابع: أن حرف التعريف هي الهمزة وحدها و إنما زيدت اللام للفرق بينها و بين همزة الاستفهام، و إنما حذفت الهمزة في الدرج على هذا القول، و كذا على قول الخليل مع كونها قطعاً لكثرة الاستعمال كما يأتي في باب همزة الوصل.

مسألة: چون مصنف در بحث همزه وصل، جزم كرده به اين كه همزه در «ال»

همزه وصل است، پس این جزم که مصنف اختیار کرده مشعر به قول اول سیبویه است، و لاحتمال اختیار القول الثاني أيضاً وجه.

مسألة: قد يستعمل الفعل في إرادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم**﴾[1] إلخ، إذ المراد «إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا» إلخ، إذ لا معنى للوضوء بعد القيام إلى الصلاة و كذا قوله تعالى: ﴿**كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا**﴾[2]، إذ المراد «أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا»، إذ لا معنى لمجيء البأس بعد الإهلاك إذ البأس هو سبب الإهلاك، و كذلك قول المصنف «عرفت» أريد منه إرادة التعريف كما أشار إليه الشارح بقوله «أي أردت تعريفه»، إذ لا معنى لإدخال «ال» على «نمط» بعد تعريفه.

مسألة: بدان كه «ال» بر سه قسم است. اول: لام جنس، دوم: لام عهد، سوم: زائده، و هر یک از این سه بر سه قسم است که مجموع نه قسم می‌شود.

قسم اول: استغراق افراد جنس، و این در صورتی است که در جای او لفظ «كل» حلول کند حقیقة مثل قول خداوند: ﴿**إن الإنسان لفي خسر**﴾[3] زیرا که اگر گفته شود: «إن كل فرد من الإنسان لفي خسر» صحیح است حقیقة به قرینه ﴿**إلا الذين آمنوا**﴾[4] إلخ.

دوم: استغراق صفات افراد جنس، و این در جایی است که در جای او «كل» حلول کند مجازاً و مبالغةً مثل «أنت الرجل فضيلة» که اگر گفته شود: «أنت كل رجل فضيلة»، صحیح است مجازاً و مبالغةً، چنانچه شاعر گفته: «آنچه خوبان همه دارند تو تنها داری».

سوم: بیان ماهیت لیسیده و قطع نظر از افراد و این در جایی است که «كل» در جای او حلول نکند نه حقیقةً و نه مجازاً مثل «الذهب خير من الفضة»، زیرا که مراد

---

۱. سوره مائده (۵) آیه (۶).
۲. سوره اعراف (۷) آیة (۴).
۳. سوره عصر (۱۰۳) آیه (۲).
۴. سوره عصر (۱۰۳) آیه (۳).

بهتر بودن ماهیت لیسیده ذهب است از ماهیت لیسیده فضه قطع نظر از افراد، زیرا که در افراد گاهی عکس می‌شود، مثل فضه ضریح اولیاء الله و ذهب ضریح اعداء الله،

چهارم: عهد ذهنی و این در جایی است که، مدخول لام معهود در ذهن مخاطب باشد، یعنی علم به او داشته باشد. مثل قول خداوند: ﴿إذ هما في الغار﴾[1] که غار در نزد مسلمین که از تاریخ و هجرت حضرت رسولﷺ اطلاع داشته‌اند معلوم بوده است.

پنجم: عهد حضوری و این در جائی است که، مدخول لام در وقت تکلم حاضر باشد، مثل ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[2] که مراد روز غدیر است که در همان روز این آیه نازل شده.

ششم: عهد ذکری و این در جائی است که مدخول لام قبلاً ذکر شده باشد. مثل قول خداوند: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً؛ فعصى فرعون الرسول﴾[3].

هفتم: زائده لازمه و این در جائی است که مدخول به سبب دیگری معرفه باشد، نه به سبب لام، مثل «اللات» که معرفه بودنش به سبب علمیت است و مثل «الآن» که معرفه بودنش به سبب تضمن «ال» حضوریه است نه به سبب این لام موجود در او، لذا مبنی شده و لذا گفته شده که این مطلب عجیب و غریب است، چون که لام موجود را زائده قرار می‌دهند و لام دیگری را در او تضمین می‌کنند. و قد أجيب عن ذلك، بأنه لاغرابة فيه بل هو من القريب، لأن «الآن» موضوع لحد ما بين الزمانين، و لا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في أجزاء قليلة من أواخر الماضي، و أوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازاً بواسطة «ال» الحضورية ثم أريد الإشعار بمبالغة في قلة تلك الأجزاء، لئلا يفوت العلاقة المجازية، فاحتيج إلى كلمة زائدة دالة على المبالغة، فوجدوا أحق الكلمات بذلك اللام الزائدة من حيث إن زيادتها على

۱. سوره توبه (۹) آیه (۴۰).
۲. سوره مائده (۵) آیه (۳).
۳. سوره مزمل (۷۳) آیه (۱۵ و ۱۶).

الكلمة لايزيدها على أصلها، فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائدة، لأن لذلك أثراً يبقى عند الحذف دون هذا انتهى.

ولكن فيه إشكال عدم معارضة «ال» و هو من مختصات الاسم مع علة البناء، و لامدفع له إلا بما ذكرنا في باب المبني في وجه عدم معارضة التثنية والجمع مع علة البناء في باب المنادى و اسم «لا» لنفي الجنس فتأمل و للرضي في المسألة كلام لابد من ذكره و هذا نصه:

«قال الزجاج: بني «الآن» لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه «هذا الوقت» و هذا مذهبه في بناء «أمس» و فيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة لمعنى الإشارة مع إعرابها و قال السيرافي شبه الحرف يلزمها لأن وضعها مع اللام و كذا استعمالها و سائر الأسماء وضعت نكرة ثم تتعرف ثم تنكر، و لا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف، لأن الحرف لايتصرف فيها، و قال أبو علي: بني لتضمنه اللام كـ «أمس» و أما اللام الظاهرة فليست للتعريف إذ شرط لام المعرفة أن تدخل على النكرة لتعرفها و «الآن» لم يسمع مجرداً عنها»، انتهى.

«و بني على الحركة» جواب از سؤال دوم است «و كانت فتحة» جواب از سؤال سوم است چنان که «هو مبني لتضمنه» جواب از سؤال اول است، فلا تغفل.

و مثل «الذين» و «اللاتي» و بقيه موصولات بنابر قولی که تعریف موصولات به سبب صله می‌باشد نه به سبب لام، اما بنابر قولی که تعریف موصولات به لام است اگر لام مذکور باشد، و به تقدیر لام است اگر مذکور نباشد مثل «من» و «ما» پس بنابر این قول لام زائده نیست، بلکه برای تعریف است و فيها قول آخر. و هو أن تعريفها ذاتي نقلناه في المدرس الأفضل في بحث الموصولات فراجع إن شئت.

هشتم: زائده به جهت ضرورت شعریه مثل «بنات الأوبر» در قول شاعر که در اصل «بنات أوبر» بدون لام بوده و لام به جهت ضرورت شعریه زیاد شده و تعریف «بنات أوبر» به سبب علمیت است، چون که علم است از برای یک قسم از «کمات»

که در وقت صداکردن رعد در دامنه کوهسارها می‌روید و خراسانیها آن را «سمارق» و به عربی «شحمة الأرض» می‌نامند، و مثل لام در «النفس» چون که لام در «النفس» اثر تعریف نمی‌تواند چون که «نفس» تمیز است برای نسبت در «طبت» و تمیز باید نکره باشد و لفظ «سري» به معنای شریف است و جزء شعر شاعر نیست، بلکه مصنف خواسته بیت الفیه را به سبب لفظ «سري» تمام کند.

نهم: از اقسام «ال» لمحیه است و این در جائی است که غرض متکلم از داخل کردن لام بر عَلَم منقول این باشد که به مخاطب بفهماند که عَلَم قرار دادن این اسم برای منقول إلیه به امید این بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول إلیه وجود بگیرد. حاصل این که متکلم به سبب لام اشاره می‌کند به معنای اصل لفظ که قبل العلمیة داشته مثل «فضل» که در اصل مصدر و به معنای فضیلت بوده و به این اسم، نامیده می‌شود، کسی که درباره او فال نیک زده می‌شود که زنده بماند و صاحب فضل بشود و مثل «حارث» که اسم فاعل و به معنای زراعت کننده و دهقان بوده و به این اسم نامیده می‌شود، کسی که درباره او فال زده می‌شود که زنده بماند و زراعت کننده و دهقان بشود، و مثل «نعمان» که در اصل به معنای «خون» بوده و نامیده می‌شود به این اسم کسی که درباره او فال نیک زده می‌شود که زنده بماند و تندرست باشد که سرخی خون در او پیدا شود، یعنی لاغر و ضعیف و زرد رنگ نشود.

حاصل آن که خصوصیت «خون» در او وجود بگیرد که سرخ رنگ بودن است. پس دانسته شد که این لام لمحیه اثر تعریف ندارد، پس ذکر کردن این لام و ذکر نکردن آن نسبت به تعریف یکسان است. لکن اثر لفظی دارد، یعنی سبب حذف تنوین و عدم اضافه و عدم اجتماع با حرف نداء می‌شود و فائده معنویش التفات دادن مخاطب است به معنای منقول منه به طریقی که آنفاً بیان شد.

مسألة: لام لمحیه قیاسی نیست، بلکه سماعی است، لذا بر امثال «محمد» و

«صالح» و «یزید» اگر علم باشند داخل نمی‌شود. و للام أقسام اُخر یعرف بالتأمل.

مسألة: گاهی معرف به لام و هم چنین مضاف الیه علم بالغلبة می‌شود و این در جائی است که معرف به لام و هم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد، یعنی کلی باشد لکن به سبب کثرت استعمال علم در یک فرد شده باشد، یعنی جزئی شود مثل «العقبة» که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را «کتل» می‌نامند و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب به مکه است که او را «أیلة» می‌نامند و مثل «المدینة» که در اصل اسم بوده برای هر شهری و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینهٔ حضرت رسول صلی الله علیه و آله و مثل «الکتاب» که در اصل اسم بوده برای هر کتابی و به سبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سیبویه، و مثل «ابن عباس» که در اصل دلالت دارد بر هر یک از پسرهای عباس و به سبب کثرت استعمال عَلَم شده فقط برای عبدالله بن عباس که شاگرد مولا امیرالمؤمنین علیه السلام در علم تفسیر است و هم چنین «ابن عمر» و «ابن مسعود» که در اصل دلالت می‌کرده بر هر یک از اولاد عمر و اولاد مسعود و به سبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبدالله‌بن عمر و عبدالله بن مسعود.

مسألة: هر اسمی که به سبب غلبه عَلَم شود اگر مضاف و مضاف الیه باشد اضافه از او نزع نمی‌شود، نه به سبب ندا و نه به سبب غیر ندا و اگر معرف به لام باشد و منادی شود یا آن که اضافه شود، حذف لام واجب است، چون حرف ندا و هم چنین اضافه با لام جمع نمی‌شود، چون لازم می‌آید جمع بین دو سبب تعریف مثل «یا أعشی» که در اصل «الأعشی» بوده و لام به سبب ندا حذف شده و مثل «هذه مدینة الرسول» که در اصل «المدینة» بوده و لام به سبب اضافه حذف شده، و در غیر نداء و اضافه لام أیضاً حذف می‌شود، لکن قلیل است، مثل «هذا عیوق طالعاً» که در اصل «العیوق» بوده و لام بدون نداء واضافه حذف شده.

قال الرضي في بحث «لا» التي لنفي الجنس:

«و اعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة، فينتصب بـ«لا» التبرئة، و ينزع منه لام التعريف إن كان فيه، نحو: «لا حسن» في «الحسن البصري» و كذا «لاصعق» في «الصعق» أو مما أضيف إليه نحو: «لا امرأ قيس»[1] انتهى.

مسألة: ضمير في «غيرهما» در قول مصنف «و في غير هما قد تنحذف» از قبيل (اعدلوا هو أقرب للتقوى)[2] مى‌باشد، چنانچه شارح اشاره كرده به قول خودش «أي غير النداء و الإضافة»، فتبصر حتى من أهل البصيرة إن شاء الله تعالى.

مسألة: بدان كه ال در علم بالغلبة در اصل «ال» عهد ذهنى بوده ثم اعلم أنه بقي المضاف إلى المعرفة، و إنما لم يعترض له، لأنه ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارة لمناسبته إياها فذكره هاهنا مع ذلك فتأمل.

***

۱- استر آبادى، رضى الدين، شرح الكافيه، ج ۲، ص ۱۹۶، چاپ بيروت.
۲- سوره مائده (۵) آيه (۸).

بــــاب

الابتــــداء

بـــاب الابـــتداء

مسألة: لفظ «مبتدأ»[1] اسم مفعول است از باب افتعال و چون در رسم الخط همزه لام الفعل بالای الف نوشته می‌شود و بعض نویسنده‌ها اشتباه می‌کنند همزه را بعد از الف می‌نویسند، لذا غالب طلاب با الف ممدوده می‌خوانند و منشأ این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است.

مسألة: اختلاف است بین نحویین که آیا اصل مرفوعات مبتداست. یا آن که اصل فاعل است یا آن که هر دو اصل هستند؛ سیبویه می‌گوید اصل مبتدا است جرجانی می‌گوید اصل فاعل است و جماعتی می‌گویند هر دو اصل هستند.

مسألة: مصنف مبتدا را بر فاعل مقدم کرد، چون سیبویه را متابعت کرده و بعض دیگر که تابع جرجانی هستند، فاعل را مقدم می‌کنند. سیبویه سه دلیل بر این مطلب اقامه کرده است:

اول: این که مبتدا مبدو به در کلام است یعنی رتبه مبتدا دائماً در صدر کلام است اگر چه لفظاً مؤخر شود.

دوم: این که مبتدا از مبتدا بودن زائل نمی‌شود، اگر چه مؤخر شود، یعنی مکان در وصف عنوانیش که وصف مبتدا بودن است دخالتی ندارد، لذا در صورت تأخیر وصف عنوانیش زائل نمی‌شود ولکن فاعل، فاعل بودنش زائل می‌شود اگر مقدم

---

۱. البته در زبان عربی باید (مبتدأ) نوشت ولی اگر در فارسی کلمه مبتدا به کار برده شود (مبتدا) نوشته می‌شود.

شود. چون مکان در وصف عنوانی فاعل که فاعل بودن است اثر دارد. خلاصه آن که مبتدا وصف عنوانیش به سبب جابه جا شدن زائل نمی‌شود، ولکن فاعل وصف عنوانیش به سبب جا به جا شدن زائل می‌شود. و سر این مطلب قوت وصف عنوانی مبتدا و ضعف وصف عنوانی فاعل است چون مبتدا در کلام بدل ندارد. اگر چه مؤخر شود. ولکن فاعل اگر مقدم شد بدل دارد چون او را می توانیم مبتدا قرار بدهیم چون مقتضی تبدیل در فاعل موجود و در مبتدا مفقود است فتأمل فإنه دقیق کمال الدقة.

سوم: این که مبتدا هم عامل است و هم معمول، بنابر قول به ترافع ولکن فاعل فقط معمول است و عامل نیست و مراد عاملیت و معمولیت به سبب وصف عنوانی است، پس اشکال نشود به مثل «جاءني ضارب زید غداً» زیرا که عمل «ضارب» در «زید» و «غداً» به سبب وصف عنوانی نیست، بلکه به سبب اشتقاق است فتبصر.

مسألة: جرجانی ایضاً سه دلیل دارد، اگرچه شارح یکی را ذکر نکرده.

اول: این که اصل در کلام جمله خبریه است نه انشائیه؛ و اصل در جمله خبریه فعلیه است و جمله فعلیه بدون فاعل نمی‌شود، چنانچه در باب فاعل مصنف می‌گوید:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر   فهو و إلا فضمیر استتر

دوم: این که عامل فاعل، لفظی است، چون که فعل در او عمل می‌کند و عامل مبتدا معنوی است، بنابر عدم ترافع چون که تجرد که رافع مبتدا است معنوی است و عامل لفظی از عامل معنوی اقوی می‌باشد.

سوم: این که فاعل رفع داده شده برای فرق بین او و مفعول و رفع مبتدا برای فرق نیست، چون که خبرش أیضاً مرفوع است و اصل در اعراب این است که برای فرق بین معانی باشد، پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است اصل است.

مسألة: مبتدا بر دو قسم است اول: مبتدای اسمی، دوم: مبتدای وصفی.

مسألة: مبتدای اسمی، عبارت است از اسمی که مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده باشد، حال کونی که آن اسم مجرد مخبراً عنه باشد، نه مخبراً به، چون که اسمی که مخبراً به باشد، خبر است نه مبتدا، قال ابن هشام في بحث الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها والزائد لايقدح في كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية.

مسألة: اسم مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده که مخبراً عنه باشد، یعنی مبتدا باشد بر چهار قسم است، اول: اسم صریح مثل «زید قائم» که «زید» اسم صریح است، دوم: جمله که تأویل مصدر می‌رود به سبب دخول ادات مصدریه، مثل **﴿أن تصوموا خير لكم﴾**[1] که «أن تصوموا» مبتداست، چون که به سبب «أن» مصدریه تأویل «صومکم» می‌رود و «تسمع بالمعيدي»[2] که در سابق گذشت از همین قسم است.

سوم: جمله که به تأویل مصدر می‌رود لکن ادات مصدریه بر او داخل نشده، مثل قول خداوند، **﴿سواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾**[3] که «أنذرتهم» مبتدا است و مؤخر به تأویل «إنذارك إياهم» و «سواء» خبر است و مقدم و تقدیم خبر بر همزه استفهام جائز است، چون که استفهام حقیقی نیست کذا قیل و «سواء» تثنیه آورده نشده یا به سببی که در سابق گذشت و یا این که چون در اصل مصدر بوده و مصدر اطلاق بر قلیل و کثیر می‌شود.

چهارم: اسمی که به منزله مجرد باشد و آن عبارت است از مبتدایی که بر او عوامل مزیده داخل شده، مثل «بحسبك درهم» بنابر قولی که «حسبك» مبتداست و با زائده بر مبتدا داخل شده و مثل **﴿هل من خالق غير الله﴾**[4] بنابر قولی که «خالق» مبتداست و «من» زائده بر مبتدا داخل شده.

۱. سوره بقره (۲) آیه (۱۸۴).
۲. معیديّ، تصغیر معديّ است البته علی غیر القیاس. ضرب المثلی است در عرب و در جایی استعمال می‌شود که آوازهٔ کسی یا چیزی بهتر و زیباتر از خودش باشد در اکثر کتب ادبی این مثال آمده است.
۳. سوره بقره (۲) آیه (۶).
۴. سوره فاطر (۳۵) آیه (۳).

مسألة: مبتدای وصفی ایضاً اسمی است که، مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده باشد. لکن مخبراً عنه نیست. بلکه باید وصفی باشد که رفع داده باشد مکتفی به خود را و وصف مخبراً به است، نه مخبراً عنه.

مسألة: مراد از «مکتفی به» چیزی است که صفت با او کلام و لفظ مفید و یحسن السکوت علیه شود، یعنی یک رکن کلام شود و رکن دیگر خود صفت.

مسألة: اسم که جنس تعریف است مبتدایی را شامل می‌شود که، اسم صریح باشد که عبارت است از قسم اول و چهارم علی إشکال فیه یتولد من جعل قوله «غیر المزیدة» مدخلاً و هم چنین شامل می‌شود مبتدایی راکه اسم مؤول باشد که عبارت است، از قسم دوم و سوم که مثال هر چهار قسم در سابق گذشت و قید اول یعنی «مجرد» خارج می‌کند اسم «کان» و «إن» و مفعول اول «ظن» را بلکه خارج می‌کند اسم جمیع نواسخ را و قید دوم یعنی «غیر المزیدة» داخل می‌کند «بحسبك» را چون باء غیر مزیده نیست، بلکه مزیده است و در مبتدا تجرد از غیر مزیده لازم است نه از مزیده چون که مزیده کالعدم است. لکن تحقیق بر این است که علامه کافجی رأی و عقیده‌اش بر این است که «بحسبك» خبر مقدم است و «درهم» مبتدای مؤخر نظر به معنی، چون که «درهم» ذات است و «بحسبك» در معنای صفت است به معنای «کافي» یا «مکفي» و در هر کلامی که ذات و وصف جمع شود مبتدا شدن ذات بهتر است، بلکه در بعض صور واجب است مثل «هل أفضل منك زید» چون «أفعل» تفضیل نمی‌تواند در اسم ظاهر عمل کند، مگر در مسأله «کُحل» چنانچه خواهد آمد در بابش و یا این که چون «حسبك» به معنای «کفاك» می‌باشد و فعل لیاقت مبتدا شدن را ندارد و کذا ما هو بمعناه فتأمل.

مسألة: قید سوم یعنی «مخبراً عنه» خارج می‌کند اسماء افعال را، چون که اسماء افعال مجرد از عوامل لفظیه هستند، لکن مخبراً عنه نیستند، بلکه مخبراً به هستند، چنانچه در باب معرب و مبنی گذشت.

مسألة: مقید کردن مبتدای وصفی را به این که رافع مکتفی به باشد، خارج می‌شود «قائم» از «أقائم أبوه زید» چون که «أبوه» مکتفی به، نیست، زیرا که لایحسن السکوت علی «أقائم أبوه» فقط چون ضمیر «أبوه» محتاج به مرجع است. پس «أبوه» بدون «زید» مکتفی به، نیست چون که «زید» مرجع ضمیر «أبوه» فاعل «قائم» و «زید» مبتدای مؤخر است.

مسألة: چون دانستی که مبتدا یا اسمی است یا وصفی و دانستی تعریف هر یک را، پس تنزیل بنما مثال‌های مصنف را بر تعریف و بگو مبتدا «زید» است و «عاذر» خبر است از «زید» اگر گفتی «زید عاذر من اعتذر».

حاصل این که بگو «زید» مبتدا است، چون تعریف منطبق بر او می‌شود، زیرا که «زید» مجرد است از عوامل لفظیه غیر مزیده و مخبر عنه است و هم چنین بگو که اول، یعنی وصف مبتدا است و ثانی فاعل است اگر وصف اسم فاعل یا صفت مشبهه یا نحو آن باشد و ثانی نائب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت، این ثانی مبتدای وصفی را از خبر بی نیاز می‌کند.

حکي عن السید الشریف أنه قال في شرحه للمفتاح إن الصفة بعد النفي کلام مجازاً، و قال الرضي «إن هذه الصفة في المعنی کالفعل، و لذا تم بفاعله کلاماً إذا کان فاعله اسماً ظاهراً أو ضمیراً بارزاً، و لذا لاتصغر و لا توصف و لا تعرف و لا تثنی و لا تجمع»[1] انتهی ملخصاً

و قال الدمامیني في أوائل الباب الثاني من المغني: «إن التحقیق أن هذا المبتدأ لاخبر له أصلاً، و لا یتصور أن یکون مخبراً عنه کیف و هو في نفسه مسند إلی ما بعده فهو في المعنی خبر و منشأ الغلط تسمیته مبتدأ فظن أن کل مبتدأ مخبر عنه، و لیس کذلك»[2] انتهی.

۱. استرآبادی، رضی الدین، شرح الکافیه، ج ۲ ص ۳۳۱، چاپ بیروت.
۲. ابن هشام، مغنی اللبیب، اوّل باب دوّم، چاپ سنگی، حاشیه دمامینی.

مسألة: در مبتدای وصفی تقدم نفی و استفهام شرط است.

مسألة: در عمل وصف ایضاً تقدم نفی و استفهام شرط شده، لذا اختلاف شده که آیا تقدم نفی و استفهام شرط عمل است یا شرط ابتدائیت، اگر چه اقوی شرط عمل بودن است، چون مبتدا شدن بعد از عمل کردن در مکتفی به است.

والحاصل، أنه ليس الوقوع في سياق النفي، والاستفهام مسوغاً للابتدائية بل إنما هو شرط للعمل أو الاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين.

مسألة: مبتدا شدن وصف در جایی است که وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را، مثل «أ سارٍ ذان» که «سارٍ» بعد از استفهام واقع شده و رفع داده اسم ظاهر را که «ذان» باشد و قیاس کن بر «أ سارٍ ذان» «کیف جالس الزیدان» را که «جالس» اعتماد کرده بر استفهام اسمی که «کیف» باشد، پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم و هم چنین قیاس کن بر «أ سارٍ ذان» «أمضروب العمران» را که «العمران» نائب فاعل است برای وصف که اعتماد بر استفهام کرده.

مسألة: دانسته شد که در مبتدا شدن وصف شرط است که رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را، پس جائز نیست که وصف مبتدا شود، اگر رفع بدهد ضمیر مستتر را مثل «قاعد» در مثل «ما زید قائم و لا قاعد» زیرا که ضمیر مستتر در وصف کالعدم است، چون در تکلم و خطاب و غیبت تغییر نمی‌کند، لذا جائز نیست که او را رکن کلام یا مغنی از رکن کلام قرار بدهیم. چنانچه در علم معانی بیان گفته‌اند که وصفی که در او ضمیر مستتر است به منزله خالی از ضمیر است. فراجع باب تقدیم المسند إليه.[1]

مسألة: نفی مثل استفهام است در شرط بودنِ اعتماد وصف بر او، چه آن که نفی به حرف باشد مثل «خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما» که «وافٍ» اعتماد به «ما» نافیه کرده مبتدا و «أنتما» فاعلش، سد مسد خبر شده و چه این که نفی به اسم باشد، مثل «غیر قائم الزیدان».

---

۱. تفتازانی، مختصرالمعانی، باب تقدیم المسند، ص ۶۳، چاپ قم.

مسألة: بدان که در «غیر قائم الزیدان» سه قول است، اول: این که «غیر» مبتداست به معنای «مغایر» پس «غیر» بنابر قول وصف است و اعتماد به معنای خود کرده و اضافه شده به سوی «قائم» و «الزیدان» فاعل «غیر» است سد مسد خبر، نه فاعل «قائم» لکن در این صورت لازم می‌آید که «قائم» بدون فاعل باشد و این بعید است و توجیهات دیگری هم در مطولات ذکر شده. قول دوم: این است که «غیر» مبتداست به معنای «مغایر» و «الزیدان» فاعل «قائم» است سد مسد خبر «غیر» نه خبر «قائم» چونکه «قائم» محتاج به خبر نیست، چون مضاف الیه است لکن در این صورت لازم می‌آید که فاعل کس دیگر سد مسد خبر مبتدا شود و این هم ایضاً بعید است.

قول سوم: این است که مبتدای وصفی اگر چه «قائم» است لکن «غیر» را مبتدا می‌گوییم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة می‌باشد و در این صورت چندان اشکال نیست، مگر اشکال تجرد و جر مبتدا و این دو اشکال در «رب رجل صالح لقیته» و در «لعل أبي المغوار منك قريب» بنابر این که «رجل» و «أبي» مبتدا باشند ایضاً وارد است.

و جواب هر دو این است که عامل در این موارد به منزله زائد است، چون «غیر قائم الزیدان» به منزله «ما قائم الزیدان» است و «رب» و «لعل» از حروف جری هستند که محتاج به متعلق نیستند، پس گویا زائد هستند مثل «بحسبك درهم» و ﴿هل من خالق غيرالله﴾[1].

قال ابن هشام في أول الباب الثامن: «قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، فأما الأول فله صور كثيرة... إلى أن قال والرابعة جواز «غير قائم الزيدان» لما كان في معنى «ما قائم الزيدان» و لو لا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذاخبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر و دليل المسألة قوله:

۱. سوره فاطر (۳۵) آیه (۳).

غیر لاه عداك فاطرح اللهو   و لاتغترر بعارض سلم[۱]

انتهى و بين المحشي وجه الاستدلال بالبيت فراجع إن شئت.

مسألة: قيل إن «غير» مبتدأ لا يحتاج إلى الخبر كما قيل بذلك في اسم «لا» إذا دخل عليها الهمزة نحو: «ألا عمر ولي مستطاع رجوعه» و سيأتي و في نحو «كل رجل و ضيعته» كما سيأتي أيضاً.

مسألة: اخفش و کوفیین گفته‌اند که جائز است وصف مبتدا باشد و برایش فاعل باشد که سد مسد خبرش شود، بدون این که اعتماد بر نفی یا استفهام بنماید. مثل «فائز أُولو الرشد» که «فائز» مبتدا شده، بدون اعتماد بر نفی و استفهام و «اُولو الرشد» فاعلش سد مسد خبر است.

مسألة: بدان که وصف با فاعلش بر سه قسم است، اول: این که وصف و فاعلش هیچ کدام مفرد نباشد، یعنی هر دو تثنیه یا هر دو جمع سالم باشند که در این صورت واجب است فاعل وصف مبتدای مؤخر باشد و وصف خبر مقدم، مثل «أقائمان الزیدان» و «أقائمون الزیدون» و قول مصنف و شارح «والثاني و هو ما بعد الوصف» إلخ، اشاره به همین صورت است و جائز نیست در این صورت که وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل سد مسد خبر، زیرا که وصف هر گاه مسند به ظاهر شود، یعنی اگر ما بعدش فاعل یا نائب فاعل شود، لازم است که مجرد شود از علامت تثنیه و جمع و حال این که در این صورت وصف مجرد از علامت نیست.

صورت دوم: این است که هر دو مفرد باشد که قول شارح «فإن تطابقا» اشاره به همین صورت است، مثل «أقائم زید» پس در این صورت جائز الوجهین است، یعنی جائز است که وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل، سد مسد خبر و جائز است ما بعد وصف مبتدای مؤخر باشد و وصف خبر مقدم.

---

۱. مغنی اللبیب، باب هشتم، ص ۱۸۹ - ۱۸۸، چاپ مصر. و چاپ بیروت، ج ۲، ص ۴۷۸ - ۴۷۵، این بیت در کتب ادبی به کسی نسبت داده نشده است.

صورت سوم: این است که وصف مفرد باشد ما بعدش تثنیه و جمع مثل «أ سارٍ ذان» و «کیف جالس الزیدان» که در سابق شارح مثال زد که در این صورت واجب است که وصف مبتدا باشد و ما بعدش سد مسد خبر و جائز نیست در این صورت که وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتدا چون لازم می‌آید که خبر مشتق با مبتدای خود مطابقت نکند و این باطل است.

مسألة: اگر وصف جمع مکسر باشد مثل «أ قیام الزیدون» پس در این صورت مثل مفرد است، یعنی مثل صورت دوم است که هر دو مفرد باشند که جائز الوجهین است. و بعضی گفته‌اند که مثل مفردی است که ما بعدش تثنیه و جمع باشد، یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتدا باشد و ما بعدش فاعل سد مسد خبر و بعضی گفته‌اند که جمع مکسر مثل جمع سالم است، یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتدا و این قول اقوی است، اگر چه مختار در نزد شارح و بعض محققین قول اول است، با احتمال قول دوم، زیرا که هیأت جمع در قوه دلالت بر جمعیت مثل علامت جمع است. پس اگر قیام مبتدا باشد، باید از هیأت جمعیت مجرد شود، چنان که از علامت جمعیت واجب است مجرد شود. فتدبر فإنه لا یخلو عن دقة. و همین اقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد و تثنیه و جمع باشد مثل «أ جنب الزیدان» و «أ جنب الزیدون» اما در «أ جنب زید» جائز الوجهین بودن متعین است کما لا یخفی.

مسألة: در رافع مبتدا دو قول و در رافع خبر چهار قول است. اما دو قول در رافع مبتدا:

قول اول: این است که مبتدا را رفع داده‌اند به ابتدا، یعنی عاری بودن و مجرد بودن از عوامل لفظیه و بعضی گفته‌اند ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که مخبر عنه شود.

قول دوم: این است که مبتدا و خبر ترافع کرده‌اند.

اما چهار قول در رافع خبر:

قول اول: این است که رفع خبر به مبتدا است فقط و همین قول صحیح است که تصریح کرده به این قول سیبویه به جهت این که مبتدا طالب خبر است و هر کس طالب کسی باشد، باید در مطلوب خود عمل کند.

قول دوم: این است که بعضی گفته‌اند که رافع خبر ایضاً ابتدا است، چون ابتدا هم خبر را و هم مبتدا را طالب است، پس ابتدا در هر دو عمل کرده است لکن این قول رد شده است به این که اقوای عوامل که فعل است نمی‌تواند دو عمل رفع بکند. پس ابتدائیت که اقوی نیست سزاوارتر است که دو عمل رفع نکند. حاصل‌ فعل که عامل لفظی است نمی‌تواند دو عمل رفع بنماید، پس ابتداکه عامل معنوی است به طریق اولی نمی‌تواند دو عمل رفع بنماید، یعنی نمی‌تواند هم مبتدا را و هم خبر را رفع بدهد.

قول سوم: این است که رافع خبر، ابتدا و مبتدا هر دو می‌باشد.

قول چهارم: کوفیین گفته‌اند که مبتدا و خبر ترافع کرده‌اند، یعنی مبتدا عمل رفع کرده در خبر و بالعکس، یعنی هرکدام دیگری را رفع داده و برای این مطلب در لغت عرب نظائری هست که یکی از آنها قول خداوند: **﴿أیاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنی﴾**[1] می‌باشد که «أیاً» در «تدعوا» جزم را عمل کرده و «تدعوا» در «أیاً» نصب را عمل کرده.

مسألة: خبر در اصطلاح آن جزئی است که متم فائده باشد، لکن با مبتدای اسمی نه مبتدای وصفی، زیراکه در مبتدای وصفی متم فائده فاعل است نه خبر و گاهی خبر را در اصطلاح «معطي التکملة» می‌نامند، مثل «الله بر» که «بر» صفت مشبهه و به معنای «محسن» است و خبر است از برای «الله» و مثل «والأیادي شاهدة» که «شاهدة» خبر است از برای «الأیادي» و «أیادي» جمع «ید» می‌باشد که عضو

۱. سوره اسراء (۱۷) آیه (۱۱۰).

مخصوص است که در اینجا مجازاً به معنای «نعمت» است. و حاصل معنای دو مثال چنین می‌شود که، خداوند احسان کننده است به بندگان و نعمت‌های خداوند شاهد احسان خداوند است.

مسألة: خبر گاهی مفرد می‌آید و مراد به خبر مفرد، آن خبری است که از برای عوامل تسلط بر لفظش باشد، یعنی عامل بتواند در لفظش عمل کند از حیث این که خود لفظ، خبر باشد پس «یقوم» در «زید یقوم» خبر مفرد نیست، زیراکه عاملی که در لفظ «یقوم» عمل می‌کند مثل «أن» و «لن» از حیث خبر بودن لفظ «یقوم» نیست، زیرا که خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل و فاعل است که «أن» و «لن» در مجموع نمی‌تواند عمل کند. اما «هذا» در «زید هذا» پس خبر مفرد است اگرچه عامل نمی‌تواند در لفظ «هذا» عمل کند، زیراکه عمل نکردن به سبب مانع است که شباهت حرفی باشد و الا، عامل می‌تواند در لفظ «هذا» عمل کند از حیث خبر بودن، چونکه خود «هذا» خبر است.

و این خبر مفرد بر چهار قسم است. اول: این که معمولی نداشته باشد، مثل «هذا زید» دوم: این که عمل جر کند، مثل «زید غلام عمرو» که «غلام» خبر است و عمل جر کرده است در «عمرو» سوم: این که عمل رفع کند، مثل «زید قائم أبوه» که «قائم» خبر است و عمل رفع کرده در «أبوه» چهارم: این که عمل نصب کند به علاوه عمل رفع مثل «هذا ضارب أبوه عمراً» که «ضارب» خبر است و در «عمراً» عمل نصب کرده به علاوه عمل رفع در «أبوه» پس خبر مفرد جمیع این چهار قسم را شامل می‌شود.

مسألة: گاهی خبر، جمله می‌آید، به شرط این که «حاوی» باشد، یعنی معنای مبتدا راکه آورده شده در بر داشته باشد این جمله خبر برای آن مبتدا، یعنی اسمی را که به معنای مبتدا باشد که جمله خبر را به مبتدا ربط بدهد، به جهت این که جمله مستقل است. باید به سبب رابط او را مربوط به مبتدا نماییم. و این رابط یا ضمیر

موجود است مثل «زید قائم أبوه» یا ضمیر مقدّر مثل «البر قفیز بدرهم» که «منه» بعد از «قفیز» در تقدیر است، زیرا که متعارف چنین است که، هرگاه جنسی نام برده شود و بعد از آن سعری برای مقداری ذکر شود، دانسته می‌شود که مراد از این مقداری که، سعر برایش ذکر شده مقداری از همین جنس مذکور است. و «البر» مبتدای اول و «قفیز» مبتدای دوم «بدرهم» متعلق به عامل مقدر و خبر «قفیز» و این مبتدا و خبر جمله خبر «البر» که مبتدای اول است و رابط این جمله «منه» مقدر بعد از مبتدای دوم است، و إنما سوغ فیه الابتداء بالنکرة لکونه مخصصاً بالوصف المقدر أعني «منه» و یا این که رابط، اسم اشاره‌ای است که به سبب او اشاره شود به سوی مبتدا، مثل **﴿و لباس التقوی ذلك خیر﴾**[1] که «ذلك» رابط است و «لباس» مبتدای اول و «ذلك» مبتدای دوم و «خیر» خبر مبتدای دوم و جمله خبر مبتدای اول که «لباس» است. هذا إذا قلنا بأن اسم الإشارة أعني «ذلك» مبتدأ ثانیاً، لا بدلاً أو عطف بیان لـ «لباس» و إلا فلا شاهد في الآیة، لأن الخبر أعني «خیر» حینئذ مفرد و گاهی بی نیاز می‌کند جمله را تکرار مبتدا لفظاً، مثل **﴿الحاقة ما الحاقة﴾**[2] که لفظ «الحاقة» دوم بی نیاز کرده است جمله خبر را از رابط «الحاقة» اول که مبتدای اول است و «ما» استفهامیه مبتدای دوم و «الحاقة» دوم خبر «ما» جمله، خبر مبتدای اول و یا این که عمومی که در خبر است جمله خبر را موقعی بی نیاز می‌کند که مبتدا داخل در آن عموم باشد. مثل **﴿إن الذین آمنوا و عملوا الصالحات إنا لا نضیع أجر من أحسن عملاً﴾**[3] که «الذین آمنوا» در تحت «من أحسن عملاً» داخل است، چون ایمان بهترین عمل‌های انسان است «إن» حرف مشبهة بالفعل «الذین» مبتدا و اسم «إن»، «آمنوا» صله «الذین» و من هذا القبیل «زید نعم الرجل» علی قول من یجعل «نعم الرجل» خبراً عن «زید» و ذلك لعموم «الرجل» و شموله لـ «زید» علی ما ذکره صاحب

---

۱. سوره اعراف (۷) آیه (۲۶).
۲. سوره حاقة (۶۹) آیه (۱ و ۲).
۳. سوره کهف (۱۸) آیه (۳۰).

المفتاح في بحث كون المسند جملة فراجع إن شئت.

مسألة: اگر جمله خبر، در معنا نفس مبتدا باشد، مبتدا به همین جمله خبر اکتفا می‌کند. مثل «نطقي الله حسبي وكفى» که جمله «الله حسبي» در معنا یکی از مصادیق «نطقي» می‌باشد، چون نطق مصدر به معنای اسم مفعول است «نطقي» مبتدای اول «الله» مبتدای دوم «حسبي» خبر مبتدای دوم، جمله، خبر مبتدای اول و این جمله خبر، چون در معنای مصداق مبتدا می‌باشد، محتاج به رابط نیست و مثل جایی که مبتدا ضمیر شأن و قصه باشد، چون که خبر عین مبتداست، هذا هو المشهور ولكن التحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو: «لا إله إلا الله كلمة إخلاص» و «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» وكيف كان فمن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[1] فـ«هو» مبتدأ أول و لفظ الجلالة مبتدأ ثان و «أحد» خبره و هذه الجملة خبر «هو» و هي عينه، لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي «الشأن الله أحد» هذا إن قلنا إن «هو» ضمير الشأن، و إن قلنا إنه ضمير راجع إلى المسؤول عنه في كلام السائل فخبره مفرد، و هو لفظ الجلالة و «أحد» بدل عنه، أو خبر بعد خبر و قس عليه قوله تعالى ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾[2] أي «القصة شاخصة أبصار الذين كفروا» فإن قلت ما الحكمة في جعل الربط للجملة الواقعة خبراً أعم من رابط جملة الصلة، والجملة الواقعة حالاً، أو صفة قلنا إنه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الصلة، والوصف والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من كل، لأن الشيء إذاكثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة فتأمل.

مسألة: بدان که خبر بر چهار قسم است:

اول: جمله که حکمش بیان شد، دوم: مفرد جامد، سوم: مفرد مشتق یا مؤول به مشتق، چهارم: ظرف و جار و مجرور.

---

۱. سوره اخلاص (۱۱۲) آیه (۱).

۲. سوره انبیاء (۲۱) آیه (۹۷).

مسألة: بدان که اسم بر سه قسم است:

اول: اسم ذات که دلالت بر نفس معنا می‌کند، قطع نظر از جمیع صفات مثل «زید» که دلالت بر ذات شخص معین می‌کند. قطع نظر از این که عالم باشد، یا جاهل و این قسم را اسم عین می‌نامند.

دوم: اسم حدث که وضع شده است از برای حدث، یعنی معنای مصدر، مثل «ضَرب» که وضع شده برای زدن و این قسم را اسم معنا می‌نامند.

سوم: اسم مشتق، که وضع شده است برای کسی که به او حدث و مصدر نسبت داده می‌شود که آن نسبت مصدر به طریق صدور از او باشد. مثل «ضارب» یا به طریق ثبوت برای او باشد، مثل «حسن» یا به طریق زیاد بودن او باشد بر غیر، مثل «أعلم» یا به طریق وقوع بر او باشد، مثل «مضروب» یا زمان حدث باشد، مثل اسم زمان یا مکان حدث باشد مثل اسم مکان یا آلت حدث باشد، مثل اسم آلت و جمیع اقسام مشتق متضمن است معنای فعل و حروف فعل را و صفت هستند و جامد از هیچ یک از این اقسام نیست، پس جامد آن اسمی است که صفت متضمن معنای فعل و حرف نباشد یعنی یکی از اقسام مذکوره نباشد.

مسألة: بدان که هر اسمی که به تأویل مشتق برود جامد نیست، مثل «أي رجل» در «مررت برجل أي رجل» که به تأویل «کامل في الرجولیة» می‌رود و مثل «أسد» در «زید أسد» که به تأویل «شجاع» می‌رود و امثال اینها.

مسألة: خبر مفرد در نزد بصریین خالي از ضمیر است، زیراکه تحمل ضمیر، یعنی در بر داشتن ضمیر، فرع این است که تحمل کننده ضمیر، صالح باشد برای رفع دادن اسم ظاهر را بنا بر فاعلیت، یعنی تحمل کننده ضمیر بتواند اسم ظاهر را بر فاعلیت رفع بدهد و این صلاحیت و توانستن منحصر در فعل است و آنچه که به معنای فعل است که عبارت است از، اقسام مشتق یا آنچه که به تأویل مشتق می‌رود و کوفیین گفته‌اند که خبر جامد مثل خبر مشتق متحمّل ضمیر می‌شود.

مسألة: بعضی گفته‌اند که اسم زمان و مکان و اسم آلت متحمل ضمیر نمی‌شوند، چون که متضمن معنای فعل نیستند، بلکه فقط متضمن حروف فعل هستند.

مسألة: خبر مفرد مشتق یا مؤول به مشتق بر سه قسم است.

اول: این که اسم ظاهر را رفع ندهد و جاری بر مَن هو له باشد، مثل «زید ضارب» که «ضارب» اسم ظاهر را رفع نداده است، بلکه ضمیر مستتر را رفع داده است و جاری بر مَن هوله است و معنای مَن هوله، و جاری در سابق بیان شد.

دوم: این که اسم ظاهر را رفع بدهد، مثل «زید ضارب أبوه» که «ضارب» رفع داده است «أبوه» راکه اسم ظاهر است.

سوم: این که جاری بر مَن هو له نباشد، مثل «زید عمرو ضاربه هو» و مثل «زید هند ضاربها هو» و مثل «زید ضارب أبوه» که در قسم دوم مثال زده شد.

مسألة: اگر خبر مفرد مشتق یا مؤول به مشتق باشد، مثل «هذا أسد» پس این خبر صاحب ضمیر مستتر است و این استتار در زمانی است که رفع اسم ظاهر را ندهد مثل قسم اول، پس اگر اسم ظاهر را رفع بدهد تحمل ضمیر نمی‌کند، مثل قسم دوم و ایضاً این استتار در جایی است که جاری باشد بر مَن هو له که این شرط ایضاً، در قسم اول موجود است نه در قسم دوم، چنان که اشاره شد و اگر جاری بر مَن هو له نباشد مثل قسم سوم، پس برای این قسم حکمی است که مصنف ذکر کرده به قول خودش «و أبرزنه» إلخ.

مسألة: ضمیر را بارز بیاور نه مستتر، یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقاً، چه این که مأمون از اشتباه باشد، مثل مثال اول از قسم سوم، یا این که مأمون از اشتباه نباشد، مثل مثال دوم، و آن وجوب ابراز، در جایی است که، خبر مشتقی بعد از مبتدایی که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود بیاید، یعنی خبر جاری بر مَن هو له، نباشد بلکه معنا برای غیر این مبتدا حاصل شود، یعنی خبر جاری بر غیر مَن هو له، باشد، که در مثال اول و دوم از قسم سوم «ضارب» جاری بر «عمرو» و «هند» شده که غیر

مَن هو له، است. زیرا که من هوله «زید» است لذا ضمیر را که در تحت «ضارب» بود بارز کردیم که «هو» باشد و در آخر ذکر کردیم، چون که اگر بارز نمی‌کردیم نظر به قاعده «الأقرب للأقرب» سبب اشتباه می‌شد، چون مستتر اقرب به «عمرو» و «هند» است و ضمیر مضاف الیه «ضارب» ابعد از «زید» و «هند» است آن وقت معنای مثال چنین می‌شد که عمرو و یا هند زننده است زید را. و حال آن که مقصود این است که زید زننده است عمرو و یا هند را. و این معنا در صورت ابراز ضمیر محقق می‌شود، چون ضمیر «هو» ابعد از «زید» می‌شود و ضمیر مضاف الیه اقرب به «عمرو» و «هند» و در مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمی‌شود، چون مذکر بودن ضمیر مستتر قرینه می‌شود که ضمیر مستتر راجع به «زید» است و هم چنین مؤنث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه می‌شود که راجع به «هند» است و معنای مقصود حاصل می‌شود، لکن مثال دوم را قیاس کرده‌اند به مثال اول و ابراز را واجب دانسته‌اند، اگرچه استتار سبب اشتباه نمی‌شود و کوفیین استتار را اجازه داده‌اند، هر گاه ایمن از اشتباه باشد مثل، مثال دوم که به سبب تذکیر و تأنیث مرجع ،ضمیرین شناخته می‌شود و اشتباه نمی‌شود و اختیار کرده است مصنف همین قول کوفیین را در کتاب کافیه.

مسألة: خبر داده‌اند از مبتدا به ظرف مثل **﴿والركب أسفل منكم﴾**[1] یا آن که خبر داده‌اند از مبتدا، به حرف جر با مجرورش، مثل «الحمدلله» خلاصه آن که گاهی خبر مبتدا ظرف یا جار و مجرور می‌باشد، حال کونی که نیت می‌گیرند یعنی در تقدیر می‌گیرند برای آن ظرف و جار و مجرور متعلق را که اسم فاعل یا آن که فعل باشد و لفظ «المتعلق» إما بکسر اللام، أو فتحها و و الأول لکونه عاملاً، والعامل یتعلق بمعموله، والثاني لکون الظرف معمولاً له، و کل معمول یتعلق بعامله، فتدبر فإنه دقیق.

۱. سوره انفال (۸) آیه (۴۲).

مسألة: در این که خبر خود ظرف و جار و مجرور است، یا متعلق آنها سه قول است، قول اول: این است که فقط متعلق خبر است، قول دوم: این است که متعَلِق و متعَلَق مجموعاً خبر است، قول سوم: این است که فقط ظرف و جار و مجرور خبر است و شارح قول اول را اختیار کرده، لذا می‌گوید همین متعلق مقدر خبر مبتداست نه خود ظرف و جار و مجرور و نمی‌باشد آن متعلق مگر «کائن» یا «استقر» و یا آن چیزی که در او معنای «کائن» یا «استقر» باشد مثل «ثابت» و «وجد» و امثال آنها، خلاصه آن که متعلق باید از افعال عموم باشد، نه از افعال خصوص.

قال الرضي: «انتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أن الخبر لما كان هو الخبر في نحو: «زيد قائم» أو كأنه هو في نحو: ﴿و أزواجه أمهاتهم﴾[1] ارتفع ارتفاعه، و لما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيد عندك»: «إن زيداً عند» خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، و هو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولايحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

و أما البصريون فقالوا: لابد للظرف من محذوف يتعلق به، لفظي إذ مخالفة الشيء الشيء لاتوجب نصبه، و قال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ و قال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: «جلست أمامك» و «خرجت يوم الجمعة» والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو، «مررت بزيد» إلا أن العامل هاهنا مقدر[2] انتهى.

مسألة: فرق بين منوی و مقدر در سابق بيان شد، لذا شارح «ناوین» را تفسیر به «مقدرین» کرد.

مسألة: واجب است حذف این متعلق و شاذ است تصریح به این متعلق در قول

۱. سوره احزاب (۳۳) آیه (۶).
۲. استر آبادی، رضی الدین، شرح الکافیه، ج ۱، ص ۲۱۴ ـ ۲۱۵، چاپ بیروت.

شاعر: «فأنت لدی بحبوبة الهون کائن»[1] که «کائن» که متعلق «لدی» می‌باشد ذکر شده.

مسألة: دانسته شد که متعلق مقدر، یا اسم فاعل است و یا فعل، پس اسم فاعل اگر مقدر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اسم فاعل اختیار مصنف است، به سبب وجوب تقدیر گرفتن اسم فاعل اجماعاً بعد از «أما» در مثل «أما في الدار فزيد» و بعد از «إذا» فجائيه در مثل ﴿**إذا لهم مكر في آياتنا**﴾[2] چون که ممتنع است که عقب «أما» و «إذا» فعل بیاید، پس این خبر و متعلق از قبیل مفرد می‌باشد.

خلاصه آن که اگر متعلق ظرف و جار و مجرور اسم فاعل باشد، پس خبر در این صورت مفرد است نه جمله و اگر متعلق فعل تقدیر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اختیار ابن حاجب است، چون که واجب است تقدیر گرفتن فعل در صله مثل «جاءني الذي في الدار» که متعلق «في الدار» باید فعل باشد، زیرا که صله موصول، باید جمله باشد، پس واضح است که خبر و متعلق در این صورت از قبیل جمله می‌باشد نه مفرد.

خلاصه آن که مصنف ظرف و جار و مجرور را در باب خبر به ظرف ملحق کرده است و جار و مجرورِ بعد از «أما» و «إذا» و ابن حاجب آنها را به متعلق صله ملحق کرده است ولکن مخفی نماند که جاری کردن باب ظرف و جار و مجرور که، خبر مبتد هستند بر طریق‌های واحد بهتر است از الحاق به باب دیگر، یعنی برای جمیع افراد خبر یک شکل متعلق تقدیر گرفتن بهتر است از این که به «أما» و «إذا» ملحق کنیم یا آن که به باب موصولات ملحق کنیم و چون اصل در خبر افراد است لذا تقدیر گرفتن اسم فاعل بهتر است.

مسألة: گفته شد که حذف متعلق واجب است، لکن در وجوب حذف شرط

---

۱. مصرع دوّم بیتی است که در کتب ادبی به شخص خاصی نسبت داده نشده و شاهد در کائن است که خبر واقع شده و متعلق است و شاذ، و بیت کامل چنین است:

لكِ العزّ إنّ مولاكَ عزّ، و إن يَهُن — فانت لدی بحبوبه الهون کائنُ.

۲. سوره یونس (۱۰) آیه (۲۱).

است که متعلق از افعال عموم باشد و اگر متعلق از افعال خصوص باشد و قرینه در کلام باشد که بر متعلق محذوف دلالت کند مثل آن که کسی بگوید «زید مسافر الیوم و عمرو غداً» و تو در جواب او بگویی «بل عمرو الیوم و زید غداً» که متعلق «الیوم» و «غداً» درکلام تو «مسافر» می‌باشد که از افعال خصوص است و حذف شده به قرینه «مسافر» که در کلام آن کس می‌باشد، پس در این صورت جائز الوجهین است، یعنی جائز است حذف متعلق و ذکر آن و الا حذف جائز نیست.

قال الرضي: «ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي: مما لا يخلو منه فعل، نحو: «كائن» و «حاصل» ليكون الظرف دالاً عليه، و لو كان خاصاً كـ «آكل» و «شارب» و «ضارب» و «ناصر» لم يجز لعدم الدليل عليه. و قد يحذف خاصاً لقيام الدليل، نحو: «من لك بالمهذب» أي «من يضمن» ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه، و سد الظرف مسده، كما يجيء في «لولا زيد لكان كذا» فلا يقال: «زيد كائن في الدار» و قال ابن جني بجوازه و لا شاهد له.

و أما قوله تعالى: ﴿لما رآه مستقراً عنده﴾[1] فمعناه: «ساكناً غير متحرك» و ليس بمعنى «كائناً» وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر: الصفة والصلة والحال و فيما عدا المواضع الأربعة، لايتعلق الظرف والجار إلا بملفوظ موجود، و أكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل، لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف المتعلق و إنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: «أنا مارٌّ بزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى، و أيضاً للقياس على نحو: «الذي في الدار زيد» و «كل رجل في الدار فله درهم» فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير، كما يأتي. و ذهب ابن السراج و أبو الفتح، إلى أنه اسم لكونه مفرداً، و الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً»[2] انتهى.

مسألة: مراد از افعال عموم افعالی است که بر مجرد وجود که مقابل عدم است

---

۱. سوره نمل (۲۷) آیه (۴۰).

۲. استر آبادی، رضی الدین، شرح الکافیة، ج ۱، ص ۲۱۵، چاپ بیروت، ۱۴۱۹.

دلالت کند و قول شاعر فارسی که می‌گوید:

افعال عموم، نزد ارباب عقول
کون است و ثبوت است و وجود است و حصول

از باب مثال است نه از باب انحصار، پس هر فعلی که دلالت بر وجود مطلق مقابل عدم مطلق کند از افعال عموم است، نه خصوص افعال مذکوره در شعر مذکور.

اما افعال خصوص پس عبارت است از افعالی که دلالت کند بر وجود خاص که مقابل عدم مضاف است مثل قائم بودن و آکل بودن و ثابت بودن در مکان مخصوص و از این بیان دانسته می‌شود سبب ذکر متعلق در قول خداوند: **﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾** چون که «مستقراً» از افعال خصوص است و مراد از ثبوت در مکان مخصوص است یعنی در حضور بیننده، خلاصه آن که مراد از «مستقراً» ساکن بودن در مکان است که ضد متحرک بودن است.

مسألة: بدان که متعلق بر چهار قسم است، اول: آن که از افعال خصوص باشد و مذکور، دوم: آن که از افعال خصوص باشد و محذوف، سوم: آن که از افعال عموم باشد و مذکور، چهارم: آن که از افعال عموم باشد و محذوف.

در صورت چهارم ظرف را مستقر می‌نامند و در بقیه لغو می‌نامند.

مسألة: ظرف مستقر را، مستقر نامیده‌اند، چون که فاعل متعلق در او قرار گرفته و این است مراد کسی که می‌گوید مستقرفیه و بعضی گفته‌اند که متعلق با فاعل محذوف است و ظرف را در این صورت مستقر نامیده‌اند نه به سبب آن که ضمیر در ظرف قرارگرفته، بلکه به سبب آن که از ظرف متعلق محذوف دانسته می‌شود، پس گویا متعلق در ظرف قرارگرفته و از این بیانات وجه تسمیهٔ ظرف لغو دانسته می‌شود.

قال الرضي: «ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق، و ذهب أبو علي و مَن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف، لأنه يؤكد، كقوله: «فإن فؤادي عندك الدهر

أجمع»[1] و يعطف عليه كقوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق　　　علیك و رحمة الله السلام[2]

و ينتصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾[3] انتهی.[4]

مسألة: بدان که اسم زمان خبر از مصدر می‌شود، مثل «القتال يوم الجمعة» چون که مصادر متجدد می‌باشند يعنی گاهی وجود می‌گيرند و گاهی معدوم هستند، پس در خبر دادن از مصادر به سبب اسم زمان فائده است، که آن فائده عبارت است از تخصيص دادن آن مصادر را به زمان دون زمان ديگر، چون که در مثال مذکور «قتال» تخصيص داده شده به روز جمعه نه به بقيه ايام هفته.

مسألة: اسم زمان خبر از جثه نمی‌باشد، پس گفته نمی‌شود «زيد يوم الجمعة» چون که خبر دادن از بودن «زيد» در روز جمعه فائده ندارد، زيرا که زيد در روزهای ديگر نيز هست. و اگر خبر دادن به اسم زمان از جثه فائده داشته باشد، پس در اين صورت خبر بده و اين فائده دادن در دو صورت است:

اول: آن که مبتدا عام باشد و خبر که زمان است خاص باشد، مثل «نحن في شهر محرم الحرام» زيرا که زمانی که لازمه ذات است و معلوم است زمان مطلق است نه زمان خاص.

دوم: آن که جثه و ذات مثل مصدر باشد در وقوع، في وقت دون وقت، مثل «الورد في أيّار» زيرا که در اين صورت فائده‌اش مثل فائده در «القتال يوم الجمعة»

---

۱. مصرع اوّل بيت اين است: (فإن يک جثماني بأرض سِواکم). اين بيت از جميل بثينه است که در ص ۱۱۱ ديوانش آمده است و هم‌چنين در شرح الکافيه، ج ۱ ص ۲۱۶ و خزانة الأدب، ج ۱ ص ۳۹۵ آمده است و شاهد در «اجمع» است که برای تأکيد ضمير آمده است.

۲. اين بيت از أحوص است که در ص ۱۹۰ ديوانش آمده است و هم‌چنين در شرح الکافيه، ج ۱ ص ۲۱۶ و خزانة الأدب ج ۲ ص ۱۹۲ و چند کتاب ديگر ادبی آمده است و شاهد در «عليك و رحمة‌الله السلام» است که واو مقدم بر متبوعش عطف شده است.

۳. سوره هود (۱۱) آيه (۱۰۸).

۴. رضی الدين، شرح الکافيه، ج ۱ ص ۲۱۶، چاپ بيروت.

می‌شود، لذا بعضی صورت دوم را تأویل برده‌اند به تقدیر مصدر و گفته‌اند تقدیرش «خروج الورد في أيار» است.

قال الرضي: «و اعلم أن ظرف الزمان لايكون خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، و لا صفة له، لعدم الفائدة، إلا في ثلاثة مواضع،[1] أحدها: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: «الليلة الهلال» الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً، كقول امرئ القيس: «اليوم خمر و غداً أمر» أي «شرب خمر» و قوله: «أكل عام نعم تحوونه»[2] أي «حوايته»... [الثالث: أن يكون اسم العين عاماً، و اسم الزمان خاصاً كقولك «لاكوكب الليلة» قال‌الله تعالى: ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾[3] على تأويل «ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة» أو يكون اسم الزمان مسئولاً به عن زمان خاص و اسم العين عاماً نحو: في «أي ليلة ليس كوكب» و «متى لم يكن رجل» و يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى مطلقاً][4] و لو قلت: «الأرض يوم الجمعة» و «زيد يوم السبت» لم يجز، لأنه لافائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله. و يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثم ينظر: فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان، أو أكثر، وكان الزمان نكرة، رفع غالباً، نحو: «الصوم يوم» و «السير شهر» إذاكان السير في أكثره، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية. و يجوز نصب هذا الزمان المنكر، و جره بـ«في» نحو: «الصوم في يوم» أو «يوماً» خلافاً للكوفيين، و ذلك أن «في» عندهم، توجب التبعيض، فلا يجيزون «صمت في يوم الجمعة» بل يوجبون النصب. [خلافاً للبصريين] و الأولى جوازه كما هو مذهب البصريين، و لا يعلم إفادة «في» للتبعيض. و إن كان الزمان معرفة، نحو: «الصوم يوم

---

۱. در شرح کافیه، ج ۱، ص ۲۱۸ (الافی موضعین: احدهما) ثبت شده است.

۲. رجزاز قیس‌بن حصین است و کامل رجز (بیت) به این صورت است:

أكلَّ عام نعمٌ تحوُونه يلحقُهُ قومٌ و تُنتجونه.

۳. سوره واقعه (۵۶) آیه (۲).

۴. توجه داخل قلاب‌ها متن کافیه نیست استاد خود، اضافه کرده است.

الجمعة» لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين، و أوجب الكوفيون النصب، كما أوجبوا في المنكر للعلة المذكورة. فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً، فالأغلب نصبه أوجره بـ «في» اتفاقاً من الفريقين، نحو: «الخروج يوماً» أو «في يوم» و «السير يوم الجمعة» [و ربما رفع] و أما قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾[1] فلتأكيد أمر الحج، و دعاء الناس للاستعداد له، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة. و إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف، نحو: «زيد عندك» فلا كلام في امتناع رفعه، و إن كان متصرفاً و هو نكرة، فالرفع راجع، نحو: «أنت مني مكان قريب» و «دارك مني يمين أو شمال» و هو باق على الظرفية عند البصريين، و المضاف محذوف، إما من المبتدأ، أي «مكانك مني مكان قريب» أو من الخبر، أي «أنت مني ذو مكان قريب» و مثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه، و ليس بظرف كما يجيء عن قريب. و إن كان معرفة فالرفع مرجوح، نحو: «زيد خلفك» و «داري أمامك» و ذلك لأن الأصل في الخبر التنكير»[2] انتهى.

مسألة: جائز نيست ابتدا به نكره، مادامى كه اين ابتدا به نكره، ما فائده ندهد. زيرا كه نكره مجهول است و الإخبار عن المجهول يشبه الإخبار بما لا يجهله أحد في عدم الفائدة، و لأن ذكر المجهول في صدر الكلام، لا يوجب إلا حيرة و ضلالة فيجب أن يكون في صدر الكلام معرفة، أو نكرة مخصصة ليشتاق السامع إلى حكمه و لايجب ذلك في الفاعل، إذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع إليه، كما في صورة تقدم الخبر على المبتدأ المنكر.

مسألة: بدان كه تحصيل فائده در چهارده صورت است كه شش صورت را مصنف ذكر كرده و بقيه را شارح ذكر كرده است:

---

۱. سوره بقره (۲) آيه (۱۹۷).
۲. استر آبادى، رضى الدين، شرح الكافيه، ج ۱ ص ۲۲۰ ـ ۲۱۸، چاپ بيروت، ۱۴۱۹.

اول: این است که خبر ظرف و جار و مجرور مختص باشد و بر مبتد مقدم شود و مراد از مختص این است که مضاف الیه ظرف و مجرور قابلیت مبتدا شدن را، داشته باشد، مثل «زید» در «عند زید نمرة» و مثل «الدار» در «في الدار رجل» و تخصیص در این صورت مثل تخصیص در نکره موصوفه است که در صورت چهارم ذکر خواهد شد. أو الوجه كون التقديم مفيداً للحصر.

دوم: این که نکره بعد از استفهام واقع شود، مثل «هل فتی فیکم» یعنی آیا جوانی، در بین شما جماعت هست و سبب فائده در این صورت ایضاً مثل تخصیص در صورت چهارم است.

سوم: این که نکره بعد از نفی واقع شود، مثل «ما خل لنا» و سبب فائده در این صورت عمومیت مبتداست، چون که نکره در سیاق نفی مفید عموم است و این عمومیت شبیه تعریف است در تعیین، زیرا که نکره در این صورت شامل جمیع افراد می‌شود، پس تردیدی در معنای نکره باقی نمی‌ماند تا موجب تحیر مخاطب شود، چون که مراد از مبتدا معلوم است که جمیع افراد است چون که معنای «ما خل لنا» نفی هر یک از اخلاء است نه یک دوست و خلیل غیر معین تا آن که مخاطب در تعیین آن خلیل متحیر شود.

چهارم: در جایی است که نکره موصوفه باشد و این صورت چهارم بر چهار قسم است:

اول: این که وصف مذکور باشد، مثل «رجل من الکرام عندنا» که «من الکرام» صفت است از برای «رجل».

دوم: این که وصف مقدر باشد، مثل «شر أهر ذا ناب» بنابر أحد التقديرين، یعنی بنابر این بگوییم که در اصل «شر عظیم أهر ذا ناب» بوده که بنابر این تقدیر، شاهد و مثال می‌شود برای وصف مقدر که «عظیم» است. و يمكن أن يكون تنوين التنكير دالاً على الوصف، لأنه يدل على التعظيم في بعض الموارد، و على التحقير في

بعضها الأُخرى كما بين ذلك في علم المعاني فمآل هذا القسم إلى الثالث فتأمل جيداً. و تقدیر دیگر این است که بگوییم «شرأهر ذاناب» بمنزله «ما أهر ذا ناب إلا شر» می‌باشد که در این تقدیر صفت در تقدیر نیست و منشأ این دو تقدیر این است که کلب که او را «ذا ناب» هم می‌گویند. دو قسم نباح و فریاد می‌کند یکی معتاد که او را در فارسی «پارس» می‌گویند و بعضی «وق وق» و بعضی «عو عو» می‌گویند، چنان که ملای رومی می‌گوید:

مه فشاند نور و سگ عوعو کند هر کسی بر طینت خود می‌تند[1]

و دیگری غیر معتاد که در فارسی او را «زوزه» می‌گویند و در قسم اول محتمل است که نباح کلب به سبب آمدن دوست باشد که خیر است، و ممکن است به سبب آمدن دشمن باشد، که شر است و در قسم دوم احتمال خیر نیست، چون که به تجربه ثابت شده که اگر سگ و نباح غیر معتاد کند شر است و به صاحبش مصیبت و مکروهی وارد می‌شود، لذا عرب بلکه عجم نباح غیر معتاد سگ را به فال بد می‌گیرند و شوم می‌دانند. پس اگر متکلم این کلام را در وقت نباح معتاد گفته است تقدیر دوم صحیح است، چون که در نباح معتاد احتمال خیر هست و متکلم حصر در شر می‌کند و خیر را نفی می‌کند و اگر متکلم این کلام را در وقت نباح غیر معتاد گفته پس تقدیر اول صحیح است زیرا که نباح غیر معتاد احتمال خیر نیست، پس باید «عظیم» تقدیر گرفته شود تا این که حصر در شر عظیم شود و شر حقیر نفی شود پس دانسته شد که «شر أهر ذا ناب» شاهد و مثال صفت مقدره می‌شود بر فرضی که در وقت نباح غیر معتاد گفته شده باشد هذا ولكن الظاهر أن الوصف أعني «عظيم» إنما يفهم من تنكير «شر» لا أنه مقدر و قد تقدم الكلام فيه.

سوم: از اقسام صورت چهارم جایی است که از خود لفظ مبتدا صفت دانسته شود. مثل «رجیل» که از هیأت تصغیر حقیر بودن دانسته می‌شود، پس معنای

---

۱. مثنوی، با تصحیح نیکلسون، ج ۳ ص ۲۷۱ ـ ۳۹۱.

«رجيل عندنا»، «رجل حقير عندنا» مى‌باشد. ولا يخفى اين كه تصغير، گاهى دلالت بر عظيم بودن مى‌كند مثل فرمايش حسين‌بن على ﷺ مخاطباً لعلي الأكبر: **﴿بني على الدنيا بعدك العفا﴾**[1] كه «بني» به معناى «ابني العظيم» مى‌باشد بقرينة الذوق والمقام.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن وجه التخصيص والفائدة في الصورة الأولى، أي تقديم الخبر إذا كان ظرفاً، أو مجروراً، و كذا في الصورة الثانية أي إذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام، إنما هو ما بيناه في هذا القسم من الصورة الرابعة، لأن معنى «رجل» في قولك «في الدار رجل»، «رجل صح استقراره في الدار» فهيأة الكلام تدل على أن «رجل» موصوف بصحة استقراره في الدار، كما أن هيأة «رجيل» كانت دالة على أن رجلاً موصوف بكونه حقيراً أو عظيماً، وكذلك هيأة الكلام في «هل فتى فيكم» تدل على كون فتى موصوفاً باحتمال كونه في المخاطبين فكأن السائل أي المستفهم قال: «هل فتى يحتمل كونه فيكم» ولكن لايخفى أنه يمكن جعل الاستفهام مفيداً للعموم مثل النفي، لأن الاستفهام لا يختص بفرد دون فرد و المسألة تحتاج إلى مزيد كلام لايسعه المقام لأن المقصود من التعليقة تقريب المطالب إلى الأفهام لااستقصاؤها بحيث لايبقى للمستشكل مجال الكلام، و لنشر إلى مورد واحد من المستقصيات لئلا يستبعد بعض ناقصي الأفهام ما ادعيناه في المقام من الاطلاع التام والفضل والعون من الله الملك العلام.

قال في حاشية المغني في الأمر الأول من مسوغات الابتداء بالنكرة: «إن في قولهم: «شر أهر ذاناب» وجهاً آخر غير ما بيناه آنفاً و هذا نصه:

«صرح ابن الحاجب و غيره، بأن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل، و عبارته في أمالي كافيته: و إنما جاز أن يكون مبتدأ، و هو نكرة، لأنه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة، و إن كان في المعنى محكوماً عليه لما فيه

---

۱. بحارالانوار، ج ۴۵، ص ۴۴

منِ التخصيص فكذلك هاهنا، والتخصيص في الفاعل أن حكمه لما كان متقدماً صار المحكوم عليه، لا يذكر إلا بعد تقرر الحكم في الذهن، فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدماً لكون الصفة لافرق بينها و بين الخبر إلا تقدم العلم بها دونه فمن هنا جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقاً، و لما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة»[1] انتهى.

چهارم: از اقسام چهارم جایی است که صفت جانشین مبتدا بشود، مثل «مؤمن خیر من کافر» که در اصل «عبد مؤمن» بوده و لا یخفی این که ظاهر عبارت شارح این است که صفت مبتداست و حال این که در حقیقت موصوف محذوف مبتداست و، الا، لازم می‌آید که این صورت داخل در قسم چهارم نباشد و این خلاف فرض است زیرا که مراد بیان اقسام قسم چهارم است فتأمل.

پنجم: جایی است که مبتدا نکره عامل در ما بعد خودش باشد، مثل «رغبة في الخير خير» که «رغبة» در «في الخير» عمل کرده چون که «في الخير» متعلق به «رغبة» می‌باشد نه به عامل مقدر و وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که معمول به منزله قید و وصف برای عامل است مثلاً «ضرب» مطلق است از حیث فاعل و مفعول و هم چنین از حیث بقیه معمولات و به سبب هر یک از معمول‌ها مقید می‌شود. مثلاً اگر بگوییم «ضرب زید في الدار» در این صورت «ضرب» مقید می‌شود به صدور از «زید» و وقوع در «دار» و هکذا بقیه معمولات عامل را تقیید می‌کنند پس «في الخير» در مثال سبب تقیید «رغبة» شده چون که «رغبة» ممکن است در کار خیر باشد و ممکن است در کار شر باشد و به سبب «في الخير» مقید بکار خیر می‌شود و این تقیید به منزله وصف است.

ششم: در جایی است که مبتدای نکره اضافه شود، مثل «عمل بر یزین» که «عمل» اضافه شده و تخصیص و فائده در این صورت واضح است.

---

۱. مغنی اللبیب، چاپ سنگی، باب رابع، ص ۲۴۱، حاشیه شمنی.

این بود شش صورتی که مصنف ذکر کرده است و باید قیاس شود بر این شش صورت، بقیه صوری که گفته نشده که آنها را شارح ذکر می‌کند، چون که جائز است ابتدا به نکره در هر جایی که فائده موجود باشد.

هفتم: این که در نکره معنای تعجب باشد، مثل «ما أحسن زیداً» و سبب فائده و تخصیص در این صورت متضمن بودن مبتداست معنای فعل را به بیانی که در قسم آتی بیان می‌شود.

هشتم: در جایی است که نکره دعا باشد، چه آن که دعای خیر باشد، مثل **﴿سلام علی الیاسین﴾**[1] یا دعای به شرّ باشد که او را در فارسی «نفرین» می‌گویند، مثل **﴿ویل للمطففین﴾**[2] که وجه تخصیص، در این قسم منسوب بودن مبتد به متکلم است زیرا که «سلام» نائب «سلمت» می‌باشد زیرا که در اصل «سلمت سلاماً» بوده، پس به معنای «سلامي» می‌باشد چون نائب «سلمت» شده چنانچه «ما أحسن زیداً» به معنای «تعجبت» می‌باشد.

نهم: در جائی است که مبتدای نکره از اسماء شرط باشد، به شرطی که فعل شرط لازم باشد نه متعدی، مثل «من یقم أقم معه» که در این صورت «من» مبتداست و نکره و در خبر «من» چهار قول است، اول: این که خبر فعل شرط است، دوم: این که خبر مجموع شرط و جزاء است، سوم: این که خبر جزاء است، چهارم: این که این مبتدا بلا خبر است چنان که در «غیر قائم الزیدان» هم گفته شد که در چند موضع مبتدا، بی خبر است. ولکل من هذه الأقوال الأربعة وجه ذکر في المطولات فلیراجع. و وجه تخصیص و فائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسما شرط از ادات عموم است.

مسألة: اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدی باشد، در این صورت اسم شرط مفعول مقدم است به شرطی که فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد،

---

۱. سوره صافات (۳۷) آیه (۱۳۰).
۲. سوره مطففین (۸۳) آیه (۱).

مثل **﴿أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾**[1] و اگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد، پس در این صورت از باب اشتغال می‌شود و احکام باب اشتغال بر او جاری است.

دهم: در جایی است که مبتدای نکره جواب سؤال باشد، مثل «رجل» در جواب کسی که بگوید «من عندك» که «رجل» مبتداست و خبرش «عندي» محذوف است به قرینه «عندك» در سؤال. و لم یظهر لي بعد وجه للتخصیص. والفائدة في هذه الصورة، إلا الاحتمال الأخیر الذي ذکر في الصورة الأولی، إذ الخبر المحذوف لکونه معلوماً یمکن أن یقدر مقدماً علی المبتدأ في کلام المجیب فتأمل.

یازدهم: در جایی است که مبتدا نکره عام باشد مثل «کل یموت» و وجه تخصیص و فائده در این صورت از بیانات سابق ظاهر می‌شود. و لا یخفی این که مراد از تخصیص در صور مذکوره و هم‌چنین در صور آینده تخصیص به معنای ضد عموم نیست، تا اشکال شود که حکم به تخصیص و تعمیم جمع بین ضدین است بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است به بیانی که در نکره بعد از نفی گفته شد.

دوازدهم: در جایی است که نکره بعد از «إذا» فجائیه واقع شود، مثل «خرجت فإذا الأسد بالباب» و وجه تخصیص و فائده در این صورت تقریباً مثل وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می‌شود.

سیزدهم: در جایی است که مبتدای نکره بعد از واو حال واقع شود، مثل «سرینا و نجم قد أضاء» که «نجم» مبتدای نکره است بعد از واو حالیه واقع شده و وجه تخصیص و فائده در این صورت ایضاً تقریباً وجهی است که در صورت چهاردهم بیان می‌شود.

چهاردهم: «شجرة سجدت» و «تمرة خیر من جرادة» می‌باشد که وجه تخصیص و فائده در این صورت این است که ثبوت خبر برای مبتدا بر خلاف عادت است

---

۱. سوره اسراء (۱۷) آیه (۱۱۰).

یعنی محال عادی است مثل اول، یا این که مطلب در ظاهر عجیب و غریب است مثل مثال دوم، زیرا که روایت شده که جماعتی از حجاج در زمان خلیفه دوم در حال احرام ملخ کشته بودند، لذا آمدند نزد کعب الأخبار سؤال کردند از کفاره کشتن ملخ، کعب در جواب آنها گفت: که در شرع مقدس کفاره هریک از ملخها یک درهم است و خلیفه چون دید که این کفاره زیاد است چون که سائلین، ملخهای زیادی کشته بودند و وسعت و توانایی دادن این مقدار کفاره را ندارند، لذا گفت: در عوض یک ملخ یک خرما کفاره بدهند چون که تمره از جراده بهتر است و این حکم ملخ در نزد شیعه و سنی اتفاقی است و از جمله احکام قلیل النظیر است و از همینقبیل است: کون الأسد بالباب حین الخروج و طلوع النجم و إضاءته حین السیر.

قال ابن عقیل من المسوغات أن یقصد بها التنویع کقول الشاعر:

فأقبلت زحفاً على الركبتین فثوب لبست و ثوب أجر[1]

فقوله «ثوب» مبتدأ نكرة و «لبست» خبره و كذلك «ثوب أجر» و منها أن تكن معطوفة على وصف، نحو: «تمیمي و رجل في الدار» و منها أن تكون مبهمة كقوله: «مرسعة بين أساغة به عسم يبتغي أرنباً» فقوله «مرسغة» نكرة وقعت مبتدأ وقد سوغ الابتداء بها إبها مها، و معنى ذلك أن المتكلم قصد الابهام بهذه انتهى بتغيير ما و من القسم الأول (فريق في الجنة و فريق في السعير)[2] فتأمل.

فائدة قال بعض المحققین: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لاعلى ما ذكروه من التخصیصات التي یحتاج في توجیهاتها إلى هذه التكلفات الركیكة الواهیة الضعیفة، فعلى هذا یجوز أن یقال «كوكب انقض الساعة» لحصول الفائدة، و لا

۱- این بیت از امرىء القیس شاعر مشهور عرب است که در ص ۱۵۹ دیوانش آمده است و شاهد در «ثوب لبستُ و ثوب أجرّ» می‌باشد که ابتدا به نکره جایز شمرده شده است. همچنین در بعضی از نسخه‌ها (نسیتُ) آمده که ظاهراً نباید درست باشد. و در مغنی یک جا (لبست) و یک جا (نسیت) آمده است. رک: معنی اللبیب ج ۲ ص ۱۶۲، و ج ۳ ص ۱۳۲، چاپ بیروت.
۲- سوره شوری (۴۲) آیه (۷).

یجوز أن یقال «رجل قائم» لعدمه، و أما «تمرة خیر من جرادة» فقال التفتازاني في بحث استغراق المطول: «إنه کالنکرة في سیاق النفي مفید للاستغراق فلذا جاز الابتداء بالنکرة»[1]

مسألة: بدان که خبر و صفت و حال در حقیقت شیء واحد هستند لذا می‌گویند: الأخبار بعد العلم بها أوصاف والأوصاف قبل العلم بها أخبار وهم گفته شده:

الحال وصف فضلة منتصب   مفهم في حال کـ «فرداً أذهب»

لکن فرق در غرض از هر یک است، چون که غرض در خبر، ثبوت خبر برای مبتدا است در وقتی که مخاطب جاهل بثبوت باشد و غرض در صفت توضیح و تخصیص و امثال آن است، در وقتی که مخاطب عالم به ثبوت وصف برای موصوف باشد و غرض از حال مقید کردن عامل است به حال، یعنی غرض از حال این است که مثلاً «ضرب» در «ضربت زیداً قائماً» در حال قیام متکلم بر «زید» وارد شده اگر «قائماً» حال از فاعل باشد و یا این که «ضرب» از متکلم در حال قیام «زید» واقع شده است. به عبارت أخری غرض از حال بیان هیأت فاعل یا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل، حاصل آن که «قائم» در «زید قائم» و «زید القائم حاضر» و «زید حضر قائماً» شیء واحد است از حیث ثبوت «قیام» برای «زید» چون که در هر سه صورت کلام دلالت می‌کند که «قیام» برای «زید» ثابت است، فقط فرق به اعتبار غرض است، چونکه غرض در مثال اول اعلام بثبوت «قیام» است برای «زید» و در مثال دوم توضیح «زید» است پس از علم به ثبوت «قیام» برای «زید» و در مثال سوم تقیید «حاضر شدن» است به «قیام» یعنی غرض بیان هیأت «زید» است در وقت حاضر شدن.

مسألة: تقدیم و تأخیر در مبتدا و خبر بر دو قسم است، اول: تقدیم و تأخیری که به سبب وصف عنوانی باشد، یعنی به سبب مبتدا بودن و خبر بودن، دوم: تقدیم و

۱. مطول، ص ۸۱، چاپ مصر.

تأخیری که به سبب ذات باشد مثل استفهامیه بودن مبتدا و خبرکه وصف عنوانی در این صورت دخالت در تقدیم و تأخیر ندارد و مراد از قول مصنف «الأصل في الأخبار أن تؤخرا» قسم اول است و هم چنین مراد از قول شارح «و فهم من کلامه أن الأصل في المبتدآت التقدیم» ایضاً قسم اول است.

مسألة: بدان که ضرر بر دو قسم است:

اول: ضرر معنوی، مثل مشتبه شدن مبتدا به خبر و یا مشتبه شدن محصور به محصور فیه.

دوم: ضرر صنعتی و اصطلاحی، مثل تأخیر ما یجب اصطلاحاً تقدیمه أو تقدیم ما یجب تأخیره کذلك.

والظاهر أن المراد من الضرر في قوله «إذ لا ضررا» کلاهما والدلیل علی ذلك الأمثلة الممنوعة فتأمل.

مسألة: بدان که تقدیم خبر در پنج صورت ممنوع است، زیراکه در این صور ضرر مذکور حاصل می‌شود.

اول: جایی که مبتدا و خبر مساوی باشند در تعریف و یا در تنکیر، لکن به شرطی که قرینه در هیچ یک از مبتدا و خبر نباشند که دلالت کند بر مبتدا بودن، مبتدا و یا خبر بودن، خبر مثل «زید صدیقك» که جائز نیست تقدیم خبرکه «صدیقك» باشد بر مبتداکه «زید» است چون که در هیچ‌کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تعریف هستند و مثل «غلام رجل عالم أفضل من رجل جاهل» که تقدیم «أفضل» که خبر است جائز نیست بر «غلام» که مبتداست چون که در هیچ کدام از مبتدا و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تخصیص هستند و مراد از تساوی، مساوی بودن در اصل تعریف و تنکیر مخصص است نه تساوی در مقدار، لذا «زید» و «صدیقك» را مساوی می‌دانیم اگر چه، تعریف «صدیقك» بیشتر است چون مضاف إلی أعرف المعارف است علی رأي و قس علیه النکرة المخصصة، پس

در این صورت فقط مکان دلالت می‌کند بر مبتدا بودن «زید» و «غلام» و بر خبر بودن «صدیقك» و «أفضل» چنان که در سابق گفته شد که گاهی مکان قرینه می‌شود، لذا تقدیم خبر جائز نیست به سبب مشتبه شدن خبر در صورت تقدیم به مبتدا و این صورت از قسم ضرر معنوی است. لأن الغرض إثبات الصدیقیة لـ «لزید» لا الزیدیة للصدیق، و تفصیل ذلك أنه إذا عرف المخاطب زیداً بعینه و اسمه ولکن لا یعلم أنه صدیقه و أردت أن تخبره بذلك قلت: «زید صدیقك» ولا یجوز أن تقول: «صدیقك زید» و إذا علم أن له صدیقاً، لکن لایعرفه باسمه قلت «صدیقك زید» و لا یجوز أن تقول «زید صدیقك» والمقصود فیما نحن فیه، هو الأول فإن قدم «صدیقك» یشتبه بالمعنی الثاني و هو خلاف المقصود.

مسألة: بدان که در مبتدا و خبر معرفتین اگر قرینه نباشد، چهار قول است، اول: اینکه مقدم مبتداست و مؤخر خبر مطلقاً یعنی چه این که هر دو جامد باشند یا یکی جامد و یکی مشتق و چه این که مساوی در تعریف باشند یا متفاوت و ظاهر کلام مصنف و شارح همین قول است.

دوم: این که جائز است مبتدا بودن هر یک و خبر بودن دیگری، مطلقاً بالمعنی السابق.

سوم: این که اگر أحدهما مشتق باشد، فهو الخبر مطلقاً أي سواء تقدم أو تأخر و سواء کانا متساویین أو متفاوتین، و إلا فکالقول الأول مطلقاً أي سواء کانا جامدین أو مشتقین کذلک.

چهارم: این که اعرف مبتدا است مطلقاً، یعنی چه این که مقدم باشد یا مؤخر و چه این که مشتق باشد یا جامد و اگر مساوی باشند در تعریف، فالمقدم هو المبتدأ مطلقاً أي سواء کانا مشتقین أو جامدین و لعل العلامة الکافجي ناظر إلی هذه القاعدة حیث یری أن «بحسبك» خبر مقدم إن قلنا بجریان الأقوال الأربعة في النکرتین المخصصتین أیضاً فتأمل.

مسألة: اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدا و خبر، جائز است تقدیم خبر بر مبتدا، مثل قول شاعر «بنونا بنو أبنائنا» که «بنونا» که خبر و مقدم شده است بر مبتدا که «بنو أبنائنا» باشد، چون که ذوق و عرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است به پسر نه عکس، چون که قاعده و اصل تشبیه ناقص است به کامل لاالعکس؛ إلا إذا کان المراد التشبیه المقلوب المذکور في علم البیان، و هو خلاف الأصل فلا یصار إلیه إلا بدلیل مفقود في المقام.

صورت دوم: از پنج صورتی که تقدیم خبر جائز نیست، در جایی است که فعل خبر باشد، که آن فعل رفع داده باشد ضمیر مستتر را که آن ضمیر به مبتدا راجع باشد. مثل «زید قام» که «قام» فعل است و رفع داده است ضمیر مستتر را که به «زید» راجع است و این «قام» که خبر «زید» است تقدیمش جائز نیست، چون که در صورت تقدیم فعل بر «زید» مبتدا مشتبه به فاعل می‌شود، زیراکه ضمیر مستتر قابل تلفظ نیست تا مخاطب بداند که، فعل فاعل دارد. پس «زید» فاعل نیست، بلکه مبتدای مؤخر است. لذا مخاطب گمان آن می‌کند که «زید» فاعل است، پس باید «زید قام» گفته شود و به عبارت أخری «زید قام» که جمله اسمیه است در صورت تقدیم «قام» بر «زید» مشتبه به جمله فعلیه می‌شود و فرق بین جمله اسمیه و جمله فعلیه از حیث معنا غیر قلیل است، پس غرض متکلم که معنای جمله اسمیه است فوت می‌شود. و فوت الغرض ضرر عظیم، پس در تقدیم خبر در این صورت ایضاً ضرر معنوی است هذا. ولکن هذه المسألة بظاهرها تنافي ما تقدم في أول الباب، من أن المبتدأ لایزول عن کونه مبتداً، و إن تأخر، و للبیانیین في المسألة مباحث شریفة ذکرها التفتازاني في بحث تقدیم المسند إلیه عند قول الخطیب «ووافقه[۱] السکاکي» فراجع إن شئت.[۲]

---

۱. ضمیر (وافقه) به عبدالقاهر جرجانی راجع است.

۲. مختصر المعانی، ص ۶۶، دارالفکر چاپ قم، ۱۴۱۱ هـ ق.

بدان که اشکال والد شارح چنانچه تصریح کرد در صورت تثنیه بودن فعل است، زیرا که در صورت جمع بودن ضمه مانع از اشتباه می‌شود اما ﴿أسروا النجوی﴾[1] ففيه سبعة أقوال: الأول: ما أشار إليه الشارح، و هو أن «الذين» مبتدأ مؤخر، و «أسروا» خبر مقدم، والثاني: أن «الذين» موضعه رفع بدل من واو «أسروا»، والثالث: أن موضعه رفع بإضمار فعل أي «و يقول الذين»، الرابع: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي «هم الذين» الخامس: أنه فاعل «أسروا» على لغة «أكلوني البراغيث»، السادس: أنه في موضع نصب بإضمار «أعني»، السابع: أنه في موضع جر بدل من «الناس» في ﴿اقترب للناس﴾[2] أو نعت له.

سوم: در جایی است که مقصود متکلم انحصار مبتدا در خبر باشد، یعنی مقصود از استعمال محصور فیه بودن خبر باشد، مثل «إنما زيد شاعر» و «ما زيد إلا شاعر» که مقصود متکلم انحصار «زيد» است در شاعر بودن نه عکس و اگر «شاعر» که خبر است مقدم شود، معنا عکس می‌شود، پس تقدیم جائز نیست، تا این که توهم نشود عکس مقصود. خلاصه آن که معنا و مقصود از دو مثال مذکور این است که «زید» منحصر در شاعر بودن است یعنی صفت دیگری غیر از شاعر بودن ندارد. لکن ممکن است که کس دیگر غیر از «زید» شاعر باشد و اگر «شاعر» مقدم شد معنا عکس می‌شود، یعنی معنا چنین می‌شود که شاعر بودن منحصر در «زید» است و کس دیگر غیر از «زید» شاعر نیست، لکن ممکن است «زید» غیر از شاعر بودن صفات دیگری هم داشته باشد و این خلاف مقصود است چون که مقصود معنای اول است پس ضرر در این صورت ایضاً معنوی است.

مسألة: بدان که واقع شدن بعد از «إلا» علامت و قرینه محصور فیه بودن است، پس هر چیزی که بعد از «إلا» واقع شود محصور فیه است، لذا در «هل إلا عليك المعول» لفظ «إلا» قرینه و علامت است که «عليك» محصور فیه است، اگر چه بر

۱. سوره طه (۲۰) آیه (۶۲). ۲. سوره انبیاء (۲۱) آیه (۱).

مبتدای خود که «المعول» است مقدم شده، پس محصور فیه که «علیك» است مشتبه به محصور که «المعول» است نمی‌شود، لکن این تقدیم شاذ است چون که مکان و رتبه لفظ «إلا» بعد از محصور و قبل از جزء اخیر کلام است نه قبل از جمیع اجزاء کلام و لفظ «هل» به معنای استفهام انکاری است که در معنی نفی است و «معول» مصدر میمی است از باب تفعیل به معنای «اعتماد» و حاصل معنا چنین است. «لیس المعول أي الاعتماد إلا علیك».

صورت چهارم: در جایی است که خبر مسند باشد برای مبتدایی که صاحب لام ابتدا باشد، مثل «لزید قائم» که جائز نیست تقدیم «قائم» که خبر است بر مبتدا که «زید» است چون که لام ابتداء صدارت دارد.

مسألة: بدان که صدارت در مبتدا دو قسم است، اول: صدارت ذاتی مثل مبتدا اسم استفهام باشد. دوم: صدارت عارضی، مثل «لزید قائم» که صدارت «زید» به سبب دخول لام ابتدا است و قول مصنف «أو لازم الصدر» بنابر تفسیر شارح شامل هر دو قسم می‌شود، لذا می‌گوید «و لو ترکه لفهم مما بعده» ولکن تفسیر شارح محل تأمل است، لأن المطلق عند الإطلاق ینصرف إلی الفرد الأکمل، و هو القسم الأول. بعلاوه این که ذکر لازم الصدر در مقابل «ذي لام ابتداء» و لفظ «أو» قرینه قوی می‌شود که مراد از «لازم الصدر» فقط قسم اول صدارت است اگر چه این علاوه در صورت ترک جاری نیست، لکن انصراف جاری است و فیه کفایة لمن له ذوق و درایة.

مسألة: قول مصنف «أو لازم الصدر» صورت پنجم است و «من لي منجداً» مثال صدارت ذاتی است و «فتی من» مثال صدارت عارضی است چون که صدارت «فتی» که مبتداست به سبب اضافه است مثل «لزید» که صدارت «زید» به سبب لام است.

مسألة: چون از صور منع تقدیم خبر فراغ حاصل شد شروع می‌شود در صور

وجوب تقدیم خبر و این وجوب تقدیم خبر در چهار صورت است.

اول: در جایی که مبتدا نکره باشد و مسوغ ابتدا به نکرة فقط تقدیم خبر باشد و این خبر ظرف باشد، مثل «عندي درهم» یا آن که جار و مجرور باشد، مثل «لي وطر» یا آن که خبر جمله باشد، چنان که خبر جمله را در شرح تسهیل گفته مثل «قصدك غلامه رجل» که «رجل» مبتدای مؤخر است و جمله «قصدك غلامه» که فعل و فاعل است خبر مقدم است از برای «رجل» و ضمیر «غلامه» عائد جمله است که راجع به «رجل» است، پس بدان که در این سه قسم تقدیم خبر واجب است چون که غیر از تقدیم خبر، مسوغ دیگری برای ابتدا به نکره نیست، ولا یخفی این که «وطر» به معنای حاجت است و معنای «لي وطر» چنین می‌شود که «برای من حاجتی هست».

دوم: هم چنین تقدیم خبر واجب است، البته زمانی است که بر خبر عود کند، یعنی بر ملابس خبر ضمیری از مبتدا که، به سبب این مرجع ضمیر خبر داده می‌شود از آن مبتدا، خلاصه آن که صورت دوم در جایی است که مبتدا شامل ضمیری باشد که آن ضمیر به یکی از اجزاء و متعلقات خبر عود کند، مثل «في الدار صاحبها» که «صاحبها» مبتداست و مشتمل است بر ضمیری که بر می‌گردد، یعنی عود می‌کند به «دار» که از اجزاء و متعلقات خبر است، پس واجب است، تقدیم خبر که «في الدار» است بر مبتدا زیرا که اگر «فی الدار» مؤخر شود عود ضمیر می‌شود، بر متأخر لفظی و رتبی زیرا که رتبه خبر متأخر است از مبتدا، و ذلك لا یجوز إلا في مواضع معینة لیس هذا منها.

مسألة: ابن حاجب در متن جامی[1] این صورت را به این عبارت بیان کرده «أو لمتعلقه ضمیر في المبتدأ»[2] مصنف در کتاب نکت خود که، حاشیه بر متن جامی

---

۱. متن جامی، کتاب کافیة است که مؤلف آن ابن حاجب کُردی است. شرح آن الفوائد الضیائیه است که به شرح جامی معروف و مؤلف آن عبدالرحمن جامی همان عارف مشهور است.

۲. ابن حاجب، کافیه، ص ۱۷، چاپ ترکیه.

است بر ابن حاجب اشکال کرده و گفته که «أو لمتعلقه ضمیر في المبتدأ» عبارت دشواری است برای متعلم و اگر «أو کان في المبتدأ ضمیر له» می‌گفت کفایت می‌کرد.

حاصل آن‌که مصنف بر عبارت ابن حاجب اشکال کرده که این عبارت فهمیدنش برای خواننده مبتدی دشوار است لکن شارح بر مصنف اشکال می‌کند لذا می‌گوید: تو می‌بینی آنچه راکه در عبارت مصنف است از غلاقت و کثرت ضمایر که مقتضی دشواری فهمیدن است. خلاصه مقصود شارح این است که عبارت خود مصنف مشکل‌تر از عبارت ابن حاجب است و ممکن بود برای مصنف بگوید بیتی راکه در کافیه گفته:

و إن یعد بخبر ضمیر من مبتدا یوجب له التأخیر

صورت سوم: که واجب است تقدیم خبر زمانی است که خبر مستوجب صدارت باشد، مثل «أین من علمته نصیراً» و «أین» که خبر است صدارت دارد، چون متضمن استفهام است، لذا واجب است که بر مبتدا که «مَن» موصوله است، مقدم شود و جمله «علمته» صله «من» می‌باشد.

صورت چهارم: این است که خبر محصور باشد و مبتدا محصور فیه، پس این خبر محصور را مقدم کن بر مبتدای محصور فیه، مثل «مالنا إلا اتباع أحمد ﷺ» که «لنا» که خبر محصور است واجب است، مقدم شود بر «اتباع أحمد» که، مبتدای محصور فیه است، زیرا که اگر خبر مؤخر شود و گفته شود «ما اتباع أحمد إلا لنا» توهم می‌شود انحصار «اتباع أحمد» در «لنا» آن وقت معنا چنین می‌شود که اتباع آن بزرگوار منحصر در ما هست، یعنی متابعت آن حضرت فقط بر ما واجب است و این معنا صحیح نیست، زیرا که متابعت آن حضرت بر جمیع عبادالله واجب است، پس معنای صحیح این است که برای ما جائز نیست مگر، متابعت آن بزرگوار چون که انبیاء دیگر ﷺ شریعت شان منسوخ شده است و این معنا در صورت تقدیم «لنا»

حاصل می‌شود پس تقدیم «لنا» واجب است.

مسألة: لما فرغ من التقدیم والتأخیر في الخبر، شرع في بیان حذف المبتدأ والخبر من حیث الجواز والوجوب.

مسألة: بدان که حذف بر دو قسم است، یکی جائز و دیگری واجب و هر یک از این دو قسم یا سماعی و یا قیاسی است و مقصود در این‌جا حذف قیاسی است نه سماعی.

مسألة: در حذف جائز، فقط وجود قرینه کافی است و محتاج به قائم مقام نیست، به خلاف حذف واجب که هم قرینه لازم است و هم قائم مقام.

مسألة: بدان که قرینه بر دو قسم است، اول: قرینه عامه و مراد از قرینه عامه قرینه‌ای است که فقط بر حذف دلالت کند لکن محذوف را معین نکند، دوم: قرینه خاصه و مراد از قرینه خاصه قرینه‌ای است که محذوف را معین کند، مثلاً در «زید» که در جواب سائل گفته می‌شود قرینه عامه می‌گوید که خبر محذوف است، چون که استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست، لکن این قرینه، خبر را نمی‌تواند معین کند و قرینه خاصه عبارت است از «عندکما» در کلام سائل که این «عندکما» خبر «زید» را معین می‌کند که «عندنا» می‌باشد و هم‌چنین در «دنف» قرینه عامه می‌گوید که مبتدا محذوف است، لکن مبتدا را معین نمی‌کند، لکن «زید» در کلام سائل قرینه خاصه است که مبتدای «دنف» را معین می‌کند که «زید» است.

مسألة: مراد از قرینه که در حذف شرط است قرینه خاصه است نه قرینه عامه، زیرا که قرینه عامه وجودش کالعدم است چون که محذوف را نمی‌تواند معین کند.

مسألة: حذف هر یک از مبتدا و خبر که معلوم باشد یعنی قرینه خاصه داشته باشد، جائز است، مثل خبر در مثال اول و مبتدا در مثال دوم که قرینه خاصه دارد به بیانی که ذکر شد، پس حذف خبر در مثال اول و حذف مبتدا در مثال دوم جائز است نه واجب چون محذوف قائم مقام ندارد.

مسألة: اگر محذوف قائم مقام داشته باشد، به علاوه قرینه خاصه، پس حذف واجب است. و این وجود قائم مقام و قرینه در خبر چهار صورت است:

اول: در جایی که خبر بعد از «لولا» غالبیه باشد و مراد از «لولا» غالبیه «لولا»یی است که خبر مبتدا بعد از او، از افعال عموم باشد و بعبارة أخری «لولا» غالبیه «لولا»یی است که جواب «لولا» ممتنع شده باشد به سبب وجود مبتدا، یعنی به سبب نسبت کون مطلق به مبتدا و «لولا» غیر غالبیه «لولا»یی است که خبر مبتدا، بعد از او افعال خصوص باشد و بعبارة أُخری جواب «لولا» ممتنع شده باشد نه به سبب وجود مبتدا، بلکه به سبب نسبت یکی از افعال خصوص به مبتدا، پس در قسم اول که «لولا» غالبیه است حذف خبر مبتدا بعد از او واجب است، مثل «لولا زید لأتیتك» که در اصل «لولا زید موجود لأتیتك» بود. پس خبر که «موجود» بوده و از افعال عموم است حذف شده چون که خود «لولا» غالبیه قرینه خاصه است بر خبر محذوف، چون که «لولا» غالبیه دلالت می‌کند که خبر مبتدا از افعال عموم است که «موجود» باشد. و جواب «لولا» قائم مقام خبر محذوف است و در قسم دوم، یعنی «لولا» غیر غالبیه اگر قرینه خاصه موجود باشد حذف جائز است نه واجب و اگر قرینه خاصه موجود نباشد حذف جائز نیست، مثل فرمایش حضرت رسول صلی الله علیه و آله که به عایشه فرموده: **«لولا قومك حدیثو عهد بالإسلام لهدمت الکعبة و جعلت لها بابین»**[1] که خبر مبتدا که «حدیثو عهد» است حذف نشده، چون قرینه خاصه موجود نیست و در صورتی که در «لولا» غیر غالبیه قرینه خاصه موجود باشد، جواب «لولا» نمی‌تواند قائم مقام خبر بشود، چون که جواب «لولا» با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود و معلوم است که بین نائب و منوب عنه مناسبت لازم است، لذا در این صورت حذف واجب نیست. فتبصر فانه دقیق.

---

۱. در بعضی از کتب روایی حدیث فوق با این عبارت ثبت شده است: (لولا قومك حدیثو عهد بالاسلام لأسستُ البیتَ علی قواعد ابراهیم. در مغنی اللبیب، ج ۲ ص ۳۶۱ هم همین طور ثبت کرده است.

دوم: در جایی است که مبتدا نص در قَسَم باشد، یعنی در غیر قَسَم استعمال نشود، مگر با قرینه مثل «لعمرك لأفعلن» بفتح عین «عمرك» که خبر «قسمي» بوده که وجوباً حذف شده. چون که «عمر» بفتح عین نص در قَسم است و در غیر قسم استعمال نمی‌شود، مگر با قرینه به عکس «عمر» مضموم العین و قرینه خاصه در این صورت خود مبتداست و جواب قسم قائم مقام است.

مسألة: اگر مبتدا نص در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست، بلکه جائز نیست مگر این که قرینه خاصه بر خبر موجود باشد.

سوّم: بدان که عبارت نحویین در بیان صورت سوم مختلف است. بعضی می‌گویند: الثالث أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية. و بعض دیگر می‌گویند: الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية.

و بعضی می‌گویند: و ثالثها مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة، ولكن عبارت مصنف بنابر تفسیر شارح با هیچ یک از این عبارات مناسبت ندارد، چون که ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح این است که صورت سوم این است که مبتدا بعد از واو واقع شود و حال آن که مبتدا که «کل صانع» است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو، پس باید لفظ «بعد» را به ضمه بخوانیم تا مبنی شود و معنای مضاف الیه را که ضمیر راجع إلى المبتدأ است در نیت بگیریم و واو را به رفع بخوانیم تا فاعل «بعد» شود و مجموع «بعد واو» را حال قرار بدهیم از برای «المبتدأ» تا این که معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحویین و ظاهراً مقصود مصنف هم همین است و کسانی که واو را به جر خوانده‌اند و محتاج به ارتکاب تعسفات شده‌اند. و توجیهات بی جا کرده‌اند از ترکیب «خالد» به اشتباه افتاده‌اند چون که «خالد» واو را مضاف الیه «بعد» قرار داده و این ترکیب «خالد» غلط است به قرینه عبارت نحویین و توجیه الغلط غلط آخر.

پس حاصل معنای عبارت مصنف و شارح چنین می‌شود که، صورت سوم در جایی است که مبتدا واقع شود، حال کونی که بعد از مبتدا واو باشد که این واو

معنای «مع» را معین کند مثل «کل صانع و ما صنع» «مقترنان» خبر است که وجوباً حذف شده، چون واو «مع» قرینه خاصه بر خبر است. لأن المعیة والاقتران رضیعا ثدي واحد و هي أیضاً قائم مقام الخبر فتأمل، و بعضهم جعل هذه الصورة مما لا یحتاج إلی الخبر.

مسألة: اگر واو، نص در معیت نباشد، حذف خبر واجب نیست، بلکه جائز نیست، مگر این که قرینه خاصه بر خبر موجود باشد، مثل «و کل امرئ والموت یلتقیان» که چون واو «والموت» نص در معیت نیست، لذا «یلتقیان» حذف نشده است.

صورت چهارم: زمانی است که مبتدا مصدر باشد، یا مضاف إلی المصدر و این مبتدا قبل از حالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این مبتدا را نداشته باشد، مثل «ضربي العبد مسیئاً» چون که «مسیئاً» که حال است، لیاقت ندارد که خبر «ضربي» بشود، چون که «ضرب» متصف به مسیء بودن نمی‌شود زیرا که مسیء به معنای بد کننده است که صفت انسان است نه صفت، «ضرب» و اصل این مثال چنین بوده «ضربي العبد حاصل إذا کان مسیئاً» اگر مراد زمان مستقبل باشد، یا «إذا کان مسیئاً» اگر مراد زمان ماضی باشد، پس خبر که «حاصل» بوده حذف شده. و «إذا کان» یا «إذ کان» که ظرف است و متعلق به خبر است جای خبر نشسته و بعد از آن ظرف حذف شده و «مسیئاً» که حال برای «العبد» است جای ظرف نشسته است. پس «مسیئاً» نائب، نائب خبر است نه نائب خبر، پس در عبارت شارح که می‌گوید: «فمسیئاً حال سد مسد الخبر» مسامحه شده و مثال مضاف إلی المصدر «أتم تبییني الحق منوطاً بالحکم» است و البیان فیه کما تقدم، ولکن لا یخفی أن لفظ «کان» في المثالین تامة لا ناقصة.

لایقال قد تقدم عند قوله: «و أخبروا بظرف أو بحرف جر» أن حذف المتعلق واجب في نفسه، سواء کان هناك حال، لایکون خبراً أم لا، فما معنی ذکر الحذف

ثانياً و تقييده بالحال المذكور لأنا نقول كان الكلام هناك في المتعلق أعني «حاصل» و هاهنا في المتعلق أعني الظرف، فلا تكرار ولا منافاة، فتدبر جيداً فإنه دقيق جداً.

مسألة: اگر حال صلاحيت خبر شدن برای مبتدا را داشته باشد واجب است که همین حال را رفع بدهیم تا خبر شود، مثل «ضربي زيداً شديد» که «شديد» لیاقت خبر شدن برای «ضرب» را دارد چون «ضرب» متصف به شدت می‌شود لذا او را رفع دادیم تا خبر شود.

مسألة: اعلم أن المصنف لم يذكر المواضع التي يحذف المبتدأ فيها وجوباً، فذكرها الشارح تكميلاً للبحث.

مسألة: بدان که واجب است حذف مبتدا در چند موضع و شارح چهار موضع را ذکر کرده است:

اول: زمانی که خبر داده شود از مبتدا بنعت مقطوع، مثل «مررت برجل الكريم» برفع «الكريم» که «الكريم» در اصل صفت «رجل» بوده و مجرور او را از صفتیت قطع کردیم و خبر قرار دادیم از برای مبتدا که «هو» باشد و حذف این مبتدا واجب است، با شرائطی که قبلاً در «قال محمد هو ابن مالك» بیان شده چنان که مصنف ذکر کرده است. این مسأله را در باب نعت و إنما وجب الحذف حينئذ، لأن المقصود من الكلام إنشاء المدح، و نحوه فلو ذكر المبتدأ أوهم الإخبار، ولايختص الحكم بالنعت المقطوع بل يجري في سائر التوابع أيضاً فتأمل.

دوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مخصوص «نعم» مثل «نعم الرجل زيد» بنابر این که «زید» خبر مبتدای محذوف باشد نه مبتدای مؤخر، چنان که ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح و ذمّ. و وجه الوجوب في ذلك كسابقه، و قيل الوجه في ذلك أنها كالأمثال فلا يتغير مثلها و سيأتي بيان ذلك في الباب المذكور.

سوم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا به مصدری که آن مصدر عوض باشد از تلفظ بفعل، یعنی مصدر نائب فعل شده باشد، مثل «صبر جميل» که در اصل

«صبري صبر جميل» بوده و مبتدا که «صبري» باشد حذف شده وجوباً و سبب وجوب حذف در این قسم این است که این جمله اسمیه در اصل جمله فعلیه بوده، مثل «سلام عليك» يعنى در اصل «صبرت» یا «أصبر صبراً جميلاً» بوده، پس از آن «صبراً» را که مصدر است قائم مقام فعل قرار دادیم و فعل را حذف کردیم تا جمع بين عوض و معوض نشود و پس از آن نصب «صبراً» را بدل به رفع کردیم تا جمله اسمیه شود. پس در حالت نصب حذف فعل واجب است چون جمع بین عوض و معوض جائز نیست، آنگاه حالت نصب را حمل بر حالت رفع کردیم و مبتدا را حذف کردیم وجوباً.

چهارم: زمانی که خبر داده شود از مبتدا بصریح قَسَم، مثل «في ذمتي لأفعلن» که «یمین» مبتدا بوده و حذف شده وجوباً و این دو قِسم اخیر را مصنف در کافیه ذکر کرده است.

مسألة: چون مبنای این تعلیقه فقط بر توضیح عبارت کتاب است لذا صور دیگری را که حذف مبتدا در آنها واجب است ذکر نکردیم. فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة المطولات، و لذلك أيضاً لم نذكر ما في الصور الأربع المذكورة من التوجيهات، والأقوال فمن أرادها فعليه أيضاً مراجعتها.

مسألة: خبر داده‌اند عربها به دو خبر، یا به بیشتر از دو خبر از یک مبتدا، چه آن که خبرهای متعدد در معنا یک خبر باشد، مثل «الرمان حلو حامض» که این دو خبر مجموعاً به معنای «مز» است که در فارسی «میخوش» می‌گویند، یا این که در معنا واحد نباشند، مثل «هم سراة شعرا» که «سراة» و «شعراء» هر کدام معنای جداگانه دارند و مجموعاً معنای واحد ندارند. لأن السراة جمع السري بتشديد الياء بمعنى الرجل الرفيع القدر من السرو و هو الرفعة و هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى ﴿جعل ربك تحتك سرياً﴾[1] إذ المراد ولدها عيسى عليه السلام، و أما الشعراء، فهو جمع

---

۱. سوره مریم (۱۹) آیة (۲۴).

شاعر، و معناه ظاهر ولا يخفى كه «شعراء» به جهت ضرورت شعرى به قصر خوانده شده. و معناى «من يک ذابت فهذا بتي» إلى آخره، چنين است كه شاعر در وصف كساء (لباس) خود مى‌گويد: هركس صاحب كسائى باشد، پس اين كساء من، مرا در شدت حرارت تابستان و در بقيه ايام تابستان و در زمستان كفايت مى‌كند، يعنى كساء من هركاره هست و اختصاص به زمان واحد ندارد و معلوم است كه «مقيظ» و «مصيف» و «مشتي» كه سه خبر متعدد هستند در معناى واحد نيستند و قوله ﷺ **«فاما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه»**[1] يحتمل الوجهين فتأمل.

مسألة: جائز است آوردن دو خبر از براى دو مبتدا مثل، «زيد و عمر وكاتب و شاعر» و در اين صورت در تعيين مبتداى هريک از دو خبر بايد به قاعده «الأقرب للأقرب و الأبعد للأبعد» عمل شود اگر قرينه تعيين نباشد نظير حال متعدد براى ذوالحال متعدد چنان كه بيايد در قول مصنف:

والحال قد يجيء ذا تعدد   لمفرد فاعل و غير مفرد

۱- وسائل الشيعه، ج ۱۸ ص ۹۵ - ۹۴ و الحياة، ج ۲ ص ۴، ۳ و بحار، ج ۲ ص ۸۸، چاپ تهران.

بـــــاب

النواسخ

«كان» و أخواتها

مسألة: لما فرغ المصنف، عن ذكر المبتدأ و الخبر و ما يتعلق بهما من الأحكام، شرع في النواسخ و هي ستة.

مسألة: «النواسخ» جمع «الناسخ» من «النسخ» و هو في اللغة بمعنى الإزالة يقال «نسخت الشمس الظل» إذ أزالته، و في اصطلاح هذا العلم ما يرفع حكم المبتدأ والخبر أو أحدهما على ما يأتي.

مسألة الأول: من النواسخ «كان» و أخواتها و تسمى أفعالاً ناقصة إذا عمل العمل الآتي.

مسألة: في عمل هذه الأفعال أقوال منها أنها لا تعمل في المرفوع، و إنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليه.

و منها أنها تعمل في المرفوع لكن تشبيهاً له بالفاعل.

واتفقوا في عملها في الخبر ثم اختلفوا في نصبه فقال بعضهم: إن النصب على التشبيه بالحال، و قال بعض آخر: على أنه بالحالية.

والمختار عند المصنف، أنها تعمل في المبتدأ اسماً لها، و في الخبر خبراً لها.

مسألة: بدان كه شرط است در داخل شدن اين افعال بر مبتدا اين كه مبتدا صدارت نداشته باشد، پس بنابر اين داخل بر اسماء شرط و امثال آن نمى‌شوند و همچنين شرط است كه واجب الحذف نباشد، مثل مبتدايى كه خبرش نعت مقطوع باشد و هم چنين شرط است كه واجب الابتدائية نباشد، مثل مبتدايى كه بعد از «إذا» فجائيه واقع مى‌شود.

لكن اشكال شده است در شرط اول به ضمير شأن، زيرا كه ضمير شأن صدارت دارد و حال اين كه «كان» بر او داخل مى‌شود مثل اين شعر:

إذا مِتُّ كان الناس صنفان شامت و آخر مثن بالذي كنت أصنع[1]

زيرا كه اسم «كان» اول ضمير شأن است و جمله «الناس صنفان» خبر «كان» است.

و جواب داده شده از اين اشكال به اين كه «كان» زائده است، نه اين كه ضمير شأن اسم «كان» است و جمله خبر «كان» ولكن يأتي عن قريب في قوله «و مضمر الشأن اسماً انو» ما بظاهره ينافي ذلك فتأمل.

مسألة: «ظل» معناه ثبوت الخبر للاسم في النهار، و هذا هو المراد بقول الشارح: «بمعنى أقام نهاراً» نحو: «ظل زيد حزيناً» بمعنى، أن الحزن كان ثابتاً لزيد في جميع النهار، و «بات» معناه ثبوت الخبر للاسم في الليل، و هذا هو المراد بقول الشارح: «بمعنى أقام ليلاً» نحو: «بات زيد باكياً» يعني أن البكاء كان ثابتاً لزيد في جميع الليل و «أضحى» معناه ثبوت الخبر للاسم في وقت الضحى، نحو: «أضحى زيد ضاحكاً» يعني دخل زيد في الضحى، و كان ضاحكاً في ذلك الوقت و «أصبح» و «أمسى» يظهر معناهما من معنى «أضحى» و «صار» معناه انتقال الاسم من خبر إلى خبر، يعني هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتاً له نحو: «صار زيد غنياً» بمعنى أن الغنى حصل له جديداً، يعني كان قبل ذلك فقيراً معدماً فانتقل إلى الغنى، و هذا هوالمراد من قول الشارح: «تحول».

مسألة: التحول بمعنى التغير والتغير على ثلاثة أقسام: الأول التغير الذاتي نحو: «حرقت الشجر فصار رماداً». الثاني: التغير الصفاتي نحو: «صبغت القرطاس فصار أحمر». الثالث: التغير الحالي نحو «صار الخمر خلاً».

ظاهر كلام الشارح أن «صار» يستعمل في كل واحد من الأقسام الثلاثة، و ظاهر أمثلتهم هو المعنى الثاني، و أما «زال» فمعناها الانتقال من مكان إلى آخر، هذا إذا

---

۱. بيت از عجيز سلوني است، در خزانة الادب، ج ۹ ص ۷۳ و شرح الاشموني، ج ۱، ص ۲۴۱.

كانت ناقصة، و أما إذا كانت تامة فمعناها «ماز» بمعنى «ميز» و قد يستعمل بمعنى «انتقل» و لهذا تتمة تأتي بعيد هذا.

مسألة: «ليس» لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلم، و لذلك لايجوز أن يكون خبره فعلاً ماضياً قيل و كذلك بقية الأفعال الناقصة لايجوز أن يكون خبرها فعلاً ماضياً إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة ففي نحو قوله تعالى: ﴿و لقد كانوا عاهدوا الله﴾[1] و نحو: ﴿و إن كان قميصه قد من دبر﴾[2] لابد من تقدير «قد».

مسألة: قيل «ليس» لنفي الحال إذا لم يكن في الكلام دال على الزمان، و إلا ففيها على حسب ذلك الدال مثلاً في قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[3] المراد النفي في الاستقبال، و في «ليس أن خلق الله» النفي في الماضي و اسم «ليس» في هذا المثال ضمير الشأن.

مسألة: لا خلاف في فعلية الأفعال الناقصة إلا «ليس» فقال بعضهم إنها حرف بدليل أنها جامد، و أنها لا تدل على الحدث بل على النفي فقط كالحرف، ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء «أتت» و «فعلت» و قد تقدم أن الفعل ينجلي بهما و يأتي وجه آخر لحرفيتها في باب الحروف العاطفة نقلاً عن الرضي.[4]

مسألة: «زال» در صورتی از افعال ناقصه می‌باشد که از باب «نصر، ينصر» و «ضرب، يضرب» نباشد و الا تامه می‌باشد، چنانچه به زودی بیاید.

مسألة: «زال» که از باب «نصر، ينصر» باشد فعل لازم است و معنایش انتقال فاعل است از مکان خودش مثل «زالت الشمس عن خط نصف النهار» یعنی «انتقلت الشمس عنه» و مصدرش «زوال» است و «زال» که از باب «ضرب، يضرب» باشد

---

۱. سوره احزاب (۳۳) آیه (۱۵).
۲. سوره یوسف (۱۲) آیه (۲۷).
۳. سوره هود (۱۱) آیه (۸).
۴. استر آبادی، رضي الدين، شرح الكافيه، ج ۴ ص ۴۰۴ و ۱۷۸، چاپ بیروت.

متعدی به یک مفعول است و به معنای تمیز پیدا کردن می آید مثل «زال زید الحنطة عن الشعیر» و مصدرش «زیل» است این هر دو «زال» موجبه و اثبات می باشد، مثل بقیه افعال تامه و اگر نفی بر آنها داخل شود سالبه می شوند.

و «زال» ناقصه که از باب «منع، یمنع» می باشد معنایش قبل از دخول نفی و شبه نفی منفصل شدن خبر از اسم است، یعنی دلالت می کند بر عدم ثبوت خبر برای اسم پس معنای «زال» ناقصه قبل از دخول نفی و شبه نفی، نفی است و بعد از دخول نفی و شبه نفی، اثبات می شود و هم چنین است «برح» و «انفك» و «فتئ».

مسألة: این چهار فعل که قبل از دخول نفی و شبه آن، معنای آنها نفی است شرط عمل کردن آنها دخول نفی و شبه نفی است لفظاً مثل ﴿**و لایزالون مختلفین**﴾[1] و مثل ﴿**لن نبرح علیه عاکفین**﴾[2] یا تقدیراً مثل ﴿**تالله تفتؤا**﴾[3]. و حذف نفی جائز نیست قیاساً، مگر در قسم لکن به شرطی که نفی به «لا» باشد و مدخول نفی فعل مضارع باشد مثل «تفتؤ» در آیه شریفه.

مسألة: معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی و شبه آن استمرار خبر است برای اسم، مثلاً «ما زال زید مصلیاً یوم الجمعة» معنایش این است که زید در روز جمعه مستمراً نماز می خواند.

مسألة: مثال شبه نفی که نهی باشد «**لاتزل مجتنباً عن المعاصي**» یعنی باید همیشه از معاصی اجتناب بنمایی و مثال دعا «لا زلت موفقاً علی إتیان الواجبات» یعنی همیشه موفق باشی که واجبات را بجا بیاوری و مثال دعایی که نفرین باشد، مثل «لازلت مریضاً» یعنی همیشه مریض باشی.

مسألة: «دام» مثل «کان» عمل می کند و از افعال ناقصه می باشد، به شرطی که بر او مقدم شود «ما» مصدریه ظرفیه و معنای «دام» بعد از دخول «ما» مصدریه تعیین

---

۱. سوره هود (۱۱) آیه (۱۱۸).
۲. سوره طه (۲۰) آیه (۹۱).
۳. سوره یوسف (۱۲) آیه (۸۵).

وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر می‌شود که وقت آن فعل زمان ثبوت خبر «دام» هست برای اسمش لذا شرط شده که باید، قبل از «دام» همیشه جمله باشد، مثل «صل خلف زید ما دام عادلاً» که «صلاة» در «خلف زید» زمانی است که عادل بودن برای «زید» ثابت باشد نه در غیر آن زمان و مثل «أعط ما دمت مصیباً درهماً» که مدت زمان دادن «درهم» زمان بودن مخاطب است مصیب نه مخطی تاء در «دمت» اسم «دام» است و «مصیباً» خبرش و «درهماً» مفعول دوم «أعط» و مفعول اول محذوف است، أي أعط الفقیر درهماً في زمان کونك مصیباً، پس «دام» همیشه مفعول فیه است و به سبب «ما» مصدریه تأویل مصدر می‌رود.

مسألة: گاهی بعض از افعال ناقصه به معنای بعض دیگرش استعمال می‌شود لکن از حیث عمل فرق نمی‌کند پس «کان» و «ظل» و «أضحی» و «أصبح» و «أمسی» به معنای «صار» استعمال می‌شوند یعنی به معنای «تحول» استعمال می‌شوند و معنای «تحول» در سابق بیان شد مثل **﴿فتحت السماء فکانت أبواباً﴾** [1] أي «فصارت أبواباً» و مثل **﴿ظل وجهه مسوداً﴾** [2] أي «صار وجهه مسوداً».

مسألة: ملحق شده است به «صار» در عمل کردن افعالی که در معنا، مثل «صار» هستند، یعنی به معنای «تحول» هستند و اگر به معنای دیگری استعمال شوند، ملحق به «صار» نمی‌شوند در عمل کردن مثل این که «قعد» مثلاً به معنای نشستن باشد که در این صورت ملحق به «صار» نمی‌شود و آن افعال افعالی است که شارح در تتمه ذکر کرده است.

مسألة: بدان که افعال ناقصه بر سه قسم است، اول: آن که متصرف است به تصرف کامل، یعنی جمیع مشتقات را دارد حتی مصدر علی قول و این قسم عبارت است از «کان» و «صار» و ما بینهما مما ذکر في النظم، دوم: آن که متصرف است به تصرف متوسط یعنی بعض مشتقات را دارد و بعضی را ندارد، یعنی مثلاً فعل مضارع

---

۱. سوره نبأ (۷۸) آیه (۱۹). ۲. سوره نحل (۱۶) آیه (۵۸).

دارد و فعل امر ندارد و اسم فاعل دارد و مصدر ندارد و این قسم عبارت است از چهار فعلی که عمل آنها مشروط به نفی و شبه نفی است، زیرا که نفی بر فعل امر داخل نمی‌شود و در این چهار فعل معنای حدث یعنی مصدر نیست لذا امر و مصدر ندارد. سوم:ابداً متصرف نیست، یعنی غیر از ماضی مشتق دیگری ندارد و این قسم عبارت است از «لیس» و «دام» بنابر قولی.

مسألة: غیر ماضی از این افعال یعنی مشتقات دیگر این افعال اگر مشتقات دیگر داشته باشد، مثل ماضی می‌باشد در عمل و شرائط مثل **﴿لم أك بغیاً﴾**[1] که فعل مضارع «کان» مثل «کان» عمل کرده و مثل **﴿کونوا حجارة﴾**[2] که فعل امر «کان» عمل کرده و مثل «کونك إیاه کائناً أخاك» که مصدر و اسم فاعل «کان» عمل کرده و مثل «لست زائلاً أحبك» که «زائلاً» اسم فاعل «زال» عمل کرده چون شرط که مسبوقیت بنفی است در او موجود است.

مسألة: ظاهراً «کونك إیاه» اشاره بقول شاعر است که می‌گوید:

ببذل و حلم ساد في قومه الفتی و کونك إيّاه علیك یسیر[3]

و شاعر فارسی تقریباً معنای همین بیت را اراده کرده که می‌گوید:

فریدون فرخ فرشته نبود ز مشک و ز عنبر سرشته نبود

بداد و دهش کرد این خسروی تو داد و دهش کن فریدون تویی

و هم آن شاعر دیگر که می‌گوید:

به حسن خلق توان کرد صید اهل نظر

به دام و دانه نگیرند مرغ دانا را[4]

و ظاهراً «کائناً أخاك» اشاره به قول شاعر است که می‌گوید:

---

۱. سوره مریم (۱۹) آیه (۲۰). ۲. سوره اسراء (۱۷) آیه (۵۰).

۳. شرح أشمونی، ج ۱ ص ۲۲۸. در کتب ادبی این بیت را به کسی نسبت نداده‌اند و شاهد در «کونك ایاه» است که مثل «کان» ناقصه عمل کرده که رفع به اسم و نصب به جر داده است.

۴. حافظ شیرازی.

و ما کلّ من یبدي البشاشة کائناً أخاک إذ لم تلقه لك منجداً[1]

که شاعر فارسی تقریباً به همین بیت می‌کند که می‌گوید:

این همه مردمان که می‌بینی مگسانند دور شیرینی

و «لست زائلاً أحبك» اشاره به قول شاعر است که می‌گوید:

قضی الله یا أسماء أن لست زائلاً أُحبك حتی یغمض الجفن مغمض[2]

که شاعر فارسی تقریباً اشاره به همین معنی می‌کند که می‌گوید:

تا دامن کفن نکشم زیر پای خاک باور مکن که دست ز دامن بدارمت

و شاعر دیگر می‌گوید:

مهر تو در درونم و حب تو در دلم با شیر اندرون شد و با جان بدر شود

مسألة: من الحکایات النحویة أنه سأل ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي عن قول سیبویه: «مکون فیه» یعني عن تجویزه اسم مفعول «کان» فقال أبو علي في الجواب: «ما کل داء یعالجه الطبیب».

مسألة: در جمیع افعال ناقصه جائز است که خبر مقدم بر اسم شود، یعنی خبر در وسط فعل و اسم واقع شود مثل «کان قائماً زید»

قال الرضي في آخر باب الأفعال الناقصة: «قال سیبویه: تقدیم الخبر إذ کان ظرفاً مستحسن، و یسمی الظرف مستقراً بفتح القاف، و کذا کل ظرف عامله مقدر، لأن ناصبه و هو «استقر» مقدر قبله فقولك «کان في الدار زید» أي «کان مستقراً في الدار زید» فالظرف مستقر فیه، ثم حذف الجار، کما یقال: المحصول للمحصول علیه، ولم یستحسن تقدیم الظرف اللغو، و هو ما ناصبه ظاهر لأنه إذن فضلة فلا یتم به نحو «کان

۱- شرح أشموني: ج ۱، ص ۲۲۸، چاپ بیروت. شاهد در «کائناً أخاک» است از آن جهت که اسم فاعل عمل فعلش را انجام داده یعنی رفع به اسم و نصب به خبر داده است.

۲- شرح أشموني: ج ۱، ص ۲۲۸، چاپ بیروت و این بیت از حسین بن مطیر شاعر عرب است که در صفحه ۱۷۰ دیوانش آمده و شاهد در «زائلاً احبك» است از این جهت که عمل اسم فاعل را کرده و «زائلاً» از مصدر فعل ناقص است و رفع به اسم داده که ضمیر مستتر و نصب به خبر داده که جمله «احبك» باشد.

زيد جالساً عندك» و أما قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾[1] فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة إذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقاً بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى و رعاية للفواصل لفظاً»[2] انتهى.

ولكن ابن معط مخالف است در «دام» يعنى گفته است كه خبر «دامت» بر اسمش مقدم نمى‌شود و نظر ابن معط رد شده است. به قول شاعر: «مادامت منغصة لذاته» چون كه «منغصة» كه خبر «دامت» است بر «لذاته» كه اسم «دامت» است مقدم شده است و بعضى ديگر مخالفت كرده در «ليس» يعنى تقديم خبر «ليس» را بر اسم «ليس» منع كرده ولكن رد شده است اين بعض بقول شاعر: «و ليس سواء عالم و جهول» زيرا «سواء» خبر «ليس» مى‌باشد و بر «عالم» كه اسم «ليس» است مقدم شده است.

مسألة: نوقش في البيت الأول باحتمال كون اسم «دامت» ضميراً مستتراً، و «منغصة» خبرها، و «لذاته» نائب فاعل لـ «منغصة» فلا شاهد فيه للرد على ابن معط، ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في «دامت» إلا قاعدة دوران أمر الضمير بين مطابقته للمرجع أو الخبر، وانطباقها على ما نحن فيه محل تأمل إذ هي تجري فيما لم يكن الضمير منسوخ الابتداء على ما قيل، أو تأويل العيش بالحياة.

مسألة: جواز تقديم خبر بر اسم در جايى است كه براى تقديم خبر مانعى نباشد.

مسألة: گاهى تقديم ممنوع مى‌شود و آن در سه مورد است:

اول: اين كه تقديم خبر بر اسم موجب اشتباه شود و اين در جايى است كه إعراب اسم و خبر هر دو ظاهر نباشد و قرينه هم بر تعيين اسم و خبر نباشد، مثل «كان صديقي عدوي» به خلاف «كان أخاك عدوي» و بخلاف «كان عدوي أخوك» و بخلاف «كان قائماً زيد» كه در جميع اينها تقديم خبر جائز است، زيرا كه اعراب

۱. سوره اخلاص (۱۱۲) آيه (۴).
۲. استر آبادى، رضى الدين، شرح الكافيه، ج ۴ ص ۲۱۰، چاپ بيروت.

موجب شناختن اسم و خبر می‌شود اگر چه إعراب را در اصطلاح بنا به گفته جامی قرینه نمی‌گویند، لکن کار قرینه را می‌کند و به خلاف «يصير ابني وارثي» چون که قرینه در این کلام دلالت می‌کند که ممکن است «ابن» متحول به وارث بشود و عکس ممکن نیست، پس در این مثال جائز است که «وارثي» که خبر است بر «ابني» که اسم است مقدم شود و گفته شود «يصير وارثي ابني».

دوم: در جایی که خبر بعد از «إلا» یا معنای «إلا» واقع شود، مثل «ما كان زيد إلا قائماً» و مثل «إنما يكون زيد قائماً» پس در هر دو مثال تقدیم خبر جائز نیست. إذ لو قدم لانقلب الحصر كما أوضحناه في باب المبتدأ والخبر مفصلاً فراجع.

سوم: در جایی که خبر اضافه شود به ضمیری که مرجعش، خود اسم یا متعلقات آن باشد، مثل «كان زيد ضاربه» و مثل «كان زوج هند محبها» که در این صورت تقدیم خبر جائز نیست زیرا که لازم می‌آید عود ضمیر بر متأخر لفظی فقط. پس بنابر این داخل کردن این صورت را در ممنوع التقدیم ممنوع است. و لعله سهو من الشارح.

مسألة: گاهی تقدیم خبر بر اسم واجب می‌شود و آن در دو مورد است. اول: در جایی که اسم اضافه شود به ضمیری که عود کند به ملابس خبر مثل «كان في الدار صاحبها» زیرا که اگر «في الدار» مقدم نشود لازم می‌آید عود ضمیر بر متأخر لفظی و رتبی. و ذلك لا يجوز إلا في موارد معينة ليس هذا منها. دوم: در جایی که اسم بعد از «إلا» و یا معنای «إلا» واقع شود، مثل «ما كان قائماً إلا زيد» و مثل «إنما كان قائماً زيد» و قد تقدم وجهه فلا وجه لتركه فتأمل.

مسألة: مقدم کردن خبر بر نفس افعال ناقصه جائز است الا در «دام» و الا در هر فعلی که «ما» نافیه بر او داخل شود، چه آن که دخول نفی شرط عمل آن باشد، مثل «زال» و اخواتش یا آن که شرط عملش نباشد، مثل «كان» و نحو آن چون که «ما» مصدریه و «ما» نافیه صدارت دارند.

مسألة: مثل «دام» می‌باشد هر فعلی که حرف مصدری بر او داخل شود، مثل

«يعجبني» أن تكون قائماً» فلا يجوز تقديم «قائماً» لما ذكر في «مادام» هم چنين جائز نيست تقديم خبر بر «قعد» و «جاء» كه از ملحقات «صار» مى‌باشد، اگر چه حرف مصدري يا نفي بر آنها داخل نشود، إذ الاستعمال فيهما سماعي، پس بايد «ما» نافيه را متلوه بخبر قرار بدهي، يعنى خبر را بعد از آن بياورى نه اين كه «ما» را تاليه قرار بدهى يعنى بعد از خبر بياورى، زيرا كه «ما» صدارت دارد و براى او صدر كلام است و اگر نفى به غير «ما» نافيه باشد تقديم خبر جائز است و مصنف به اين جواز تقديم تصريح كرده در شرح كافيه مثل «قائماً لم يزل زيد».

قال الجلبي في بحث كلمة «كل»: الوجه في عدم جواز التقديم على «ما» النافية اقتضاؤها صدر الكلام، بسبب مشابهتها حرف الاستفهام، من حيث دخولها على الاسم، والفعل فهي بعينها بخلاف «لم» و «لن» فإنهما، لاختصاصهما بالفعل، صارا كالجزء منه، فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما، كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه، و أما «لا» فإنها، و إن كانت في الدخول على القبيلتين كـ «ما» إلا أنها حرف كثر تصرفه فكثيراً يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك «ضربني بلا ذنب»، و قولك «عزمت عليك أن لاتضربني» يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى.

مسألة: اختلفوا في تقديم الخبر على «ليس»، والمختار عند الناظم منعه، و لذا قال: «و منع سبق خبر «ليس» اصطفي» وفاقاً لمن ذكرهم الشارح، و قال الناظم في شرح الكافية: منع تقديم خبر «ليس» عليها قياساً لـ «ليس» على «عسى» فإن «ليس» مثل «عسى» في الجمود، والاختلاف في فعليتها كما أشير إليه في أول الباب و قد أجمعوا على امتناع تقديم خبر «عسى» فكذا «ليس».

مسألة: بدان كه پسر ناظم قياس كردن «ليس» را به «عسى» باطل نموده و فرق گذاشته بين «ليس» و «عسى» به اين كه «عسى» متضمن معناى حرفى است كه براى او صدارت است كه آن حرف، عبارت است از «لعل» زيرا كه در «عسى» ترجى است كه معناى «لعل» مى‌باشد، بخلاف «ليس» كه در «ليس» معناى حرف صدارت دار

نیست این است فرقی که ابن ناظم بین «لیس» و «عسی» ثابت کرده لکن شارح این فرق را باطل کرده و گفته که «لیس» ایضاً متضمن معنای «مای» نافیه است که صدارات دارد، پس فرق باطل است.

مسألة: بعضی از نحو بین تقدیم خبر «لیس» را بر «لیس» جائز دانسته‌اند، بدلیل تقدیم معمول خبر «لیس» مثل قول خداوند: **(ألا یوم یأتیهم لیس مصروفاً عنهم)**[1] که اسم «لیس» ضمیر است و به «عذاب» راجع است و «مصروفاً» خبر «لیس» است و «یوم» معمول «مصروفاً» می‌باشد. پس تقدیم «یوم» دلیل بر جواز تقدیم «مصروفاً» است. لأن تقدیم المعمول، لا یجوز إلا إذا جاز تقدیم العامل، و أجیب عن هذا الدلیل بأنهم اتسعوا في الظرف فتقدیم المعمول إذ کان ظرفاً من باب الاتساع لایدل علی جواز تقدیم مطلق المعمول حتی یدل علی جواز تقدیم العامل.

و لیعلم أن الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام. الأول: الاتساع من حیث المکان بأن یستعمل في مکانه الأصلي و غیره والمراد من الاتساع هاهنا هو هذا القسم. والثاني: الاتساع من حیث المعنی، بأن یستعمل في المعنی الظرفي و غیره و هذا القسم هو المراد مما یأتی في آخر باب أفعل التفضیل، والظروف المتصرفة، الثالث: الاتساع من حیث الآلة بأن یستعمل مع آلة الظرفیة أي مع «في» و بدونها، و هذا القسم هو المراد مما یأتي في أول باب المفعول فیه نحو: «دخلت الدار» قیل و من هذا القبیل قوله تعالی **(مالك یوم الدین)**[2] فتأمل.

مسألة: بعضی از خبرهای خبری است که تقدیم آنها بر افعال ناقصه واجب است، مثل «کم کان مالك» برفع «مالك» چون که «کم» خبر است و مقدم شده وجوباً به سبب صدارت و «مالك» اسم است و بعضی از خبرها خبری است که واجب است تأخیرش مثل «ما کان زید إلا في الدار» که تأخیر «في الدار» واجب است بدو سبب یکی «مای» نافیه و یکی حصر.

۱- سورده هود (۱۱) آیه (۸). ۲- سوره حمد (۱) آیه (۴).

مسألة: هذه الأفعال علی قسمین: الأول ما تستعمل ناقصة تارة و تامة تارة أُخری والثاني مالا یستعمل إلا ناقصاً.

مسألة: صاحب تمام یعنی تامهٔ، از این افعال آن فعلی است که به مرفوع فقط اکتفا کند، یعنی کلام مفید بشود و در مفید بودن محتاج به منصوب نباشد، مثل: **﴿و إن کان ذو عسرة فنظرة إلی میسرة﴾**[1] که «کان» به معنای «حضر» می‌باشد و «ذو» فاعل «کان» و معنای کلام به همین فاعل مفید است یعنی اگر مدیون حاضر شود، صاحب عسرت پس باید او را مهلت داد تا زمانی که متمکن و غنی شود، حاصل معنا چنین می‌شود، که «المفلس في أمان الله» و مثل **﴿ما شاء الله کان﴾**[2] که «کان» به معنای «وجد» می‌باشد و ضمیر مستتر در او فاعل و راجع است به «ما» موصوله و «کان» محتاج به منصوب نیست و دارای معنای مفید و یصحّ السکوت علیه است، یعنی آنچه خدا خواست همان می‌شود و مثل «ظل الیوم» که «ظل» به معنای «استمر» و «الیوم» فاعلش است، یعنی سایه امروز مستمر بود و مثل «بات فلان بالقوم» که «بات» به معنای وارد شدن در شب است و «فلان» فاعلش یعنی فلانی در شب وارد بر قوم شد و مثل **﴿فسبحان‌الله حین تمسون و حین تصبحون﴾**[3] که «تمسون» به معنای «تدخلون في المساء» است و «تصبحون» به معنای «تدخلون في الصباح» و محتاج به منصوب نیستند و معنای کلام مفید است، یعنی پاک و منزه است خداوند در زمانی که شما داخل صبح می‌شوید و در زمانی که داخل شب می‌شوید، یعنی خداوند همیشه و در جمیع اوقات منزه است از نقائص و مثل **﴿خالدین فیها مادامت السماوات والأرض﴾**[4] که «دامت» به معنای «بقیت» می‌باشد و «السماوات» فاعلش پس دانسته شد که تامه آن فعلی است که به مرفوع اکتفا کند و در مفید بودن محتاج به منصوب نباشد.

---

۱. سوره بقره (۲) آیه (۲۸۰).
۲. سوره انعام (۶) آیه (۱۲۸).
۳. سوره روم (۳۰) آیه (۱۷).
۴. سوره هود (۱۱) آیه (۱۰۷).

مسألة: غیر مکتفی به مرفوع ناقصه می‌باشد که محتاج به منصوب است و بدون منصوب مفید و ما یصح السکوت علیه نمی‌شود.

مسألة: بدان که بعض نحویین در تامه بودن و ناقصه بودن این افعال همین اکتفاء به مرفوع و عدم اکتفاء به مرفوع را میزان قرار داده‌اند و بعض دیگر دلالت بر حدث و عدم دلالت بر حدث را میزان قرار داده‌اند یعنی هرگاه این افعال، زائد بر زمان، دلالت بر حدث، یعنی مصدر بکنند، تامه می‌باشند و اگر فقط دلالت بر زمان بکنند ناقصه می‌باشند،[۱] مثلاً در قول خداوند: «**کن فیکون**»[۲] دلالت بر حدث یعنی مصدر دارد، لذا تامه می‌باشد و در «کان زید قائماً» دلالت بر حدث ندارد چون که «کون» از جمله «زید قائم» دانسته می‌شود. لأن ثبوت شيء لشيء فرع کونهما و ثبوتهما پس «کان» فقط دلالت بر زمان «کون زید قائماً» می‌کند و در «أصبح زید غنیاً»، «أصبح» دلالت بر صبح کردن نمی‌کند، بلکه دلالت می‌کند که غنای زید زمانش صبح بوده است.

والحاصل أن «أصبح» تدل علی اقتران غناء زید بوقت الصبح، و لاتدل علی معنی مصدري، فهي ناقصة، بخلاف ﴿**سبحان‌الله حین تمسون و حین تصبحون**﴾[۳] فإن «تصبحون» یدل علی معنی مصدري، و هو الدخول في الصباح و قس علیها «أمسی» و «أضحی» و بقية الأفعال، ولیکن هذا علی ذکر منك، لأنه یفیدك عند قول الشارح في باب الحال: «ضابطة: جمیع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «کان» و أخواتها و «عسی» علی الأصح» انتهی لأن «عسی» أیضاً یجري فیها هذا الکلام.

مسألة: «فتی» و «لیس» و «زال» که از باب «منع، یمنع» باشد، چنان که قبلاً گفته شد دائماً ناقصه استعمال می‌شوند، زیرا که این سه فعل مصدر ندارند و بعضی از

---

۱. یعنی اگر کان و اخوات آن دال بر زمان و حدث بکنند تامه و اگر فقط دال بر زمان تنها باشند ناقصه است.

۲. سوره بقره (۲) آیه (۱۱۷).

۳. سوره روم (۳۰) آیه (۱۷).

محققین گفته‌اند که هیچ یک از این افعال ناقصه مصدر ندارند و هر یک از آنها که دارای مصدر است تامه می‌باشد چنان که در مسألهٔ سابق گذشت.

مسألة: در سابق گفته شد که «زال» اگر از باب «نصر، ینصر» یا از باب «ضرب، یضرب» باشد تامه است نه ناقصه.

قال الرضي: «و قد يجوز تضمين كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة كما تقول: «تتم التسعة بهذا عشرة» أي تصير عشرة تامة «و كمل زيد عالماً» أي «صار عالماً كاملاً» قال الله تعالى **﴿فتمثل لها بشراً سوياً﴾**[1] أي «صار مثل بشر» و نحو ذلك»[2] انتهى.

مسألة: مقدم شدن معمول خبر، شش صورت است:

اول: این که معمول مقدم شود بر اسم بدون تقدم خبر بر اسم و «كان طعامك زيد آكلاً» مثال همین قسم است.

دوم: این که معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر اسم نه بر معمول و «كان طعامك آكلاً زيد» مثال این قسم است.

سوم: این که معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر معمول و «كان كلاً طعامك زيد» مثال این قسم است.

چهارم: این که معمول مقدم شود بر عامل بدون تقدم خبر بر اسم، مثل «طعامك كان زيد آكلاً».

پنجم: این که معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر عامل نه بر معمول، مثل «طعامك آكلاً كان زيد».

ششم: این که معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر معمول، مثل «آكلاً طعامك كان زيد».

---

۱. سوره مریم (۱۹) آیه (۱۷).

۲. استرآبادی، رضی‌الدین، شرح الکافیه، ج ۴ ص ۱۷۹، چاپ بیروت، ۱۴۱۹.

و قول شارح «و صرح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل» اشاره به سه صورت اخير است.

و حکم جمیع این شش صورت از «و لايلي العامل معمول الخبر» دانسته می‌شود، چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول و دوم امتناع است و وجه امتناع فصل باجنبی می‌باشد چون که معمول خبر نسبت به عامل اجنبی می‌باشد، اگر چه کوفیین و ابو علی، معمول خبر را اجنبی نمی‌دانند و این دو صورت را ایضاً جائز می‌دانند.

و حکم چهار صورت دیگر جواز است.

مسألة: ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف و جار و مجرور نباشد و الا این دو صورت مثل چهار صورت دیگر جائز است، مثل «كان عندك زيد مقيماً» و مثل «كان عندك مقيماً زيد» و مثل «كان فيك زيد راغباً» و «كان فيك راغباً زيد» و قس عليها أمثلة بقية الصور، فإنها سهلة هذا ما يقتضيه العبارة ولكن في تفسير النظام النيشابوري في قوله تعالى: ﴿و لم يكن له كفواً أحد﴾[1] قد نص سيبويه في كتابه على أن الخبر قد يقدم على الاسم في باب «كان»، ولكن متعلق الخبر حينئذ لايتقدم على الخبر، كيلا يلزم العدول عن الأصل بمرتبتين فكيف قدم الظرف على الاسم والخبر جميعاً؟ و أجاب النحويون عنه بأن هذا الظرف وقع بياناً للمحذوف كأنه قال: «لم يكن أحد» فقيل: لمن؟ فأُجيب بقوله: «له» نظيره قوله: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[2] انتهى.[3]

مسألة: بدان که در قول شاعر «بما كان إياهم عطية عود» توهم شده است که «إياهم» معمول خبر است که «عود» باشد و این معمول خبر بعد از عامل واقع شده. پس این بیت صورت اول از دو صورتی است که باید ممتنع باشد و حال آن که شاعر

۱. سوره اخلاص (۱۱۲) آیه (۴). ۲. سوره یوسف (۱۲) آیه (۲۰).
۳. نیشابوری، نظام الدین، تفسیر غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج ۶ ص ۵۹۷، چاپ بیروت، ۱۴۱۶.

او را استعمال کرده، لذا ناظم می‌گوید: این بیت باید تأویل برده شود، به این که برای «کان»، که عامل است، ضمیر شأن اسم نیت گرفته شود. و «عطیة» مبتدا و «عود» خبر «عطیة» و جمله خبر «کان» پس این بیت صورت اول نیست، بلکه از هیچ یک از شش صورت نیست، زیراکه «إیاهم» معمول خبر در خبر «کان» است فتبصر فإنه دقیق، لأنه بظاهره مخالف لما تقدم في شرائط دخول هذه الأفعال على المبتدأ كما أشرنا إلى ذلك هناك فتأمل.

مسألة: اختلفوا في «كان» الزائدة هل هي دالة على شيء غير تأكيد الكلام، لأن التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لا يدل على شيء غير التأكيد فقال بعضهم: إنها دالة على الزمان زائداً على الدلالة على التأكيد، و قال بعضهم: بالعدم واختلفوا أيضاً في أن زيادتها مع الاسم أو مجرداً عن الاسم.

مسألة: گاهی «کان» زائده می‌شود به صیغه ماضی در بین اجزاء کلام و شاذ است، یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن به صیغه مضارع، مثل «و أنت تكون ماجد نبيل» که «کان» به صیغه مضارع زیاد شده در بین مبتدا و خبر و اطراد دارد، یعنی کثیر الاستعمال است زیاد شدن «کان» بین «ما» التعجبیة و فعل تعجب مثل «ما كان أصح علم من تقدم» که «کان» بین «ما» و «أصح» که فعل تعجب است زیاد شد، تا دلالت بر زمان ماضی کند، چون که فعل تعجب انشاء است نمی‌تواند دلالت بر زمان کند و معنای کلام چنین است تعجب می‌کنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را و هم چنین مطرد است زیاد شدن «کان» بین صله و موصول و بین صفت و موصوف و بین فعل و نائب فاعلش. و لم يسمع من العرب زيادتها بين الفعل و فاعله و بین مبتدا و خبر، ولکن قیاس است زائده شدن «کان» در بین جار و مجرور.

مسألة: قبلاً گفته شد که غرض از زیاد شدن «کان» به علاوه تأکید دلالت بر زمان ماضی است.

مسألة: «کان» زائده عمل نمی‌کند چنان که از امثله‌ای که شارح ذکر کرده دانسته می‌شود به خلاف حرف جر زائد، که عمل می‌کند چون «کان» زائده اختصاصش به اسماء زائل می‌شود به خلاف حرف جر زائد.

مسألة: از افعال ناقصه غیر از «کان» فعل دیگری زائد نمی‌شود، چون که «کان» أم الباب است و شاذ است زائده شدن «أمسی» و «أصبح» بین «ما» تعجبیه و فعل تعجب در قول عربها «ما أصبح أبردها» و «ما أمسی أدفأها» و لکن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی‌مناسبت نیست، چون که معنای «أصبح» با برودت مناسب است و معنای «أمسی» با دفء که گرم بودن است مناسب است چون که هر چیزی در طرف صبح میل به سردی می‌کند و در طرف شب میل به گرمی می‌کند.

مسألة: حذف شدن «کان» بر چهار قسم است:

اول: این که «کان» حذف شود با اسم و خبر باقی بماند و این قسم بعد از «إن» و «لو» کثیر الاستعمال است و مشهور است، مثل «إن خیراً فخیر» که در اصل «إن کان عمله خیراً فجزاؤه خیر» بوده و مثل «ولو ملکاً» که در اصل «ولو کان الباغي ملکاً» بوده و این قسم بعد از غیر «إن» و «لو» قلیل است، مثل «من لد شولاً» که در اصل «من لدن کانت شولاً» بوده.

دوم: این که «کان» با خبر حذف شود و اسم باقی بماند و این قسم ضعیف است یعنی ثبوتش در کلام فصحاء محل بحث و مناقشه می‌باشد و مبنی بر همین قسم است «إن خیر فخیر» که به رفع «خیر» اول خوانده شده که در اصل «إن کان في عمله خیر» بوده.

سوم: این که «کان» به تنهایی حذف شود و اسم و خبر باقی بماند و این صورت در جایی است که «کان» بعد از «أن» مصدریه باشد و پس از حذف «کان»، «ما» زائده عوض «أن» آورده شود، مثل «أما أنت براً فاقترب» که در اصل «لأن کنت براً فاقترب» بوده و در اصل، «اقترب لأن کنت براً» بوده، جملهٔ «لأن کنت» مقدم شده برای

اختصاص و حصر یا برای اهتمام، پس از «أن» لام تعلیل حذف شد برای اختصار و پس «کان» حذف شد ایضاً برای اختصار و اسم «کان» که تاء است ضمیر متصل بود منفصل شد چون اتصال به محذوف ممکن نیست، چنان که در باب ضمائر گفته شد، و «ما» زائده بعد از «أن» ناصبه زیاد شد عوض «کان» و نون آن در میم «ما» ادغام شد چون قریب المخرج می‌باشند و از همین قسم است «أما أنت ذا نفر» که در اصل «لأن کنت ذا نفر» بوده والبیان هو البیان.

قال الجاحظ في الجزء السادس من کتاب الحیوان: إذا کانت السنة جدبة تأکل المال سمتها العرب الضبع ثم ذکر البیت.

و قال الثعالبي في الباب الثلاثین من کتاب ثمار القلوب مثل ما قاله الجاحظ ثم قال: قال ابن الأعرابي: لایریدون بالضبع السنة، و إنما هو أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانبعاث، و سقطت قواهم فعاثت فیهم الضباع و أکلتهم ثم أنشد البیت.

چهارم: این که «کان» حذف شود با اسم و خبر و «ما» زائده عوض آورده شود لکن به شرطی که بعد از «إن» شرطیه باشد مثل قول عربها: «افعل هذا إمالا» که «إما لا» در اصل «إن کنت لاتفعل غیره» بوده، پس از آن مجموع «کنت لا تفعل غیره» حذف شده فقط «إن» و «لا» باقی مانده پس از آن «ما» زائده زیاد شد بعد از «إن» شرطیه و قبل از «ما» زائده و نون «إن» در میم «ما» ادغام شده للتقارب. مصنف این قسم چهارم را در شرح کافیه ذکر کرده است.

مسألة: از فعل مضارع «کان» نون لام الفعل حذف می‌شود للتخفیف أو للتشبیه بالتنوین لأنها ساکنة مثلها لکن به پنج شرط:

اول: آن که معرب باشد نه مبنی.

دوم: آن که مجزوم باشد نه مرفوع یا منصوب.

سوم: آن که جزمش به سکون باشد نه به حذف نون عوض رفع.

چهارم: آن که بعد از ساکنی نباشد.

پنجم: آن که بعد از آن ضمیر منصوبی نباشد، مثل **﴿و لم أك بغياً﴾**[1] و مثل **﴿و إن تك حسنة﴾**[2] که در هر دو مثال شرائط خمسه جمع است، به خلاف «النسوة لم يكن قائمات» و «لم تكن أيتها النسوة قائمات» زیرا که این دو صیغه مبنی هستند، و به خلاف «سوف يكون زيد قائماً» که مجزوم نیست.

و به خلاف افعال خمسه در حال جزم زیرا که جزم آنها به حذف نون است نه به سکون مثل **﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾**[3].

و بخلاف **﴿لم يكن الذين﴾**[4] که بعد از «يكن» ساکن است که لام «الذين» باشد و به سبب دفع التقاء ساکنین نون «یکن» متحرک شده و به سبب حرکت قوی شده، لذا حذف جائز نیست. و به خلاف «إن یکنه» که بعد از «یکن» ضمیر منصوب است، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها المستعملة، فلاينتقض بنحو: «يده» و «دمه» حيث لم يردهما الضمير إلى أصلهما إذ أصلهما غير مستعمل، و سنشير إلى ذلك بعيد هذا فلا تحذف النون، لأنه خلاف ما يقتضيه الضمير. و این حذف در صورت اجتماع شرائط خمسه جائز است نه واجب قال الرضي: «و قد تحذف لام «تكن» للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد حذفت قبلُ حركتها للجزم أولاً و ذلك لكثرة الاستعمال **﴿لم يک مغيّراً نعمة﴾**[5] كما حذفت كسرة «لم أبالِ» فقيل «لم أُبَل» بعد ما حذفت منه الياء لكثرة الاستعمال أيضاً»[6] انتهى.

مسألة: بر قاعده «الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها» اشکال شده است به «يدك» و «دمك» که کاف ضمیر است و «يد» و «دم» را به اصل شان رد نکرده والا باید «يديک» و «دموك» گفته شود، و أجيب عن الإشكال، بأن المراد من، الأصول ،الأصول

---

۱. سوره مریم (۱۹) آیه (۲۰). ۲. سوره نساء (۴) آیه (۴۰).
۳. سوره نور (۲۴) آیه (۳۲). ۴. سوره بینه (۹۸) آیه (۱).
۵. سوره انفال (۸) آیه (۵۳).
۶. استرآبادی، رضی الدین، شرح الکافیه، ج ۴ ص ۲۰، چاپ بیروت. استاد بعضی از کلمات ضروری متن را از جمله آیه شریفه که شاهد مثال است نیاورده، اینجا طبق متن کافیه ذکر شده است.

المستعملة لا مطلق الأصول، و الأصل في «يد» و «دم» غير مستعمل و لذلك لم يرد إلى الأصل لكنه مشكل للرد إلى الأصل في التصغير، ولكن أُجيب عن ذلك بأن الرد ليس لأجل التصغير بل لأجل الوزن إذ أقل وزن التصغير يجب أن يكون على «فعيل» فتأمل.

الحروف المشبهة بـ«ليس»

مسألة: قالوا وجه الشبه هنا النفي، والدخول على المبتدأ والخبر والغرض من التشبيه الإعمال فاستشكل عليهم، بأنه قياس في اللغة، و هو غير جائز، و أُجيب عنه أولاً بأنا لا نسلم أنه قياس بل هو استقراء، و ثانياً أنه ممتنع في الدلالة لا مطلقاً، و هذا قياس في الأحكام فتأمل.

مسألة: از نوع عمل «ليس» كه عبارت است از رفع اسم و نصب خبر عمل داده شده است «ما» نافيه در نزد اهل حجاز و قرآن هم بر طبق لغت آنها نازل شده، مثل **﴿ما هذا بشراً﴾**[1] و مثل **﴿ما هن أُمهاتم﴾**[2] بكسر تاء «أُمهات».

مسألة: عمل كردن «ما» در نزد حجازيين مشروط به چهار شرط است.

اول: اين كه «إن» بعد از او زياد نشود، پس اگر «إن» زائده بعد او باشد، پس عملى نيست براى «ما» مثل «ما إن أنتم ذهب» كه «ما» عمل نكرده به دليل رفع «ذهب» و وجه اهمال اين است كه عمل «ما» به سبب شباهت به «ليس» مى‌باشد و بعد از «ليس»، «إن» زائده نمى شود.

دوم: اين كه نفى «ما» باقى بماند و منتقض به «إلا» نشود، پس اگر نفى منتقض شود به سبب «إلا» واجب است رفع خبر، مثل **﴿ما أنت إلا بشر مثلنا﴾**[3] و وجه بطلان عمل در اين صورت بطلان معناى «ليس» است چون كه نفى كه معناى «ليس» هست منتقض شده.

---

۱. سوره يوسف (۱۲) آيه (۳۱).
۲. سوره مجادله (۵۸) آيه (۲).
۳. سوره شعراء (۲۶) آيه (۱۵۴).

سوم: آن‌که ترتیبی که معلوم است باقی بماند، یعنی اسم مقدم بر خبر باشد، پس اگر خبر بر اسم مقدم شود و حال آن که خبر «ما» ظرف و جار و مجرور نباشد رفع واجب است، مثل «ما قائم زید» و هم چنین واجب است در صورتی که خبر مقدم ظرف و جار و مجرور باشد، چنانچه همین است ظاهر اطلاق ناظم در این کتاب و در تسهیل و در عمده و در شرح تسهیل و عمده، چون که در این پنج کتاب خبر را قید نکرده که غیر ظرف باشد، پس مطلقاً تقدیم خبر مبطل عمل «ما» می‌شود و به همین اطلاق در کتاب کافیه تصریح کرده که به سبب این اطلاق ابن عصفور را مخالفت کرده، چون ابن عصفور تقدیم خبری را که ظرف یا جار و مجرور باشد، مبطل عمل نمی‌داند و وجه بطلان عمل «ما» در این صورت ضعف «ما» است چون که عملش اصلی نیست بلکه به سبب شباهت به «لیس» می‌باشد.

چهارم: این که معمول خبر اگر غیر ظرف و غیر جار و مجرور باشد، بر اسم مقدم نشود، چون که سبقت گرفتن معمولی که غیر ظرف و غیر جار و مجرور است مبطل عمل «ما» می‌باشد. والوجه في بطلان العمل حينئذ الضعف كسابقه والفصل بالأجنبي نحو: «ما طعامك زيد آكل» که تقدیم «طعامك» که معمول خبر است موجب بطلان عمل «ما» شده است، چون «ما» در عمل ضعیف است و چون فصل به اجنبی شده است.

مسألة: اگر معمول خبر مقدم شود و حال آن که ظرف یا جار و مجرور باشد، مثل «ما بي أنت معنياً» که «بي» معمول «معنياً» است و مقدم شده است، پس علمای نحو، در این صورت تقدیم معمول را اجازه داده‌اند، زیرا که در ظرف و جار و مجرور چیزهایی بخشیده شده است که در غیر ظرف و جار و مجرور بخشیده نمی‌شود. چنانچه در طی مسائل نحویه گفته شده و مراد از توسع در ظروف ایضاً همین اغتفار است. و الاغتفار والتوسع في مواضع، منها الأفعال الناقصة حيث جوزوا الفصل بالظرف والمجرور بينها و بين اسمها، نحو: «كان في الدار أو عندك زيد جالساً» و قد

تقدم عند قول الناظم: «إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر».

و منها فصل فعل التعجب من المتعجب منه، نحو: «و أحبب إلينا أن تكون المقدم» كما يجيء في باب التعجب في قوله:

و فصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر

و منها الفصل بين الحرف الناسخ و منسوخه، نحو ما نحن فيه و نحو تقديمهما خبرين على اسم «إن» و يجيء في باب «إن» عند قوله «وراع ذا الترتيب إلا في الذي»

و منها الفصل بين أداة الاستفهام والمستفهم، إذا كان قولاً جارياً مجرى الظن نحو: «أ في الدار تقول زيداً جالساً» و قد يجيء في باب أفعال القلوب عند قول الناظم:

و كـ «تظن» اجعل «تقول» إن ولي مستفهماً به و لم ينفصل

و منها الفصل بين المضارع و ناصبه، نحو: «إذن والله نرميهم» كما يجيء في باب إعراب الفعل عند قوله: و نصبوا بـ «إذن» المستقبلا» و غير ذلك مما يجده المتتبع في الكتاب و غيره.

مسألة:[1] رفع دادن اسمی را که عطف شود به سبب «بل» بعد از خبری که منصوب است به «ما» واجب بدان این رفع را، در هر جا که این عطف باشد، زیرا معطوف به این دو حرف بعد از نفی موجب می‌شود و نفی منتقض می‌شود، علی رأي غير المبرد كما يجيء في باب العطف، و شرط بقاء نفی منتفی می‌شود مثل «ما زيد قائماً لكن قاعد» برفع «قاعد» که «قاعد» خبر مبتدای محذوف می‌باشد، أي لكن هو قاعد» چون که معطوف به این دو حرف موجب است و «ما» عمل نمی‌کند مگر در منفی، چنان که گذشت و اگر عطف به غیر این دو حرف باشد معطوف نصب داده می‌شود، چون که معطوف به غیر این دو حرف در حکم معطوف علیه است از حیث نفی و

۱. در این مسئله عبارت استاد از نظم خاصی برخوردار نیست، می‌فرماید: خبری که توسط (ما) منصوب است اگر اسمی با (بل) به آن خبر عطف شود باید به رفع خوانده شود البته اقوال دیگری هم در مسئله هست دقت شود.

اثبات مثل «ما زید عالماً و عادلاً» که «عادلاً» مثل «عالماً» منفی می‌باشد، پس نفی منتقض نشده و باقی است لذا باید «عادلاً» نصب داده شود.

مسألة: بای زائده بعد از «ما» و بعد از «لیس» خبر را جر می‌دهد، مثل **﴿أ لیس الله بعزیز﴾**[1] که «عزیز» خبر «لیس» است و مجرور شده است به بای زائده و مثل **﴿و ما ربك بغافل﴾**[2] که «غافل» خبر «ما» است و به بای زائده جر داده شده و فرقی نیست در این حکم بین «ما» حجازیه که عمل کند و بین «ما» تمیمیه که عمل نکند، چنان که همین عدم فرق را مصنف در شرح کافیه گفته است، زیرا که با، داخل شده بر خبر به سبب منفی بودنش نه به سبب منصوب بودنش، لذا بنابر هر دو لغت بای زائده بر خبر داخل می‌شود، چون که در بین دو لغت فرقی در منفی بودن خبر نیست و دلالت می‌کند بر این که دخول با، به سبب منفی بودن است نه به سبب منصوب بودن، داخل شدن با، در «لم أکن بقائم» چون خبر منفی است و امتناع دخول با، در مثل «کنت قائماً» چون که خبر منفی نیست، پس دانسته می‌شود که سبب دخول با، نفی است نه نصب.

مسألة: جائز است در معطوف بر خبر در این هنگام که خبر مجرور به با شده جر معطوف عطفاً علی لفظ الخبر و جائز است نصب معطوف عطفاً علی محل الخبر.

مسألة: دخول بای زائده بر خبر برای تأکید نفی است، چنان که قبلاً گفته شد که غرض از جمیع زوائد و لو فعل باشد مثل «کان» زائده تأکید است و بعضی گفته که غرض در این مورد بالخصوص دفع توهم اثبات است، زیرا که گاهی مخاطب صدر کلام را که نفی است نمی‌شنود، لذا با، در خبر زیاد می‌شود تا دلالت بر نفی کند چون که با، بر خبر مثبت داخل نمی‌شود.

مسألة: بعد از «لا» و بعد از نفی «کان» گاهی جر داده می‌شود خبر به بای زائده، مثل «لاذو شفاعة بمغن» که «مغن» خبر «لا» است و مجرور به بای زائده شده و مثل

۱. سوره زمر (۳۹) آیه (۳۷).
۲. سوره انعام (۶) آیه (۱۳۲).

«ولم أكن بأعجلهم» که «أعجل» خبر «كان» منفيه است و مجرور به باى زائده شده و ابن عصفور گفته است كه اين مجرور شدن خبر در «لا» و «كان» منفيه سماعى است نه قياسى.

مسألة: در نكرات فقط «لا» عمل «ليس» مى‌كند با شرائطى كه در «ما» ذكر شد، مگر شرط اول چون كه شرط اول در «لا» تحصيل حاصل است، زيرا كه «إن» نافيه بعد از «لا» واقع نمى‌شود، تا محتاج به شرط عدمش باشيم و نكره بودن در اسم «لا» شرط است و هم در خبرش، مثل «تعز فلا شيء على الأرض باقياً» كه «شيء» و «باقياً» هر دو نكره هستند و جائز دانسته است مصنف در شرح تسهيل مثل ابن جنى اعمال «لا» را در معرفه مثل «ولا أنا باغياً» كه «أنا» اسم «لا» و معرفه است.

مسألة: غالب در استعمال حذف خبر «لا» است مثل «لا براح» كه «لي» خبر «لا» است حذف شده و بعضى حذف خبر را واجب دانسته‌اند.

مسألة: «تلي» در كلام ناظم فعل مضارع ثلاثى مجرد است، نه مزيد و ماضيش «ولي» مى‌باشد و اعلالش مثل «تعد» مى‌باشد و قول شارح «أي تتولى» اشاره به مضارع بودن «تلي» مى‌باشد و هم چنين اشاره است به اين كه ماضيش «ولي» و مثال واوى است مثل «وعد» نه «تلو» كه ناقص واوى است، پس دانسته شد كه «تلي» فعل مضارع است نه ماضى.

مسألة: «لات» در اصل «لا» بوده و تاء بر او زائد شده براى تأنيث كلمه بنابر مشهور و أما غير المشهور في تاء «لات» فقد أشرنا إليه في شرح قول المصنف «بتا فعلت و أتت و يا افعلي» فراجع.

مسألة: براى تاء تأنيث سيزده معنى ذكر كرده‌اند، چنانچه بيايد در باب تأنيث در ذيل قول مصنف «و يعرف التقدير بالضمير» و هيچ يک از آن سيزده معنى تأنيث كلمه نيست فتأمل.

مسألة: «لات» و «إن» والى و صاحب اين عمل مى‌شوند، يعنى عمل «ليس»

می‌کنند مثل «ولات حین مناص» که اسم «لات»، «حین» مرفوع است که حذف شده و «حین» مذکور خبر «لات» است و منصوب و مثل «إن هو مستولیاً» که «هو» اسم «إن» است و «مستولیاً» خبر آن.

مسألة: نیست از برای «لات» عمل در غیر «حین» و چیزی که مرادف «حین» باشد مثل «ساعة» و «أوان» چون «لات» در عمل ضعیف است و غیر زمان قوی و معلوم است که عامل ضعیف نمی‌تواند در معمول قوی عمل کند.

مسألة: حذف اسم «لات» و باقی گذاشتن خبرش زیاد است چنان که مثالش گذشت و عکس یعنی حذف خبر و باقی گذاشتن اسم «لات» قلیل است و خوانده شده شذوذاً ﴿**ولات حین مناص**﴾[1] برفع «حین» که اسم «لات» شود و خبر «لات»، «لهم» است که در تقدیر است.

مسألة: جائز نیست ذکر اسم و خبر «لات» معاً بلکه باید یکی از آنها حذف شود چنانکه در مسأله سابقه بیان شد.

★ ★ ★

۱. سوره ص (۳۸) آیه (۳).

أفعال المقاربة

مسألة: اعلم أن بعضهم جعل التسمية بها من باب تسمية الكل باسم الجزء، و بعض آخر جعلها من باب تسمية الكل باسم البعض.

و جعلها الشارح من باب التغليب، و أنكر بعض كل هذه الثلاثة، و قال إن التسمية حقيقة إذ القرب داخل في مفهوم كل واحد من هذه الأفعال فجميعها للمقاربة.

مسألة: هذه الأفعال على ثلاثة أقسام، الأول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلم، والثاني ما هو للشروع في الخبر، والثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلم.

مسألة: مثل «كان» می‌باشد در عمل کردن «كاد» که دال بر قرب خبر است از برای اسم به عقیده متکلم و این «كاد» از باب «خاف، خاف» می‌باشد مثل **﴿يكاد زيتها يضيء﴾**[1] أما «كاد» كه از باب «ضرب، يضرب» است پس او به معنای مکر و دشمنی می‌باشد مثل **﴿يكيدون كيداً و أكيد كيداً﴾**[2] و ایضاً مثل «كان» می‌باشد «عسى» که برای امیدوار بودن متکلم است حصول خبر را برای اسم و «عسى» از باب «نصر، ينصر» و «ضرب، يضرب» آمده.

مسألة: افعال مقاربه مثل «كان» و اخواتش ناقصه می‌باشند، یعنی بمرفوع فقط اکتفا نمی‌کنند لکن خبر افعال مقاربه اخص از افعال ناقصه می‌باشد، زیراکه خبر باید غالباً فعل مضارع باشد.

مسألة: نادر و قلیل است که غیر فعل مضارع خبر «كاد» و «عسى» واقع شود و

---

۱. سوره نور (۲۴) آیه (۳۵).
۲. سوره طارق (۸۶) آیه (۱۶).

مراد بغیر مضارع اسم مفرد است نه، مطلق ما کان قابلاً للخبریة، چنان که ناظم به این که مراد از غیر مضارع فقط اسم مفرد است، در شرح کافیه تصریح کرده، مثل «عسیت صائماً» که «صائماً» اسم مفرد است خبر «عسی» واقع شده و مثل «کدت آئباً» که «آئباً» ایضاً اسم مفرد است خبر «کاد» واقع شده و مراد از اسم، اسم مقابل فعل است و مراد از مفرد، مفرد مقابل جمله است، فلا تغفل. و زیاد است آمدن خبر این «کاد» و «عسی» فعل مضارع مثل امثله‌ای که بعد از این ذکر می‌شود.

مسألة: بدون «أن» بودن فعل مضارعی که خبر «عسی» واقع می‌شود، قلیل است. مثل:

عسی الکرب الذي أمسیت فیه   یکون وراءه فرج قریب[1]

که «یکون» خبر «عسی» می‌باشد و بدون «أن» آمده شاعر فارسی مضمون این بیت را به نظم آورده می‌گوید:

صبر و ظفر هر دو دوستان قدیمند   بر اثر صبر نوبت ظفر آید

بگذرد این روزگار تلخ‌تر از زهر   بار دگر روزگار چون شکر آید

مسألة: زیاد است در فعل مضارع که خبر «عسی» واقع می‌شود، متصل شدنش به «أن» مثل **﴿عسی ربکم أن یرحمکم﴾**[2] که «یرحم» متصل به «أن» شده. والوجه في ذلك أن «عسی» للترجي، والترجي یقتضي استقبالیة المترجی أي الخبر فیناسبه «أن»، لأنها تخلص المضارع للاستقبال.

مسألة: استشکل اقتران المضارع بـ«أن»، بأنه یلزم منه حمل المصدر علی الذات، و أُجیب عنه بوجوه، منها أنه من باب «زید عدل» فیؤول بأحد المجازات الثلاثة، و منها أنه یقدر مضاف قبل الاسم مثلاً تقدیر «عسی زید أن یقوم»، «عسی أمر زید أن یقوم» و منها أن «أن» هنا لاتؤول بالمصدر، و إنما جيء بها لتدل علی تراخي حصول الخبر.

---

۱. شرح الکافیه، ج ۴ ص ۲۱۸، شعر از هدبةبن خشرم و شاهد در «یکون وراءه فرج قریب» است.
۲. سوره اسراء (۱۷) آیه (۸).

مسألة: خبر «كاد» به عكس خبر «عسى» مى‌باشد، پس كثير تجرد خبر «كاد» است از «أن» مثل ﴿و ما كادوا يفعلون﴾[1] كه «يفعلون» بدون «أن» آمده و قليل است اتصال خبر «كاد» به «أن» مثل «قد كاد من طول البلى أن يمصحا».

مسألة: «حرى» هم مثل «عسى» به معناى ترجى است. و لكن اختصاص داده شده به اين كه واجب است كه خبرش متصل به «أن» شود، پس خبر «حرى» مجرد از «أن» نمى‌شود نه در شعر و نه در غير شعر، مثل «حرى زيد أن يقوم» كه «أن» بر «يقوم» داخل شده وجوباً. مثل اين كه واجب دانسته‌اند بر خبر «اخلولق»، «أن» را به سبب اين كه «اخلولق» مثل «حرى» مى‌باشد در دلالت بر ترجى، مثل «اخلولقت السماء أن تمطر» كه «أن» بر «تمطر» داخل شده وجوباً.

مسألة: بعد از «أو شك» زياد است متصل شدن خبر به «أن» مثل:

و لو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملّوا و يمنعوا[2]

كه «أن يملّوا» متصل به «أن» شده وجوباً.

مسألة: منفى شدن «أن» از خبر «أوشك» قليل است مثل:

يوشك من فر من منيته   في بعض غراتها يواقعها

كه «يواقعها» بدون «أن» آمده است.

مسألة: بعضى نسخه‌ها «يوافقها» را مضارع «وافق» دانسته و بعضى نسخه‌ها مضارع «واقع» و ايضاً بعضى «يوشك» را به فتح شين دانسته‌اند تا مجهول باب افعال باشد و بعضى بكسر شين دانسته‌اند تا معلوم آن باب شود.

مسألة: مثل «كاد» است در قول اصح «كرب» بفتح را، پس كثيراً تجرد خبر «كرب» است از «أن» مثل «كرب القلب من جواه يذوب» كه «يذوب» بدون «أن» آمده و

---

۱. بقره (۲) آيه (۷۱).

۲. قائل اين شعر معلوم نيست. در شرح اشمونى، ج ۱ ص ۲۷۸ آمده است و شاهد در (لأوشكوا أن يملّوا) است كه خبر اوشک مقترن به «أن» مصدريه با فعل مضارع است.

متصل شدن خبر «کرب» به «أن» قلیل است، مثل «و قد کربت أعناقها أن تقطعا» که «تقطعا» متصل به «أن» شده و الف «تقطعا» الف اطلاق است، نه الف تثنیه و «تقطع» فعل مضارع است. و در اصل «تتقطع» بوده از قبیل ﴿ناراً تلظی﴾[1].

مسألة: ترك «أن» از خبر فعلی که برای شروع باشد واجب است چون که فعل ذي الشروع دلالت بر زمان حال می‌کند و «أن» برای استقبال است، فبینهما تناف مثل «أنشأ السائق یحدو» که «یحدو» بدون «أن» آمده وجوباً و «حدي» خواندن اشعار است به نغمه مخصوصی برای سرعت سیر ابل، لذا شارح می‌گوید: «أي یغني للإبل» و مثل «طفق زید یدعو» و گفته می‌شود «طبق» با باء بنقطة واحدة من تحت. و همچنین است «جعلت أنظم» و «أخذت أتکلم» و «علق زید یفعل» که همه اینها برای شروع در خبر است، مثلاً «أخذت أتکلم» یعنی شروع کردم در این که تکلم بنمایم و زیاد کرده است مصنف در کتاب تسهیل «هب» را یعنی در کتاب تسهیل گفته که «هب» ایضاً از افعال شروع است و در شرح تسهیل گفته «هب» غریب است یعنی یکه و تنها می‌باشد و صیغه دیگری برایش نیست.

مسألة: این افعال ملازم ماضی می‌باشند و لکن استعمال کرده‌اند فعل مضارع «أوشك» را و فعل مضارع «کاد» را مثل «یوشك من فر من منیته» که در سابق گذشت و مثل ﴿یکاد زیتها﴾[2] که ایضاً گذشت و زیاد کرده‌اند برای «أوشک» اسم فاعل را، پس گفته‌اند «موشکاً» مثل «فموشکة أرضنا أن تعود» و حکایت کرده مصنف در شرح کافیه استعمال اسم فاعل «کاد» را مثل قول شاعر:

أموت اسیً یوم الرجام و إنني　　　یقیناً لَرهنٌ بالذي أنا کائد[3]

که «کائد» اسم فاعل «کاد» است و حکایت کرده است جوهری صاحب کتاب

---

۱. سوره لیل (۹۲) آیه (۱۴).　　۲. سوره نور (۲۴) آیه (۳۵).

۳. شعر از کثیر عزّه و شاهد در «کائد» است که از کاد اسم فاعل ساخته شده است. شرح اشمونی، ج ۱ ص ۲۸۷، چاپ بیروت.

صحاح اللغة مضارع «طفق» را که «یطفق» می‌باشد و «طفق، یطفق» از باب «ضرب، یضرب» و «علم، یعلم» آمده گفته است، مصنف در شرح تسهیل که ندیده‌ام این حکایت مضارع «طفق» را برای غیر جوهری، یعنی کسی دیگر نگفته است که «طفق» مضارع دارد و حکایت کرده جماعتی اسم فاعل «کرب» را مثل قول شاعر:

أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل[1]

و حکایت کرده کسائی اسم فاعل «جعل» را و حکایت کرده اخفش مضارع «طفق» را پس قول ناظم «لم أره لغيره» باطل است و هم چنین اخفش حکایت کرده مصدر «طفق» را و مصدر «کاد» را.

مسألة: بدان که بعد از «عسی» و «اخلولق» و «أوشك» گاهی غنی حاصل می‌شود به سبب «أن» و فعل مضارع از ثانی یعنی از خبر که مفقود است، حاصل این که این سه فعل گاهی مستغنی می‌شوند به سبب «أن» و فعل مضارع از خبر مثل «عسی أن یقوم زید» پس در این صورت «أن» و فعل مضارع در محل رفع است به «عسی» یعنی اسم «عسی» می‌باشد و جای اسم و خبر نشسته چنان که «أن» و فعل مضارع جای دو مفعول نشسته است. در قول خداوند: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾[2] که «أن يتركوا» جای دو مفعول «حسب» نشسته و این ترکیب بنابر آن چیزی است که مصنف، او را اختیار کرده است، که عبارت است از: همیشه این افعال را ناقصه قرار دادن، یعنی این ترکیب بنابر رأی مصنف است، چون که مصنف این افعال را همیشه ناقصه می‌داند و رفته‌اند جماعتی به سوی این که این افعال در این صورت تامه می‌باشد، که اکتفاء به فاعل کرده‌اند و محتاج بخبر نیستند. و على كلا التركيبين يجري في «زيد» احتمالان الأول أن يكون «زيد» فاعلاً لـ«يقوم» والثاني أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً، و

---

۱. شعر از قیس‌بن خفاف است که شاهد در «کارب» است که عده‌ای از نحویها این کلمه را اسم فاعل از کرب می‌دانند. شرح اشمونی، مصدر سابق. در بعضی نسخه‌ها کلمه «فاعجل» فارحل آمده که ظاهراً غلط است.

۲. سوره عنکبوت (۲۹) آیه (۲).

ضمير الفاعل مستتراً في «يقوم» راجعاً إلى «زيد» و «عسى أن يقوم» خبراً مقدماً لـ «زيد».

مسألة: مجرد بياور از ضمير «عسى» و «اخلولق» و «أوشك» را بنابر تامه بودن آنها و يا بنابر ناقصه بودن آنها، على القول بالسد، لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنف فيها و يا آن كه رفع بده به اين افعال ضمير را بنابر ناقصه بودن و اين مجرد آوردن از ضمير و رفع دادن ضمير در زمانى است كه اسمى قبل از آنها ذكر شود، مثل «زيد عسى أن يقوم» فحينئذ يجوز في «عسى» أن تكون مجردة عن الضمير، و أن يقوم فاعلها على التمام أو اسمها ساداً مسد الجزئين على القول بالنقص أبداً، و يجوز أن تكون رافعة لضمير مستتر فيها راجعاً إلى المبتدأ على القول بالنقص، ولا يجوز الاستتار على التمام لكون الفاعل موجوداً في الكلام أعني «أن يقوم» و على جميع التراكيب يستتر في «يقوم» ضمير راجع إلى «زيد» و هكذا الكلام في «اخلولق» و «أوشك».

مسألة: ليس قوله تعالى: ﴿**عسى أن تكرهوا شيئاً**﴾[1] نصاً في هذه المسألة لاحتمال التنازع في «شيئاً» فتأمل.

مسألة: يظهر أثر التجرد والإضمار فيما كان الاسم المقدم غير مفرد مذكر فقل على التجريد حينئذ ـ و هو أي التجريد لغة أهل الحجاز ـ: «الزيدان عسى أن يقوما» و «الزيدون عسى أن يقوموا» بإفراد «عسى» في المثالين، و لو لم يكن مجرداً لقيل: «عسيا» في المثال الأول، و «عسوا» في المثال الثاني، و قل أيضاً على التجريد «هند عسى أن تقوم» بدون تاء التأنيث الساكنة في «عسى»، و لو لم يكن مجرداً عن الضمير لقيل «عست» بتاء التأنيث، و قس عليه «الهندان عسى أن تقوما» و «الهندات عسى أن يقمن» و هو واضح و كذا «أنا عسى أن أقوم» و «نحن عسى أن نقوم» و قل على الإضمار و هو لغة بني تميم «الزيدان عسيا أن يقوما» و «الزيدون عسوا أن يقوموا» و

---

١. سوره بقره (٢) آيه (٢١٦).

«هند عست أن تقوم» و «الهندان عستا أن تقوما» و «الهندات عسين أن يقمن» و «أنا عسيت أن أقوم» و «نحن عسينا أن نقوم».

مسألة: لا يجب في الاسم الذي ذكر قبل هذه الأفعال أن يكون مبتدأ، بل يجوز أن يكون غيره نحو قوله تعالى **﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾**[1]

مسألة: فتح و کسر سین را در «عسی» جائز بدان! لکن نه مطلقاً، بلکه بشرط متصل شود به «عسی» تاء الضمير مثل «عسيت» بالحركات الثلاث یا نون ضمیر مثل «عسين» یا «نا» مثل «عسينا» و مختار بودن فتح دانسته شده یا از تقدم ذکر فتح در نظم بر کسر و یا از دلیل خارجی، یعنی به سبب شهرت فتح در کلام عرب و به همین فتح خوانده‌اند قراء سبعه هر یک از این افعال را که در قرآن می‌باشد، مگر نافع که به کسر خوانده است.

☆ ☆ ☆

۱. سوره حجرات (۴۹) آیه (۱۱).

الحروف المشبهة بالفعل

و هي المشبهة بالفعل في خمسة أشياء:

الأوّل: في كونها أي هذه الحروف رافعة و ناصبة، كمطلق الأفعال في الرافعية فقط، و كفعل المتعدي في الرافعية والناصبية معاً، أو كمطلق الأفعال مطلقاً إن كان المراد من الناصبية أعم من النصب على المفعول به، و هو الأقرب والفرق بينها و بين الفعل بتقديم النصب فيها، و تأخيره في الفعل لتمييزها عنه إذ لولا هذا الفرق لتوهم أنها أفعال لكمال شباهتها بها.

والثاني: في اختصاصها بالأسماء كمطلق الأفعال سواء كانت ناسخة أم لم تكن ناسخة، لأن الأفعال مطلقاً تحتاج إلى مرفوع سواء كان فاعلاً لها، كالأفعال التامة أو اسماً لها كالأفعال الناقصة كـ «كان» و «عسى».

والثالث: في دخولها على المبتدأ والخبر، كالأفعال الناسخة كـ «كان» و «عسى» و «علم».

والرابع: في بنائها على الفتح كـ «ضربن» و «يضرب» و «اضربن».

والخامس في كونها ثلاثية و رباعية و خماسية، كعدد حروف الأفعال الثلاثية والرباعية والخماسية كـ «ضرب» و «دحرج» و «استخرج».

لـ «إن» المكسورة الألف المشددة النون و «أن» المفتوحة الألف المشددة النون إذا كانتا حرفين للتأكيد، والتحقيق لا إذا كانتا اسمين مراداً بهما لفظهما، و لا إذا كانتا فعلين، و لا إذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى «نعم» و لـ «ليت» إذا كانت

للتمني، و هو طلب حصول المحال العادي كعود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا إذا كانت اسماً للفظها أو مصدراً لـ «لات، يليت» الوارد في القرآن مضارعه نحو: ﴿لايلتكم﴾ و «لكن» إذا كانت للاستدراك، و هو دفع توهم نشأ من كلام سابق عليها نحو: «زيد مجتهد» فيتوهم من هذا الكلام أنه عادل، لأن مقتضى العلم والاجتهاد العدالة فيقال «لكنه فاسق» و «لعل» إذا كانت للترجي، و هو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة، و للإشفاق و هو توقع شيء مكروه كذلك مثال الأول «لعل الحبيب قادم» مثال الثاني «لعل المال مسروق» و لـ «كأن» إذا كانت للتشبيه و فيه تأكيد ليس في كاف التشبيه، لأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى أو لأنها مركبة من الكاف و «أن» و هي للتحقيق لجميع هذه الحروف عكس ما لـ «كان» من عمل ثابت و هو نصب الاسم و رفع الخبر و قد أشرنا إلى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك: «إن زيداً عالم بأني كفو» فـ «زيداً» منصوب اسم «إن» و «عالم» مرفوع خبر «إن» و «بأني كفو» متعلق بـ «عالم» و كقولك «ولكن ابنه ذو ضغن» فـ «ابنه» منصوب اسم «لكن» و «ذو» مضاف إلى «ضغن» مرفوع خبر «لكن».

مسألة: این حروف بر جمله‌ای که حذف مبتدا در آن جمله واجب باشد داخل نمی‌شوند و اقسام این جمله در باب مبتدا و خبر ذکر شد و هم چنین داخل نمی‌شوند بر جمله‌ای که مبتدا در آن جمله صدارت داشته باشد، مگر ضمیر شأن چنانچه به زودی بیاید در قول مصنف: «و إن تخفف «أن» فاسمها استكن».

مسألة: بدان که جائز نیست تقدیم خبر بر این حروف مطلقاً، چه این که ظرف یا جار و مجرور باشد یا آن که غیر آن باشد، اما تقدیم خبر این حروف بر اسم پس این تقدیم بر سه قسم است:

اول: این که خبر غیر ظرف و جار و مجرور باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است و قول مصنف «و راع ذا الترتيب» اشاره به همین قسم است. والوجه فيه أن هذه الحروف غير متصرفة فكما لايتقدم عليها كذلك لا يتقدم على اسمها حفظاً لما عليه من الترتيب.

دوم: این که خبر ظرف و جار و مجرور باشد، لکن مدخول لام ابتدا نباشد که در این صورت تقدیم خبر بر اسم جائز است و قول ناظم:

.... إلا في الذي   كليت فيها أوهنا غير البذي

اشاره به همین قسم است که «فیها» و «هنا» بر اسم که «غیر البذي» است مقدم شده.

سوم: این که خبر ظرف یا جار و مجرور باشد، لکن مدخول لام ابتدا باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است به سبب عدم جواز اجتماع دو حرف تأکید.

مسألة: وگاهی واجب می‌شود تقدیم خبر بر اسم، مثل «في الدار صاحبها» و قد تقدم الوجه في ذلك فتذكر.

مسألة: همزه «أن» را فتحه بده وجوباً برای سد کردن مصدر در مسد آن یعنی واجب است فتح دادن همزه «أن» در جایی که مفرد بودن واجب باشد و آن هشت مورد است که شارح هفت مورد را ذکر کرده.

اول: آن که «أن» با اسم و خبرش فاعل باشد مثل **﴿أ و لم يكفهم أنا أنزلنا﴾**[1]

دوم: آن که نائب فاعل باشد مثل **﴿قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن﴾**[2]

سوم: آن که مفعول غیر محکیة بالقول باشد مثل **﴿و لاتخافون أنكم أشركتم﴾**[3]

چهارم: آن که مبتدا باشد مثل **﴿و من آياته أنك ترى الأرض﴾**[4]

پنجم: آن که خبر باشد از اسم معنی یعنی از مصدر غیر قول مثل «اعتقادي أنك فاضل».

ششم: آن که مجرور باشد مثل «عجبت من أنك قائم».

هفتم: آن که تابع یکی از این مذکورات باشد مثل **﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت**

---

۱. سوره عنکبوت (۲۹) آیه (۵۱).
۲. سوره جن (۷۲) آیه (۱).
۳. سوره انعام (۶) آیه (۸۱).
۴. سوره فصلت (۴۱) آیه (۳۹).

علیکم و أني فضلتکم علی العالمین﴾[1]

هشتم: که شارح ذکر نکرده جایی است که مجرور باشد به اسمی که در او معنای ظرف نباشد مثل ﴿إنه لحق مثل ما أنکم تنطقون﴾[2] و اگر مجرور باشد به اسمی که در او معنای ظرف باشد واجب است کسر همزه، مثل «اجلس حیث إن زیداً جالس» کما یأتي.

مسألة: إن قلت إن الثامن داخل في السادس لإطلاق قول الشارح «أو مجروراً» والتقیید بالحرف خلاف الأصل، قلت نعم ولکن یلزم من إدخال الثامن في السادس دخول ما لیس بداخل کما بیناه فتدبر فإنه یحتاج إلی مزید دقة.

مسألة: همزه را کسره بده وجوباً در سوای این هشت صورت مذکوره لکن به شرطی که از موارد جائز الوجهین نباشد، و موارد وجوب کسره ده مورد است که شارح پنج مورد را ذکر کرده است.

اول: زمانی که «إن» با اسم و خبرش واقع شود در ابتدا کلام زیرا که اگر فتحه داده شود تأویل مصدر می‌رود و مفرد می‌شود و لفظ مفرد کلام مفید نمی‌شود بلکه استعمال مفرد درکلام عرب جائز نیست عند المحققین مثل ﴿إنا أنزلناه﴾[3] و مثل «اجلس حیث إن زیداً جالس» و مثل «جئتك إذ إن زیداً أمیر» و تعدد مثال برای تعمیم ابتداء کلام است. حتی یشمل الابتداء الحقیقي والحکمي إذ الواقعة بعد «حیث» و «إذ» في ابتداء الکلام حکماً، ولا یخفی علیك أن الوقوع في الابتداء غیر وقوعها مبتدأ فلا تغفل.

الثاني: إذا وقعت في بدء صلة أي أولها نحو: ﴿ما إن مفاتحه﴾[4] لأن کل صلة یجب أن تکون جملة کما تقدم في الموصولات إلا صلة «ال» و لو فتحت لأولت بالمفرد، و ذلك لایجوز إلا في صلة «ال» کما تقدم أیضاً فإن لم تقع في الأول أي في أول الصلة

---

۱. سوره بقره (۲) آیه (۴۷).
۲. سوره ذاریات (۵۱) آیه (۲۳).
۳. سوره یوسف (۱۲) آیه (۲).
۴. سوره قصص (۲۸) آیه (۷۶).

لم تكسر همزتها نحو: «جاءني الذي في ظني أنه فاضل» بل يجب حينئذ فتحها إما لأنها مبتدأ مؤخر أو فاعل على الاختلاف في أمثال المقام فإنه من قبيل **﴿أ في الله شك﴾**[1].

الثالث: حيث وقعت «إن» ليمين مكملة أي تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فإذا وقعت كذلك فاكسر همزتها كـ **﴿حم؛ والكتاب المبين؛ إنا أنزلناه﴾**[2] فالواو في «والكتاب» قسمية و فعل القسم محذوف و جملة **﴿إنا أنزلناه﴾** جواب القسم أو ذكر فعله و بعده اللام نحو: «حلفت إن زيداً لقائم» فيجب في الصورتين كسر الهمزة، لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة.

الرابع: إذا حكيت هي و ما بعدها بالقول أي تقع مع اسمها و خبرها مفعولاً للقول أو ما في معناه نحو: **﴿قال إني عبدالله﴾**[3] و **﴿قال الله إني معكم﴾**[4] فحينئذ يجب كسرها، لأن المحكي بالقول، و ما في معناه يجب أن يكون جملة أو ما في معناها نحو: «قال: نعم» فإن وقعت «إن» مع اسمها و خبرها بعد القول، ولكن لم تحك به أي لا يكون مفعولاً للقول لم تكسر نحو: «أخصك بالقول أنك فاضل» فحينئذ يجب فتحها، لأنها مجرورة بلام التعليل المقدر.

الخامس: إذا حلت محل حال كـ «زرته و إني ذو أمل» أي «مؤملاً» ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تأويل المفرد، لأنه نقض للغرض و لأنه لو كان كذلك لفسره بالمصدر لا باسم الفاعل، بل الغرض بيان كونها حالاً و منصوباً لامعطوفاً على «زرت» لأن المنصوبية دليل على عدم العطف إذ المعطوف على الأول أي على المستأنفة أول أي لامحل له من الإعراب، فوجود الإعراب أي النصب دليل على عدم العطف و إذا ثبت الحالية يجب كسر همزتها و إن كان الأصل في الحال الإفراد كالخبر، لأنها لو فتحت تؤول الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في إضافة

---

١. سوره ابراهيم (١٤) آيه (١٠).
٢. سوره زخرف (٤٣) آيه (٢).
٣. سوره مريم (١٩) آيه (٣٠).
٤. سوره دخان (٤٤) آيه (٣ ـ ١).

المصادر من كونها معنوية، والحال مشروطة بالتنكير فالجمع بين الفتحة، والحالية جمع بين المتنافيين و هو غير جائز مع أن الواو الحالية تمنع الفتحة، لأنها لا تدخل إلا على الجملة والفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان أي الواو والفتحة.

السادس: إذا وقعت من بعد فعل قلبي علق باللام المزحلقة، كاعلم إنه لذو تقى» فيجب حينئذ كسرها إذلو فتحت لتسلط العامل على اللام، و ما بعدها و ذلك غير جائز، لانّ اللام لها صدر الكلام، و ماله صدر الكلام يمنع من تسلط ما قبلها عليها، و على ما بعدها، و هذه اللام مكانها في المبتدأ زحلقت إلى الخبر كراهية اجتماع أداتي التأكيد في مكان واحد.

السابع: إذا وقعت صفة نحو: «مررت برجل إنه فاضل» فحينئذ يجب كسرها، لأنها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتح مؤولة بالمصدر المعرفة، و لأن الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات، ولا يجوز ذلك إلا بأحد من التأويلات الثلاثة، والتأويل خلاف الأصل، فلابد من تقييد قوله فيما سبق «أو تابعة لشيء من ذلك» بقيد يخرج هذه الصورة.

الثامن: أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: «زيد إنه فاضل» والوجه فيه الوجه الثاني في السابع.

التاسع: أن تقع تابعاً لشيء مما ذكر نحو: «إن زيداً فاضل» و «إن عمراً جاهل».

والعاشر: أن تقع بعد «حيث» و نحوها مما يضاف إلى الجمل، فحينئذ يجب كسرها إذ فتحها يوجب إضافة أي «حيث» إلى المفرد، و ذلك لا يجوز إلا على قلة والشارح أدرج هذا القسم في الأول زعماً منه أن الابتداء أعم كما بيناه، والأحسن عدم الإدراج فتلك عشرة كاملة فاحفظ واغتنم، و زاد بعضهم موارد أُخر منها أن تقع بعد «كلا» نحو: (**كلا إن اللإنسان ليطغى**)[1] والواقعة بعد «حتى» الابتدائية نحو: «مرض

١- سورة علق (٩٦) آيه (٦).

زید حتى إنهم لا يرجونه» والمقرون خبرها باللام من غير تعليق فإنه في جميع ذلك يجب الكسر ولكن الحق أن ذلك كله من أفراد المورد الأول فلا تغفل.

مسألة: بعد ما بينا موارد وجوب الكسر نشرع في موارد جواز الوجهين و على الله التوكل و به الاعتصام.

مسألة: المواضع التي يجوز فيها الوجهان، أي الفتح والكسر تسعة والمذكورة في الكتاب خمسة:

الأول: إذا وقعت «ان» بعد إذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا انك قائم» فيجوز كسرها بناء على أنها واقعة موقع الجملة أضيفت إليها «إذا» الفجائية، و يجوز فتحها بناء على أنها مؤولة بالمصدر و هو مبتدأ خبره «إذا» الفجائية والتقدير «خرجت فإذا قيامك» أي «ففي زمان الخروج قيامك» أو «ففي مكان الخروج قيامك» هذا بناء على اسميتها و أما على الحرفية فالخبر محذوف أي «خرجت فإذا قيامك موجود».

الثاني: إذا وقعت بعد قَسم لا لام بعده، فالحكم في همزتها بوجهين نمي، نحو: «حلفت انك كريم» فيجوز كسرها بناء على أنها واقعة موقع الجملة جواباً للقَسم و «حلفت» إنشاء للقسم والمقسم به محذوف، و جواب القسم يجب أن يكون جملة و يجوز الفتح بناء على أن تكون الجملة مؤولة بالمصدر و مقسماً به و فعل القسم محذوف و «حلفت» إخبار عن القسم والتقدير «حلفت بكرمك» نظير «حلفت بحياتك».

الثالث: كونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو ﴿**كتب ربكم على نفسه الرحمة إنه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده و أصلح فأنه غفور رحيم**﴾[1] فيجوز كسرها بناء على جعل ما بعد الفاء جملة باقية على حالها، و يجوز فتحها بناء على تأويل ما بعد الفاء بالمصدر و جعله مبتدأ لخبر محذوف أو خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير على الأول «فهو غفور رحيم» و على الثاني «فمغفرته و رحمته حاصلتان» أو

---

۱. سوره انعام (۶) آیه (۵۴).

«فالحاصل الغفران والرحمة» لكن الثاني أولى لأنه المعهود في الجملة الجزائية كما في قوله تعالى: ﴿و إن مسه الشر فيؤوس﴾[1] أي «فهو يؤوس».

الرابع: إذا وقعت «ان» خبراً عن مبتدأ هو قول و خبرها أي خبر «ان» أيضاً يكون قولاً، و يكون فاعل القولين شخصاً واحداً نحو: «خير القول إني أحمد الله» فيجوز الكسر بناء على الإخبار بالجملة نظراً إلى ذات المبتدأ أي مادة القول لا إلى و صفه العنواني أعني المبتدئية فبهذا الاعتبار يجوز الكسر، لأن المحكيِ بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق، و إنما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار و يجوز الفتح نظراً إلى الوصف العنواني أعني المبتدئية فقط والأصل في خبر المبتدأ الإفراد فإن قيل: هذا المثال لا ينطبق على الممثل، لأن المبتدأ ليس فيه القول، لأن المبتدأ لفظة «خير» قلنا في الجواب إن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة خصوصاً في هذا المثال.

الخامس: إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿إنا كنّا مِن قبلُ ندعوه إنه هو البر الرحيم﴾[2] فيجوز الفتح بناء على أنها تعليل نحوي أو لغوي نظير «للتأديب» في قولنا «ضربته للتأديب» و لام العلة مقدرة والجملة مؤولة بالمفرد المجرور أي «لبره و رحمه» و يجوز الكسر بناء على استئناف بياني جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: لم كنتم تدعونه من قبل فقيل في الجواب إنه هو البر الرحيم أو قيل هل الذي كنتم تدعونه من قبل بر رحيم فقيل في جوابه ذلك. هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد يمكن العطف عليه نحو: ﴿إن لك لاتجوع فيها و لاتعرى و أنك لاتظمَوا فيها و لاتضحى﴾[3] الشاهد في «انك» فيجوز الكسر على أن تكون جملة مستأنفة نحوية و يجوز الفتح على أن تكون معطوفة على «أن لا تجوع» المؤول بالمصدر.

---

١. سوره فصلت (٤١) آيه (٤٩). ٢. سوره طور (٥٢) آيه (٢٨).
٣. سوره طه (٢٠) آيه (١١٨ و ١١٩).

السابع: أن تقع بعد «حتى» فإن جعل «حتى» ابتدائية فالكسر، و إن جعلت جارة فالفتح، نحو: «مرض زيد حتى انهم لايرجونه» و إن جعلت عاطفة يجب الكسر على ما هو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة إلا بشرائط مفقودة هنا، و لأن المعطوف على الأول أول و قد تقدم نظيره فتذكر.

الثامن: أن تقع بعد «أما» المخففة الميم نحو: «أما انك فاضل» فالكسر على أن «أما» استفتاحية فما بعدها صدر الكلام والفتح على أنها مركبة من همزة الاستفهام و «ما» الظرفية و صار المجموع بمعنى «في حق» فـ«أما» خبر مقدم و «أن» مع اسمها و خبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخر.

التاسع: أن تقع بعد «لا جرم» نحو: ﴿لاجرم أنالله يعلم﴾[1] فالفتح على كونها فاعلاً لـ «جرم» بناء على فعليته والكسر على كون «لاجرم» بمنزلة اليمين و «إن» و معموليها بمنزلة جواب القسم.

و اعلم أنا ذكرنا جميع أمثلة الأقسام الثلاثة مستوفاة و أطلنا الكلام فيها، و إن كان في بعضها كلام لشدة احتياج المبتدئين إليها، و إلى تعليلاتها و لتشحيذ أذهانهم.

مسألة: بدان كه در داخل شدن لام ابتداء بر خبر «إن» اختلافى نيست و حق اين لام، اين بود كه بر اسم «إن» داخل شود چون صدارت دارد لكن موخر شد و بر خبر داخل شد چون كه اين لام براى تأكيد است و «إن» ايضاً براى تأكيد است فكرهوا الجمع بينهما مثل «إني لوزر» و «وزر» خبر است و صفت مشبهه به معناى «معين» و مثل «إن زيداً لأبوه فاضل» و شارح اين مثال را زده تا بفهماند كه فرقى نيست بين خبر مفرد و خبر جمله.

مسألة: مصنف براى داخل شدن لام بر خبر «إن» دو شرط ذكر كرده.

اول: اين كه خبر منفى نباشد چون كه لام ابتدا براى تأكيد اثبات است نه تأكيد نفى و به جهت اين كه لازم مى‌آيد جمع بين مثلين در جايى كه نفى خبر به «لم» و «لا»

---

۱. سوره نحل (۱۶) آيه (۲۳).

و «لن» و «لما» باشد و در بقیه ادات نفی طرداً للباب جائز نیست و «للامتشابهان» شاذ است.

دوم: این که خبر ماضی متصرف عاری از «قد» نباشد، چون که این ماضی شباهت به اسم ندارد و لام ابتدا از مختصات اسم است باید داخل شود بر اسم یا فعلی که شبیه به اسم باشد، لذا بر فعل مضارع و ماضی غیر متصرف داخل می‌شود چون این دو، شبیه اسم می‌باشند، مثل «إن زيداً لعسى أن يقوم».

مسألة: گاهی لام داخل می‌شود بر خبری که فعل ماضی متصرف باشد، اگر بر ماضی «قد» داخل شده باشد چون ماضی مقترن به «قد» شبیه مضارع مقترن به «قد» می‌باشد از حیث دلالت بر زمان حال، كما يأتي عن قريب و في باب الحال و مضارع شبیه اسم می‌باشد و مشابه المشابه مشابه، پس فعل ماضی مقترن به «قد» شبیه اسم است لذا لام بر او داخل می‌شود مثل «إن ذا لقد سما على العدا مستحوذاً».

مسألة: ایضاً دخول لام بر خبر مشروط است به این که خبر بر اسم مقدم نشود زیرا که در صورت تقدیم خبر بر اسم لازم می‌آید اقتران دو حرف و هو مکروه عندهم.

مسألة: داخل می‌شود لام ابتدا ایضاً بر سه چیز دیگر غیر از خبر، یکی معمول خبر، لکن به چهار شرط؛ شرط اول: آن که معمول خبر در وسط اسم و خبر واقع شود یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدم باشد، شرط دوم: آن که خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل «إن زيداً لطعامك قد أكل» شرط سوم: آن که لام بر خود خبر داخل نشده باشد، شرط چهارم: آن که معمول خبر حال و تمیز و مفعول مطلق و مفعول له نباشد، پس داخل نمی‌شود لام بر معمول خبر هرگاه مؤخر باشد، چنان که از قید «واسط» در کلام مصنف فهمیده شد و هم چنین داخل نمی‌شود بر معمول اگر خبر صالح برای لام نباشد، مثل «إن زيداً طعامك أكل» و هم چنین داخل نمی‌شود بر معمول اگر لام بر خود عامل که خبر است، داخل شده باشد مثل «إن زيداً طعامك

لآکل» و همچنین داخل نمی‌شود بر معمول خبر اگر معمول مفعول له و یا بقیه مذکورات باشد مثل «إن زيداً تأديباً يضرب أخاه» و قس عليه بقية المذكورات.

مسألة: لام داخل بر خود خبر نمی‌شود اگر داخل بر معمول متوسط شده باشد.

مسألة: الثاني مما تصحبه اللام غير الخبر ضمير الفصل نحو: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾[1].

و اعلم أن الوجه في جعل هذا المثال قسماً برأسه غير داخل في قول المصنف:

و بعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو «إني لوزر»

لاسيما بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار إليه بتكرار المثال و بيناه نحن هناك يظهر من نقل الأقوال في ضمير الفصل بعيد هذا.

مسألة: ضمیر فصل را به این اسم نامیده‌اند چون که فاصل و ممیز می‌شود بین خبر بودن و تابع بودن، زیرا که اگر در مثل این آیه شریفه ضمیر فصل نیاید در «القصص» احتمال صفت بودن برای «هذا» می‌رود چنان که احتمال خبر بودن می‌رود و چون ضمیر فصل آورده شود این ضمیر دلیل می‌شود که «القصص» خبر است نه صفت و بعضی این ضمیر را «عماد» نامیده‌اند، لأنه المعتمد في فهم المعنى كما بينا.

مسألة: خلاف است در ضمیر فصل که آیا حرف است یا اسم است و بر فرض اسم بودنش خلاف است که آیا محل از اعراب دارد یا محل از اعراب ندارد و بر فرض محل داشتن آیا محلش مثل محل اسم قبل از او می‌باشد یا محلش مثل محل اسم بعد از او می‌باشد. اکثر نحویین می‌گویند: حرف است به شکل ضمیر لذا او را ضمیر می‌نامند چون به شکل ضمیر است.

و بعض نحویین می‌گویند: اسم است ولکن محل از اعراب ندارد و بعض دیگر می‌گویند محل دارد و محلش مثل محل اسم قبل بر او می‌باشد چه آن که اسم قبل بر

---

۱. سوره آل عمران (۳) آیه (۶۲).

او مرفوع باشد، مثل «كان زيد هو القائم» يا آن كه منصوب باشد، مثل مثال مذكور در كتاب.

و بعض ديگر مى‌گويند محلش مثل محل اسم بعد از او مى‌باشد، چه آن كه محل اسم بعد از او رفع باشد، مثل مثال مذكور دركتاب يا آن كه محل اسم بعد از او نصب باشد كالمثال المذكور قبيل هذا أعني «كان زيد هو القائم».

أذا عرفت ذلك، فاعلم أن الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلاً في قول الناظم، لأن ضمير الفصل ليس محتمل المبتدئية إلا على بعض الأقوال، و هو القول بكونه اسماً له محل مثل محل الاسم قبله، لكن بشرط أن يكون الاسم قبله، و كذا الاسم بعده مرفوعين و هذا الشرط مفقود في المثال.

مسألة: يشترط فيما كونه مبتدأ في الحال، نحو: «زيد هو القائم» أو في الأصل نحو: (**إن هذا لهو القصص الحق**)[1] و يشترط فيما بعده كونه خبراً في الحال كالمثال الأول أو في الأصل كالمثال الثاني، و يشترط في نفسه أن يكون بصيغة المرفوع، و أن يكون مطابقاً لما قبله إفراداً و تذكيراً و فروعهما.

مسألة: فائدة ضمير الفصل ثلاثة أشياء:

الأول: لفظي، و هو الإعلام من أول الأمر، بأن ما بعده خبر لا تابع، و قد تقدم بيان هذه الفائدة، و ليس المراد من التابع الصفة فقط كماتوهم، لأنه قد يجيء فيما لا يحتمل الصفتية، نحو: (**كنت أنت الرقيب**)[2] لأن الضمائر لا توصف.

والثاني: معنوي و هو التأكيد و لذا لا يجامع التأكيد فلا يقال «زيد نفسه هو الفاضل».

والثالث: و هو أيضاً معنوي أفادة الحصر قال الزمخشري في (**أُولئك هم المفلحون**)[3] فائدة ضمير الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر صفة و تأكيد و

۱- سوره آل عمران (۳) آيه (۶۲). ۲- سوره مائده (۵) آيه (۱۱۷).
۳- سوره بقره (۲) آيه (۵).

إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

مسألة: الثالث مما تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حل قبله الخبر نحو: ﴿إن علينا للهدى﴾[1] أو حل قبله معمول الخبر، نحو: «إن فيك لزيداً راغب».

مسألة: لام ابتداء بر غير ما ذكر داخل نمی‌شود و شنیده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غیر از ما ذکر که تأویل برده شده آن چند موضع بر زائده بودن لام،

اول: در خبر مبتدا مثل:

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة[2]

دوم: در خبر «لكن» مثل:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد[3]

مسألة: بعضی در بیت اول تأویل دیگری گفته‌اند و آن این است که در اصل «لهي عجوز» بوده پس لام بر مبتدا داخل شده نه بر خبر، پس از آن مبتدا حذف شده و لام منتقل به خبر شده.

و در بیت دوم گفته‌اند که این بیت قائلش معلوم نیست و نظیرش در کلام عرب موثوق به، دیده نشده و فرد اول بیت از جعلیات بعض نحویین است. و إذا كان كذلك فلا يصير دليلاً على إثبات شيء من القواعد النحوية، لأن مايحتج به في إثبات القواعد الجاهلين والمخضرميين أو المتقدمين على قول، و قد تقدم في نون الوقاية في قوله «مني» و «عني» ما يفيدك هاهنا فراجع.

و بعضی گفته که «لكنني» در اصل «لكن إني» بوده همزه برای تخفیف حذف شد و اجتماع أربع نونات شد یک نون حذف شد و پس از آن ادغام شد، پس لام در خبر «لكن» داخل نشده بلکه بر خبر «إن» داخل شده و بعضی گفته‌اند سلمنا که این بیت

---

۱. سوره لیل (۹۲) آیه (۱۲).

۲. بیت از رؤبه است و در ص ۱۷۰ ملحقات دیوانش آمده است. شرح الاشمونی، ج ۱ ص ۳۰۶.

۳. مغنی اللبیب، ج ۱ ص ۴۵۲، بیروت. شاهد در «لعمید» است که لام ابتدا بر خبر «لكن» داخل شده است. البته این قول به کوفیین منسوب است.

از کلام فصحاء و عرب موثوق به، باشد و لام هم لام ابتدا باشد و بر خبر «لکن» داخل شده اما مسلم نیست که مما یقاس علیه باشد، بلکه احتمال می‌رود که ضرورت باشد و یک بیت مبنی علیه قواعد نمی‌شود.

مسألة: قبلاً بیان شد که لام بر خبر منفی و هم چنین بر خبری که فعل ماضی متصرف عاری از «قد» باشد داخل نمی‌شود و اگر فعل ماضی مدخول «قد» باشد لام بر او داخل می‌شود.

مسألة: شاهد در «لممّا أحقر» است و وجه احسن بودن تقدم «إن» است در فرد اول بیت.

مسألة: وصل شدن «ما» زائده که او را کافه و مهیئه می‌نامند، چون مهیا می‌کند این حروف را برای داخل شدن بر فعل و مبطل عمل این حروف می‌شود مگر «لیت» که این «ما» کافه نمی‌تواند «لیت» را کف از عمل کند. ولکن بقیه را کف از عمل می‌کند به جهت زائل شدن اختصاص این حروف به اسما، مثل ﴿إنماالله إله واحد﴾[1] که عمل آن به سبب «ما» کافة باطل شده لذا «الله» را نصب نداده و مثل ﴿قل إنما یوحی إلي أنما إلهکم إله واحد﴾[2] و مثل ﴿کأنما یساقون إلی الموت﴾[3] که «ما» کافه مهیا کرده «إن» و «کأن» را برای داخل شدن بر فعل و اختصاص به اسم را زائل کرده.

مسألة: گاهی عمل این حروف به این که «ما» زائده به آنها وصل شده باقی می‌ماند و این باقی ماندن عمل، در جمیع این حروف است نه در «لیت» تنها و اخفش حکایت کرده از عرب «إنما زیداً قائم» را به نصب «زیداً» و بر این مثال بقیه حروف را قیاس کن! مثل «لعلّما زیداً قائم» و نحو آن، ناظم چنین گفته است. چون که ابن سراج را متابعت کرده است.

مسألة: حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال «ما»

---

۱. سوره نساء (۴) آیه (۱۷۱). ۲. سوره کهف (۱۸) آیه (۱۱۰).
۳. سورة انفال (۸) آیه (۶).

کافه بطلان عمل است و باقی ماندن قلیل است. این بود حکم این حروف غیر از «لیت».

مسألة: اما «لیت» پس جائز است در او اهمال، یعنی ابطال و جائز است در او إعمال، یعنی هر دو مساوی است، مصنف در شرح تسهیل گفته است که این جائز الوجهین بودن، اجماعی است و بعضی گفته‌اند: اعمال اغلب است و بعضی گفته‌اند: اعمال واجب است و اهمال جائز نیست، چون که اختصاص «لیت» به اسماء به سبب «ما» کافه زائل نمی‌شود.

مسألة: به هر دو وجه یعنی اعمال و اهمال روایت شده لفظ «الحمام» در قول شاعر: «قالت ألا لیتما هذا الحمام لنا».

فإنه یروی بالنصب علی الإعمال، و بالرفع علی الإهمال، والرفع أقیس و علی کلا الروایتین «الحمام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بیان أو نعت، و هکذا الحکم في کل معرف بـ «ال» بعد اسم الإشارة، و إذا کان المعرف خبراً، لابد من ضمیر الفصل کما تقدم.

مسألة: بدان که عطف بر اسم «إن» به نصب معطوف جائز است مطلقاً، چه قبل از استکمال خبر، مثل «إن زیداً و عمراً قائمان» و چه بعد از استکمال خبر، مثل «إن زیداً قائم و عمراً» و هم چنین عطف بر اسم «إن» برفع جائز است لکن نه مطلقاً، بلکه فقط بعد از استکمال خبر، مثل «إن زیداً قائم و عمرو» بالعطف علی محل اسم «إن» إن لم نشترط في العطف علی المحل وجود المحرز أي الطالب، لذلك الإعراب الملحوظ في المعطوف علیه، و إلا فلا یجوز العطف علی محل اسم «إن»، لأن المحرز لرفع «زید» و هو الابتدائیة قد نسخ بدخول «إن»، و قیل بالعطف علی محل «إن» مع اسمها بناء علی اشتراط المحرز إذ المنسوخ محرز الاسم لا محرزها مع الاسم، إذ الاسم حینئذ مع «إن»، منزلة «رجیل» في کونه دالاً علی معنی یستفاد من «إن»، و هو

المؤكدية بفتح الكاف كما أن «رجيل» دال على معنى يستفاد من ياء التصغير و هو التحقير أو التعظيم على اختلاف الموارد.

فحينئذ مجموع الداخل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل لا المدخول وحده حتى يلزم زوال محرزه بدخول الناسخ و قيل هو أي المعطوف بالرفع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر «إن» عليه،

قال الرضي: اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك، يقول بعضهم، كما قال المصنف: يعطف على اسم «إن» المكسورة بالرفع و بعضهم يقول: على موضع «إن» مع اسمها كما قال الجزولي وكأن الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول «إن» و دخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً، لكن محلاً لاشتغال لفظه بالنصب، و لاشك أن المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع «إن» و من قال على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل، لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم و اسمها ليس بمجرد. والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن «إن» كالعدم باعتباره و إنما يعتنى بها إذا اعتبر النصب و يشكل عليه بأن «إن» مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ، والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا، و هي مع اسمها ليست اسماً مجرداً فالأولى أن يقال العطف بالرفع على اسمها وحده»[1] انتهى.

مسألة: جائز نيست عطف به رفع قبل از استكمال خبر، زيرا كه لازم مى‌آيد عطف قبل از كامل شدن معطوف عليه اگر عطف جمله بر جمله باشد، و لازم مى‌آيد تقدم معطوف بر معطوف عليه، اگر عطف مفرد بر مفرد باشد، زيرا كه در اين صورت معطوف عليه ضمير مستتر در خبر است نه اسم آن؛ چون كه اگر معطوف عليه اسم باشد عطف جمله بر جمله مى‌شود نه عطف مفرد بر مفرد والا لازم مى‌آيد عدم

۱. استرآبادى، رضي الدين، شرح الكافيه، ج ۴ ص ۳۶۶، چاپ بيروت.

مطابقت خبر مشتق، متحمل لضمير المبتدأ أو توارد عاملين على معمول واحد و هما ممنوعان مثلاً در «إن زيداً و عمرو قائم» اگر عطف «عمرو» بر ضمير مستتر در «قائم» باشد لازم مى‌آيد تقدم معطوف بر معطوف عليه، مع ضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد أو فاصل ما، و اگر عطف بر محل اسم «إن» باشد و خبر «قائم» به صيغه مفرد باشد لازم مى‌آيد عدم مطابقت و اگر «قائمان» به صيغه تثنيه باشد لازم مى‌آيد توارد عاملين مختلفين، اللهم إلا أن يقال في صورة إفراد الخبر بما قاله البيانيون في قول الشاعر: «و إني و قيار بها لغريب» من تقدير خبر لاسم «إن» أي «إني غريب و قيار أيضاً لغريب» لكن فيه محذور أشد و هو دخول اللام في خبر المبتدأ، لا في خبر «إن» مع أن الحذف من الثاني أولى و إن لم يقله البيانيون.

مسألة: كسائى عطف به رفع را قبل از استكمال خبر، مطلقاً جائز دانسته است. چه آن كه اعراب اسم «إن» ظاهر، و چه آن كه مخفى باشد به دليل قول خداوند ﴿إن الله و ملائكته يصلون﴾[1] برفع «ملائكته» و قول خداوند ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾[2] به رفع ولكن مانعين آيه اول را تأويل برده‌اند به حذف خبر «إن» و جعل «يصلون» خبر «الملائكة» و آيه دوم را تأويل برده‌اند به حذف خبر «الصابئون» فليسا مما نحن فيه و هاهنا كلام لايسعه المقام فمن أراد مزيد الاطلاع فعليه بمراجعة المطولات.

مسألة: فرّاء عطف به رفع را قبل از استكمال خبر جائز دانسته، لكن نه مطلقاً، بلكه به شرط خفاء اعراب اسم «إن» چه آن كه خفاء اعراب به سبب بناء باشد مثل آيه دوم يا آن كه به سبب ديگر على قول مثل «إن موسى و زيد ذاهبان» و مثل «إن غلامي و عمرو قائمان».

مسألة: پس از همه اين اختلافات بدان كه اصل در عطف قبل از استكمال و بعد از آن نصب معطوف است مثل:

---

۱. سوره احزاب (۳۳) آيه (۵۶).　　۲. سوره مائده (۵) آيه (۶۹).

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

که «الخریف» قبل از استکمال و «الصیوف» بعد از استکمال عطف شده بر اسم «إن» که «الربیع» است به نصب.

مسألة: یحتمل أن یکون لفظ «الربیع» بدون لام التعریف و إن کان في النسخ المتداولة من الکتاب مع اللام فتدبر.

مسألة: ملحق شده است به «إن» مکسوره در احکام مذکوره قبل الاستکمال و بعده «لکن» اجماعاً و «أن» مفتوحه بنابر قول صحیح و وجه اختصاص الإلحاق بهما أنهمالا یغیران الجملة من الخبریة إلی الإنشائیة کـ «إن» المسکورة لکن یشترط في إلحاق «أن» المفتوحة تقدم علم علیها کقوله:

و إلا فاعلموا أنا و أنتم بغاة ما بقینا في شقاق[1]

هذا مثال للعطف قبل استکمال، و یمکن جعله مثالاً لبعده أیضاً علی توجیه و نحو: «ما زید قائماً لکن عمراً منطلق و بکر» برفع «بکر» أو نصبه.

مسألة: إنما اشترط في إلحاق «أن» المفتوحة بـ «إن» المکسورة تقدم العلم، لأنها بسبب تقدم العلم تصیر في حکم المکسورة، من حیث کون الجملة بعدها غیر مؤولة بالمفرد لاحتیاج العلم إلی مفعولین، و تأویلها بعد المفتوحة للحفظ علی القوانین الکلیة و إلا فالجملة بعدها حینئذ باقیة علی ما کانت علیه من کونه مشتملاً علی المحکوم علیه و به، والدلیل علی ذلك وجوب کسرها إذا دخلت في خبرها اللام إذا وقعت بعد العلم نحو ﴿والله یعلم إنك لرسوله﴾[2] و قد تقدم و أما إذا لم یتقدم علیها العلم فلا یجوز الإلحاق لعدم بقاء الجملة بعدها علی ما کانت علیه، فالعطف علی اسمها حینئذ کالعطف علی بعض حروف الکلمة و ذلك غیر جائز.

---

۱. بیت از بُشربن ابی حازم است و در ص ۱۶۵ دیوانش آمده است، شاهد در «أنا و انتم بغاة» است که عطف شده به محل اسم إنّ. البته بنابر فرض حذف خبر. این قول منسوب به سیبویه است. شرح الکافیه، ج ۴ ص ۳۶۷.

۲. سوره منافقون (۶۳) آیه (۱).

مسألة: مثل تقدم علم است، تقدم معنای علم مثل قول خداوند: ﴿**و أذان من الله و رسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين و رسوله**﴾[۱] که به معنای علم است و معنای «أذان من الله»، «إعلام من الله» است و این آیه مثال است برای عطف بعد الاستكمال.

مسألة: ملحق نشده است به «إن» مكسوره «ليت» و «لعل» و «كأن» چون که این سه، معنای جمله را از خبریه بدل به انشاء می‌کنند. فيلزم حينئذ من العطف على اسمها بالرفع عطف الإخبار على الإنشاء، و ذلك غير جائز عند المحققين فلا يعطف على اسمها إلا بالنصب و لا يجوز العطف بالرفع لا قبل الخبر و لا بعده و أجازه الفراء بعده أي بعد الخبر لأنه لايرى مانعاً في العطف المذكور.

مسألة: بدان که «إن» مكسوره مخفف می‌شود و پس از آن عملش قلیل می‌شود و غالباً ملغی از عمل می‌شود به جهت این که اختصاصش به اسماء زائل می‌شود. فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها نحو: ﴿**إن كانت لكبيرة**﴾[۲] و إن دخلت على الاسمية جاز الوجهان أي الإعمال و الإهمال و قرئ بهما قوله تعالى: ﴿**و إن كلاً لما ليوفينهم**﴾[۳].

مسألة: إذا أهملت «إن» المكسورة المخففة يجب دخول اللام على خبرها، و اختلف في هذه اللام هل هي لام الابتداء جاءت للفرق بين «إن» النافية، و «إن» المخففة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، و كلام الشارح ظاهر بل صريح في الأول.

مسألة: إذا لم تهمل لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل، لأن «إن» النافية لاتعمل النصب في الاسم.

مسألة: و ربما استغني عن اللام إذا أهملت إن ظهر ما أراده الناطق من كونها مخففة من المثقلة، حال كون المتكلم معتمداً على هذا الظهور، نحو: «و إن مالك كانت كرام

---

۱. سوره توبه (۹) آیه (۳).
۲. سوره بقره (۲) آیه (۱۴۳).
۳. سوره هود (۱۱) آیه (۱۱۱).

المعادن» فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتماداً منه على سياق الكلام و ثقة منه بأنه يفهم من الكلام إثبات كون «مالك كرام المعادن» لانفيه، لأن المقصود من الكلام بقرينة المقام، هو المدح والنفي يدل على الذم إذ المعنى على النفي «ليست مالك كرام المعادن» فيدل الكلام على أن قبيلة «مالك» دنيئة الأصل فالقرينة هاهنا موجودة على كونها مخففة، فلا تلزم اللام فلذا لم يأت الشاعر باللام لأمن الالتباس بالنافية والقرينة معنوية.

مسألة: والفعل إن لم يك ناسخاً فلم تجده غالباً بـ«إن» المخففة المكسورة الهمزة موصلاً، والوجه في ذلك يظهر مما يذكر في اتصال الناسخ الماضي في المسألة الآتية ولكن حينئذ دخلت اللام على معمول الفعل.

مسألة: إذا كان الفعل ناسخاً فيوصل بها، قال في شرح التسهيل: والغالب كونه بلفظ الماضي لدلالته بصيغته على الوجود والحصول و بعنوانه أي الناسخية على ما تقتضيه «إن» المسكورة، و هو إعمالها في الجملة فيجبر بهما مافات منها من الصيغة و الإعمال نحو: **﴿و إن كانت لكبيرة﴾**[1] و قل وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الأولى نحو: **﴿و إن يكاد الذين كفروا﴾**[2] وكذا قل وصلها بغير الناسخ. نحو: «شلت يمينك إن قتلت لمسلماً» لفقدان الدلالة الثانية وكذا إن كان مضارعاً غير ناسخ نحو: «إن تزينك لنفسك و إن تشينك لهيه» لفقدانهما معاً.

مسألة: و إن تخفف «أن» المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها و لا يبطل عملها، لأنها أشبه بالفعل من المكسورة إذ المكسورة تشبه فعلاً واحداً، و هو الأمر نحو «جد» والمفتوحة تشبه فعلين و هما الماضي نحو: «مد» و الأمر نحو: «عض» قاله المصنف في شرح الكافية: قال الجامي: و حذف ضمير الشأن من اللفظ بإضماره لانسياً منسياً حال كونه منصوباً ضعيف، أي جائز مع ضعف بخلاف ما إذا كان مرفوعاً، فإنه لايجوز أصلاً لكونه عمدة أما جوازه فلكونه على صورة الفضلات و أما

---

١. سوره بقره (٢) آيه (١٤٣).
٢. سوره قلم (٦٨) آيه (٥١).

ضعفه فلأنه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه، لأن الخبر كلام مستقل إلا مع «أن» المفتوحة إذا خففت فإنه أي حذفه بنية الإضمار لازم و ذلك لأنه قد خفف «إن» و «أن» لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما و بعد تخفيفهما وجدوا «إن» المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى ﴿و إن كلاً لما ليوفينهم﴾[1] و لم يجدوا «أن» المفتوحة عاملة في الملفوظ مع أن «أن» المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً مع أنها أجدر به، و لم يجوزوا إظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون، و حكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أن» المفتوحة إذا خففت انتهى باختصار غير مخل.

مسألة: إذا كان اسمها ضمير شأن مستكن أي محذوف يجب أن يجعل خبرها جملة كقوله «أن هالك كل من يحفى و ينتعل» و قد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ أن يكون الخبر جملة نحو: «بأنك ربيع و غيث مريع».

مسألة: إن يكن جملة الخبر فعلاً و لم يكن ذلك الفعل دعاء، و لم يكن تصريفه ممتنعاً أي يكون متصرفاً لا جامداً فالأحسن الفصل بين «أن» والفعل بما سيذكر لئلا يلتبس بـ «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، وليكون الفاصل عوضاً من النون المحذوفة والفصل بأربعة أشياء:

الأوّل: «قد» نحو: ﴿و نعلم أن قد صدقتنا﴾[2] والوجه في كون «قد» فاصلاً أنها تقرب الماضي من الحال فيعلم أن «أن» الداخلة على الفعل، ليست مصدرية، لأنها للاستقبال و «قد» للحال فلا يجتمعان.

الثاني: حرف النفي والمراد به «لا» و «لن» و «لم» نحو: ﴿أفلا يرون أ لا يرجع إليهم قولاً﴾[3] و نحو: ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾[4] و نحو: ﴿أيحسب أن لم يره

---

١. سوره هود (١١) آيه (١١١).
٢. سوره مائده (٥) آيه (١١٣).
٣. سوره طه (٢٠) آيه (٨٩).
٤. سوره بلد (٩٠) آيه (٥).

أحد﴾[1] والوجه فيها أن «أن» المصدرية لا يفصل بينها و بين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر. قال في حاشية شرح التصريح إن قبل «لا» النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب أن «لا» الداخلة بعد المخففة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإنها زائدة، نحو: **﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾**[2] انتهى. و الأولى في الجواب أن يقال: إن الأكثر في الواقعة بعد المصدرية الزيادة كما يظهر ذلك من مراجعة بحث «لا» في المغني.

والثالث: حرف التنفيس و هو السين، نحو: **﴿علم أن سيكون﴾**[3] و «سوف» كقول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه   أن سوف يأتي كل ما قدرا[4]

والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين أداتي الاستقبال فيعلم من ذلك أن «أن» الداخلة على الفعل ليست «أن» المصدرية بل هي مخففة من المثقلة.

الرابع: «لو» نحو: **﴿أن لو كانوا يعلمون الغيب﴾**[5] و قليل ذكر «لو» في كتب النحو في الفواصل أما في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل الفواصل، والوجه في ذلك أن «أن» المصدرية لاتقع بعدها الجملة الشرطية.

مسألة: إن كان الفعل دعاء أو غير متصرف لم يحتج إلى الفصل، لأنهما شبيهان بالاسم، والاسم لايحتاج إلى فاصل، لأن «أن» المصدرية لاتدخل على الاسم، و لا على ماكان شبيهاً به، نحو: **﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾**[6] هذا دعاء للشر و نحو: «أن عسى أن يكون» و **﴿أن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾**[7] مثالان للجامد و كذا لم يحتج إلى الفصل إذا كانت الجملة اسمية، نحو: **﴿و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾**[8]

---

۱. همان، آيه (۷).
۲. سوره حديد (۵۷) آيه (۲۹).
۳. سوره مزمل (۷۳) آيه (۲۰).
۴. شرح اشموني، ج ۱ ص ۳۲۲، چاپ بيروت. شاهد در «أن سوف يأتي» است كه جمله فعليه و خبر «أن» مخففه قرار گرفته است.
۵. سوره سبأ (۳۴) آيه (۱۴).
۶. سوره نور (۲۴) آيه (۹).
۷. سوره نجم (۵۳) آيه (۳۹).
۸. سوره يونس (۱۰) آيه (۱۰).

مسألة: و قد يأتي الخبر فعلاً متصرفاً بلا فصل، كما أشار إليه بقوله «فالأحسن الفصل»، و لم يقل «فالواجب الفصل» نحو: «علموا أن يؤملون فجادوا»، ولكن في افتقارها إلى الفاصل في أمثال هذا تأمل إذ بقاء النون في «يؤملون» يدل على ما يدل عليه الفاصل، فإتيانه يشبه تحصيل الحاصل فتأمل.

مسألة: و خفف «كأن» أيضاً فتوي اى قدر منصوبها اي اسمها و انما قال «قدر»، لأن الحرف لايمكن أن ينوى فيه شيء و هذا هو الوجه في كل ما يفسر النية بالتقدير.

مسألة: ولا يبطل عمل «كأن» إذا خففت إما لما ذكر في «أن» المفتوحة المخففة من كونها أشبه بالفعل أو استصحاباً للأصل كما قيل.

مسألة: و تخالف «كأن» المخففة «أن» المفتوحة المخففة في شيئين:

الأوّل: أن خبر «كأن» يجيء جملة كقوله تعالى **(كأن لم تغن بالأمس)**[1] و يجيء مفرداً ولو كان اسمها مقدراً كالبيت الآتي و هو قوله: «كأنْ ظبية» على رواية الرفع.

الثاني: أنه لا يجب حذف اسم «كأن» المخففة بل يجوز إظهاره، ولكن لا يذهب عليك أنه لم يعلم في «أن» المفتوحة المخففة ما يوجب هذا الفرق فلا تغفل. اللهم إلا أن يقال مراده من الإظهار هنا الإتيان بالاسم الظاهر، ولامراد منه ثمة الإتيان به ضميراً مذكوراً لا محذوفاً، كما أشرنا إليه ثمة أو يقال بأن المراد من الجواز هنا ما لا ضرورة فيه، ولا قبح والمراد منه ثمة ما فيه ضرورة أو قبح و كيف كان فاسم «كأن» المخففة ثابتاً أيضاً، روي في قول الشاعر «كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم» في رواية من نصب «ظبية» بناء على كونها اسماً، و كون «تعطو» هو الخبر أو الخبر محذوف على ماقيل، و روي أيضاً برفع «ظبية» بناء على أنه خبر «كأن» المخففة و هو أي «ظبية» مفرد و اسم «كأن» ضمير مستتر أي محذوف.

مسألة: في قول الشارح تبعاً لابن هشام «تتمة لاتخفف لعل» تأمل بل منع لاسيما

۱- سوره یونس (۱۰) آیه (۲۴).

مع ما حكاه بعض المحققين من معاصرينا في إيضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة إلى إحدى عشرة لغة فتأمل.

مسألة: أما «لكن» فإن خففت لم تعمل شيئاً، لأنها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل، بل هي حرف عطف، إلا أن يقال: إن المخففة غير ما وضعت مخففة من الأول أو لزوال اختصاصها بالأسماء و أجاز يونس و الأخفش إعمالها قياساً و نقل عن يونس أنه حكاه أي الإعمال عن العرب.

★ ★ ★

«لا» التي لنفي الجنس

مسألة: بدان كه عنوان هر چيزى به منزله تعريف آن چيز مى‌باشد، پس بنا بر اين «التي لنفي الجنس» به منزله تعريف اين «لا» است. و حال اين كه اين عنوان مانع اغيار نيست. كما يوضحه الشارح و يقول «والأولى التعبير بـ«لا» المحمولة على «إن» كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب، لأن «لا» المشبهة بـ«ليس» قد تكون نافية للجنس، و يفرق بين إرادة الجنس و غيره بالقرائن المعنوية أو اللفظية ففي نحو: «لا رجل في الدار بل رجلان» برفع «رجل» تكون «لا» مشبهة بـ«ليس» لا نافية للجنس بقرينة «بل رجلان» إذ لو كانت في المثال نافية للجنس للزم من إثبات رجلان في الدار التناقض إذ نفي الجنس على سبيل الاستغراق يستلزم نفي الأفراد جميعاً فإثبات فردين منها مناقض له إذ الموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية بخلاف ما لو لم يذكر «بل رجلان» فإنه يفيد نفي جنس الرجل، و يصير المعنى «ليس جنس الرجل في الدار» و كذا إذا قيل «لا رجل في الدار بل امرأة» برفع «رجل» فإن «بل امرأة» قرينة على كونها نافية للجنس، لأن «بل» إذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته فدخولها على «امرأة» مقتض لتقرير نفي جنس الرجل على حاله بخلاف ما، لو قيل «بل رجلان»، فإنها تدل على أن المقصود بالنفي نفي الوحدة، لانفي الجنس هذا كله فيما رفع مدخول «لا» و أما إذا بني أو نصب فيعلم من البناء والنصب أنها لنفي الجنس فلا يحتاج إلى قرينة دالة على أنها لنفي الجنس و هذا هو المراد من قول الزمخشري

في قوله تعالى ﴿لاريب فيه﴾[1] إن قراءة الفتح أي فتح مدخول «لا» يوجب استغراق النفي و قراءة الرفع بجوزه فيحتاج إلى القرينة.

مسألة: بعضى اين «لا» را «لا»ى تبرئه مى‌نامند، لأنها لنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس.

مسألة: إنما أعملت في الاسم، لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستغراق اختصت بالاسم، لأن الاستغراق معناه العموم، والعموم لايوجد إلا في الاسم، و لذلك بعينه يستلزم وجود «من» في اسمه لفظاً أو تقديراً و هذا نظير قولهم في وجه اختصاص الإضافة بالاسم إن وجه اختصاصها به اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص به إذ لوازم الإضافة المعنوية التعريف والتخصيص، و هما من خواص الاسم، و من لوازم الإضافة اللفظية التخفيف، إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه كنوني التثنية والجمع والفعل لا يدخله التنوين ولايثنى و لايجمع كما بينا سابقاً و قلنا إن نحو: «يضربان» و «يضربون» تثنية و جمع للفاعل لا للفعل.

مسألة: و لم تعمل جراً لئلا يتوهم أنه أي الجر بـ «من» المقدرة لظهورها في قوله «ألا لامن سبيل إلى هند» و لا رفعاً، لئلا يتوهم أنه بالابتداء و هي ملغاة عن العمل فتعين أن تعمل النصب و لذا قال عمل «إن» و هو نصب الاسم لفظاً أو محلاً أو تقديراً و رفع الخبر كذلك حملاً لها عليها.

و قوله: «اجعل لـ «لا» في النكرة» إما من باب حمل النظير على النظير و إما من باب حمل النقيض على النقيض و هو واضح.

مسألة: وجه إعمالها في النكرة فقط ما ذكر في وجه إعمالها، لأن العموم في الجنس لايوجب في المعرفة إذ الجنسية والتعريف متنافيان و لذلك قالوا: إن علم الجنس والمعرف بلام الجنس في معنى النكرة، لأنهما ملازمان للإبهام.

مسألة: شرط است در عمل كردن «لا» اين كه حرف جر بر او داخل نشود، زيراكه

---

۱. سوره بقره (۲) آيه (۲).

اگر حرف جر بر او داخل شود، واجب است که مدخول «لا» مجرور شود به سبب حرف جر، به جهت اقوی بودن حرف جر از «لا» مثل «جئت بلا زاد» و «غضب زید من لاشيء» و در این «لا» که مدخول حرف جر است چند قول است، یکی از آنها این است که «لا» اسم است به معنای «غیر» و اضافه شده به ما بعد خودش به دلیل دخول حرف جر بر او و یکی دیگر از آن اقوال این است که «لا» حرف است و زائده اگر چه مفید معنا می‌باشد که نفی است چنان که «کان» زائده می‌شود اگر چه مفید معنا باشد که تعیین زمان است کما سبق في بابه.

مسألة: شرط است ایضاً در عمل کردن «لا» این که متصل باشد به اسم نکره چه این که «لا» مفرده باشد، مثل «لا رجل في الدار» یا آن که مکرر باشد چنان که بیاید مثل **﴿لا حول و لا قوة إلا بالله﴾**[1] پس عمل نمی‌کند در معرفه مطلقاً و لذلك رفع ما بعدها في قوله تعالی **﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الیل سابق النهار﴾**[2]. و قد تقدم وجهه.

و هم چنین عمل نمی‌کند در نکره منفصله، لضعفها و لو کان الانفصال بخبرها أو بمعمول الخبر، و ذلك لکونها محمولة علی «إن» في العمل فبالفصل انحطت درجتها عنها في أمور منها عدم الإعمال مع الانفصال، و لذلك رفع ما بعدها في قوله تعالی: **﴿لافیها غول ولاهم عنها ینزفون﴾**.[3]

مسألة: اسم «لا» منصوب می‌شود، اگر اضافه شود به نکره مثل «لا صاحب بر ممقوت» زیرا که اگر اضافه شود به معرفه کسب تعریف می‌کند. و «لا» در معرفة نمی‌تواند عمل کند و هم چنین اسم «لا» منصوب می‌شود اگر شبه مضاف باشد، و هو الذي ما بعده من تمامه سواء کان ما بعده مرفوعاً نحو: «لا قبیحاً فعله محبوب» أو منصوباً، نحو: «لاطالعاً جبلاً حاضر» و فیه کلام یأتي في باب المنادی أو مجروراً، نحو: «لا أفضل من زید موجود».

---

۱. سوره کهف (۱۸) آیه (۳۹) البته کلمه (لاحول) جزء آیه نیست.
۲. سوره یس (۳۶) آیه (۴۰). ۳. سوره صافات (۳۷) آیه (۴۷).

مسألة: بعد از اسم منصوب خبر را ذکر کن حال کونی که رفع دهنده هستی خبر را به «لا» چنان که گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف و شبه مضاف.

مسألة: إنما قيد الشارح رفع الخبر بها، بكون الاسم منصوباً كما يظهر من لفظ «ذاك» في النظم، لأن في رفع الخبر إذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافاً فقال بعضهم في «لا رجل قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرفوعاً بها، و أما في نحو: «لاصاحب بر ممقوت» فادعي الإجماع على أن ارتفاع الخبر بها لا بماكان مرفوعاً به قبل دخولها.

مسألة: اختلف في علة بناء اسم «لا» فقيل لتضمنه معنى «من» الاستغراقية الجنسية، كما اختاره الشارح و سيأتي فيه كلام في باب حروف الجر، و قيل لتركيبه مع «لا» كتركيب «خمسة عشر» و يؤيده أنهم إذا فصلوا اسمها عنها أعربوه و رده بعضهم بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل و نحو: ﴿**لا حول و لا قوة إلا بالله**﴾[1] مثال للبناء على الفتح و نحو: «لازيدين عندك» مثال لما بني على ما يقوم مقام الفتح.

مسألة: بدان كه در مثل «لا زيدين» دو اشكال است:

اول: اين كه مدخول «لا» بايد نكره باشد نه معرفه و حال آن كه «زيدين» تثنيه و جمع معرفه است.

دوم: اين كه تثنيه و جمع از مختصات اسماء است، چرا با علت بناء معارضه نكرده و جواب هر دو اشكال اگر چه در طى مسائل سابقه بيان شده لكن مكرراً در اين جا بيان مى‌شود، لأنه لايخلو من دقة و فائدة.

امّا جواب از اشكال اول اين است كه، العلم لايثنى و لا يجمع إلا بعد التنكير و بعد أن ثني أو جمع إن أريد تعريفه أدخل عليهما لام التعريف عوضاً عن التعريف الزائل، و إلا فلا و في المثالين فيما نحن فيه لم يدخل عليهما «ال» فهما نكرتان و أما «يا زيدان» و «يا زيدون» فحرف النداء أداة التعريف فهما معرفتان فلاتغفل.

---

۱. سوره كهف (۱۸) آيه (۳۹).

و اما جواب از اشکال دوم این است که مختصات اسم با علت بنا در صورتی معارضه می‌کند که وارد بر علت بنا شود، چون للوارد قوة و تسلط علی المورود، نحو: «اللذان» و «اللتان» و «ذان» «تان» علی القول بإعرابها ولم یعرب «اللذین»، لأنه لم یجر علی طریقة الجمع، کما سبق في الموصولات و لماکان ما هو من المختصات موجوداً في الاسم قبل عروض ما یقتضي بناءه ثم طرأ علیه ما یقتضي البناء، فحینئذ لایعارض علة البناء، لان الامر حینئذ بالعکس لان علة البنا واردة علی ما یختص بالاسم فلها قوة و تسلط علی ما یختص بالاسم فلها قوة و تسلط علی ما یختص الاسم، والمفروض في المقام أن الاسم کان مثنی أو مجموعاً ثم دخلت علیه «لا» فترکب معها ترکب «خمسة عشر»، فوجد سبب البناء طارئاً علی ما هو من خصائص الأسماء، و إلی بعض ما ذکرنا یشیر الرضي في باب غیرالمنصرف حیث یقول: لأن الطاري یزیل حکم المطرو علیه، ولکن فیه نظر ظاهر إذ یلزم علیه بناء الاسم المضاف و شبهه فتأمل.

مسألة: و یجوز في نحو: «لا مسلمات» البناء علی الکسر بلا تنوین استصحاباً للحالة السابقة أي نیابة الکسرة عن الفتحة، و یجوز فیه البناء علی الفتح مع التنوین، و هو أولی کما قال المصنف «والتزمه ابن عصفور»، و فیه قول ثالث و هو جواز الفتح والکسر مع التنوین و بدونه و قول رابع و هو البناء علی الکسر بلا تنوین.

مسألة: بدان که در (لا حول ولا قوة إلا بالله)[1] و امثالش که «لا» مکرر شده باشد شش وجه است به شرطی که مدخول «لا» نکره و مفرد باشد چنان که بیان خواهد شد.

وجه اول: بناء اول رفع ثاني، وجه دوم: بناء اول و نصب ثاني، وجه سوم: بناء هر دو و این سه صورت در قول ناظم «والثاني اجعلا مرفوعاً او منصوباً أو مرکباً» داخل است، وجه چهارم: رفع اول و نصب ثاني، که این صورت باطل است و در منطوق قول ناظم و شارح «و إن رفعت أولاً لاتنصبا الثاني» داخل است، وجه پنجم:

۱- سوره کهف (۱۸) آیه (۳۹). البته (لا حول) جزء آیه نیست.

رفع اول و بناء ثاني، وجه ششم: رفع اول و رفع ثاني و اين دو صورت در مفهوم قول ناظم و شارح «و إن رفعت أولاً لاتنصبا الثاني» داخل است.

و قول شارح «فالرفع» اشاره به وجه اول است، و قول شارح «والنصب» اشاره به وجه دوم است، و قول شارح «والتركيب» اشاره به وجه سوم است، و قول ناظم و شارح «و إن رفعت أولاً أي الاسم الأول، و ألغيت الأُولى أي «لا» الأُولى» اشاره به وجه چهارم است که باطل است، و قول شارح «بل افتحه» اشاره به وجه پنجم است، و قول شارح «أو ارفعه» اشاره به وجه ششم است.

و قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه في التعبير بالعطف على محل «إن» مع اسمها فراجع إن شئت. و بدان که اين وجوه مذکوره در جايي است که ما بعد «لا» دوم نکره باشد و الا در ما بعد «لا» دوم غير از رفع جايز نيست.

مسألة: بدان که صور نعت اسم «لا» هشت صورت است زيراکه اسم «لا» يا مبنى است و يا غير مبنى، و در هر يک از اين دو صورت نعت اسم «لا» يا مفرد است يا غير مفرد، و در هر يک از اين چهار صورت نعت اسم «لا» يا «يلي» يعنى متصل است به اسم «لا» يا غير «يلي» است يعنى منفصل از اسم «لا» است مجموع مى‌شود هشت صورت.

صورت اول: نعت مفرد «يلي» يعنى متصل به اسم «لا» مبنى، صورت دوم: نعت مفرد غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» مبنى، صورت سوم: نعت غير مفرد و «يلي» يعنى متصل به اسم «لا» مبنى، صورت چهارم: نعت غير مفرد و غير «يلي» يعنى منفصل از اسم «لا» مبنى.

و صورت اول در قول ناظم «و مفرداً نعتاً لمبني يلي» داخل است. و صورت دوم در قول ناظم «و غير ما يلي المفرد» داخل است و صورت سوم و چهارم در قول ناظم: داخل است اين بود چهار صورتى که اسم «لا» مبنى باشد. صورت پنجم: نعت مفرد و «يلي» يعنى متصل به اسم «لا» غير مبنى، صورت ششم: نعت مفرد غير «يلي»

يعني منفصل از اسم «لا» غير مبني، صورت هفتم: نعت غير مفرد و «بلي» يعني متصل به اسم «لا» غير مبني، صورت هشتم: نعت غير مفرد و غير بلي يعني منفصل از اسم «لا» غير مبني و مجموع اين چهار صورت در قول شارح «و يجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبني» داخل است.

مسألة: فقط در صورت اول سه وجه جائز است، كه عبارت است از: فتح و نصب و رفع و در هفت صورت ديگر فقط دو وجه جائز است، كه عبارت از: نصب و رفع است و فتح جائز نيست، إما لزوال التركيب بالفصل أو للإضافة و شبهها.

مسألة: قد علم فيما سبق أنه إذا تكررت «لا» و كان ما بعد «لا» الثانية نكرة، يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح، فاعلم أن المعطوف إن لم تتكرر فيه «لا»، فحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل، فلا تبنه و انصبه أو ارفعه نحو: «فلا أب و ابناً مثل مروان و ابنه» الشاهد في «ابناً» حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم «لا» و نحو: «لا رجل و لا امرأة في الدار» الشاهد في «امرأة» حيث رفع عطفاً على محل «لا» مع اسمها، و بعبارة أخرى عطفاً على المحل البعيد لاسم «لا» أعني الابتدائية، و جاء شذوذاً في المعطوف البناء حكى الاخفش «لا رجل و امرأة» بفتح «امرأة» بناء على أن «لا» كانت موجودة ثم حذفت.

مسألة: بدان كه اگر بدل معرفه باشد غير از رفع، در او جائز نيست و قد تقدم وجهه مثل «لا رجل زيد و امرأته في الدار»، و إن كان نكرة فكالنعت المفصول، نحو: «لا أحد رجل أو رجلاً و امرأته فيها» بنصب «رجل» و رفعه و كذا عطف البيان، فإن كان معرفة، فلا يجوز فيه غيرالرفع لما تقدم، و إن كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب، نحو: «لاشرب حليباً أو حليب» بنصب حليب و رفعه عند من أجازه أي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابه عند قول الناظم:

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرفين

و أما التوكيد، فلا يأتي منه المعنوي، لأن ألفاظ المعنوي معارف و اسم «لا» نكرة و

لا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً إلا بشرط مفقود في المقام، كما يجيء في بابه عند قول الناظم:

و إن يفد توكيد منكور قبل   و عن نحاة البصرة المنع شمل

و أما التوكيد اللفظي، فيجوز تركيبه مع المؤكد فيبنى على الفتح بلا تنوين، و يجوز تنوينه نصباً و رفعاً نحو: «لا ماء ماء بارداً» فيجوز فيه الأوجه الثلاثة بناء على كون «الماء» الثاني توكيداً، ولكن قال ابن هشام والقول بأن هذا أي كون «الماء» الثاني في المثال توكيداً خطأ، لأن التوكيد اللفظي لابد من أن يكون مثل الأول أي مثل المؤكد في العموم والخصوص و هذا أي «الماء» الثاني أخص منه، أي من «الماء» الأول لتقيده بقيد ليس في الأول و قد ثبت في محله أن كل مقيد أخص من غير المقيد و قال ابن هشام: إنه يجوز أن يعرب «الماء» الثاني عطف بيان للأول أو بدلاً له لجواز كونهما أوضح و أخص من المتبوع، و أما التوكيد المعنوي فقد تقدم منا أنه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به أي بالمعنوي كما سيأتي و قد أشرنا إلى محله الآتي.

مسألة: بدان كه جميع احكام مذكوره در اسم «لا» و در توابع آن جارى است در صورتى كه «لا» مدخول همزه استفهام باشد، چه آن كه همزه براى مجرد استفهام باشد، يعنى براى استفهام حقيقى باشد كه عبارت است از طلب فهم از نفى مثل:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي؟[۱]

و معناى بيت سؤال از صبر نكردن سلمى مى‌باشد، يعنى «هل عدم الصبر لسلمى ثابت أم لها تجلد و تحمل و تثبت إذا مت مثل ما يموت جميع الناس» شاهد در اسم «لا» است كه با دخول همزه بر «لا» مبنى شده. و هم چنين است اگر همزه براى توبيخ و سرزنش بر نفى باشد، مثل «ألا توبة و قد شبت» فإن المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشيخوخة، والشاهد في بناء «توبة» يا اين كه استفهام براى تقرير يعنى وادار كردن مخاطب بر اقرار به نفى باشد، مثل «ألا نوم لك في

۱. بيت از قيس‌بن ملوّح است و در ص ۱۷۸ ديوانش آمده است، مغنى اللبيب، ج ۱ ص ۴۲، چاپ بيروت.

الليل» إذا كان المراد حمل المخاطب على الإقرار بعدم النوم في الليل، فحاصل معنى البيت هكذا «و أعط «لا» النافية للجنس حال كونها مع الهمزة الاستفهامية، سواء كان للاستفهام الحقيقي أو التوبيخي أو التقريري نفس الحكم الذي كانت تستحقه بدون الهمزة من العمل و الاتباع و أحكام التوابع» ففي نحو: «ألا طعان على فرسان عادية» يجري الوجوه الخمسة الصحيحة المذكورة في **﴿لا حول ولا قوة إلا بالله﴾**[1].

مسألة: هذه الأمور المذكورة كلها فيما كانت الهمزة و «لا» النافية باقيتين على معناهما، و أما إذا خرجتا عن معناهما و قصد بهما مركبتين التمني، فلا يتغير حكمهما المذكور فيما سبق أيضاً عند المازني، والمبرد نحو: «ألاعمر ولي مستطاع رجوعه» فبني «عمر» على الفتح و إن كانت «ألا» بمعنى التمني، و ذهب سيبويه والخليل إلى أنها حينئذ تعمل في الاسم خاصة، ولا خبر لها، لأنها حينئذ بمعنى الفعل أي «أتمنى» و «أتمنى» لا يحتاج إلى خبر.

قال ابن هشام في أوائل الباب الثاني: يتعين في قوله «ألا عمر ولي مستطاع رجوعه» تقدير «رجوعه» مبتدأ و «مستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة لا في محل رفع على أنها خبر، لأن «ألا» التي للتمني لاخبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديراً[2] انتهى.

و ذهبا أيضاً إلى أنه لايتبع اسمها إلا على اللفظ لأنها حينئذ بمنزلة «ليت»، و قد تقدم أن «ليت» لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، و لذلك بعينه ذهبا إلى أنها لاتلغى إذا تكررت كما أن «ليت» لاتلغى إذا تكررت، و اختاره أي ما ذهبا إليه في شرح التسهيل؛ حاصل اين كه مصنف در شرح تسهيل قول سيبويه و خليل را اختيار كرده است.

---

١. سوره كهف (١٨) آيه (٣٩)، البته (لاقوة الا بالله) آيه شريفه است.
٢. انصاري، ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢ ص ٤٥، چاپ مصر.

مسألة: و قد يقصد بها أي بـ «ألا» العرض و سيأتي حكمها أي «ألا» إذا قصد بها العرض في فصل «أما» و «لولا» و «لوما».

مسألة: و شاع أي كثر و ليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب «لا» النافية للجنس إسقاط الخبر أي حذفه لكن لا مطلقاً، بل إذا كان المراد مع سقوطه ظهر بأن يكون هناك قرينة خاصة تدل على الخبر المحذوف كقوله تعالى، ﴿**لا ضير**﴾[1] أي «لنا» و نحو: «لا إله إلا الله» أي «موجود».

مسألة: بدان كه در تركيب كلمه طيبه «لا إله إلا الله» اقوال چندى است، فيعجبني أن أنقل فيه كلام بعض المحققين بعين عبارته، لأنه في كمال المتانة والدقة و فيه إشارة إلى منشأ الأقوال قال رحمه‌الله «لا» فيها هي النافية للجنس و «إله» اسمها قيل و الخبر محذوف تقديره «موجود» و يضعف بأنه لاينفي إمكان إله معبود بالحق غيره تعالى، لأن الإمكان أعم من الوجود و قيل «ممكن» و فيه أنه لايقتضي وجوده بالفعل، و قيل «مستحق للعبادة» و فيه أنه لايدل على نفي التعدد مطلقاً، و ذهب المحققون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر، و أن «إلا الله» مبتدأ و خبره «لا إله» إذ كان الأصل: «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و «إلا» و معناه «الله إله و معبود بالحق لا غيره» أو أنها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان، والوجود عن إله سوى‌الله مع الدلالة على وجوده تعالى و إن لم تدل عليه لغة، انتهى كلامه رفع في الجنان مقامه.

مسألة: و بنو تميم يوجبون حذفه، أي الخبر، إذ المراد مع سقوطه ظهر بالمعنى المتقدم، فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحد سواء كان تميمياً أو حجازياً فضلاً عن أن يجب كقوله صلى‌الله عليه و آله و سلم: «لا أحد أغير من الله عز و جل» فلم يحذف الخبر، و هو «أغير»، لعدم ظهور المراد لو حذف إذ ليست قرينة دالة عليه لو حذف.

قال المصنف في شرح الكافية و زعم الزمخشري و غيره، أن بني تميم يحذفون

---

١. سوره شعراء (٢٦) آيه (٥٠).

خبر «لا» مطلقاً، أي سواء كانت قرينة في المقام، يظهر المراد بها مع حذف الخبر أم لم تكن على سبيل اللزوم أي على سبيل الوجوب، و ما زعمه الزمخشري ليس بصحيح، لأن حذف خبر لا دليل عليه، أي لاقرينة عليه، يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه عدم الفائدة، لأن الخبر هو الجزء المتم للفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه و لا وجه لاختصاص هذا الإجماع بالعرب، و أما كلمة «فضلاً» فقال في المصباح: قولهم: «لايملك درهماً فضلاً عن دينار» و شبهه معناه «لا يملك درهماً و لا ديناراً، و عدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء» و كأنه قال: «لايملك درهماً فكيف يملك ديناراً» و انتصابه على المصدر والتقدير «فقد ملك درهم فقداً يفضل عن فقد ملك دينار».

قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح: اعلم أن «فضلاً» يستعمل في موضع يستبعد فيه الأدنى، و يراد به استحالة ما فوقه و لهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى و أكثر استعماله أن يجيء بعد نفي و قال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة أبقاه الله تعالى: و لم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب و بسط القول في هذا المسألة، و هو قريب مما تقدم انتهى كلام المصباح؛ و أيضاً رأيت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبدالله أفندي في سنة سبعة و ثلاثمائة بعد الألف كلاماً قريباً من ذلك منسوباً إلى المصباح و ليس من المصباح و هذا نصه: قوله «فضلاً» مصدر منصوب بفعل مضمر أبداً، أي «فضل فضلاً» أي «بقي بقاء» و يتوسط بين أعلى و أدنى للتنبيه بنفي الأدنى، و استبعاده على نفي الأعلى و استحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمني كما في قولك «تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائقها» و هو من قولهم «فضل الماء» إذا ذهب أكثره و بقي أقله و النفي الصريح كقولنا «فلان لاينظر إلى الفقير فضلاً عن الإعطاء» انتهى.

مسألة: و قد يحذف اسم «لا» للعلم به بقرينة حالية أو مقالية أو عقلية كما ذكر في الكافية كقولهم: «لا عليك» أي «لا بأس عليك».

أفعال القلوب

مسألة: این افعال را افعال قلوب می‌نامند چون که معانی آنها در قلب وجود می‌گیرند.

مسألة: این افعال داخل بر مبتدا و خبر می‌شوند، بعد از این که فاعل گرفته باشند. پس نصب می‌دهند مبتدا و خبر را بنابر این که مبتدأ مفعول اول آنها باشد و خبر مفعول دوم آنها، لذا مصنف می‌گوید: «انصب بفعل القلب جزءي ابتدا» مراد از دو جزء ابتداء، مبتدا و خبر است.

مسألة: بدان که افعال قلوب بر سه قسم است:

قسم اول: افعالی است که لازم است و متعدی به حرف جر می‌شود و از این قسم است «فکر» و «تفکر» و «جبن».

قسم دوم: افعالی است که متعدی به یک مفعول می‌شود و از این قسم است «عرف» و «فهم» و «کره».

قسم سوم: افعالی است که متعدی به دو مفعول می‌شود که این باب ششم برای همین قسم منعقد شده است. و هذا هو المراد من قول الشارح «و لما كانت أفعال القلوب كثيرة، و ليست كلها عاملة هذا العمل والمفرد المضاف يعم بين ما أراده منها».

مسألة: المراد من المفرد المضاف لفظ الفعل المضاف إلى القلب، و الدليل على إفادة المفرد المضاف العموم أنه إذا قيل «جاءني عالم البلد» يفهم منه عرفاً أن الجائي كل من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد، و كذا قول الناظم «انصب بفعل

القلب» يفهم منه أن كل فعل قلبي له هذا الحكم و ليس كذلك فبين ما أراده منه فقال «أعني بالفعل القلبي العامل هذا العمل رأى» إلخ.

مسألة: «رأى» نصب می‌دهد مبتدا و خبر را زمانی که به معنای علم باشد. مثل قول شاعر «رأيت الله أكبر كل شيء» كه «رأيت» به معنای «علمت» است يا اين که به معنای «ظن» باشد. مثل قول خداوند ﴿**إنهم يرونه بعيداً و نراه قريباً**﴾[1] شاهد در «يرونه» می‌باشد که به معنای «يظنونه» می‌باشد و «نراه» به معنای «نعلمه» می‌باشد.

مسألة: اگر «رأى» به معنای «أصاب الرية» باشد متعدی به يک مفعول می‌شود. مثل «رأيت زيداً» يعنی «ضربت زيداً بالسكين مثلاً، فأصاب السكين ريته» ومتعدی به يک مفعول می‌شود اگر به معنای ديدن به چشم باشد، مثل «رأيت زيداً» يعنی «ديدم زيد را» و هم چنين متعدی به يک مفعول می‌شود اگر به معنای رأی دادن باشد، مثل «رأى أبو حنيفة حل النبيذ» يعنی ابو حنيفه به حلال بودن نبيذ فتوی داده است.

مسألة: از همين افعال قلوب دو مفعولی است «خال» که ماضی «يخال» باشد يعنی از باب «منع، يمنع» باشد و «خال» به معنای «ظن» است مثل: «يخال الفرار يراخي الأجل»، «الفرار» منصوب و مفعول اول «يخال» می‌باشد و جمله «يراخي الأجل» مفعول دوم است و يا به معنای «علم» مثل «و خلتني لي اسم»

مسألة: اگر «خال» ماضی «يخول» باشد، يعنی از باب «نصر، ينصر» باشد گاهی به معنای تعهد استعمال می‌شود و گاهی به معنای تكبر و در اين صورت از افعال ما نحن فيه نيست.

مسألة: از جمله اين افعال «علمت» به معنای «تيقنت» می‌باشد مثل ﴿**و إن علمتموهن مؤمنات**﴾[2] نه به معنای «عرفت» يا به معنای «صرت أعلم» أي «صرت مشقوق الشفة العليا» و قيل «السفلى» و لفظ «أعلم» صفت مشبهه است.

---

۱. سوره معارج (۷۰) آيه (۷). ۲. سوره ممتحنة (۶۰) آيه (۱۰).

مسألة: از جمله این افعال «وجد» می‌باشد که به معنای «علم» است، نحو: **﴿إنا وجدناه صابراً﴾**[1] نه به معنای «أصاب» به معنای پیدا کردن گمشده یا به معنای غضب یا به معنای حزن.

مسألة: از جمله این افعال «ظن» می‌باشد که مشتق از «ظن» به معنای گمان باشد، مثل **﴿إنه ظن أن لن يحور﴾**[2] «أن» مخففه با اسمش که ضمیر شأن است و خبرش که جمله «لن یحور» است، سد مسد دو مفعول «ظن» شده یا این که مشتق از «ظن» به معنای «علم» باشد مثل **﴿و ظنوا أن لاملجأ من الله إلا إليه﴾**[3] و ترکیب این مثال مثل ترکیب سابق است.

مسألة: اگر «ظن» مشتق از «ظن» به معنای «تهمت» باشد از افعال دو مفعولی نیست، بلکه فقط متعدی به یک مفعول می‌شود، چنان که به زودی بیاید و مراد از «تهمت» این است که کسی بدون سبب مورد ظن سوء قرار داده شود و مثالش خواهد آمد.

مسألة: از جمله این افعال «حسبت» بکسر سین است به معنای «اعتقدت» مثل **﴿و يحسبون أنهم علی شيء﴾**[4] و ترکیب این مثال مثل ترکیب دو مثال سابق است یا به معنای «علمت» مثل: «حسبت التقی و الجود خیر تجارة» نه این که به معنای «صرت أحسب» باشد، یعنی گردیدم صاحب شقره یعنی سرخ و سفید» و لفظ «أحسب» صفت مشبهه است به معنای «أشقر».

مسألة: از جمله این افعال «زعمت» به معنای «ظننت» می‌باشد، مثل: «فإن تزعميني كنت أجهل فيكم» نه این که به معنای کفیل و ضامن شدن و یا فربه شدن و یا لاغر شدن باشد.

مسألة: از جمله این افعال «عد» به معنای «ظن» می‌باشد، مثل «و لا تعدد المولی

---

۱. سوره ص (۳۸) آیه (۴۴).
۲. سوره انشقاق (۸۴) آیه (۱۴).
۳. سوره توبه (۹) آیه (۱۱۸).
۴. سوره مجادله (۵۸) آیه (۱۸).

شریکك في الغنی» نه این که مشتق از «عد» به معنای حساب کردن باشد.

مسألة: از جمله این افعال «حجی» بحاء بی نقطه پس از آن جیم به معنای «اعتقد» می‌باشد مثل «قد کنت أحجو أباعمرو أخاً ثقة» نه این که به معنای «غلب في المحاجاة» باشد، یعنی غلبه در الغاز و معما و ما یستر فیه المعنی کقوله:

ألا خذ وعد موسی مرتین / و ضع أصل الطبائع تحت ذین

و سکة خان شطرنج فخذها / و أدرج بین ذاك المدرجین

فهذا اسم من یهواه قلبي / و قلب جمیع من في الخافقین

که این معما به اسم رسول خدا محمد ﷺ می‌باشد چون «وعد موسی» چهل است مطابق میم به حساب جمل و «أصل طبائع» چهار مطابق دال و «سکة شطرنج» هشت مطابق حاء و نه این که به معنای قصد کردن یا اقامه کردن یا بخل کردن باشد.

مسألة: از جمله این افعال «دری» به معنای «علم» می‌باشد، مثل: «دریت الوفي العهد»، تای «دریت» مفعول اول است نائب فاعل «الوفي العهد» مفعول دوم.

مسألة: از جمله این افعال «جعل» به معنای «اعتقد» می‌باشد، مثل ﴿و جعلوا الملائکة الذین هم عباد الرحمن إناثاً﴾[1] نه این که به معنای «خلق» باشد، اما «جعل» که به معنای «صیر» باشد پس به زودی می‌آید که این «جعل» هم چنین دو مفعولی است.

مسألة: از جمله این افعال «هب» به معنای فعل امر از «ظن، یظن» می‌باشد، مثل «فهبني امرء هالکاً».

مسألة: از جمله این افعال «تعلم» که امر است از باب تفعل به معنای امر ثلاثی مجرد می‌باشد و معنای «تعلم» در فارسی «بدان» است مثل «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» نه این که به معنای «تعلم» یعنی یاد گرفتن باشد.

مسألة: بدان که فرق بین «تعلم» که به معنای «اعلم» باشد و بین «تعلم» که به

۱. سوره زخرف (۴۳) آیه (۱۹).

معنای یاد گرفتن باشد این است، که مراد از اول طلب حصول علم است در زمان تکلم، مثل: «تعلم زیداً عادلاً» یعنی «بدان الآن که زید عادل است» و مراد از دوم این است که به سبب اسباب و مقدمات علم را بعد از این تحصیل نماید، مثل «تعلم الفقه» یعنی «علم فقه را به سبب درس خواندن و مطالعه کردن و بقیه اسباب تحصیل بنما».

حاصل آن که اول در فارسی به معنای «بدان» است و دوم به معنای «دانا بشو» است. این بود فرق معنوی بین «تعلم» که از ما نحن فیه است و بین «تعلم» که از ما نحن فیه نیست، اما فرق لفظی این است که «تعلم» که از ما نحن فیه است و غیر متصرف. و «تعلم» که از ما نحن فیه نیست متصرف است. و ایضاً «تعلم» که از ما نحن فیه است دو مفعولی است و دیگری یک مفعولی.

مسألة: بدان که افعالی که به معنای «صیر» باشد که آنها را افعال تصییر و افعال تحویل می‌نامند، مثل افعال قلوب عمل می‌کنند، یعنی مبتدا و خبر را نصب می‌دهند لکن فعل قلب نیستند و این افعال تصییر هشت فعل است.

اول: «صار» بدان که در غالب کتب نحو، لفظ «صیر» از باب تفعیل را از افعال تصییر شمرده‌اند نه «صار» ثلاثی مجرد را و ظاهراً شارح اشتباهاً «صار» را ذکر کرده‌مثالی هم برای «صار» که عمل در دو مفعول کرده باشد درکلام عرب موثوق به دیده نشده، چنان که شارح هم از برای «صار» مثال ذکر نکرده. و لعل منشأ اشتباهه نسیانه ما قاله في أول الكتاب في «كاستقم»: إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال، لأن قول الناظم «كصيرا» بيان لأحد الأفعال التي تنصب المفعولين فالأول من هذه الأفعال «صير» لا «صار» نحو: «فصيروا مثل كعصف مأكول» و نحو: «صير زيد الطين خزفاً».

دوم: «جعل» به شرطی که به معنای «صیر» باشد نه به معنای «اعتقد» و یا «خلق» مثل ﴿فجعلناه هباء منثوراً﴾[1].

---

۱. سوره فرقان (۲۵) آیه (۲۳).

سوم: «وهب» مثل «وهبني الله فداك».

چهارم: «رد» مثل **﴿لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً﴾**[1].

پنجم: «ترك» مثل «تركته أخا القوم».

ششم: «تخذ» که به معنای «أخذ» می‌باشد و تاء اصلی است، مثل همزه در «أخذ» و در ما نحن فيه به معنای «صير» می‌باشد مثل **﴿لتّخذت عليه أجراً﴾**[2].

هفتم: «اتخذ» من «تخذ» لا من «أخذ» و لذلك أُدغم تاء الأصل في تاء الافتعال و لو لا ذلك لقيل «ايتخذ» بقلب الهمزة ياء، كما بين في علم الصرف مثاله **﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾**[3].

مسألة: بدان که از جمله مختصات افعال قلوب و ما يلحق بها، يكى الغاء است و ديگر تعليق و ديگر عدم جواز حذف أحد المفعولين مع ذكر الآخر، و ديگر جواز كون فاعلها و مفعولها الأول ضميرين متصلين بها، ذكر المصنف الثلاثة الأولى و أما الرابع فقد علم من مثال «خال» به معنى «علم» والوجه في ذلك أن تعلق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لابالمفعول الأول، فكأن الأول غير موجود، لأنك إذا قلت «ظننت زيداً قائماً» فالمظنون هو القائم لا ذات «زيد» بخلاف «ضربتني» فإن تعلقه بالضميرين معاً، و لأن تعلق علم الإنسان و ظنه بصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره، فإذن لايحتاج إلى دخول لفظة «نفس» على الضمير الثاني بخلاف غيرها فيجب فيه فيقال «ضربت نفسي» و نظير أفعال القلوب في هذا الحكم «فقد» و «عدم».

مسألة: و خص بالتعليق و هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، فيجوز مراعاة محل المفعولين بأن يتبع بالنصب، و سنذكر الوجه في ذلك و كذلك خص بالإلغاء، و هو إبطال العمل لفظاً و محلاً ما من قبل «هب» من الأفعال المتقدمة بخلاف «هب» و ما بعده أعني «تعلم» والتي كـ «صير».

---

۱. سوره بقره (۲) آيه (۱۰۹).

۲. سوره كهف (۱۸) آيه (۷۷).

۳. سوره نساء (۴) آيه (۱۲۵).

مسألة: وجه التعليق فيما يعلق أنّ المعلقات المذكورة الآتية لابد من أن تقع في صدر الجملة وضعاً، كما سيبينه الشارح فاقتضت بقاء صورة الجملة و هذه الأفعال تقتضي تغيير صورة الجملة بنصب جزئيها فوجب مراعاة المقتضيين معاً، بأن يراعى أحدهما لفظاً و الآخر محلاً فروعي المعلقات لفظاً، و هذه الأفعال محلاً و لم يعكس الأمر، لأن العكس غير ممكن في المعلقات والتعليق منقول من قولهم «امرأة معلقة» بفتح اللام إذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود، والفعل المعلق مثلها، لأنه ممنوع من العمل لفظاً، و عامل محلاً و لذلك جاز العطف على معموليها بالنصب نحو: «علمت لزيد قائم و بكراً قاعداً» قال الرضي في باب الموصولات: و بعضهم يجوز التعليق في غير أفعال القلوب ثم أبطله فراجع.

مسألة: «هب» و «تعلم» هر دو فعل امر هستند و غير متصرف، كما أُشير إليه سابقاً.

مسألة: براى غير ماضى از اين افعال يعنى براى مضارع و فعل امر و مشتقات ديگر اين افعال غير از «هب» و «تعلم» قرار بده هر حكمى راكه براى ماضى اين افعال دانسته شد كه عبارت است از نصب دو مفعول كه در اصل مبتدا و خبر بوده‌اند و جواز الغاء و وجوب تعليق. قيل لم يسمع مضارع «درى» بمعنى الظن إلا مجهولاً و على هذا يمكن «أ فتراك» في دعاء كميل فتأمل جيداً.

مسألة: بدان كه بين الغاء و تعليق دو فرق است اوّل: اين كه الغاء بطلان عمل است لفظاً و محلاً، و تعليق بطلان عمل است لفظاً نه محلاً، دوم: اين كه الغاء جائز است با شرائط الغاء به خلاف تعليق زيراكه تعليق واجب مى‌شود با شرائط چنان كه به زودى خواهد آمد.

مسألة: الغاء را جائز بدان لكن نه در ابتداء كلام، بلكه در وسط، چه اين كه در وسط دو مفعول باشد، مثل: «زيد علمت قائم» يا آن كه در وسط دو مفعول نباشد، مثل «إن المحب علمت مصطبر» كه «علمت» در وسط اسم و خبر «إن» واقع شده لذا

ملغی شده و یا آن که در وسط فعل و فاعل باشد، مثل «ضرب أظن زید» و یا آن که در وسط مفعول و فاعل فعل دیگر باشد مثل «شجاك أظن ربع الظاعنینا» که «أظن» در وسط مفعول «شجا» که کاف است و فاعل «شجا» که «ربع» است واقع شده، و لکن «أظن» عمل کرده در «ربع» و پس از عمل «أظن» در «ربع» برای «شجا» ضمیر مستتر در «شجا» را فاعل قرار دادیم؛ لأنه من أمثلة باب التنازع إن قلنا إن «شجا» فعل لا اسم مضاف بمعنی الحزن أو العظم الناشب في الحلق كما في قوله ﷺ: «و في الحلق شجا» و إلا فيكون مما وقع الفعل بين المفعولين؛ و على هذا يكون «الربع» المفعول الأول و «شجاك» الثاني فتنازع في «ربع» العاملان أعني «شجا» و «أظن» فأعملنا الثاني و أضمرنا في الأول.

فتحصل مما ذكرنا أنه إذا وقع الفعل في الوسط، يجوز الوجهان، أي الإلغاء و الإعمال و هما على السواء لارجحان لأحدهما على الآخر، ولكن قال ابن معط المشهور الإعمال فيظهر من كلامه أن الإعمال أرجح لما ذكر في باب التنازع من أن إعمال الثاني أولى لقربه و لسلامته من الفصل بأجنبي في بعض الموارد و لأقوائية الفعل من الابتداء في نحو: «زيد أظن قائماً» فتأمل.

مسألة: أيضاً الغاء را جائز بدان اگر فعل قلبی در اخیر واقع شود، مثل «هما سیدانا یزعمان» و یجوز الإعمال أيضاً نحو: «زيداً قائماً ظننت» لكن الإلغاء أحسن و أكثر استعمالاً، لأنه لاحظ للفعل القلبي في المقدم بوجه من الوجوه مع أن الابتداء أسبق و أقرب إليهما.

مسألة: قال بعض المحققين: إن جواز الإلغاء إنما هو فيما إذا وقع الفعل بين المبتدأ والخبر و في غيره يجب. قال الجامي و قد يقع الإلغاء فيها إذا توسطت بين الفعل و مرفوعه نحو: «ضرب أحسب زيد» و بين اسم الفاعل و معموله، نحو: «لست بمكرم أحسب زيداً» و بين معمولي «إن» نحو: «إن زيداً أحسب قائم» و بين «سوف» و مصحوبها نحو: «سوف أحسب يقوم زيد» و بين المعطوف و المعطوف عليه نحو

«جاءني زيد أحسب و عمرو» و لاشك أن إلغاءها في هذه الصور واجب، انتهى.

مسألة: قد تقدم أنه لايجوز الإلغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام، فإن جاء في كلامهم ما يوهم إلغاء ما وقع في الابتداء فأوله و انو أي قدر ضمير الشأن كقوله «و ما إخال لدينا منك تنويل» فالتقدير «إخاله» أي الشأن فضمير الشأن المقدر مفعوله الأول، والجملة بعده في موضع مفعوله الثاني فلا إلغاء ولا تعليق حينئذ.

أو انو لام ابتداء معلقة في كلام يوقع في الوهم أي الذهن إلغاء فعل تقدم على المفعولين، كقوله «إني رأيت ملاك الشيمة الأدب» برفع «ملاك» و «الأدب» تقديره «إني رأيت لملاك الشيمة الأدب» فحذف اللام و أبقي التعليق فليس فيه إلغاء ما تقدم على المفعولين بل تعليق.

مسألة: واجب است تعليق افعال قلوب غير از «هب» و «تعلم» قبل از «ما» نافيه زيراكه براى «ما» صدارت است و ممتنع است كه عمل كند ما قبل آن در ما بعدش و همچنين است بقيه معلقات يعنى بقيه هم صدارت دارند و ممتنع است كه ما قبل آنها در ما بعدشان عمل كند، مثل: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾[1] كه «علمت» معلق از عمل شده به سبب اين كه قبل از «ما» نافيه واقع شده و هم چنين است اگر قبل از «إن» نافيه واقع شود مثل قول خداوند ﴿**و تظنون إن لبثتم إلا قليلاً**﴾[2] كه «تظنون» معلق از عمل شده به سبب اين كه قبل از «إن» نافيه واقع شده است.

مسألة: بدان كه اين افعال قلوب مقتضايشان دو چيز است:

يكى: اين كه بايد داخل بر جمله شوند، زيراكه مراد از «علمت» مثلاً ادراك ذات است. مع الحكم عليه بوصف من الأوصاف كالقيام مثلاً، و لذا قالوا إن الفرق بين العلم بمعنى اليقين، و بين العلم بمعنى العرفان أن الأول إدراك للشيء مع الحكم عليه والثاني إدراك للشيء نفسه من غير حكم عليه، و لذلك بعينه أيضاً قالوا إنه إنما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو: «علمت لزيد

۱. سوره انبياء (۲۱) آيه (۶۵).
۲. سوره اسراء (۱۷) آيه (۵۲).

قائم» و غير ذلك من أفعاله و لا يقال «علمت لزيد قائم و عمراً»، لأن مطلوب هذه الأفعال هو مضمون الجمل.

و ديگر: اين كه بايد دو جزء جمله را نصب بدهند و به عبارة أخرى اين افعال قلوب دو اقتضاء دارند. اول: معنوى كه بايد متعلق به جمله بشوند يعنى دلالت بر ادراك مضمون جمله كنند. و دوم: لفظى كه بايد دو جزء جمله را نصب بدهند بنابر مفعوليت و لازمه اين اقتضاء دوم اين است كه اين افعال بايد بر جمله اسميه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند. و اگر براى اين اقتضاء مانعى پيدا شد، كأحد المعلقات كما في قوله تعالى ﴿و تظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾[1] فيبطل هذا الاقتضاء الثاني و لازمه فتدخل هذه الأفعال على الجملة الفعلية أيضاً، و ذلك لقوة المانع بالنسبة إلى المقتضي، كما ثبت في محله، و بذلك يجاب عن الإشكال الوارد على الآية الشريفة بأنها ليست من باب التعليق في شيء، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو: «ظننت ما زيد قائم» ما بعده فلو حذفت «ما» لقلت «ظننت زيداً قائماً» والآية الكريمة لايتأتى فيها ذلك، لأنك لو حذفت المعلق وهو «إن» لم يتسلط «تظنون» على «لبثتم» إذ لا يقال «و تظنون لبثتم» هذا هو الإشكال الوارد على الآية و نحوها و جوابه ما حققنا لا دعوى الإجماع و إنكار الاشتراط كما ارتكبه بعض من لا خبرة له بدقائق القواعد والله الموفق.

مسألة: هم چنين اين افعال معلق مى‌شوند اگر قبل از «لا» نافيه واقع شوند، مثل «علمت لا زيد عندك ولا عمرو» و ابن هشام شرط كرده است در تعليق به سبب «إن» نافيه و «لا» نافيه تقدم قسم را بر جمله معلق عنها العامل؛ چه آن كه قسم ملفوظ به باشد مثل: «علمت والله لا زيد قائم» و يا آن كه مقدر باشد مثل مثال شارح و هم چنين اين افعال معلق مى‌شوند اگر واقع شوند قبل از لام ابتدا، چه آن كه لام ابتدا ظاهر باشد، مثل «علمت لزيد منطلق» يا آن كه مقدر باشد چنان كه گذشت در «إني

---

۱. سوره اسراء (۱۷) آيه (۵۲).

رأيت ملاك الشيمة الأدب» و هم چنين است اگر اين افعال واقع شوند قبل از لام قَسم يعنى لامى كه بر جواب قسم داخل مى‌شود، مثل: «و لقد علمت لتأتين منيتي» كه لام «لتأتين» لام جواب قسم است و جمله قسم محذوف و جوابش محلاً منصوب است. لا لفظاً، لأن العامل علق عنها باللام. و براى استفهام نيز همين حكم تعليق ثابت است هرگاه بعد از فعل قلبى واقع شود و آن در سه صورت است.

صورت اول: اين كه ادات استفهام بر هر دو مفعول مقدم شود، مثل: «علمت أ زيد قائم أم عمرو» و معناى كلام اين است كه «علمت جواب هذا الاستفهام» يعنى دانستم كه كدام يک از «زيد» و «عمرو» قائم است. فلا إشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجهل.

صورت دوم: اين كه أحد المفعولين استفهام باشد مثل ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾[1]

صورت سوم: اين كه مفعول اول مضاف إلى ما فيه الاستفهام باشد، مثل «علمت أبو من زيد» و هما كسابقتهما إشكالاً و جواباً فلا تغفل، أما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل «علمت زيداً أبو من هو» پس در اين صورت بهتر نصب مفعول اول است، زيرا كه مفعول اول در اين صورت نه مستفهم به است و نه مضاف به مستفهم به و ناظم اين مطلب را در شرح كافيه گفته است.

مسألة: ذكر كرده است أبو علي از جمله معلقات «لعل» را مثل قول خداوند: ﴿و إن أدري لعله فتنة لكم﴾[2] كه «أدري» به سبب «لعل» از عمل معلق شده و ذكر كرده بعض نحويين از جمله معلقات «لو» را و ناظم جزم كرده است به اين قول بعض در كتاب تسهيل مثل قول شاعر:

و قد علم الأقوام لو أن حاتماً ... أراد ثراء المال كان له وفر[3]

---

۱. سوره كهف (۱۸) آيه (۱۲). ۲. سوره انبياء (۲۱) آيه (۱۱۱).

۳. بيت از حاتم طائى، سخاوتمند مشهور عرب مى‌باشد كه در ص ۲۰۲ ديوانش آمده است شرح اشمونى، ج ۱ ص ۳۶۷، چاپ بيروت.

که «علم» به سبب «لو» معلق از عمل شده.

مسألة: قد تقدم أن الجملة المعلق عنها العامل، في موضع نصب، حتى يجوز العطف عليها بالنصب، ولكن اختلف في المعطوف بأنه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو: «علمت أ زيد قائم و عمراً جالساً» أم مفرد فيه معنى الجملة كما مثلنا سابقاً و كذلك اختلف في نفس الجملة المعلق عنها العامل بأنه هل كل واحد من الجزءين منصوب المحل أم كلاهما معاً و في كلا الأمرين كلام لايسعه المقام.

مسألة: لبعض هذه الأفعال معنى آخر قريب من معناه الأول يتعدى به إلى مفعول واحد و إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

لعلم عرفان و ظن تهمة　　　تعدية لواحد ملتزمة

نحو: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً﴾[1] أي «لا تعرفون شيئاً» و نحو: ﴿ما هو على الغيب بضنين﴾[2] أي «بمتهم» أي ليس النبيّ صلى الله عليه وآله محلاً لظن السوء في إخباره عن المغيبات، أي لايحتمل في شأنه الكذب، و كذلك يتعدى إلى مفعول واحد «رأى» بمعنى «أبصر» أو «أصاب الرية» و قد تقدم معناه أو من الرأي و قد تقدم أيضاً و كذا «خال» بمعنى «تعهد» أو «تكبر» و «وجد» بمعنى «أصاب» و نحو ذلك فإنه يتعدى لمفعول واحد.

فائدة: قال: الزمخشري في تفسير ﴿إياك نعبد﴾[3] إن الكاف في «أرأيتك» لا محل لها من الإعراب، و بهذا ينحل الإشكال الوارد على قوله عليه السلام في دعاء كميل «أفتراك معذبي» فتأمل.

مسألة: لرأي الرؤيا في النوم، و يسمى الرؤيا الحلمية انسب ما نسب لعلم، حال

---

۱. سوره نحل (۱٦) آيه (۷۸).　۲. سوره تكوير (۸۱) آيه (۲٤).
۳. سوره فاتحه (۱) آيه (۵).

كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كـ«العلم» بمعنى اليقين كقوله: «أراهم رفقتي» يعني «أرى في النوم أنهم رفقتي».

مسألة: قد ذكرنا سابقاً أن من خصائص هذه الأفعال أنه لايجوز حذف أحد مفعوليها و إبقاء الآخر، و كذا لايجوز حذفهما معاً، و هذا هوالمراد بقوله:

و لاتجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

والوجه في ذلك أنه قد تقدم آنفاً أن الغرض من قولك «علمت زيداً شارباً» ليس علمك بـ«زيد» نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمك بصفة «زيد» و هو كونه شارباً فيكون المقصود من «علمت زيداً شارباً» علمت شرب «زيد» فلو اقتصرت على «علمت» فقط أو مع أحد المفعولين ضيعت المقصود من الكلام، و هو الإخبار عن علمك الحاصل بشرب «زيد» و ذكر بعض في هذا وجهاً آخر، و هو أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم فلابد من أن تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم، و جواب القسم لايحذف فكذا ما هو بمنزلته و لايخفى أن التعليل الأول أحسن و أدق.

مسألة: أجاز بعضهم حذف المفعولين أو أحدهما إن وجدت فائدة كقولهم في المثل «من يسمع يخل» أي «يخل مسموعه صادقاً» لا إن لم توجد فائدة كاقتصارك على «أظن» إذ لايخلو الإنسان في الغالب من ظن ما

هذاكله إذا لم توجد قرينة على المحذوف فإن دل دليل أي: إن وجدت قرينة على المحذوف فأجزه أي الحذف كقوله تعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾[1] أي «تزعمونهم شركائي» فحذف المفعولان، و هما «هم» و «شركائي» بقرينة قوله تعالى: ﴿و ما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء﴾[2] ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بأن المحذوف في المثال المفعولان، و فيما جعل

---

۱. سوره قصص (۲۸) آيه (۶۲). ۲. سوره انعام (۶) آيه (۹۴).

قرينة «أن» وصلتها هذا مثال لحذف المفعولين و أما مثال حذف أحدهما فهو نحو: قول الشاعر:

و لقد نزلت فلاتظني غيره منى بمنزلة المحب المكرم[1]

فحذف المفعول الثاني من «تظني» و مفعوله الأول «غيره» والتقدير «فلا تظني غيره حاصلاً».

مسألة: الأصل في الجملة التي بعد القول أن يحكى إعرابها فلا ينصب جزءاها، ولكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً و يجوز أن يجري القول مجرى الظن فينصب الجزءين، و هذا هو المراد بقولهما «و كتظن اجعل القول جوازاً وانصب به مفعولين ولكن لا مطلقاً بل» بشروط أربعة:

الأول: أن يكون مضارعاً **الثاني:** أن يكون المضارع مسنداً إلى تاء الخطاب نحو: «تقول» **الثالث:** أن يلي مستفهماً به بفتح الهاء أي أداة الاستفهام، **الرابع:** أن لاينفصل القول عن أداة الاستفهام بغير ظرف أو شبهه أي الجار والمجرور أو المعمول نحو:

متى تقول القلص الرواسما يُدنينَ أم قاسم و قاسما[2]

فعمل «تقول» في «القلص» و جملة «يُدنينَ»، لأنه جامع للشرائط المذكورة فإن انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو: «أ أنت تقول زيد قائم» فحكي إعراب جزءي الجملة لأن الفصل ليس بالظرف و شبهه والمفعول بل بالمبتدأ و هو «أنت» و جملة «تقول» مع الجملة بعده المحكية بها خبره.

مسألة: و إن ببعض ذي الثلاثة، أي: الظرف و شبهه والمعمول فصلت بين الاستفهام والقول يحتمل أن يعمل القول عمل الظن، ولكن بالشرائط المذكورة نحو: «أغداً تقول زيداً منطلقاً» هذا مثال الفصل بالظرف، و مثال الفصل بالجار

---

۱. بيت از عنتره مى‌باشد و در ص ۱۹۱ ديوانش ثبت شده است، شرح الكافيه، ج ۲ ص ۱۹۱؛ شرح اشمونى، ج ۱ ص ۳۷۴، چاپ بيروت.

۲. بيت از هدبة‌بن خشرم مى‌باشد كه در ص ۱۳۰ ديوانش ثبت شده است شرح اشمونى، ج ۱ ص ۳۷۶، چاپ بيروت.

والمجرور «أ في الدار تقول عمراً جالساً» و مثال الفصل بالمفعول الثاني «أ جهالاً تقول بني لؤي» هذا مذهب جمهور العرب.

مسألة: و أجري القول كـ«ظن» فينصب به المفعولان مطلقاً بلا شرط من الشروط المذكورة، أي سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا عند سليم و هم قبيلة خاصة نحو: «قل ذا مشفقاً» و نحو:

قالت وكنت رجلاً فطيناً   هذا لَعمرُ الله إسرائينا[۱]

فعمل «قالت» في «هذا» و «إسرائين» مفعولين له و جملة «و كنت رجلاً فطيناً» حالية أو اعتراضية على اختلاف فيها، و نحو: «أعجبني قولك زيداً منطلقاً» و نحو: «و أنت قائل بشراً كريماً» و قد تقدم في بحث تعريف الكلام ما يفيدك هنا فتذكر.

مسألة: بدان که اسباب تعدی فعل پنج است:

اول: همزه باب افعال مثل «ذهب زيد و أذهب زيداً».

دوم: باء مثل «ذهب زيد و ذهب بزيد».

سوم: تضعيف عين باب تفعيل مثل «فرح زيد و فرحت زيداً».

چهارم: الف باب مفاعله مثل «سار زيد و سايرت زيداً».

پنجم: سين باب استفعال مثل «خرج زيد و استخرجت زيداً».

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن الفعل إن كان لازماً فبهذه المذكورات يتعدى إلى مفعول واحد، و إن كان متعدياً لمفعول واحد فبها يتعدى إلى مفعول آخر يتقدم على المفعول الذي كان قبله كما يأتي مثاله في قول الناظم «و إن تعديا لواحد» إلخ و إن كان متعدياً لمفعولين فيتعدى إلى ثالث يتقدم على المفعولين كانا قبله كالكاف في «يريكهم» و «أراكهم» و كـ«عمراً» في «أعلم زيد عمراً بشراً كريماً».

قال الرضي: تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين، و هما من أفعال القلوب، أعني «أعلم» و «أرى» و عند الأخفش تنقل بالهمزة باقي أفعال

---

۱. شرح اشمونی، ج ۱ ص ۳۷۸، چاپ بیروت.

القلوب، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين، لأن معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على أصل الفعل فمعنى «أعلمتك زيداً منطلقاً»، «حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً» فلابد أن يذكر أولاً المحمول ثم يذكر متعلق أصل الفعل، و هو المحمول عليه، لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال و ذي الحال والوصف والموصوف وكذلك في نحو: «أحفرت زيداً النهر» أي «حملته على حفر النهر» انتهى.

فالمفعول الأول في المتعدي إلى الثلاثة ثالث زماناً، و إن كان أولاً مكاناً والثاني فيه أول زماناً، لأنه في الأصل كان مبتدأ و إن صار بعد تعدي الفعل إلى الثلاثة ثانياً مكاناً والثالث فيه ثان زماناً، لأنه في الأصل خبر للثاني، و إن صار بعد تعدي الفعل إلى الثلاثة ثالثاً مكاناً فاحفظ ذلك، فإنه يفيدك فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في باب «ظن»: «و أرى المنع اشتهر».

فتحصل مما ذكرنا أن «رأى» و «علم» المتعديين لمفعولين يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل إذا صارا بإدخال همزة التعدية عليهما «أرى» و «أعلم» نحو: **﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً و لو أراكهم كثيراً الفشلتم﴾**[1] فعدي «يري» و هو مضارع «أرى» إلى ثلاثة مفاعيل أعني الكاف و «هم» و «قليلاً» وكذلك «أرى» عدي إلى ثلاثة مفاعيل أعني الكاف و «هم» و «كثيراً» وكذا «أعلم» و هو واضح و معناى «أعلمت زيداً بشراً كريماً». چنين مى‌شود كه دانا كردم «زيد» را كه «بشر» كريم است و معناى «أراني الله زيداً عادلاً» چنين مى‌شود كه در خواب خداوند به من فهماند كه «زيد» عادل است فاستخرج منه معنى الآيتين.

مسألة: هر حكمى كه براى دو مفعول «علمت» و اخواتش ثابت بود مطلقاً، كه عبارت است از الغاء و تعليق از دو مفعول و حذف دو مفعول يا يكى از دو مفعول

۱. سوره انفال (۸) آيه (۴۳).

جمیع این احکام برای مفعول دوم و سوم از مفاعیل ثلاثه باب «أری» و «أعلم» ایضاً ثابت و محقق است مثل «البرکة أعلمناالله مع الأکابر» که «أعلم» در وسط مفعول دوم و سوم مکانی واقع شده لذا ملغی شده زیرا که در اصل «أعلمناالله البرکة مع الأکابر» بوده و مثل «و أنت أراني الله أمنع عاصم» که «أری» ایضاً در وسط مفعول دوم و سوم مکانی واقع شده لذا ملغی شده زیرا که در اصل «أراني الله إياكَ أمنع عاصم» بوده پس از آن «إياك» مقدم شد، و مبتدا قرار داده شد، لذا نصبش بدل به رفع شد.

این دو مثال برای الغاء «أعمل» و «أری» می‌باشد اما مثال تعلیق مثل «أعلمت زیداً لعمرو قائم» و مثل «أراني الله في منامي لزيد عادل» اما مثال حذف مفعول دوم و سوم، پس می‌گویی: «أعلمت زیداً» بحذف دو مفعول در جایی که قرینه خاصه بر دو مفعول محذوف موجود باشد، مثل این که کسی بگوید: «هل أعلمت زیداً بشراً کریماً» و تو در جواب بگویی: «نعم، أعلمت زیداً» که سؤال سائل قرینه بر دو مفعول می‌شود.

این بود حکم مفعول دوم و سوم از حیث الغاء و تعلیق و حذف، اما مفعول اول از سه مفعول پس جائز نیست الغاء او و نه تعلیق فعل از او زیرا که مفعول اول «أری» و «أعلم» به منزله مفعول اول باب «أعطیت» می‌باشد و در مفعول اول باب «أعطیت» نه الغاء جائز است و نه تعلیق ولکن جائز است حذف مفعول اول اقتصاراً. و سیجيء المراد منه في المسألة الآتية، و هم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدلیل أي اختصاراً، و سیجيء المراد منه أیضاً في المسألة الآتية، ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهیل و نقل کرده ابو حیان که سیبویه رأیش رفته به سوی واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد فتأمل.

مسألة: بدان که اقتصار در اصطلاح عبارت است از این که فعل متعدی لواحد به منزله قاصر یعنی لازم قرار داده شود، مثل ﴿کلوا و اشربوا﴾[1] أي «یجوز لکم الأکل

---

۱. سوره بقره (۲) آیه (۶۰).

والشرب» من غير نظر إلى ما يؤكل، يا اين كه متعدى لاثنين به منزله متعدى لواحد قرار داده شود، مثل «هو الواهب المائة الرتاعا» من غير نظر إلى الموهوب له و مثل «زيد يعطي الفقراء» من غير نظر إلى ما يطعيه للفقراء من الطعام واللباس والدراهم والدنانير، و يا اين كه متعدى لثلاث به منزله متعدى لاثنين قرار داده شود. و قول شارح «و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين» اشاره به همين صورت است.

و ممكن است متعدى لثلاث به منزله متعدى لواحد قرار داده شود مثل «أعلمت زيداً» و ممكن است متعدى لثلاث، به منزله لازم قرار داده شود مثل: «أعلمت» و در جميع اين صور شرط است كه قرينه بر محذوف نباشد و الا اقتصار ناميده نمی‌شود، بلكه حذف با قرينه را اختصار می‌نامند، زيرا محذوف مراد است و در تقدير است والمقدر كالمذكور بخلاف الاقتصار، لأن الفعل بعد التنزيل لايحتاج إلى ما كان محتاجاً إليه بدون التنزيل.

فعلم من ذلك أن في إطلاق الحذف على ما لم يذكر مسامحة ظاهرة إذ الظاهر من الحذف أن الفعل محتاج إلى المحذوف و في التنزيل ليس كذلك، والتنزيل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان مفصلاً، فاتضح من جميع ما ذكرنا أن القول بأن الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مسامحة في مسامحة إذ لا حذف هنا حتى يقال إنه بلا دليل.

و لكن لايذهب عليك أن بين مفهوم قوله «و يجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصاراً» و بين منطوق قوله «و كذا حذف الثلاثة لدليل» شبه تناقض يدفع بأن المراد من الحذفه في الأول ـ كما صرح ـ الحذف اقتصاراً أي تنزيل الفعل بمنزلة الفعل المتعدي للمفعول الواحد، والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصاراً أي إبقاؤه على ما كان عليه من التعدية إلى الثلاثة فتأمل.

مسألة: و إن تعديا أي «علم» و «رأى» لواحد بلا همزة بأن كان «رأى» بمعنى «أبصر» و «علم» بمعنى «عرف» فلاثنين به أي بالهمزة توصلا فيقدم المفعول الذي

تعديا إليه بالهمزة نحو: «أريت زيداً عمراً» كه در اصل «رأيت عمراً» بود يعنى ديدم «عمرو» را و پس از آن به سبب همزه «أريت زيداً عمراً» شد يعنى نشان دادم «زيد» را «عمرو» را يعنى به «زيد» گفتم كه اين است «عمرو» و مثل «أعلمت بشراً بكراً» كه در اصل «علمت بكراً» بود يعنى شناختم «بكر» را پس از آن به سبب همزه «أعلمت بشراً بكراً» شد يعنى شناساندم «بشر» را «بكر» را يعنى «بكر» را براى «بشر» معرفى كردم تا اين كه «بشر»، «بكر» را بشناسد ولكن بيشتر و محفوظ در كتب لغت و همچنين در استعمال فصحاء در اين «علم» كه به معناى «عرف» است تعديه اوست به سبب تضعيف عين الفعل، مثل ﴿و علم آدم الأسماء كلها﴾[1] و متعدى شدن اين «علم» بسبب همزه از جهت قياس است نه از جهت سماع از عرب زيرا كه متعدى شدن اين «علم» به سبب همزه دركلام فصحاء شنيده نشده بنابر آنچه كه اختياركرده ناظم او را در شرح تسهيل كه نقل متعدى لواحد بدو مفعول به سبب همزه قياسى است نه سماعى خلافاً، لسيبويه چون كه سيبويه ادعاى سماع كرده و لم يثبت ما ادعاه.

مسألة: قد ظهر من مطاوي ما تقدم أن الفعل المتعدي على ثلاثة أقسام سواء كان المتعدي بنفسه أو بسبب من الأسباب الخمسة المذكورة فيما سبق.

الأول: ما يكون متعدياً لواحد كـ«ضرب» و «علم» بمعنى «عرف» و نحوهما.

الثاني: ما يكون متعدياً إلى اثنين و هو على قسمين، الأول ما كان مفعوله الثاني غير الأول نحو: «أعطيت زيداً جبة» و نحو: «أعلمت» بمعنى «عرفت» و «أريت» به معنى «أبصرت» والثاني ما كان مفعوله الثاني عين الأول من حيث المصداق نحو: «علمت» بمعنى «تيقنت» و أخواته.

الثالث: ما كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل نحو: «أعلمت» و «أريت» من «العلم» بمعنى اليقين والرؤيا في النوم.

---

۱. سوره بقره (۲) آيه (۳۱).

إذا عرفت ذلك، يظهر لك أن المفعول الثاني من مفعولي «أرى» و «أعلم» المتعديين لهما بالهمزة كثاني مفعولي باب «كسا» في كونه غير الأول نحو: «أريت زيداً الهلال» يعنی نشان دادم «زيد» را هلال را فالهلال غير زيد كما أن الجبة غيره في نحو: «كسوت زيداً جبة» و كذلك يظهر لك أيضاً أن المفعول الثاني منهما كثاني مفعولي «كسا» في جواز حذفه نحو: «أريت زيداً» كما تقول «كسوت زيداً» بخلاف المفعول الثاني من «أرى» بمعنى الرؤيا في النوم و «أعلم» بمعنى اليقين.

والوجه في ذلك زائداً على ما ذكرنا فيما تقدم أن المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد، لأن المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لا نفسهما فلو حذف الثاني منهما كان كحذف بعض أجزاء ما هو المفعول به إلا أن يدل دليل فحينئذ يجوز حذفهما معاً أو أحدهما كما تقدم، لأن المحذوف لدليل كالمذكور و ذلك بخلاف باب «كسوت» فإنه يجوز فيه الحذف وإن لم يكن دليل على المحذوف كما أوضحناه في بيان أقسام التنزيل فراجع.

وكذلك يظهر لك أيضاً أن المفعول الثاني من المتعديين بالهمزة كثاني مفعولي «كسا» في امتناع إلغائه كما لايجوز الإلغاء في المفعول الثاني من «كسا» فهو أي المفعول الثاني من «أرى» و «أعلم» المتعديين لهما بالهمزة به أي بالثاني من مفعولي «كسا» في كل حكم من أحكامه أي أحكام الثاني من مفعولي «كسا» صاحب اتساع أي صاحب اقتداء و استثني من هذه الكلية التعليق، فإنه جائز في ثاني «أرى» و «أعلم» المتعديين إلى مفعولين بالهمزة وإن لم يجز في ثاني مفعولي «كسا» نحو: ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾[1] حيث علق «أرني» عن المفعول الثاني أعني جملة «كيف تحيي الموتى»

مسألة: و كـ «أرى» السابق في أول الباب خمسة أفعال، لأنها تشتمل على معنى «أعلم»:

۱. سوره بقره (۲) آيه (۲۶۰).

الأول: «نبأ» ألحقه بـ«أرى» سيبويه و استشهد بقوله:

نُبِّئت زرعة والسفاهة كاسمها   يهدي إليّ غرائب الأشعار[1]

فـ«نبئت» ماض مجهول و تاء المتكلم نائب الفاعل، و هو المفعول الأول و «زرعة» المفعول الثاني «والسفاهة كاسمها» جملة حالية، و جملة «يهدي إلي غرائب الأشعار» في محل النصب المفعول الثالث، ولكن المشهور فيها أي في «نبأ» تعديتها إلى واحد بنفسها و إلى غيره بحرف جر.

والثاني: ما ألحقه به السيرافي و هو «أخبر» كقوله:

و ما عليك إذا أُخبرتني دنفاً   و غاب بعلك يوماً أن تعوديني[2]

فـ«أخبرت» فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الإفعال، والتاء نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و ياء المتكلم المفعول الثاني، و «دنفاً» المفعول الثالث.

والثالث: ما ألحقه به أيضاً السيرافي و هو «حدث» كقوله:

أو منعتم ما تسألون فمن   حدثتموه له علينا العلاء

فـ«حدثتم» فعل ماض مجهول للجمع المذكر المخاطب و «تم» نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و هاء الغائب المفعول الثاني و «العلاء» مبتدأ مؤخر و «له علينا» خبر مقدم، والجملة في محل النصب المفعول الثالث. و معنای بیت چنین است که شما امتناع کردید از خواهشهایی که از شما شده بود، پس کیست آن کسی که به شما گفته باشد که آن کس بر ما برتری داشته باشد، خلاصه مقصود شاعر این است که چرا امتناع کردید از قبول خواهشهایی که ما از شما کردیم که بیایید بعد از این با هم برادری و همدردی داشته باشیم، مگر تا حال شنیده‌اید که کسی در زندگانی از ما بهتر باشد تا شما آرزو کنید که مثل آنها باشید، حاصل این که این آرزو بی‌جاست زیرا که تا حال شنیده نشده که کسی در زندگانی از ما برتری داشته باشد.

۱. بیت از نابغه ذبیانی است، شرح اشمونی، ج ۱ ص ۳۸۲، و دیوان ذبیانی، ص ۵۴، چاپ بیروت.
۲. قائل بیت از مردی، از طائفه بنی کلاب است، اشمونی، ج ۱ ص ۳۸۲، چاپ بیروت.

والرابع: ما ألحقه به أبو علي الفارسي و هو «أنبأ» من باب الإفعال كقوله:

و أنبئت قيساً و لم أبله كما زعموا خير أهل اليمن[١]

فـ«أنبئت» فعل ماض مجهول، و تاء المتكلم نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و «قيساً» المفعول الثاني، و جملة «و لم أبله» حال و «خير أهل اليمن» المفعول الثالث.

والخامس: «خبر» و ألحقه بـ«أرى» السيرافي أيضاً كقوله:

و خبرت سوداء الغُميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها[٢]

فـ«خبرت» فعل ماض مجهول، و تاء المتكلم نائب الفاعل، و هو المفعول الأول، و «سوداء» المفعول الثاني و «مريضة» المفعول الثالث.

قد تم بعون الله تعالى و حسن توفيقه الجزء الأول من شرحنا على البهجة المرضية، الذي سميناه «مكرّرات المدرّس» و يليه إن شاءالله تعالى الجزء الثاني مبتدأ بباب الفاعل، و قد وقع الفراغ من نقله من السواد إلى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من شهور السنة الخامسة والثمانين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على هاجرها ألف صلاة و تحية، و أنا العبد المحتاج إلى ربه الغني محمّد علي بن مراد علي المدرّس الأفغاني، والحمدلله أولاً و آخراً.

☆ ☆ ☆

١. ديوان أعشى، ص ٧٥، چاپ بيروت. و شرح اشموني ج ١، ص ٣٨٤، چاپ بيروت.
٢. بيت از عوام‌بن عقبه (اعتبه) است، شرح اشموني، ج ١، ص ٣٨٤، چاپ بيروت.